الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مدرسة الدكتوراء جامعة منتوري قسنطينة

منظمة التجارة العالمية و مساهمتها في تحرير التجارة الدولية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص التمويل الدولي و المؤسسات المالية و النقدية الدولية

من إعداد :

ابتسام حملاوي

تحت إشراف الأستاذ:

د/ بوعشة مبارك

السنة الجامعية

2011/2010

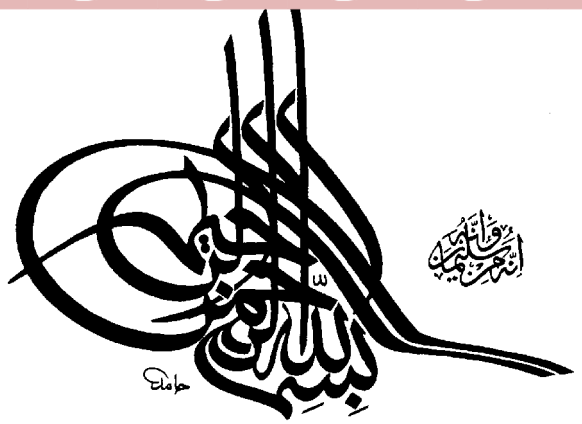

۞ إنا فتحنا لك فتحا مبينا(1) ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر و يتم نعمته عليك و يهديك صراطا مستقيما(2) و ينصرك الله نصرا عزيزا(3)هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم و لله جنود السموات و الأرض و كان الله عليما حكيما(4). ۞

صدق الله العظيم

المقدمة

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي، نتيجة التغيرات الدولية المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها الاقتصاد العالمي من عشرية لأخرى. وبالنظر لدور التجارة الدولية كمحرك أساسي للنمو و التنمية، وجب توفر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي.

ولعل المتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أن هذه الشروط قد توفرت بدرجة معينة في الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينيات، بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية،التجارية والمالية المنبثقة عن مؤتمر بريتن وودز.

فالازدهار الاقتصادي الذي ميز هذه المرحلة كان له تأثيرات إيجابية على التجارة الدولية عموما و تجارة المواد الأولية للدول النامية، نتيجة ارتفاع الطلب الدولي عليها، الأمر الذي خلق نوعا من الطموح لدى هذه الدول في تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل، و ذلك بالمطالبة بتغيير هيكل النظام التجاري التقليدي المبني على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية.

وفي الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية والمتقدمة على السواء لطي عهد الأزمات والفوضى التجارية، و بناء نظام تجاري تتكافأ فيه شروط التبادل الدولي، ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن عن مرحلة جديدة له ابتداء من أزمة الدولار عام 1971 و ما رافقها من انهيار في نظام النقد الدولي واضطرابات في النظام التجاري كانت تتجه عكس ذلك. فهذه الأزمة للنظام الاقتصادي الدولي من ناحية، وتزايد إدراك ووعي الدول النامية بتعديل نظام العلاقات الدولية من ناحية ثانية، كان وراء المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يسوده التعاون محل الهيمنة بين الدول النامية و الدول المتقدمة.

وإذا كان عقد السبعينيات قد شهد بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي جديد، فأزمة التضخم ألركودي التي أصابت النظام الرأسمالي خلال النصف الثاني من السبعينيات واستمرت إلى غاية النصف الثاني من الثمانينيات وما نتج عنها من احتكارات دولية جديدة في الإنتاج والتسويق، أدت إلى إدخال قواعد جديدة على النظام التجاري الدولي حولت طموح الدول النامية في التنمية إلى وهم.

فهذه التغيرات والتطورات التي عرفتها هذه المرحلة تميزت بالشمولية في الإنتاج، الحمائية والإقليمية التجارية، طرحت الخطر الجاثم داخل النظام التجاري السائد وتسببت في المشاكل التي أصبحت تلاحق التجارة الدولية بسبب انتهاك قواعد الجات وارتفاع القيود الحمائية من طرف الدول الصناعية.هذه المشاكل كانت وراء النقص الكبير في إيرادات الدول النامية من التجارة

الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية إلى درجة أنها زعزعت أركان النظام الاقتصادي الدولي عموما والنظام التجاري على وجه الخصوص.

والملاحظ أيضا أن التغيرات والتحولات التي تبلورت منذ بداية التسعينيات على وجه الخصوص تشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل و القوى الدافعة تعمل على تشكيل و تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، سيادة آلية السوق و ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية. كل هذه العوامل و ما صاحبها من تطور تكنولوجي و معلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وجعلت اقتصاد العالم اليوم أكثر انفتاحا مما مضى، حيث انفتحت أغلب الدول النامية على نحو ملموس أمام التجارة الدولية ولم تعد تتبنى سياسات بالغة الأذى كالتي كانت تتبناها فيما قبل مثل فرض القيود الكمية على الواردات. و انقلب الميزان السياسي في هذه الدول وبصورة حاسمة لصالح المجموعات المؤيدة لتحرير التجارة والتي تتسم بتوجهات تميل إلى الخارج. وفي الدول المتقدمة أصبحت الحواجز التجارية أمام السلع المصنعة والعديد من الخدمات الأخرى عند أدنى مستوى يسجله التاريخ. ذلك أن أي دولة تتبنى إستراتيجية حكيمة في مجال التنمية تتوفر لديها الفرصة لتنمية اقتصادها بالاستعانة بالتجارة.

ويأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و أصبحت هي المسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري الذي يعتبر من أهم دعائم النظام الاقتصادي، حيث لعبت التجارة على مر العصور دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية.

ومنذ ذلك التاريخ، أخذت الدول على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي و التكنولوجي في الانضمام إلى هذه المنظمة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والتصدي لتحديات العولمة. وعملت على ملائمة اقتصادها وتجارتها مع ما تقتضيه العولمة وشروط الانضمام. كما سعت نفس الدول في نفس الوقت إلى تنسيق سياساتها التجارية و الاقتصادية بإقامة التجمعات و التكتلات الاقتصادية حتى ترفع من مستوى رفاهيتها.

انطلاقا مما سبق ذكره، يستمد هذا البحث أهميته ومن محاولة الإحاطة بهذا الكيان و تحليل دوره الذي أضحت كافة الدول بما فيها النامية و على وجه الخصوص العربية منها تلمس الانضمام إليه و تسعى لكسب مزايا تحرير التجارة الدولية و التبادل التجاري متعدد الأطراف.

لهذا تعددت الأسباب الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع كالجدل المثار حوله في مختلف الأوساط، المخاوف الكثيرة من قبل مختلف الدول حول أثار الاندماج في النظام التجاري متعد الأطراف و تحرير التجارة العالمية،استقطاب المختصين والمهتمين بهذا الجانب، فضلا عن محاولة تحليل المكاسب الحقيقية وراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

دفعتنا الأسباب السابقة إلى طرح الإشكال الرئيسي الأتي: ما مدى نجاعة و كفاءة منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية؟ هذا التساؤل انجرت عنه التساؤلات المكملة الآتية:

♦ هل منظمة التجارة العالمية كفيلة بإزالة القيود و العراقيل أمام التجارة الدولية لتشجيع عملية التنمية و تخفيف حدة الفقر لدى كافة الدول الأعضاء؟

♦ ما مدى قدرة و نجاعة اندماج الدول النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف؟

♦ ما هي أثار التحرير على القطاع المالي و المصرفي في الدول النامية بما فيها الدول العربية ؟

♦ ما هي مواطن القوة لدى اقتصاديات الدول النامية حتى تتمكن من الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري والمالي بأقل ضرر ممكن؟

وعلى ضوء التساؤلات السابقة تتبادر إلى أذهاننا الفرضيات الآتية:

♦ يعتبر قيام منظمة التجارة العالمية انطلاقة جديدة لمزيد من الجهود و خطوة هامة في مساعيها لتحرير التجارة الدولية لتشجيع و تمويل التنمية في الدول النامية.

♦ سواء كانت نتائج الانضمام ايجابية أم سلبية على كل من الدول المتقدمة و النامية، فان الإشكال هو كيفية التعامل مع مقررات و اتفاقيات هذه المنظمة .

♦ أثار هذه المنظمة على الدول النامية مختلفة و قد يتسنى لها الانتفاع أو لا حسب ظروفها أو جهودها وسلوك الدول المتقدمة في تطبيق اتفاقيات هذه المنظمة، لذلك يجب على الدول النامية إعادة تأهيل اقتصادياتها.

♦ زيادة درجة الارتباط و الاندماج بين الأسواق على الصعيد الدولي يعطي القوة المناسبة لاقتصاديات الدول النامية لتجعل أوضاعها الاقتصادية أفضل مما كانت عليه قبل الانضمام إلى المنظمة.

♦اطريقة الوحيدة التي يمكن أن تنمو بها اقتصاديات الدول النامية و على وجه الخصوص الدول العربية، هي تعديل، تكييف وتصحيح تشريعاتها و قوانينها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، زيادة صادراتها المحلية و الانفتاح على السوق

العالمية. و يعد العمل المشترك في إطار السوق العربية المشتركة الأداة الفاعلة و الناجحة التي تتمكن بواسطتها الدول العربية من تعظيم مزايا العولمة و تخفيض سلبياتها.

أما فيما يخص منهجية و أدوات البحث، فقد اقتضت طبيعة الموضوع التعامل مع عدة مناهج منها : المنهج الوصفي التحليلي في أغلب محاور الدراسة لتحليل وقائع و نتائج المفاوضات، المنهج التاريخي لاستعراض خلفية قيام المنظمة التجارة العالمية و المنهج الاستدلالي للتوصل للنتائج المرجوة، مستعملين في ذلك الجداول، الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالتجارة الدولية و منظمة التجارة العالمية.

هذا و تكمن أهداف البحث في عرض حقيقة و أسس النظام التجاري الدولي الفكرية والتنظيمية من خلال التطرق إلى منظمة التجارة العالمية كإحدى أدوات العولمة، معرفة التطورات التي مرت بها، مدى فعاليتها في تحرير التجارة الدولية و دفع عجلة التنمية إضافة إلى محاولة تقصي أفاق انضمام الدول النامية إلى النظام التجاري الدولي، وتقديم دراسة تحليلية تكمل الدراسات السابقة عن الموضوع و تفتح آفاق جديدة لدراسات أخرى .

و لمحاولة إعطاء حل للإشكالية، هيكلنا بحثنا وفق الخطة الآتية:

♦ الفصل الأول يتضمن الحديث عن التجارة الدولية، سياساتها، علاقتها بإستراتيجية التنمية وكذا النظريات التي نادت بحرية التجارة الدولية.

♦ الفصل الثاني يتضمن المحاولات الأولى لظهور منظمة التجارة العالمية بما فيها المحاولات السابقة للجات، ثم التعرض للجولات التفاوضية إلى غاية جولة الاوروغواي التي انبثقت عنها المنظمة مع التركيز على تحليل نتائج هذه الجولة.

♦ أما الفصل الثالث فيتناول كيفية نشأة منظمة التجارة العالمية، إجراءات و كيفية الانضمام إليها فضلا عن مؤتمراتها واتفاقياتها التي تجسد المعالم الفكرية و النظرية للمنظمة و المزايا الممنوحة للدول الأعضاء خصوصا الدول النامية منها، إضافة إلى تحديدها لموقع هذه الأخيرة من النظام التجاري متعدد الأطراف و آثاره على الدول النامية مع تحديد نصيبها من التجارة الدولية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية لتحديد مواطن القوة و الضعف في اقتصادياتها.

♦ أما الفصل الرابع فقد عالج تحرير القطاع المالي والمصرفي، محاولة تقييم مكاسبه، أثاره و التحديات التي تنتظر الدول العربية بصفتها دول نامية. إضافة إلى التطرق للتغيرات الحاصلة في التجارة الدولية قبل و بعد قيام منظمة التجارة العالمية لتحديد دور هذه الأخيرة في رسم مسار التجارة الدولية. فضلا عن معالجة و تحليل المؤتمرات الوزارية للمنظمة لإبراز جهودها و ما تمكنت من تحقيقه في مجال التحرير الدولي و منافعها على الدول النامية.

و في الخاتمة قدمنا خلاصة عامة لمجمل النتائج المتوصل إليها فضلا عن التوصيات و آفاق البحث.

بالنسبة للدراسات السابقة حول هذا الموضوع، هناك بعض المراجع الجامعية التي تناولت تحرير التجارة الدولية، نشأة الجات و تطورها مركزة على جولة اوروغواي ، أهدافها و نتائجها و عرضت أيضا آثار الجات على الاقتصاد العالمي، و تبيان توقعات الدوائر الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالمكاسب، الخسائر، التنمية و معدلات النمو الاقتصادي. محللة في ذلك الأوضاع الاقتصادية و التجارة الخارجية للدول العربية . بينما قامت دراسات و مراجع أخرى بدراسة السياسات و الأدوات المتعلقة بالتجارة الخارجية و تأرجحها بين الحرية والحماية، مسلطة الضوء على السياسة التجارية الخارجية للجزائر و الأدوات التي تعتمد عليها مبرزة دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، هناك مراجع أخرى ركزت على آفاق السياسة التعريفية الجمركية للجزائر، تحرير الخدمات المالية، المصرفية و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال في انتظار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. و أخيرا الانعكاسات المحتملة لهذا الانضمام على الاقتصاد الوطني و على قطاعيه المالي و المصرفي .

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد :

لقد اهتم عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول، وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا مهما من النظرية الاقتصادية، حيث لم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير للعلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت النظريات المفسرة لها. كما رأى عدد من الباحثين أن التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للحكم على مدى تطور اقتصاد أية دولة.

و مع مرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الدولية ضمن الناتج الوطني الإجمالي لكافة الدول. فجاء هذا القطاع محتلا دورا حيويا و مؤثرا في النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بموجبها يتم تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات و واردات، إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التجارة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل لماهية التجارة الدولية، علاقتها بعملية التنمية الاقتصادية، النظريات التي نادت بحرية التبادل الدولي و انعكاساتها على الدول المتبادلة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية.

المبحث الثالث: نظريات حرية التجارة الدولية.

المبحث الأول:ماهية التجارة الدولية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

أولا: تعريف التجارة الدولية

لقد ازدادت أهمية التجارة الدولية مع مرور الوقت نظرا لتوفر فوائض في دول و نقصها في دول أخرى، و هي تقوم بمهمة تبادل الفائض بحاجيات مطلوبة، و هذا ما استدعى في عصرنا الحالي ظهور التخصص الدولي الذي لا يستهلك من إنتاجه إلا القليل و يقوم بمبادلة فائض إنتاجه بما يحاجه من إنتاج الآخرين.

و لا تقتصر أهمية التجارة الدولية على تبادل السلع فحسب، بل في الحصول على هذه السلع و الخدمات بتكاليف أقل. لهذا نجد أن هناك العديد من التعاريف لهذا المصطلح نذكر منها: "يعبر المفهوم الشامل لمصطلح التجارة الخارجية على الصادرات، الواردات السلعية، الخدمية و انتقال الأفراد، إضافة إلى تحرك رؤوس الأموال في شكل استثمارات و كل هذا يتم وفق ضوابط محددة"[1] .كما أنها "تعتبر من أهم فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي "[2] . إضافة إلى التعريف الأوضح و الأبسط المتمثل في أن: "التجارة الخارجية هي من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية لكونها تتعلق بحركة السلع المادية و تنقلها عبر الحدود السياسية إما داخلة إليها و تسمى الواردات، و إما خارجة منها و تسمى الصادرات، كما تتعلق بالخدمات المؤداة من رعايا الدولة إلى رعايا دولة أخرى. تسمى الخدمات المؤداة للغير الخدمات بالصادرات غير المنظورة، و الخدمات التي يتم تلقيها من الغير تسمى الواردات غير المنظورة"[3].

ومن المعلوم أن هناك عوامل تزاول تأثيرها على حجم التجارة الخارجية بين الدول تتمثل فيما يأتي:

ثانيا: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية

(1) أسامة مجذوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1996 ، ص: 26 .

(2) شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989 /2004 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005 ، ص: 18 .

(3) مفتاح حكيم، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003/2002 ، ص: 4 .

كلفة النقل: و تمثل هذه الكلفة أحيانا السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة.

- أنشطة أخرى: بعض الأنشطة لها تأثير مباشر على حجم و نوعية التجارة الدولية مثل السياحة

- التجارة الدولية غير المنظمة: أهملت النظريات التجارية غير المشروعة أو التهريب لأنها لا تمثل نشاطا مهما لابد من أخذه بعين الاعتبار.

– تأثير الدخل: تعطي النظريات اعتبارا هاما و دورا فعالا لجانب الطلب و خاصة منها نظرية "ليندر" "linder " التي تعتبر أهمها وأشهرها، و هي تستند إلى افتراضين هما أن احتمال تصدير دولة للسلع يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة و أن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

–السلع الوسيطة: بعض السلع الوسيطة تؤثر على حجم و نوعية التجارة الدولية مثل النفط و مشتقاته.

– الشركات متعددة الجنسيات: و تمثل تجارتها جزء كبيرا و متزايدا من الحجم الكلي للتجارة نظرا لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين الدول، لأن عملية الإنتاج لم تعد تتم في دولة واحدة، بل من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية". فالشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الدولية خاصة بين الدول التي تتواجد فيها فروعها المهمة.

– اختلاف الأذواق و الآراء حول السلع: غالبا ما تكون هناك نوعيات كثيرة من نفس السلعة، و كثيرا ما تصدر الدول بعض النوعيات و تستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى ، مما يولد ما يسمي بظاهرة "التجارة البينية لنفس السلعة ".

– تفترض النظريات عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج مثل رأس المال و العمالة، وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي، لذا يجب تعديل النظريات وفق ذلك،كما أنها تفترض أيضا عدم كمال و توافر نفس المعلومات لكل الأطراف في عملية التبادل التجاري. و هذا الافتراض غير مناسب، لذا لابد من تعديله ليكون أكثر واقعية .

– معدل النمو: يشير الكثير من الاقتصاديين الغربيين إلى وجود علاقة قوية بين تطورات حجم التجارة و معدلات النمو الاقتصادي لأية دولة. فهناك من يعتبر أن للنمو المتحقق في حجم التجارة الدولية سببا أساسيا و حافزا قويا لحصول نمو اقتصادي حسب الهيكلة الاقتصادية لأنشطة البلد. و يدعي قسم أخر أن زيادة النمو سبب و حافز للنمو المتحقق في

حجم التجارة الدولية لذلك البلد، و يملك كلا الطرفين المبررات التي تدعم وجهة نظره.

– أوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي: فحتى ترتقي دولة ما بصناعتها لابد من سلاح خاص و وسيط يتمثل في التجارة لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعة، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الدولية للدولة من حيث استيراد كميات من لسلع ذات الاستهلاك الواسع، أما عن الاقتصاد العالمي، فان تغير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه أن يشجع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية و ضغط استهلاكها من ناحية أخرى[1].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية و إستراتيجية التنمية

تسعى كافة الدول إلى توسيع و تحريك اقتصادها الوطني من خلال تنشيط حياتها الاقتصادية و رفع معدلات نموها. و هذا ما تنشئه التجارة الدولية من خلال زيادة الحركية في قطاع التصدير من جهة و خلق موارد أجنبية لاستيراد السلع الرأسمالية الصناعية من الخارج من جهة أخرى.و هي بالتالي تدفع بخطى التنمية للمضي قدما. فهذه العلاقة الوطيدة التي تربط بين التنمية و التجارة الخارجية تتجسد في ارتفاع مستوى الدخل الوطني الذي يؤثر على حجم و نمط التجارة الدولية، كما أن تغير ظروف التجارة الدولية يؤثر مباشرة على تركيبة الدخل الوطني، و من هنا يتحقق هدف التنمية الاقتصادية في إنتاج سلع أكثر و أحسن لتزيد من قدرة الدولة على التصدير للخارج.

إن تجارة التصدير تكتسي أهمية بالغة في التجارة الدولية، بسبب المكاسب النقدية التي يجنيها الطرفين في شكل رؤوس أموال أجنبية تساهم في زيادة الاستثمارات الجديدة التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي لتغطية متطلبات عملية التنمية في الدول النامية. أما الدول المتقدمة، فالنمو فيها و زيادة الناتج الوطني يرافقه دائما زيادة في حجم تجارتها الدولية، لهذا نجد الآن أن هذه الأخيرة اكتست أهمية كبيرة حاليا لأنها تدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة التي تسعى إلى تصريف فائض إنتاجها، وفي الدول النامية التي تحتاج دوما و باستمرار إلى السلع الرأسمالية الصناعية الأجنبية لتوفيرها وتمويل صناعتها بغرض زيادة الناتج الوطني.

مع العلم أنه يقصد بالإستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلتزم به السلطات في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال بالاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو[2].

(1) عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000 ، ص ص: 14- 15 .

(2) عادل أحمد حشيش، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة مكاوي، بيروت، 1978 ، ص: 132

وتجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية المتبعة في ظل التجارة الدولية ينبغي أن تجنب الاقتصاد النامي قدر الإمكان أخطار المؤثرات الخارجية و تحقيق أعلى معدلات نمو في الأجل الطويل[1]. و هناك نوعين من الإستراتيجية هما:

أولا: إستراتيجية إحلال الواردات: تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الدولية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل الوطني بالنسبة لمعدل نمو الواردات و تحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية في مقابل استخدامها أحسن استخدام، و الطريقة الوحيدة للتوسع في ظل طاقة استيرادية هي العمل على زيادة الصادرات من خلال الصادرات التقليدية أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة. و بالنسبة للدول النامية عليها أن تسعى لرفع معدلات التبادل فيما بنيها بخلق تكتلات إقليمية و التعامل مع التكتلات الأخرى و المنظمات العالمية حتى تستفيد من التسهيلات الممنوحة منها.

إضافة إلى ما سبق ترتبط إستراتيجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي الذي تسعى الدول النامية إلى استخدامه وفق أولويات معينة حتى تحقق أعلى معدلات نمو، لأن هذه الإستراتيجية تساعدها على حل المشكلة بتوفير هذا النقد نتيجة الاستغناء عن استيراد بعض المنتجات بإنتاجها محليا. لكن هذا لا يعني أن هذه السياسة ستقضي نهائيا على مشكلة توفير النقد الأجنبي، بل قد تؤدي إلى تفاقم هذا العائق نتيجة ما يأتي:

أ- إتباع هذه السياسة قد يتطلب من الدولة استيراد العديد من المواد الأولية و نصف المصنعة التي تحتاجها الصناعة الناشئة، مما قد يؤدي إلى زيادة استخدام النقد الأجنبي لديها.

ب- يترتب على إحلال الواردات زيادة الدخل الفردي الذي قد يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، لذلك نجد أن سياسة إحلال الواردات في الدول النامية تنتشر بسرعة لعدة أسباب منها:

- قبول التصنيع كسياسة و هدف اقتصادي في العديد من الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية شجع على تبنيها كإستراتيجية تنموية.

- تناسب هذه السياسة مع الأهداف السياسية التي تسعى لتحقيق أقصى استقلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية.

- تؤدي هذه الإستراتيجية إلى خلق طاقة و قوة صناعية تساهم في حل العديد من مشاكل الدول النامية كالبطالة.

(1) صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981 ، ص: 402

- يقع عبئ هذه الإستراتيجية على طبقات معينة من الاقتصاد الوطني المتمثلة في الضرائب الجمركية العالية.

لكن في المقابل، إن هذه الإستراتيجية لا تخلو من العيوب يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أ- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة ومن ثم التقليل من فرصها عن طريق وضع قيود تعرقل حركتها.

ب- خلق تحيز غير مبني على أسس اقتصادية في معظم الأحيان من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، و هذا بدوره يؤدي إلى سوء توزيع و استخدام الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة لها.

بسبب هذه العيوب ترى الدول أن سياسة تشجيع الصادرات هي الحل الثاني الذي يؤدي إلى زيادة حصتها و الوفاء بما قد يتطلبه الاستيراد من النقد الأجنبي.

ثانيا: إستراتيجية تنمية الصادرات: تلجأ الدول إلى تبني هذه الإستراتيجية للخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في اقتسام مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل بهدف تخفيف عجز ميزان المدفوعات و تجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية الذي يمثل مصدرا وحيدا للدخل الوطني. و تهدف هذه الإستراتيجية إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مدا خيل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية، و لكن لا نجد لهذا تطبيقا في واقع اقتصاديات الدول النامية، لأن مدا خيلها من الصادرات تذهب لاستيراد السلع الاستهلاكية دون استغلال أمثل لمدا خيل الصادرات. و في هذه الحالة يمكن إتباع سياسة اقتصادية ملائمة إن أمكن تطبيقها فعلا، فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبداية عملية تنمية اقتصادية سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة، لكن ذلك يعتمد على طبيعة المتغيرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أهمها تلك التي تؤدي إلى سد الثغرة بين قطاع التصدير و بقية القطاعات الأخرى، زيادة الإنتاج الزراعي و بداية عملية التصنيع التي تهدف إلى الحد من واردات السلع التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية و التي لا يتوفر لإنتاجها ظروف مناسبة في الدولة بميزة نسبية، و يترتب على ذلك تغير ملموس في النمط السلعي للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغير من الناحية العملية و ذلك خلال المراحل الأولى لعملية التنمية. و نظرا للأثر الفعال لهذه الإستراتيجية في تصحيح الاختلالات، فإنها تكتسب سمعة أحسن من سياسة إحلال الواردات لعدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يأتي[1]:

1) عادل أحمد حشيش و بتصرف، محاضرات في التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص: 133 .

أ- تتمثل الحوافز من تنمية الصادرات في الإعانات أو الضرائب التي تقل بزيادة الصادرات نظرا لزيادة قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة، و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.

ب- اقتران سياسة تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر في الدخل الوطني عنه في قطاع الاستيراد، لذا فزيادة و نمو الصادرات تؤدي إلى تراكم مدخرات أكبر بما يساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية، حيث تتميز اقتصاديات الدول النامية بوجود فجوة الدخل.

ج- نظر الهيئات النقدية للدولة في زيادة و نمو الصادرات يعتبر مؤشرا لتحسن ميزان المدفوعات، و بالتالي إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلد و هذا يعتبر ميزة للدولة.

د- تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق و حمايتها، خاصة و أنها ذات تكلفة عالية.

هـ- تكون إستراتيجية تنمية الصادرات أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائما فعلا.

و- إن فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير تكون أكثر في حالة تنمية أو ترقية الصادرات على أساس أنه قد تمت الاستفادة منه كليا في السوق الداخلية، أي يمكن تصريف فائض هذا الإنتاج.

ثالثا: معيار المفاضلة بين الإستراتيجيتين:

إن إتباع الإستراتيجيتين في أن واحد له أثار على ميزان المدفوعات – الميزان التجاري- لأن نقص الواردات و زيادة الصادرات من شأنهما خفض مقدار العجز الذي تعاني منه الدول النامية، و الذي يؤدي إلى وجود مستوى أفضل من الرفاهية.

و إذا لم تتوفر الإمكانيات للأخذ بالإستراتيجيتين معا، فاختيار إحداهما ينبغي أن يتم وفقا لمعيار محدد، و هو مدى توفير النقد الأجنبي في حالة إتباع إحلال سياسة إحلال الواردات. أو إضافة موارد جديدة للنقد الأجنبي في حالة إتباع سياسة تنمية الصادرات، باعتبار أن مشكلة النقد الأجنبي هي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية لأنها تؤثر مباشرة على أي قرار اقتصادي.

هكذا تتطلب الإستراتيجية المثلى في توزيع هذه الموارد الوصول إلى النقطة الحدية التي تتعادل فيها تكلفة الحصول على

على العملات الأجنبية من سياسة تنمية الصادرات مع مقدار توفيره من خلال سياسة إحلال الواردات.

رغم أن هذا المعيار يساعد الإدارة الاقتصادية على اختيار إحداهما، إلا أنه لا ينبغي أن تغفل الآثار الجانبية الأخرى التي تصاحب تطبيق إحدى السياستين و من هذه العوامل نذكر[1]:

أ – مدى التحسن في نسبة التبادل أو شروط التجارة: رغم أن إتباع إحدى الإستراتيجيتين قد يتساوى من حيث توفير النقد الأجنبي و استخداماته، إلا أنهما يختلفان من حيث مدى تأثيرهما على شروط التجارة، وهذا يتوقف على مدى مرونة طلب و عرض السلع التي يتم تحسين إنتاجها للتصدير أو عن طريق توفيرها بدلا من استيرادها.

ب– كثافة العمالة المستخدمة: أي إنتاجية العمل، حيث أن إحلال الواردات من شأنه أن يتوجه للسلع الصناعية و نصف المصنعة، ويستلزم هذا الاستخدام معدلات عمل عالية عكس تنمية الصادرات، فالقطاع الزراعي يعتبر مشبعا باستخدامه للعمل و فرص الزيادة في استخدامه تكون بسيطة.

ج– الآثار الجانبية على الإنتاج التي لا ينبغي إغفالها، والمتمثلة في الطلب على المنتجات الوسيطة التي قد تتطلب إتباع أي من الإستراتيجيتين.

د– الميزة النسبية للسلع: إذ ينبغي التعرف على أثر إتباع الإستراتيجيتين على النسبية للسلع المختلفة، لأن إحلال الواردات قد يكون على حساب استخدام عناصر الإنتاج في العديد من السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مما يؤدي إلى انخفاض صادراتها، وبالتالي يكون تدعيم سياسة معينة له أثاره السلبية على المستوى الوطني التي لا تحقق أي تقدم.

هـ– زيادة الدخل الوطني في الأجلين الطويل و القصير: لا شك أن إتباع أي من السياستين له أثار على زيادة الدخل الوطني، غير أن هذه الزيادة قد تتحقق في المدى القصير بالنسبة لسياسة تنمية الصادرات، عكس سياسة إحلال الواردات

التي قد تحتاج إلى وقت أطول لقيام الصناعة و تولد الدخول عنها. لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن

يتضح في الأخير أن إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات هي البديل الأنسب للإستراتيجيتين السابقتين، لأنه يرفع من قدرة الدول النامية على التعامل مع الاقتصاديات المتقدمة وفق شروط أكثر كفاءة. كما أن المحللين الاقتصاديين يرون أن التنمية الاقتصادية في الدول النامية لن تتحقق إلا في إطار الاندماج في التكامل الاقتصادي الدولي. وهذا الأمر يتطلب منها تحرير تجارتها خاصة تجاه وارداتها، لأن ضمان نجاح إستراتيجية تنموية في ظل اقتصاد السوق يرتبط بتشجيع

(1) مصطفى محمد عز العرب و بتصرف، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ، ص ص: 179– 181 .

الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان، و الذي يمكنها من طلب رؤوس أموال أجنبية، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثالث: تطور مسارات التجارة الدولية.

تكتسي التجارة الدولية دورا هاما في تنمية الاقتصاديات التي لا يمكنها أن تنسحب أو تنطوي على ذاتها مبتعدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ، أو موثرة الاستغناء عن مزايا و فوائد التجارة الدولية.

و تماشيا مع منطق البحث نتطرق إلى واقع و حالة التجارة الدولية منذ العصور القديمة كالأتي:

أولا: الفترة الأولى:

لم تكن التجارة الدولية خلال العصور القديمة و الوسطى واسعة الانتشار كالوقت الحالي، حيث كانت تحت سيطرة عدد محدد من البلدان التي اكتسبت وضعا احتكاريا في مجال النقل و التجارة نظرا لموقعها البحري، أما بقية البلدان فكانت تمتاز بأنها غير تجارية لذلك عملت على جذب التجار الأجانب من خلال منحهم امتيازات واسعة مقابل واسعة مقابل دفعهم رسوم خاصة لحصولهم على الحماية.

لقد اتسمت فترة القرنيين السادس عشر و السابع عشر بمحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لكل بلد وتقوية مركزه الاقتصادي لمواجهة المنافسة. و نتيجة هذا الغرض تطورت الرسوم على التجارة لتصبح أداة حمائية وأضحت تكتسي إضافة إلى ذلك صفة الدخل المالي.

و كان من أشهر النظم الحمائية لهذه الفترة ما تجسد في سياسة لهذه الفترة ما تجسد في سياسة " cromwel" "كروموبل" [(1)] في بريطانيا و سياسة كولبيرت colbert في فرنسا.

كما وضع أرسطو أساس السياسات التجارية لارتباطها بمصلحة كل دولة على حدى، بعيدا عن حرية التجارة الدولية التي تقوم على افتراضات غير واقعية، و هذا ما يتجلى من خلال مقولته: " إن المدينة (الدولة) في تجارتها ينبغي أن لا تفكر إلا في نفسها و لا تفكر في الشعوب الأخرى، فالسوق التجارية عادة لا تقوم إلا عل الشر"[(2)] .

(1) جون هيدسون مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ، مراجعة أحمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، المطبعة العربية، 1987 ص: 103 .

(2) أحمد يوسف الشحات، الخوصصة و الكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة و النشر ، مصر، 2001، مصر، ص: 7 .

و أشار رائد الحماية و الاعتماد على الذات الاقتصادي الأمريكي "الكسندر هاملتون" تقريره الشهير عن الصناعة الأمريكية الذي قدمه للكونغرس الأمريكي عام 1971 " أن ثروة البلد لا ترتبط فقط بازدهار صناعتا و إنما باستقلاله و أمنه الذي يتمثل في امتلاك كل ما يلزم لإشباع الحاجات الوطنية داخل حدوده "[1]. و أكد على ضرورة تحقيق الدولة قدرا من الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة عن طريق سياساتها التجارية الحمائية التي تستهدف دعم و مساندة الصناعات الوطنية و حمايتها من مخاطر المنافسة الأجنبية إلى أن تحقق لنفسها الوفورات الاقتصادية اللازمة للوقوف في مواجهة الصناعات الأجنبية.

أما رسول الوطنية الاقتصادية في ألمانيا "فريديريك ليست"، فقد انتقد حرية التجارة في كتابه " النظام القومي للاقتصاد السياسي " عام 1841من خلال مهاجمته بشدة تجاهل الكلاسيك للاختلافات الكبيرة للقوة الاقتصادية بين الأمم، و ذهب إلى أن السياسة التجارية لبلده تعتمد مستوى تطوره الاقتصادي، و من ثم فانه من الخطأ تبني سياسة موحدة على الصعيد الدولي، فأنماط السياسات الاقتصادية و التجارية يجب أن تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي، وخلص" ليست" من ذلك إلى أن سياسة الحرية التجارية تحقق فقط مصالح البلدان المتقدمة صناعيا، أما البلدان المهيأة للتقدم الصناعي، فيكون من صالحها تبني سياسات حمائية مؤقتة ريثما تتمكن صناعاتها الوليدة من إحراز التقدم الذي يحقق لها إمكانية منافسة الصناعات الأجنبية.

ثانيا الفترة الثانية: التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى:

ساد خلال القرن التاسع عشر في القارة الأوروبية مبدأ حرية التجارة الدولية، أين لجأت الجأت بريطانيا إلى استخدام القوة لمواجهة من يقيم عقبات أمام صادراتها. فقد ألغيت قوانين الغلال في بريطانيا عام 1846 ، و كانت اتفاقية "كوبدن شوفالي" "cobden chevalier" المبرمة بين بريطانيا و فرنسا عام 1860 هي الشرارة الأولى والأساسية لانطلاق حرية التجارة في أوروبا. و فتحت المجال لباقي الدول لإقامة اتفاقيات مع بعضها البعض، و بذلك انخفضت مستويات الحماية بين بلدان القارة الأوروبية .

و خلال هذه الفترة امتازت الحياة الدولية بالحرية النسبية في التبادل التجاري من خلال سهولة انتقال رؤوس الأموال نحو العالم، تنقل اليد العاملة و رجال الأعمال بحرية، تخفيض الحواجز الجمركية و سيادة قاعدة الذهب. و قد

نالت الدول الأوروبية حصة الأسد و على رأسها بريطانيا التي استفادت من حرية التجارة في الحصول على المواد الأولية

(1) ك، س، ستا فير يانوس، التصدع العالمي ، ترجمة موسى ألزغبي و عبد الكريم محفوظ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، 1986 ، ص: 184 .

من مصادرها الأصلية بأثمان منخفضة، تدفق السلع الغذائية الرخيصة من البلدان الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، توزيع الفائض من الإنتاج الأوروبي المتراكم في مخازن المشروعات. أما اعتماد سياسة حرية المنافسة ، فقد أدى إلى التنافس الشديد بين مختلف الصناعات في الأسواق الدولية، و هذا ما تطلب التركيز على عاملي الجودة و لكفاءة لضمان البقاء في النشاط الاقتصادي. فضلا عن ذلك ، فقد كان من مصلحة الصناعة، رجال المال في بريطانيا و الدول الأوروبية الاستعمارية أن تلغي القيود التي تكبح مسيرة التطور الهام جراء تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية. لذلك قررت هذه البلدان تطبيق هذه السياسة على مستعمراتها حتى تتمكن من تصريف الفائض في الإنتاج الصناعي المتراكم في الأسواق الجديدة المتواجدة في أنحاء المستعمرات.

على العكس من الازدهار الذي رافق البلدان الصناعية [1] فقد عانت الدول النامية و الفقيرة بؤسا متزايدا، دمارا واسعا ألم بالحرف اليدوية و الصناعات المحلية الناشئة، نهبا متزايدا و مستمرا للمواد الأولية و تسرب المكاسب الناجمة عن عمليات الاستثمار من داخل البلدان إلى خارجها، أو بقائها داخلها لتستثمر مرة أخرى بما يعود بالفائدة على أصحاب المشروعات الغربية نظرا لوفرة المواد الخام، الثروات الطبيعية و اليد العاملة.

لكن خلال هذه الفترة التي عاشت أوروبا سياسة الحرية التجارية، كان العكس يحصل في الولايات المتحدة الأمريكي، استراليا، نيوزيلندا و كندا. حيث تزايدت خلال الثلاثين عاما الأخيرة من القرن التاسع عشر التعريفات الجمركية بغرض حماية الصناعات الناشئة و الحصول على إيرادات للدولة.

إلا أنه بعد عشرين عاما على تبني السياسة التجارية الحرة في أوروبا، بدأ هذا المبدأ ينهار. فمع مطلع عام 1880، اضطرت بلدان أوروبا إلى العودة إلى الحماية تحت تأثير عوامل اقتصادية و سياسية نظرا لظهور قوى جديدة مثل ألمانيا وايطاليا اللتان تسعيان إلى تطوير صناعتيهما في ظل اشتداد المنافسة بين بلدان القارة الأوروبية. و كذا توفير الموارد المالية من خلال التعريفات الجمركية المطبقة بغرض مواجهة أعباء تجهيز الجيش و تسليحه بعد تصاعد الصراع المسلح بين دول أوروبا، إضافة إلى التطورات الاقتصادية التي جرت خلال سبعينيات القرن التاسع عشر و ساهمت في تشجيع البلدان

الأوروبية لتبني سياسة الحماية و المتمثلة في التدفقات الضخمة من الحبوب رخيصة الأسعار من الولايات المتحدة و روسيا باتجاه الدول الأوروبية، و كذا ظاهرة الكساد الذي اجتاح العالم الرأسمالي خلال الفترة1873 / 1879 الذي ترتب

(1)عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، الجات الهدف و الغاية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003 ، ص ص: 20-22 و كذلك بول بارات و بول سويزي، رأس المال الاقتصادي، ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة المصرفية العربية للتأليف و النشر ، القاهرة، 1971 ، ص ص: 109-110

عليه نداء المزارعين و رجال الصناعة معا للمطالبة بالحماية.

و طيلة الفترة 1880 / 1913 لم تكن من الدول الأوروبية سوى بريطانيا، هولندا و الدنمارك التي تطبق سياسة الحرية[1] أما اليابان فقد شهدت فقد شهدت إصلاحات عميقة للقواعد الصناعية و تحديثها إضافة إلى خوصصة المشروعات و بدء عام 1868 تبنت سياسة حمائية بغرض ازدهار الصناعة. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الوضع الصناعي فيها جدو متطور مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، نتيجة إقامتها لصناعة متطورة تحت مظلة سياسة الحماية بدعوى أن الدولة الغنية ذات الحضارة المتقدمة يجب أن تحمي نفسها من مواجهة الدول الأخرى ذات الحضارة المتدهورة. و بقيت الأمور على حالها حتى مطلع الحرب العالمية الأولى.

ثالثا الفترة الثالثة: التجارة الدولية بين الحربين العالميتين:

خلال الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أي مجال لحرية التجارة الدولية، فقد منعت الدول المتحاربة التجارة مع أعدائها و راقبت بدقة تجارتها الدولية مع الدول المحايدة كما شددت من سياسة الحماية التجارية بصفة عامة. و كان من المنطقي أن تسعى كل الدول خلال هذه الحرب إلى تحقيق مصالحا الاقتصادية الداخلية بعيدا عن مصالح الدول الأخرى.

كما ساعد انشغال البلدان المتحاربة بإعداد و تعبئة قواتها و قواعدها على قيام صناعات حديثة و متعددة بسبب غياب المنافسة الشديدة من طرف المنتجات الأوروبية . كما أن الأجواء السائدة آنذاك عطلت حركة المواصلات التجارية البحرية التي كانت لها الدور الأساسي في تفعيل عملية التبادل التجاري، و نتيجة لهذه العوامل تولدت حماية طبيعية للمنتجات الصناعية في كل بلد.

و بهدف إرساء السلم في العالم و إحياء سياسة الحرية التجارية بعد الحرب العالمية الأولى، أعلن الرئيس الأمريكي " ويلسن " في شهر جانفي 1918 بيانا خاصا بالمبادئ اللازمة لتنظيم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب. حيث أشار في البند الثالث إلى إلغاء الحواجز الجمركية و ضمان المساواة في الظروف التجارية لجميع الدول التي ترغب في الصلح وتساهم في المحافظة على السلم، فكان لهذه المبادئ صدى واسعا عبر كافة أنحاء العالم. و اعتبرت وقتها من أهم التعاليم

السياسية التي تأثرت بها سياسة الشعوب بعد الحرب لكن لم يكتب لمبادئ الرئيس "ويلسن" النجاح[2].

(1)أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطباعة و النشر، مصر، 2001 ، ص: 11 . عبد الواحد محمد (2)عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، 1980 ، ص: 298 . و كذلك عبد الحكيم الرفاعي، السياسات الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، ،1976 ص: 50 .

و بعد الحرب العالمية الأولى استخدمت معظم الدول عدة وسائل من الرقابة لحماية منتجاتها الصناعية الجديدة من المنافسة الأجنبية، و لممارسة الضغوط على انسياب المنتجات إلى داخل الحدود القومية، كما عززت السياسة الحمائية التي اتخذتها الدول الأوروبية الظروف الاقتصادية السائدة المتمثلة في الكساد الكبير ارتفاع مستويات البطالة، مشكلات

حادة في موازين المدفوعات، الأمر الذي دفع بالدول إلى انتهاج سياسة العزلة و تبني نظام الحصص بالحماية و الرقابة على الصرف، كما ساهم في تصاعد حدة هذه الاتجاهات صدور تشريع جمركي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية أ عقاب الانهيار المالي ترتب عليه ارتفاع مستوى التعريفة الجمركية إلى أكثر من 50 بالمائة، الأمر الذي تسبب في ردود أفعال انتقامية من جانب بلدان أوروبا التي لجأت بدورها إلى رفع مستويات تعريفاتها و التشديد من سياسات الحماية .

و في مقابل هذا الأمر سعت عصبة الأمم جاهدة إلى تحسين الوضعية الاقتصادية في الفترة من 1919 / 1929 التي بدأت تعود تدريجيا إلى الاستقرار و الثبات رغم بقاء وسائل و إجراءات الحماية. و في عام 1926، بدت بعض المظاهر التي توحي بالانقلاب على سياسة الحماية التجارية و العودة إلى عهد المعاهدات التجارية و شرط الدولة الأولى بالرعاية، و من ثم وحدة المعاملة الجمركية مابين الدول المختلفة. فقد قامت عصبة الأمم عام 1927 بتشكيل لجنة استشارية اقتصادية للقيام بدراسة و تحضير المؤتمرات الدولية الكبرى ، و أصدرت في ذلك عدة اقتراحات تتلخص في تحديد الرسوم الجمركية و تخفيضها بالتدريج و تخفيض بعض الرسوم الجمركية على سلع معينة. و في عام 1929 ، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية تعززت سياسة الحماية أكثر.

إن محاولات عصبة الأمم لإصلاح الأوضاع السائدة بالتعاون مع الاتحادات و الهيئات الحكومية و الدولية مثل غرفة التجارة الدولية، بعقد مؤتمرات دولية و تنسيق سياسة الدول التجارية بغية انسياب تدفق حركة التجارة الدولية، تمثل نقطة تحول هامة في مسار النظام الدولي، فرغم محدودية مساعي هذه المنظمة و عدم تحقق أهدافها، لكنها نقلت العالم إلى عصر المنظمات العالمية و مهدت لفكرة الأمن الجماعي العالمي.

و من بين العوامل التي ساعدت على فرض قيود على حرية التجارة ما يأتي:

- انهيار قاعدة الذهب و تدخل الدولة في فرض القيود الحمائية لتحقيق ما يوفره نظام سعر الصرف الثابت لها من مزايا.

- الأخذ بمبدأ التوظيف الكامل كهدف أساسي من طرف الدول الصناعية ، مما أدى إلى تدخلها في حركة تجارتها الخارجية بهدف الحد من انتقال التقلبات الاقتصادية إليها من خلال تقلب التجارة مع الدول الأخرى و عدم ثباتها.

- اتجاه العديد من الدول خاصة الدول النامية إلى اتخاذ برامج حمائية للصناعات الناشئة، بهدف تحقيق التنمية الصناعية كجزء من البرنامج العام للتنمية الاقتصادية.

رابعا: الفترة الرابعة: التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات هامة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية سيدة النظام الرأسمالي و بروز دول جديدة على الساحة الدولية وسعيها لمعالجة أثار الحرب و الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية الداخلية و تنفيذ عمليات التكامل بين هذه الدول. كما تغيرت الظروف، المبادئ و الأسس التي قام عليها الاقتصادي خلال الفترة السابقة. أين شهد التعاون الاقتصادي نموا كبيرا في مجال النقد و التمويل و اتجاها واضحا نحو تحرير التجارة الدولية تمثل في توقيع اتفاقية بريتن وودز في جويلية 1944 و إنشاء كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو مواجهة الفوضى، تقلبات أسعار الصرف و نظام الرقابة على الصرف، و كذا التعبير عن مصالح البلدان المتقدمة اقتصاديا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و طموحاتها في حرية التجارة و ازدهار الاستثمار الدولي، حيث بدأت في البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها خوفا من انتشار البطالة بسبب المنافسة الصناعية الداخلية، و طالبت بمبدأ المساواة في التبادل التجاري الدولي. أما دول أوروبا الغربية فقد اتجهت لتحرير التجارة الدولية حتى تصحح اختلال موازين مدفوعاتها و كانت ترى ضرورة فتح الأسواق و خاصة الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الأوروبية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية. بينما اهتم الاتحاد السوفيتي بعقد اتفاقيات مقايضة مع الدول الأخرى عن طريق التبادل بواسطة عملات قابلة للتحويل و لم يعنه أمر تحرير التجارة الدولية و قام باحتكارها [1].

و بانتهاء فكرة إعادة تنظيم اقتصاديات الدول المتأثرة بالحرب، اتجهت إلى تدعيم حركة التبادل التجاري الدولي، حيث ظهرت بعض التحركات و بذلت مجهودات من أجل وضع القواعد و رسم السياسات التي من شأنها تنظيم وتفعيل سياسة حرية التجارة الدولية.

و بدعوة من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة في فيفري 1946 لعقد مؤتمر دولي يبحث إنشاء منظمة التجارة الدولية، انعقد في هافانا في الفترة من 21 نوفمبر 1947 إلى مارس 1948 مؤتمر دولي وافق فيه مندوبو 56 دولة مشاركة على ميثاق للتجارة الدولية عرف باسم ميثاق هافانا الذي تضمن ما يأتي:

- تخفيض التعريفات الجمركية و عدم التمييز بينها.

(1) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992 ، ص: 203 .

- حظر نظام الحصص على الواردات و إلغاء منح و إعانات التصدير.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء خاصة الدول النامية.

و بالرغم من عدم إقرار ميثاق هافانا بسبب عدم تصديق الدول المعنية عليه و من ثم صرف النظر عن فكرة منظمة التجارة الدولية، إلا أنه وضع الأسس و القواعد الدولية في مجال العاقات التجارية الدولية.

و أثناء الاجتماعات التحضيرية لإنشاء منظمة التجارة الدولية جرى الاتفاق بين 23 دولة مشاركة على وضع أحد فصول ميثاق هافانا موضع التنفيذ الخاص بالتعريفات الجمركية بهدف تنشيط العلاقات التجارية الدولية. و نتيجة لذلك وقعت اتفاقية اصطلح عليها " الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة" " الجات " في 30 أكتوبر 1947 ، على أن يبدأ العمل بها في أول جانفي 1948 .

و تمثلت أهداف الجات في تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود أو الكمية على أساس المزايا المتبادلة بما يكفل تحقيق التوازن بين تدفق التجارة الدولية من جهة و حماية المنتجات المحلية من جهة أخرى، و ذلك لخلق المناخ الملائم لنمو الاقتصاد العالمي.

و تطورت الجات من خلال الجولات الثمانية بدء بجولة جنيف 1947 إلى جولة الاوروغواي من 1986 إلى 1993، و هذا يشير إلى أن فترة السبعينيات و ما بعدها شهدت جولات هامة في موازين القوى الاقتصادية بظهور بلدان غرب أوروبا، اليابان و ألمانيا التي بدأت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي بدأت تفقد هيمنتها تدريجيا على السوق الرأسمالية الدولية. الأمر الذي شجع على إعاقة الجهود الرامية لتحرير التجارة الدولية و اللجوء إلى السياسات الحمائية من طرف أي بلد لم يكن إلا كرد فعل لما تبنته البلدان الأخرى من ترتيبات حمائية. من هنا بدأ التفكير في عقد جولة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة الدولية و تعميق تقسيم العمل الدولي و كذا تدويل الإنتاج. و في آخر الأمر تم عقد جولة الأوروغواي التي انتهت إلى مجموعة من الاتفاقيات في كافة المجالات و القضاء على مجموعة من القيود وإجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية لكثير من المنتجات، إضافة إلى إلغاء الشروط التي كانت تفرضها البلدان على الاستثمارات الأجنبية و تطبيق مبادئ الجات في قطاعات الزراعة، الخدمات و مكافحة الإغراق.

لكن في مقابل كل ذلك، لم تسفر جولة الاوروغواي على تحرير كامل للتجارة، لكن خطت خطوة نحو ذلك، مما يعني استمرار الإجراءات الحمائية لفترة قادمة و تضمنها لثغرات كثيرة يمكن أن تستغلها البلدان لتكريس أساليب الحماية، لكن

المنظمة العالمية للتجارة التي تمثل الدعم الثالثة من دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستتولى الإشراف على المراحل المقبلة لتحرير التجارة.

المبحث الثاني: السياسات التجارية

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

أولا: تعريف السياسة التجارية:

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية و تطورها ومن بلد صناعي لأخر حسب درجة نموه. كما أنه يختلف في النظام الواحد حسب مراحل تطوره الاقتصادي. و يعود هذا الاختلاف في السياسة التجارية إلى مدى رغبة الدولة في محاولة تأثيرها على الجوانب الاقتصادية، أين تفرد لها أدوات معينة قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها.

و من التعاريف المتداولة تلك التي تنظر للسياسة التجارية على أنها « عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ». [1] . و هناك تعريف أخر يرى أن: «السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة.» [2] . أما التعريف الموالي و الذي يبدو أشمل و هو التعريف الثالث: «يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة، بصفتها السياسية بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته » [3].

من ذلك يمكن القول أن أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير على:

على تدفقات حركات كل من السلع، الخدمات و رؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا و خروجا من البلد.

(1) أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982 ، ص: 147 .

(2) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 153 .

(3) محمد خليل برعي، مقدمة غي الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978 ، ص: 167 .

- على تدفقات حركات كل من السلع، الخدمات و رؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا و خروجا من البلد.

- على سعر الصرف و الأرصدة الأجنبية ثباتا أو ارتفاعا أو انخفاضا.

- على حجم ميزان المدفوعات أو عناصره و على حساباته الفرعية له مع دول العالم، و كذا على سوق الصرف.

فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية:

يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية دون التفريق بين أنواعها و هي:

1- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: و الذي يتم من خلال تعظيم عائدات صادراتها، تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي و زيادة الموارد من العملة الأجنبية.

2- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: تقوم الدولة بإجراءات لإعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية المضرة بالإنتاج الوطني من بين هذه الإجراءات: فرض أجور و نفقات مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.

3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق: يقصد بالإغراق بيع سلعة بسعر أقل من تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج. و على أساسه جاءت الجات وجولة الاوروغواي سنة 1994 و منظمة التجارة العالمية بإجراءات و قوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق.

4- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير: و ذلك بانتهاج أساليب و استراتيجيات تتكفل بتهيئة المناخ الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا و الحواجز التفضيلية للاستثمار فيها، و إنشاء مؤسسات تعمل على دعم الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر لرفع قدرة المنتج المحلي على المنافسة الدولية و زيادة العائد.

5- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة

وخاصة التجارية منها، سواء الحمائية أو الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواعا جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

6- حماية الصناعات الناشئة: تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية، و هذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى ذات التقدم الفني الإنتاجي و السياسات الاحتكارية. إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة و هدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول لبعض الاعتبارات الاقتصادية، أما الثاني، فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع.

7- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني: تعمل إجراءات السياسة التجارية على تحصين الاقتصاد الوطني من مختلف التقلبات التي تحدث على المستوى الدولي و المؤثرة فيه نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان.

8- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية: تعمل السياسة التجارية من خلال أدواتها و إجراءاتها على تكيف الاقتصاد مع الظروف الاقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب و التقليل من المخاطر مثل ما أعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "الجات" والتي من بين سياساتها ما تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

أولا: سياسة الحماية التجارية:

و تسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية، و هي تعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية و على حجمها أو طريقة تسييرها. إن أنصار هذه السياسة ينادون بوجوب مراعاة المصلحة الوطنية لا الفردية و أن توجه التجارة الدولية لكل أمة إلى تنمية و ترقية الاقتصاد الوطني و حماية مصالحه. وذلك لأن التنمية الاقتصادية في رأيهم تقوم على أساس نمو القوى المنتجة و العمل على تقليل التعاون في القدرة الإنتاجية بين الدول باتخاذ الخطوة الأكثر اتفاقا مع كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي الوطني[1].

1- أنواع الحماية:

(1) محمد خالد الحريري ، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1977 ، ص : 198 .

1 – 1 – الحماية الهجومية: [1]

إن ضعف عوامل لإنتاج من جهة و نقص الخبرة لدى المؤسسات من جهة أخرى هما السببين الكافيين لتبرير

إقامة نظام الحماية على الصناعات الناشئة، و ذلك حتى تغطي الدولة العجز المؤقت في الإنتاج الوطني و تتمكن من تحقيق بعض المزايا النسبية الجديدة في بعض القطاعات الاقتصادية بغرض ترقيتها و جعلها قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية، فضلا عن دعمها للانتشار في السوق المحلية.

1- 2- الحماية الدفاعية:

تستند الحماية الدفاعية إلى أهداف واقعية منبثقة عن القدرات الحقيقية للدولة.أي يتم اللجوء إليها في حالة الدفاع عن نشاط اقتصادي مهدد بالزوال أو التدهور. و تطبق بصفة دائمة و لأسباب إستراتيجية كما هو الحال في الصناعات الحربية، مستلزمات الدفاع الوطني و بعض الصناعات الركائزية في قطاعي الزراعة و الصناعة.

1- 3 – الحماية الفعلية:

تعرف الحماية الفعلية على أنها تلك الحماية التي تقيس درجة استفادة القيمة المضافة لمنتجات الصناعات المحلية بالنسبة لمنتجات الصناعات الأجنبية في الأسواق العالمية . و هذا بفضل التعريفات الاسمية على المنتجات النهائية والاستهلاكات الوسيطة.

و من أجل إبراز طبيعة المؤثر و المتأثر تستخدم عدة طرق لحساب معدل الحماية الفعلية الذي من خلاله يمكن تحديد مختلف التعديلات الواجب إدخالها على النظام الضريبي لحماية القيمة المضافة في فرع إنتاجي معين، و الغاية من ذلك تكييف النشاط الاقتصادي ليتماشى مع استراتيجيات الدولة المرسومة.

انطلاقا من هذا يعد مفهوم الحماية الفعلية مفهوما هاما في دائرة الإنتاج، ذلك أن رسم إستراتيجية معينة يتطلب ترابط قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة تلك التي تتخذ سياسة الإحلال بين العوامل المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية. كما يتم ربط أثر الحماية الفعلية بتحليل التوازن العام للدولة من خلال معدل تقييد الواردات بهدف

تنمية الصادرات الاقتصادية و توجيه موارده الإنتاجية.

(1) Benad R. cnava. C . saraf . economie general; éditionhachette; paris ; 1992 ; pp: 84-85

2- حجج سياسة الحماية التجارية[1]:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى العديد من الحجج بعضها اقتصادي يهدف إلى زيادة الدخل الوطني و معالجة ما قد يكون به من اختلالات، والبعض الأخر غير اقتصادي يعترف بصحة ما ينادي به أنصار هذا المذهب ، إلا أنها تؤكد وجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها.و تتمثل أبرز الحجج غير الاقتصادية فيما يأتي[2]: أ- ضمان الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي و الاجتماعي. مثل حماية النشاط الزراعي و مصالح المزارعين ضد المنافسة الأجنبية و ما قد تؤدي إليه من تدهور في دخول فئة المزارعين الوطنيين.

ب- حماية الصناعات التي تهدف إلى دعم الإنتاج الحربي و المنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترة الحرب[3] .

ج- المحافظة على الطابع الوطني للدولة خوفا من اختلاط الأجناس و ثقافاتهم.

د- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية و حمايتها لأن ذلك كفيل ببقاء الأموال داخل البلاد من خلال الحصول على السلع محليا بدلا من استيرادها، إلا أن هذه الطريقة قد تؤدي بالدول الأخرى للمعاملة بالمثل بتقليص وارداتها، و من ثم

تقليص التصدير لذلك البلد أيضا.

هـ- من مبررات السياسة الحمائية هي المعاملة بالمثل، حيث أن الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الأولى اتبعت سياسة حماية تجارتها بوسائل متعددة منها الرقابة على الصرف الخارجي و فرض الرسوم الجمركية، إلا أن هناك من يرد على هذه السياسة بالمعاملة بالمثل باعتبارها تزيد من الضرر الذي يحدثه فرض الحماية.

أما الحجج الاقتصادية فتتمثل في:

أ-حماية الصناعات الناشئة: ارتبطت هذه الحجة بالمفكر الألماني "فريديريك ليست " "F.V.List" في كتابه" النظام الوطني للاقتصاد السياسي" سنة 1841 عندما نادى بضرورة تصنيع وطنه و حمايته من المنافسة الانجليزية بفرض ضريبة جمركية على سلعها. إذ يقول في هذا الصدد:« في الحقيقة أن حماية الصناعات الناشئة إذا ما فهمت و طبقت على نحو سليم، فإنها ستعود بالفائدة على الدولة في الأجل الطويل و إن تسببت في تخفيض الدخل الوطني في الأجل القصير ».

(1) محمد خليل برعي، علي حافظ منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1977 ، ص ص : 170-171

(2) لمزيد من التفصيل راجع: أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977 ، ص ص : 101-103.

(3) محمد الناشر، التجارة الداخلية و الخارجية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سوريا، 1977 ، ص ص: 224 – 226

و لتطبيق هذه المقولة لا بد من توفر شرطين أساسيين هما:

الشرط الأول: أن تمنح الحماية للصناعات التي يظهر بوضوح أنها مناسبة تماما لنوع الموارد الاقتصادية التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بغيرها من الصناعات الأجنبية و ذلك بعد مرور فترة مناسبة تستطيع خلالها الوقوف على أقدامها.

الشرط الثاني: أن ترفع الحماية عن هذه الصناعات ، بعد فترة معقولة تاركة شأنها لإثبات جدارتها و قدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية، عندها يمكن إزالة الحماية الجمركية إذا لم يعد هناك ضرورة لوجودها.

لكن في مقابل هذا وجهت بعض الانتقادات لهذه الحجة أهمها:

– صعوبة إلغاء الحماية عندما يكتمل نمو الصناعة، باعتبارها سياسة خاصة بهيبة الدولة أو بنظامها السياسي[1] .

– صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ حسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية.

– صعوبة تحديد الطور الذي تستحق هذه الصناعة أن ترفع الحماية خلاله. لكن رغم وجاهة هذه الحجة من الناحية النظرية إلا أنه لتطبيقها عمليا يجب الاحتراس بشدة و حسب لاعتبارات سياسية و اقتصادية بفضل تقديم إعانات من طرف الدولة للصناعة الناشئة من أجل تمكينها من النمو و القدرة على المنافسة بدلا من فرض تعريفة جمركية.

ب– جذب رؤوس الأموال الأجنبية: لقد بينت التجربة أنه عند نقص الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية

للاقتصاد الوطني، يتم فرض ضريبة رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي تنوي الدولة إنتاجها بالداخل، و ذلك بغرض إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها في هذه الدولة في شكل استثمار مباشر لتجنب تحمل عبئ الرسوم الجمركية المفروضة.

كما تشجع الحماية الجمركية الصناعة الوطنية المقامة على رأس المال الأجنبي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل، فيرتفع معدل الربح المنتظر من الاستثمار، و بالتالي إغراء المزيد من رأس المال الأجنبي للاستجابة. هكذا تؤدي الحماية الجمركية إلى زيادة الدخل الوطني لاسيما إذا كانت الموارد التي تستغلها هذه الصناعات الجديدة

(1) و أحسن مثال على ذلك صناعة الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحصلت على حماية خلال فترة العشرينيات من القرن الماضي و وصلت إلى مرحلة النضج منذ مدة طويلة، و مع ذلك ما تزال تتمتع بالحماية.

المحمية التي جذبت رؤوس الأموال العاطلة. لكن هناك جانب أخر لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المضرة بالاقتصاد

الوطني من جراء تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح[1].

هذا و يبقى التقييم النهائي لسياسة الحماية بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية متوقفا على تلك السياسة وتوجيهها من طرف الدول المتلقية لرأس المال إضافة إلى منع المغالاة في انتقال الأرباح إلى الخارج، حيث أنه في ظل تلك الروابط، يمكن أن يساعد رأس المال الأجنبي على النهوض بمستوى الدخل الوطني مع تنمية بعض فروع الإنتاج الجديدة وإنعاش الفروع القديمة.

ج – الحماية بغرض تنويع الإنتاج: تعود درجة التخصص على الاقتصاد الوطني بالنفع في بعض الأحيان، مثل زيادة أسعار الصادرات خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يتمتع بمزايا التخصص في الإنتاج بنفقات نسبية أقل عبر فروعه الإنتاجية، و في نفس الوقت يلحق هذا التخصص ضررا بالاقتصاد الوطني في أوقات الكساد و تصريف منتجاته للخارج.

لهذا يتمسك أنصار الحماية التجارية بهذه الحجة على أساس أن التنوع الاقتصادي و دعم التخصص في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يحمي الدولة من أخطار الهزات الاقتصادية التي تصيب مركزها المالي. ذلك أن الدولة إذا اعتمدت على نوع واحد أو بضعة أنواع من المنتجات تصدرها و تستورد باقي احتياجاتها، سوف تصبح خاضعة لأحوال السوق العالمية وتغيراتها.

إن حجة تنويع إنتاج الاقتصاد الوطني لا تنطبق إلا على الدول التي تتخصص في إنتاج و تصدير سلعة أو سلعتين وتعتمد على الاستيراد إلى حد كبير للوفاء بباقي احتياجاتها، و إن تم هذا التنويع لا يتحمل الاقتصاد نفقات من جراء ارتفاع نفقات الإنتاج ، وهذا حسب ما تمليه حجة الصناعات الناشئة و ليس على كافة الصناعات.

د – معالجة البطالة: يرى أنصار الحماية التجارية أن الحل الأمثل لتخليص الاقتصاد الوطني من حالة الكساد وارتفاع

ارتفاع عدد البطالين ، هو فرض ضريبة جمركية على الواردات قصد إعادة توجيه الدخل الوطني المنفق على الصناعات

الأجنبية نحو تشجيع منافسة الواردات عن طريق تحويل الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع محلية، و من ثم زيادة الطلب على هذه الأخيرة و على عوامل إنتاجها مع ارتفاع معدلات التشغيل بها.

(1) يلاحظ من جراء اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية مثلها مثل حماية الصناعات الناشئة هي حماية مؤقتة يتعين إلغاؤها عندما يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة متقدمة نوعا ما من التصنيع لمزيد من التفصيل راجع: أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 107 .

في الواقع أن هذه الحجة ضعيفة لأن احتمال نجاح سياسة الحد من الواردات في تحقيق المزيد من العمالة في الداخل ضئيل جدا. حيث يتوقف نجاح مثل هذه السياسة على مدى قدرة الدولة على تخفيض وارداتها دون إحداث أي تخفيض في صادراتها، كذلك ستقوم الدولة التي أغلقت أبوابها أمام صادراتها بإجراء مماثل و تمنع هي الأخرى صادرات تلك الدول من الدخول أراضيها.

هـ – تحسين شروط التبادل الدولي: يعتقد أنصار الحماية أنه يمكن استخدام الرسوم الجمركية كسلاح لتخفيض أسعار الواردات و بالتالي تحسين شروط التبادل التجاري لصالحها، حيث تستفيد من فرض ضرائب جمركية على وارداتها لكون المصدر الأجنبي هو الذي يتحمل عبئها، فيضطر لتخفيض أثمان صادراتها إلى هذه الدولة التي تتحصل على الواردات بأسعار أقل من قبل فتتحسن بالتالي معدلات تبادلها التجاري الدولي. حيث يعرف هذا الأخير على أنه الكمية التي يجب إمداد السوق بها من كل سلعة بغية الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى أو سعر إحدى السلع (الصادرات) مقدرا بوحدات من سلعة أخرى (الواردات) [1] .

تفترض هذه الحجة أنه عندما تفرض الدولة ضريبة على السلع المستوردة، سوف تشتري كمية كبيرة منها بسبب انخفاض ثمنها، لكن هذا الانخفاض لا يحدث إلا في حال كون حجم المشتريات منها كبير إذا لم يخفض المصدر ثمن السلعة من تلقاء نفسه، بل وفقا لظروف إنتاجها و مرونة عرضها[2]. كما أن الدولة التي فرضت ضريبة جمركية على الواردات قد تحرم المستهلك المحلي من إشباع حاجاته من السلع التي قد ترتفع أسعارها بسبب الضريبة.

و– الحصول على إيرادات لتمويل خزينة الدولة: يظن أنصار هذه الحجة أن فرض ضريبة جمركية على الواردات يمكن الدولة من تمويل نشاطها على أساس انخفاض أسعار بيع الصادرات، و بذلك لا يشعر المستهلك بحدة عبئ الضريبة. وتتركز هذه الحجة على نفس ما ترمي إليه من تحسين شروط التبادل الدولي عند اضطرار الدولة المصدرة تخفيض أسعار صادراتها إلا أن هذا ليس صحيحا في كل الأوقات، والاحتمال الأقرب هو ارتفاع ثمن السلعة المستوردة بعد فرض الضريبة الجمركية بالنسبة للمستهلكين في الداخل، مما يؤدي إلى تحويل بعض الموارد الاقتصادية من الاستخدامات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى إلى الاستخدامات التي تتمتع فيها بميزة نسبية أقل، كما أن هذه

(1) بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نظرية التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، جوان 2001 ، ص: 60 .

(2) محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 204 – 207 .

الضريبة هي بمثابة ضريبة على الاستهلاك و تتمتع بنفس مزايا ومساوئ الضريبة.

في الواقع أن المجال مفتوح أمام الدولة للحصول على إيرادات من مختلف الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي تفرضها في الداخل دون الخارج، كما أن فرض ضرائب جمركية من شأنها تحويل الموارد الإنتاجية التي تملكها من وجوه إنتاجها إلى وجوه إنتاج أخرى.

ي– تنويع الاقتصاد: قد تهدف الحكومات لتوسيع إنتاجها من السلع بغض النظر عن الميزة النسبية التي تتمتع بها في بعض المنتجات، و قد تكون المزايا اجتماعية لتشجيع الاقتصاد و جعله أكثر تنوعا. و قد يترتب على ذلك مخاطر منها التقدم التكنولوجي، و هنا تستعمل الحكومة وسائل الحماية منها الرسوم الجمركية، و في هذه الحالة نجد الحكومات تقوم بتشجيع اقتصادها عن طريق حماية الصناعات التي لا يمكن أن تكون منافسة بدون ذلك[1].

ك– التقليل من التقلبات في الدخل الوطني: نظرا للتقلبات الدورية في أسعار السلع الرئيسية التي تجعل البلد يشهد أسعارا منخفضة لسنوات و بعد فترة تشهد أسعارا مرتفعة جدا، و في هذه الحالة يكون الدخل الوطني خاضعا لتلك التقلبات، مما يدفع بالحكومة إلى التضحية ببعض الدخل من أجل تقليل التقلبات التي لها انعكاسات اجتماعية خطيرة و تلجأ لسياسة الحماية توسع من خلالها عدة صناعات تكون أقل حساسية دوريا.

ص– الحماية ضد التصرفات غير العادلة بواسطة المنشات الحكومية الأجنبية: تؤدي هذه التصرفات إلى إلحاق ضرر بالصناعات المحلية، و ن ثم تخفيض الدخل، و من بينها: تقديم إعانات بواسطة الحكومات الأجنبية لمصدريها و كذا سياسة الإغراق بواسطة الشركات الأجنبية.

ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية:

لقد دافع الفيزيوقراط على حرية التجارة و منعوا بذلك الحكومات من التدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يرون أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض أو مع مصالح الجماعة، و يتمثل مضمون و حجج مذهب الحرية في التجارة الخارجية فيما يأتي:

يرى أنصار الحماية أن ظروفا معينة تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية، و يمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع للمذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة " فرونسوا كينيه"

(1) بكري كامل، الاقتصاد الدولي، التجارة و التمويل، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 1995 ، ص : 91

(1774/1694) الذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض[1]، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة. و اعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المجزي (العادل) و هو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين و يعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.

و يدافع أنصار الحرية خلال الوقت الراهن من خلال اعتبار أن التجارة الخارجية هي مظهر من مظاهر التعاون الإنساني بصرف النظر عن الحدود الإقليمية و السياسية و يعتمدون في ذلك على الحجج الآتية:

– إن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة و يتبع حرية التبادل الدولي الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية، كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية. و أن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، و إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.

– تؤدي الحرية إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها تلك السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، و هذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية و تحميل المستهلكين هذه الزيادة.

– تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، و هذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم التقني و تحسين و سائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات و انخفاض أسعارها.

– إن حرية التجارة من شأنها أن تمنع قيام و انتشار المنشات و الهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.

– إن حرية التجارة تساعد على الإنتاج بكثرة و خاصة في البلدان الصغيرة التي ليست لها القدرة على الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى حجم الإنتاج الأمثل نظرا لقلة الطلب المحلي على سلعها، لذا فهي بحاجة إلى طلب إضافي خارجي يتأتى من التبادل الدولي و هذا لا يتحقق إلا من خلال التجارة الدولية.

– حسب أنصار الحرية، إن الرسوم الجمركية لها عدة عيوب منها أن أصحاب الأعمال الذين تفرض عليهم هذه الرسوم قد تفقدهم قدرتهم التنافسية، رغم أن دراسات الجدوى تثبت عكس ذلك قبل فرض الرسوم، إضافة إلى أن هذه الأخيرة تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية، مما يؤدي إلى زيادة النفقات المعيشية.

(1) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، 2002 – 2003 ، ص ص: 118 – 119 .

المبحث الثالث: نظريات التجارة الدولية

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الدولية أن تبين أن فائدة التبادل الدولي لجميع الدول المشاركة فيه، موضحة كيفية حدوثه، شروطه و كذا أسبابه.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

أولا: نظرية التكاليف المطلقة لأدام سميث (1723/ 1790)

يعتبر "أدام سميث" "A. Smith" أول من حاول تفسير التجارة الدولية و التخصص الدولي بأسلوب علمي انطلاقا من قانون النفقات المطلقة في التجارة بين الدول. فهو يرى أن ثروة الدولة لا تنحصر فيما تحصل عليه من معادن نفيسة فقط "الذهب و الفضة"، بل تشمل أيضا جميع السلع الإنتاجية و الاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات و التي تعتبر مقياسا لقوة الدولة.

و هو ينادي بحرية التجارة الدولية بين مختلف الدول و بين جميع مواطني الدولة مع مستعمراتها، إذ يقول: « إذا كان في مقدور أي بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا»[1].

يرى أدام سميث أن حرية التجارة تؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي يتيح للدولة أن تتخصص في إنتاج السلع و التي تمكنها ظروفها الطبيعية كالمناخ، الموارد الطبيعية، اليد العاملة، التجهيزات الرأسمالية و الاقتراب من الأسواق من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض الإنتاج لديها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع ذات نفس المزايا المطلقة، و بالتالي فان سوق التجارة الدولية هي امتداد للتجارة الداخلية.

فالتبادل الدولي إذن يتيح للطرفين المتبادلين منافع أكبر في زيادة رصيد المعدن النفيس، السلع والخدمات ، اتساع نطاق السوق و بالتالي زيادة الناتج الكلي نتيجة تقسيم العمل، و من ثم زيادة قدرة الدولة على الادخار لتمويل الاستثمار، أي الزيادات الإضافية في مقدار ما تملكه من رأس مال، و بالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة. أي أن التجارة الخارجية تساهم في القضاء على القيود أمام تطوير ظاهرة التخصص و تقسيم العمل الناشئ عن ضيق السوق المحلية واتساع دائرة سوق أطراف التبادل من خلال أسواق جديدة

(1)جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص : 18 .

1 – صياغة نظرية التكاليف المطلقة:

نفترض أن هناك دولتين فرنسا و بريطانيا تنتجان سلعتين فقط هما القمح و القماش و أن إمكانيات الإنتاج لوحدة ولحدة من السلعتين بساعات العمل كالأتي:

الجدول 1 – 1: إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل

السلعة / الدولة	القماش	القمح
انجلترا	5	10
فرنسا	10	5

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص:5 .

يدل الجدول أن إنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب خمس ساعات عمل في انجلترا و عشر ساعات عمل في فرنسا، و أن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب عشر ساعات عمل في انجلترا و خمس ساعات عمل في فرنسا.أي يمكن القول أن النفقة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا أقل منها في فرنسا، و النفقة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا هي أقل منها في انجلترا، أي أن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القماش وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القمح، في حين تتمتع فرنسا بميزة مطلقة في إنتاج القمح و تعاني من تخلف مطلق في إنتاج القماش . و على هذا يتحدد تخصص انجلترا في إنتاج القماش و تصدير فائضه لفرنسا و مبادلته بفائض إنتاج القمح لفرنسا. و هذا يؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينها.

إن انجلترا سوف تنتج وحدتين من القماش بعشر ساعات عمل و فرنسا تنتج وحدتين من القمح بعشر ساعات عمل، إذن تقوم انجلترا باستهلاك وحدة واحدة من القماش و تبادل الثانية الفائضة بوحدة من القمح الفائضة عن استهلالك فرنسا، و تكون الاستفادة الإجمالية هي عشر ساعات عمل. و هذا يدل على أن التخصص و التبادل الدولي يؤديان إلى نقص التكلفة و إلى زيادة الإنتاج مما يتبعه زيادة مستوى الرفاهية بصورة أفضل في الدول المتخصصة و أما المنفعة التي ستجنيها هذه الدول تتوقف على طريقة توزيع الربح الناشئ عن التجارة.

2– تقييم نظرية التكاليف المطلقة:

– حسب هذه النظرية فان الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة لا تستطيع أن تقوم بالتصدير أو الاستيراد لعدم قدرتها

على الاستيراد. و هذا الحال يؤدي إلى تقلص حجم التجارة الدولية، و هذا ما يتنافى مع الواقع العملي.

– ترى النظرية أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن الواقع يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

– ترى النظرية أن التجارة الدولية هي امتداد لنظرية التجارة الداخلية، لكن كلا التجاريتين مختلفتين تماما من حيث الخصائص و النظريات.

– قد تتمتع دولة ما بإنتاج سلعة بتفوق مطلق لكن لا تتخصص في إنتاجها و تصديرها.

– قد تقوم التجارة بين بلدين أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أية سلعة من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج أي السلعتين، فهل سيقوم البلد الثاني بالتخصص في إنتاج السلعتين و تصدير الفائض لبلد أخر و يبقى البلد الأول دون تخصص و بالتالي لا يشترك في عملية التبادل الدولي.

ثانيا: نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو DAVID RICARDO

يقصد بالتكاليف النسبية النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد و توضح كالأتي:

أ – النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين (التبادل الجغرافي):

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج القمح} = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في انجلترا}}$$

$$\text{أما التكلفة النسبية لإنتاج القماش في فرنسا بالنسبة لانجلترا} = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}$$

ب– النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد (التبادل السلعي):

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في فرنسا} = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا}}$$

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في انجلترا} = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في انجلترا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}$$

1 – فروض النظرية:

1 – 1- الفروض الرئيسية: و هي تعتبر شرطا أساسيا لصحة تفسير هيكل و شروط التجارة الدولية و النتائج التي تتوصل إليها و هي تشمل ما يأتي:

– عدم تمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال بين البلدان لأسباب طبيعية مختلفة: اجتماعية، ثقافية، إدارية، سياسية و هي عوامل تشكل حواجز مختلفة للانتقال الحر لعناصر الإنتاج نظرا لوجود وحدات سياسية متمايزة التي تعرف بالدول.

– تتمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة داخل البلد الواحد بهدف الربح في ظل المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج.

– تعتمد على تحليل اقتصادي يقوم على حيادية النقود، أين يتم التبادل في شكل مقايضة تحدد فيه قيمة مبادلة أية سلعة بكمية العمل المتضمنة لها "نظرية العمل في القيمة". فمثلا إذا كان إنتاج وحدة واحدة من القماش يكلف ساعة واحدة من العمل و إنتاج وحدة واحدة من القمح يكلف عشر ساعات عمل، فتكون القيمة النسبية لكل من القماش و القمح هي واحد قمح يساوي عشر وحدات من القماش.

– إن حرية التجارة الدولية تتضمن آلية التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات بواسطة العلاقة بين كمية المعدن النفيس"المسكوكات الذهبية" و مستوى الأسعار وفق قانون "دافيد هيوم"، بحيث أنه إذا كانت قيمة الصادرات لدولة ما أكبر من قيمة وارداتها من دولة أخرى، فان الدولة الأولى تحصل على قيمة الفائض في شكل مسكوكات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود لديها، فترتفع الأسعار و الأجور، تقل الصادرات، تزيد الواردات و تستمر العملية إلى أن يتحقق التوازن من جديد في الميزان التجاري و العكس صحيح.

– إنها تعتبر كمية الموارد المتاحة معطاة، و بالتالي لا تتأثر بعملية التبادل الدولي، و على هذا الأساس، فكمية العمل المتاحة لبلد ما تتوقف على حجم سكانه و معدل زيادتهم و هي معطاة، و كذلك على مساحات الأرض و كمية رأس المال كلها معطاة لا تتأثر بالتبادل الدولي.

– تفترض حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، و بالتالي فان أثر قيام التجارة الدولية بين الدول يؤدي إلى إعادة

تخصيص مواردها أي تحويلها من قطاع لأخر. مثلا عندما تتخصص في إنتاج القطن و تتخلى عن إنتاج سلعة أخرى ولتكن القمح، فان عناصر الإنتاج ستتحول من إنتاج القمح إلى إنتاج القطن.

– تفترض أن الإنتاج يخضع لقانون الغلة أي التكلفة الثابتة و هذا معناه أن زيادة المدخلات في العملية الإنتاجية بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المخرجات بنفس النسبة و اعتبارها قاعدة عامة.يعتبر هذا الفرض في إطار التحليل الاقتصادي الخاص بقوانين الغلة حالة استثنائية و هو الذي أدى إلى نتائج غير منطقية لهذه النظرية عند تحديدها لمعدل التبادل الدولي إذ أنها لم تستطع أن تحدد سوى منطقة لمعدلات التبادل الدولي المحتملة.

– تباين دوال الإنتاج لسلعة الواحدة في دول العالم بسبب اختلاف العوامل الطبيعية مثل التربة، المناخ، التكوين، الجيولوجي لباطن الأرض و غيرها و هي تعتبر نقطة هامة لهذه النظرية، لكن اقتصارها على العوامل الطبيعية فقط جعلها غير قادرة على إدخال العوامل المكتسبة في النفقات النسبية المختلفة في دوال العالم بالنسبة للسلعة الواحدة.

– تفترض توفر شروط المنافسة الكاملة بين الدول المختلفة و بين الوحدات الاقتصادية بداخلها لتحقيق أقصى ربح ممكن. و من هنا فان التغيرات التي تحدث أسعار عناصر الإنتاج أو المنتجات من شأنها أن تؤدي إلى تغيرات في جانبي العرض و الطلب و أن تنشأ توازنا جديدا بينهما دائما في ظل توفر مبدأ المنافسة الكاملة.

– انطلاقا من التحليل الجزئي، فان التجارة بين الدول هي انعكاس للتجارة بين الأفراد و المؤسسات داخل الدولة الواحدة من خلال البيع، الشراء، الإقراض و الاقتراض، الدفع و التحصيل لتحقيق أكبر ربح ممكن، فهذا ينطبق على التجارة الدولية قصد تحقيق أكبر عائد ممكن.

1 – 2 – الفروض الإيضاحية المساعدة:

و هي فروض لا يترتب على عدم الأخذ بها الإخلال بالأركان الأساسية للفكر الكلاسيكي و هي تتمثل في:

– قيام التجارة الدولية بين دولتين فقط.

– قيام التجارة الدولية بين دولتين في سلعتين فقط.

2 – صياغة النظرية:

الجدول 1 – 2: تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل

السلعة / البلد		القماش	القمح	نسبة أو مقارنة تكلفة الإنتاج بين السلعتين فى البلد الواحد (التباين السلعي)	
فرنسا		40	20	القماش بالنسبة للقمح	القمح بالنسبة للقماش
إنجلترا		12	10	2= 20/40	0,5 = 40/20
مقارنة تكلفة إنتاج السلعة الواحدة بين البلدين (التباين الجغرافي)	فرنسا بالنسبة لإنجلترا (1)	=12/40 3,33	=10/20 2	1,80=10/12 (1,20)	0,83 =12/10
	إنجلترا بالنسبة لفرنسا (2)	=40/12 0,30	=20/10 0,5		

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص:11

♦ تكلفة الإنتاج النسبية بين البلدين " معيار التباين الجغرافي":

النفقة النسبية للإنتاج في انجلترا بالنسبة لفرنسا هي 40/12 =0.30 في إنتاج القماش و هذا يعني أن إنتاج وحدة واحدة من القماش في انجلترا يعادل إنتاج 0.30 وحدة من القماش في فرنسا و تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في انجلترا يعادل إنتاج 0.50 وحدة من القمح في فرنسا، بمعنى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش و أخرى من القمح في انجلترا يعادل على التوالي تكلفة 0.30 وحدة من القماش و 0.50 وحدة من القمح في فرنسا.

♦ تكلفة الإنتاج النسبية بين السلعتين في البلد الواحد (تباين سلعي):

النفقة النسبية لإنتاج وحدة واحدة من القمح بالنسبة للقماش هي 12/10 =0.83 في انجلترا و هذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح يعادل تكلفة إنتاج 0.83 وحدة من القماش في انجلترا و 20/40 = 0.5 في فرنسا، و هذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل تكلفة إنتاج 0.5 وحدة من القماش في فرنسا.

♣ هيكل التجارة الخارجية:

بدراسة معطيات الجدول (2)، ومن خلال أرقام العمودين 1، 2، نجد أن درجة التفوق النسبي لإنجلترا على فرنسا في إنتاج القماش (40/12 = 0,30 ، العمود 1) أكبر منه في إنتاج القمح (20/10 = 0,50، العمود 2)،

وبالتالي فإن إنجلترا ستتخصص في إنتاج القماش.

أما من خلال السطرين 1، 2 فنجد أن النفقة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش هي أقل في فرنسا (40/20 = 0,50 السطر 1) منها في إنجلترا (12/10 = 0,83 ، السطر 2)، وبالتالي فإن فرنسا ستتخصص في إنتاج القمح. وفي هذا الإطار ترى النظرية أن اختلاف النفقات النسبية يؤدي إلى تخصص كل دولة تخصصا كاملا في إنتاج السلعة التي لها تفوق نسبي فيها، وتقوم بتصدير الفائض عن استهلاكها إلى الدولة التي لها عجز فيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم باستيراد السلعة التي تعاني من تخلف نسبي في إنتاجها.

ومن بيانات الجدول رقم 2 نجد أن إنجلترا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج القماش، وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج القمح، في حين أن فرنسا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج القمح وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج القماش، إذن على هذا الأساس يتشكل هيكل أو نمط التجارة الخارجية، حيث تقوم إنجلترا بالتخصص في إنتاج القماش كونها سلعة التفوق النسبي لديها، وتستورد القمح كونه سلعة التخلف النسبي لديها.

نستنتج من ذلك أن هيكل صادرات الدولة يتكون من مجموعة سلع التفوق النسبي أي السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل، أما هيكل وارداتها فيتكون من مجموعة سلع ذات التخلف النسبي، وهي السلع التي لو قامت بإنتاجها محليا لكانت نفقاتها النسبية أعلى. إن هيكل التخصص هذا من شأنه أن يعمل على توجيه التجارة الدولية وفقا للنظرية الكلاسيكية التي ترى بأن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لقيام التبادل الدولي.

♣ مجال معدل التبادل الدولي:

يتحدد مجال معدل التبادل الدولي حسب نظرية النفقات النسبية لريكاردو في المجال الذي يكون محصورا بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين، ومن خلال الجدول رقم 2 يتحدد كما يلي:

. القماش بالنسبة لإنجلترا 1,20 < م ت.د < 2

. القمح بالنسبة لفرنسا 0,50 < م ت.د < 0,83

ملاحظة: في حالة تساوي النفقات النسبية لا تقوم التجارة الدولية.

3- تقييم نظرية التكاليف النسبية:

لقد ساهمت نظرية التكاليف النسبية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية إلى الأمام، بعد أن عجزت

نظرية التكاليف المطلقة عن إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي كحالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق ومع ذلك لا تتخصص في إنتاجها وتصديرها، وكذلك حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

ففي هذه الحالات يرى ريكاردو أن التبادل الدولي يمكن أن يتم ويكون مفيدا للبلدين المتبادلين ولكن ليس على أساس التفوق المطلق بل على أساس التفوق النسبي، وذلك عندما يكون معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين، وهكذا تكون نظرية التكاليف النسبية قد أجابت عن بعض أوجه القصور في نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، ولذلك فهي تعتبر امتدادا لها، وهي بذلك تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، وهي ما زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن.

بالرغم من ذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لريكاردو قد تعرضت لبعض الانتقادات تمثلت في عجزها عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وما يترتب عليه من تحديد المكاسب لكل طرف من طرفي التبادل الدولي.

ثالثا: نظرية التبادل الدولي(القيم الدولية) لجون ستيوارث ميل[1]

1 – صياغة النظرية:

اعتمدت نظرية القيم الدولية على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل لتفسير التجارة الدولية و تعتبر معدل التبادل الدولي و شروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين أطراف التبادل. و هي تقوم على أساس الطلب المتبادل الذي يقصد به طلب كل دولة على سلع و خدمات دولة أخرى، وطلب الدولة الأخرى على سلع و خدمات الدولة

المعينة. أين يكون التفاوت في الحجم بين البلدين معقولا و إلا تحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي للدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما[2].و يعتبر الاقتصادي " الفريد مار شال" أول من تناول تحليل "جون ستيوارث ميل" للطلب المتبادل بيانيا و جاء بما يعرف ب"منحنيات الطلب المتبادل" أو "منحنيات مارشال"، ثم جاء بعده "فرانسيس أدجورث" و أكمل عمل "مارشال"[3] .

(1) أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص : 51 .

(2) سليم ياسين، الاقتصاد الدولي، جامعة حلب، سوريا، 1970 ، ص : 43 .

(3) أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص : 39

الشكل1 – 1– : التمثيل البياني لمنحنيي الطلب المتبادل لفرنسا وانجلترا

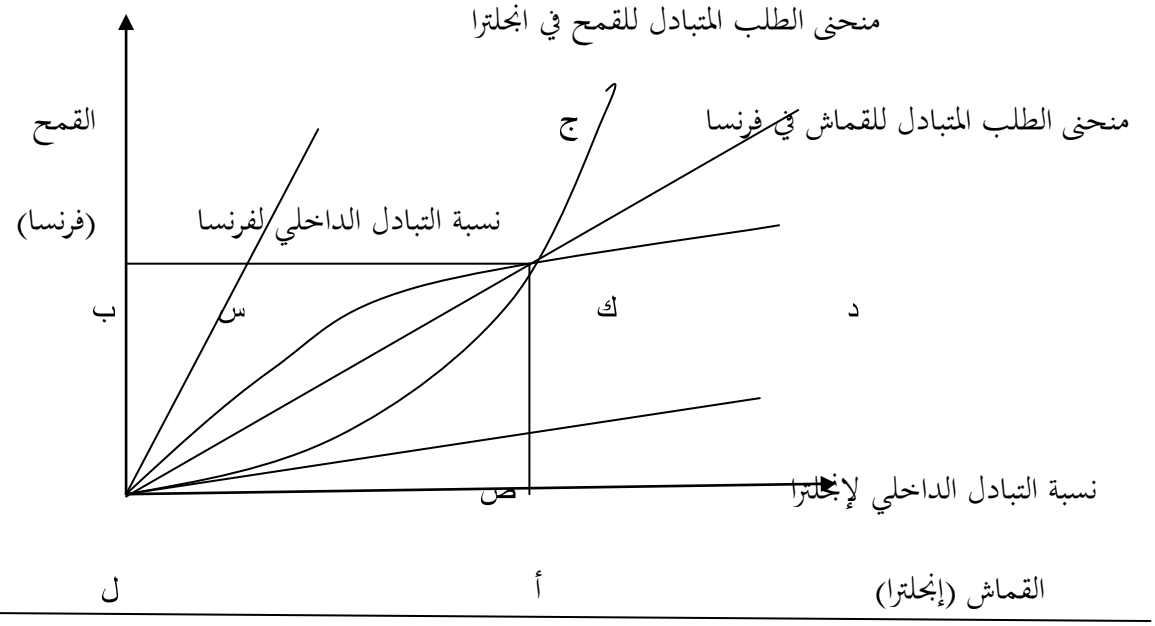

المصدر:عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص: 24

يقصد بمنحى العرض أو الطلب المتبادل أن منحنى الطلب لانجلترا على منتجات فرنسا يعبر في نفس الوقت عن عرض انجلترا لصادراتها إلى فرنسا. لذلك يجب عدم الخلط بين منحنيات العرض أو الطلب المتبادل و المنحنيات العادية للعرض و الطلب التي تحدد العلاقة بين عرض و طلب السلعة معينة لتحديد سعرها في إطار نظرية الثمن.

لوضع التمثيل البياني لمنحنى الطلب المتبادل و تحديد معدل التبادل الدولي، نفرض أن فرنسا تطلب القماش وأن إنفاقها عليه يتم من خلال بيعها لكميات من القمح لذلك يمكن تعويض الإنفاق الكلي على القماش بكمية القمح على المحور الرأسي، حيث يصير منحنى الإنفاق الكلي للقماش هو نفسه منحنى الطلب المتبادل لفرنسا، والذي على أساسه تقوم فرنسا بطلب القماش، وتعرض القمح في مقابل ذلك، وبالمثل يمكن أن نشتق منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا من منحنى الإنفاق الكلي على القمح الممثل بالشكل حيث بموجبه تقوم إنجلترا بطلب القمح وعرض القماش في مقابله.

ويوضح منحنيي الإنفاق الكلي لكل من القماش والقمح في معلم واحد محوره الرأسي يمثل الكمية المطلوبة من القمح، بينما يمثل المحور الأفقي الكمية المطلوبة من القماش، نحصل على منحنيين كما في الشكل ، حيث أن "ل جـ" يمثل منحنى الطلب المتبادل للقمح مقابل القماش لإنجلترا، و "ل د" يمثل منحنى الطلب المتبادل للقماش مقابل القمح لفرنسا، حيث يتقاطعان عند النقطة "ك". ويرى مارشال أنها النقطة التي تتساوى فيها المنفعة الحدية لكل من السلعتين بالنسبة للبلدين المتبادلين ويسميها بنقطة التوازن. والخط الواصل بين "ك" ونقطة الأصل "ل" يحدد معدل التبادل الدولي

الذي يحقق توازن المبادلات بين إنجلترا وفرنسا[1].

بدراسة منحنى الطلب المتبادل لانجلترا "ل ج" تكون صادراتها من القماش هي الكمية "ل أ" و وارداتها من القمح هي "أ ك "، أما منحنى الطلب المتبادل لفرنسا "ل د" ، نجد أنها تعرض القمح أي تكون صادراتها منه من "ل ب" ووارداتها من القماش "ب ك".

من التحليل المتقدم نجد أن: صادرات إنجلترا من القماش هي أ ل = عرضها منه، وأن واردات فرنسا من القماش هي ب ك = طلبها عليه. أما صادرات فرنسا من القمح فهي ل ب = عرضها منه، وأن واردات إنجلترا من القمح هي أك = طلبها عليه. ومن الشكل نجد أن ل أ = ب ك، ل ب = أ ك. هذه المساواة تبين أن الكمية التي تصدرها إنجلترا من القماش تعادل الكمية التي تستوردها فرنسا منه.

أ . تعادل القيم المتبادلة أي تعادل قيمة صادرات كل دولة مع وارداتها:

إن تحقيق التوازن في المدفوعات الدولية بالنسبة لدولة معينة يتم عن طريق تعادل قيمة صادراتها مع قيمة وارداتها. وبالنظر إلى الشكل السابق نجد أن ميل معدل التبادل الدولي " ك ل " وهو ك أ / أ ل الذي يعادل ثمن القماش مقدرا بوحدات القمح في التبادل الدولي. وعليه فإذا كانت الكمية التي تصدرها إنجلترا من القماش هي "ل أ " فإن قيمة الصادرات تكون كالتالي: ل أ = ك أ / أ ل = ك أ وحدة قمح حيث أن ثمن القمح معبرا عنه

بعدد وحدات القمح هو الواحد الصحيح. من ذلك فإن قيمة صادرات إنجلترا تساوي قيمة وارداتها، حيث تكون مدفوعات إنجلترا متوازنة، وبالمثل يمكن إثبات أن مدفوعات فرنسا هي أيضا متوازنة.

من هذا التحليل نستنتج أن معدل التبادل الدولي الذي يتحدد بنقطة تقاطع منحنى الطلب المتبادل لكل من البلدين هو معدل التبادل التوازني لصادرات وواردات طرفي التبادل الدولي.

ب- تحديد الكسب من التجارة الخارجية:

يخلص إدجورث بعد افتراضه ثبات تكلفة إنتاج كل من السلعتين القمح والقماش عند تحديد معدلات التبادل

(1)أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 55 .

الداخلي للسلعتين في كل من البلدين إلى أنه لكي تقوم التجارة بين انجلترا و فرنسا يجب أن يحصل كل منهما على معدل تبادل أفضل من معدل التبادل الداخلي فيهما. و هذا عندما يقع معدل التبادل الدولي "ك ل" بين معدلي التبادل الداخليين

لإنجلترا "ل ص" و فرنسا "ل س". وكلما ابتعد معدل التبادل الدولي "ك ل" عن معدل التبادل الداخلي لانجلترا "ل ص " كان مقدار الكسب لصالح انجلترا على حساب فرنسا و العكس في حالة اقترابه من معدل التبادل لانجلترا. حيث أن توزيع الكسب من التجارة الدولية قد لا يتم بالتساوي بين الطرفين المتبادلين. فمن العوامل التي تعمل على تحديد هذا التوزيع، نجد المرونات النسبية لمنحنيات الطلب المتبادل للبلدين و لمعدلات التبادل الداخلية في كل منهما.

2- : تقييم نظرية التبادل الدولي:

تبرز نظرية القيم الدولية فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية. فتصور ريكاردو للنفقة النسبية يتم على أساس تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج. أما جون ستيوارت ميل فيفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي. ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية. أما في حالة التبادل الدولي فلا تنطبق قاعدة النفقات النسبية للإنتاج، لهذا يقوم جون ستيوارت ميل في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة وهي وفق نظرية القيمة في العمل ليبرر الفرق في الإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية، وبذلك فهو يرفض التفسير السائد من قبله القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل من دول أطراف التبادل الدولي، وحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة لأخرى.

واستنادا إلى ذلك جاء جون ستيوارت ميل بنظرية القيم الدولية التي اعتمد فيها على اختلاف الميزة النسبية للعمل لتفسير التجارة الدولية والتي أوضح فيها أن معدل التبادل الدولي الفعلي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين طرفي التبادل الدولي.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

أولا: نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر و أولين:

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين " إيلي هكشر " في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919[1] . وإلى تلميذه " برتل أولين " من خلال كتابه(1)

سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة ، 1993 ، ص :138

تحت عنوان " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية " الصادر في 1933.و هذه النظرية تحاول التعمق أكثر في التحليل من خلال اعتبارها، أن سبب اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى عاملين أساسيين هما:

- وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة.

– حجم الإنتاج والتوسع فيه الذي يتحقق وفق قانون تناقص النفقة وتزايد الغلة في حالة الزيادة في الإنتاج.

1– فروض نظرية نسب عوامل الإنتاج:

– وحدانية دوال الإنتاج بالنسبة لإنتاج السلعة الواحدة في الدولة الواحدة، وقد تكون كذلك في الدول المختلفة، مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة، وهذا يعني أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة هي واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، وقد تكون كذلك بين الدول المختلفة أو لا. ويمكن تفسير ذلك بأنه لا توجد فروق في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد، ففي حالة إنتاج القمح مثلا وفق هذا الفرض، فإن طريقة إنتاجه في المزارع الصغيرة لا تختلف عن إنتاجه في المزارع الكبيرة الرأسمالية، ويعني هذا أن البلد لا يمر بمرحلة الإنتقال من مراحل التطور الإقتصادي و الإجتماعي، وهو بذلك يؤكد:

أ – استبعاد عنصر الزمن حتى يمكن التجرد من البعد التاريخي في دراسة التبادل الدولي. وهو أمر ضروري لبقاء دوال الإنتاج ثابتة دون تغير عبر الزمن.

ب– أن الاختلاف النسبي في كميات عناصر الإنتاج هو الأساس في تفسير قيام التجارة الدولية، ويستبعد دور البحث والتطوير كأحد محددات قيام التجارة الدولية.

وكأن هذه النظرية لا تنطبق سوى على البلاد التي بلغت مستوى من التطور الإقتصادي والإجتماعي، تنعدم فيها أنماط الإنتاج الأقل تطورا ويحل محلها نمط إنتاج وحيد أكثر تطورا، وهي بذلك لا تهتم إلا بالتبادل بين الدول المتقدمة في مجال سلع ريكاردو تاركة التبادل بين الأغلبية من الدول الأخرى الأقل تطورا.

– اعتبار أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج، إذ أن سلع يتضمن إنتاجها نسبة أكبر من عنصر العمل مقارنة بالعناصر الأخرى، وثانية تتضمن نسبة أكبر من رأس المال، وثالثة تحتاج إلى عنصر الأرض بنسبة أكبر من العناصر الأخرى، وهكذا.

– اعتبر عدم وجود نفقات النقل بين الدول المختلفة، أو أي عوائق أخرى سواء كانت طبيعية أو صناعية أمام التبادل الدولي، مما يفترض تطابق نسب أسعار السلع العالمية مع نسب أسعار السلع الوطنية.

–افتراض عدم قدرة عناصر الإنتاج على الإنتقال دوليا، وهو نفس الفرض الذي جاء به ريكاردو، ويترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان هما:

أ– أن نموذج هكشر . أولين يركز اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الدولية في نوع واحد من السلع وهي السلع الإستهلاكية تامة الصنع، دون غيرها من السلع الوسيطة أو الإستثمارية.

ب– عدم القدرة على تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات وآثارها المباشرة على التجارة الدولية.

–تماثل أذواق المستهلكين في البلد الواحد، وقد تكون كذلك في بقية دول العالم أي تماثل دوال أذواق المستهلكين دوليا بحيث أن التجارة الدولية لا تؤدي إلى تغيير في هذه الأذواق، وهذا الفرض ليس المقصود به غض الطرف عند الإقتباس المتزايد فيما يتعلق بأنماط الإستهلاك الأجنبية، خاصة اقتباس أنماط الإستهلاك الغربية من قبل الدول السائرة في طريق النمو، بل المقصود هو العمل على تسهيل التحليل. غير أن الوضع يختلف الآن، نظرا لسيادة السوق الحرة عالميا التي يترتب عليها حرية التجارة الدولية، فضلا عن التطور المذهل في وسائل الإتصال ونقل المعلومات.

– ثبات توزيع الدخل في الدول المختلفة، والمقصود بتوزيع الدخل هناك توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج التي يشارك المساهمون بها في العملية الإنتاجية كل حسب وظيفته، والتي قد يترتب عليها تحقيق ربح أم خسارة، وهذا ما يعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل. وهناك توزيع الدخل على أفراد المجتمع من مختلف المصادر كمكافأة لتقديم، العمل، الملكية، رأس المال، ويعرف بالتوزيع الشخصي للدخل. وعليه فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى التغير في دخول عناصر الإنتاج، ومن ثم تغير في التوزيع الوظيفي للدخل، في حين لا يؤدي إلى تغير في التوزيع الشخصي للدخل.والمقصود بثبات توزيع الدخل في هذا الفرض هو ثبات التوزيع الشخصي للدخل وليس الوظيفي.

– سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع النهائية وأسواق خدمات عناصر الإنتاج حيث يستبعد هذا الفرض:

أ– ظاهرة الإحتكار أو المنافسة الإحتكارية التي تتميز بها أسواق عناصر الإنتاج وأسواق سلع الإستهلاك.

ب– ظاهرة تنوع المنتجات التي تنشأ من توفر صفة وجودة معينة في سلعة ما أو ماركة أو إسم تجاري معين، وغيرها من الصفات التي تستقر لدى المشتري وتقنعه بأن هذه السلعة مفضلة لديه عن غيرها من السلع من نفس الفئة.

إضافة إلى هذه الفروض الأساسية لنظرية نسب عوامل الإنتاج، يوجد عدد من الفروض الإيضاحية التي تتمثل في:

– وجود دولتان فقط.

. تتعاملان في سلعتين فقط.

2 – صياغة نظرية عوامل الإنتاج:

انطلاقا من الفرضيات الأساسية في بناء نظرية هكشر أولين، فأن الدول المختلفة تتفاوت من حيث ما لديها من عناصر الإنتاج بصورة نسبية، وأن السلع تتفاوت من حيث استخدامها لعناصر الإنتاج، وتقوم التجارة الدولية على أساس الميزة النسبية لتوافر عناصر الإنتاج في مختلف الدول، وأن حركة السلع إنما تقوم مقام حركة عناصر الإنتاج، فعوض أن يقوم البلد بتصدير عناصر الإنتاج التي تتميز بوفرة نسبية لديه، فإنه يقوم باستخدام هذه العناصر في إنتاج السلع الكثيفة ويصدر هذه السلع بدلا من العناصر.

ولتوضيح ذلك بيانيا نأخذ مصر بلد غني بعنصر العمل مقارنة بسوريا، وأن النسيج سلعة كثيفة العمل مقارنة بالقمح. وسوريا بلد غني بعنصر الأرض مقارنة بمصر وأن القمح سلعة كثيفة الأرض مقارنة بالنسيج، وعليه تكون لمصر ميزة نسبية في إنتاج القماش، ولسوريا ميزة نسبية في إنتاج القمح، وعلى هذا الأساس يقوم التخصص والتجارة الدولية بينهما. ويمكن توضيح هذه الوضعية بيانيا في الشك ل التالي:

♣ وضعية الإنتاج و الإستهلاك في البلدين قبل قيام التجارة بينهما:

أ. وضعية الإنتاج والاستهلاك في الدولة الأولى "مصر":

شكل 1 – 2: منحنى إمكانيات الإنتاج في مصر

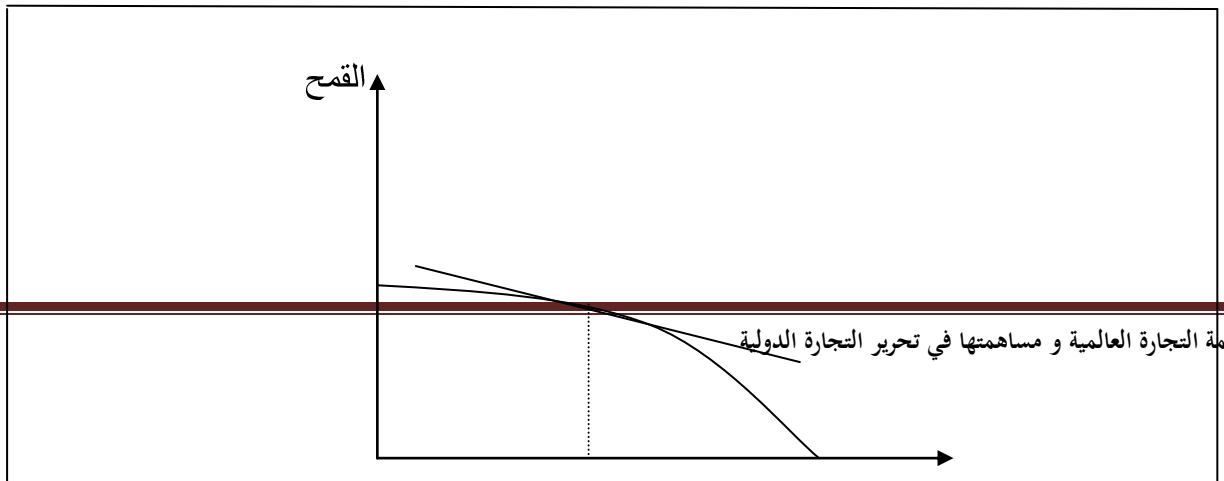

أ

ص

النسيج

ب ج د

المصدر:عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص: 36

يبين الشكل وضعية الإنتاج و الإستهلاك في مصر قبل التجارة، حيث يمثل "أ ص ب" منحنى إمكانيات الإنتاج فيها، بمعنى أقصى ما يمكن لمصر إنتاجه من السلعتين القماش والقمح بكمية ثابتة من الموارد العمل والأرض مثلا، وذلك وفق أسس ثلاثة هي:

. أن النسيج سلعة كثيفة العمل، والقمح سلعة كثيفة الأرض.

. أن عنصر العمل أكثر وفرة في مصر.

. أن إنتاج النسيج والقمح يخضع لظروف التكلفة المتزايدة أي زيادة إنتاج النسيج يقتضي التخلي عن إنتاج كميات متزايدة من القمح أو العكس.

أي أن شكل المنحنى يعكس قدرة أكبر على إنتاج النسيج مقارنة بإنتاج القمح، فإذا كان سعر مبادلة النسيج بالقمح في مصر، يتمثل في ميل خط المماس لمنحنى إمكانيات الإنتاج، فإن نقطة التماس " ص " تعبر عن وضع التوازن للإقتصاد المصري، وتمثل نقطة الإنتاج والإستهلاك "جـ ل" من وحدات النسيج، "ص جـ" من وحدات القمح في مصر قبل قيام التجارة الدولية.

ب . وضعية الإنتاج و الإستهلاك في الدولة الثانية "سوريا ":

الشكل1 – 3: منحنى إمكانيات الإنتاج في سوريا

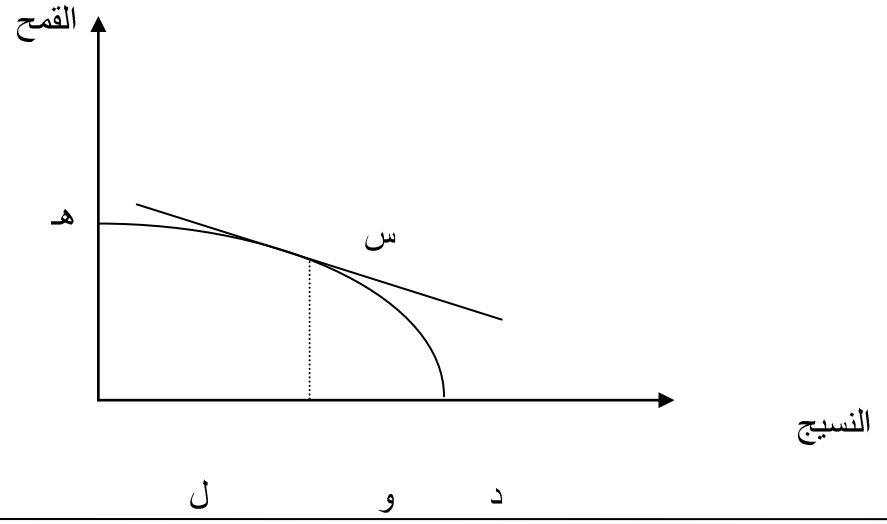

المصدر:عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص: 37 .

يبين الشكل وضعية الإنتاج و الإستهلاك في سوريا قبل التجارة، إذ يمثل "د س هـ" منحنى إمكانيات الإنتاج فيها بمعنى أقصى ما يمكن لسوريا إنتاجه من السلعتين القمح والقماش بكمية ثابتة من الموارد الأرض والعمل. وهو يخضع لنفس الأسس التي يخضع لها المنحنى السابق لمصر. ما عدا في أن الأرض أكثر كثافة في سوريا، أي أن شكل المنحنى يعكس قدرة أكبر لسوريا على إنتاج القمح مقارنة بإنتاج النسيج. وعليه فإذا كان سعر مبادلة القمح بالقماش في سوريا يتمثل في ميل المماس لمنحنى إمكانيات الإنتاج، فإن نقطة التماس "س" تعبر عن وضع التوازن للإقتصاد السوري، وتتمثل نقطة الإنتاج والإستهلاك "س و" ومن وحدات القمح "ل و" من وحدات القماش في سوريا قبل قيام التجارة.

ج- وضعية الإنتاج والإستهلاك في البلدين بعد قيام التجارة بينهما:

في هذه الحالة ندرس الوضع ما بعد التجارة الدولية، مقارنة بالوضع ما قبلها من خلال الشكل البياني الأتي:

الشكل1 – 4: وضعية الإنتاج والاستهلاك في كل من مصر وسوريا بعد قيام التجارة بينهما

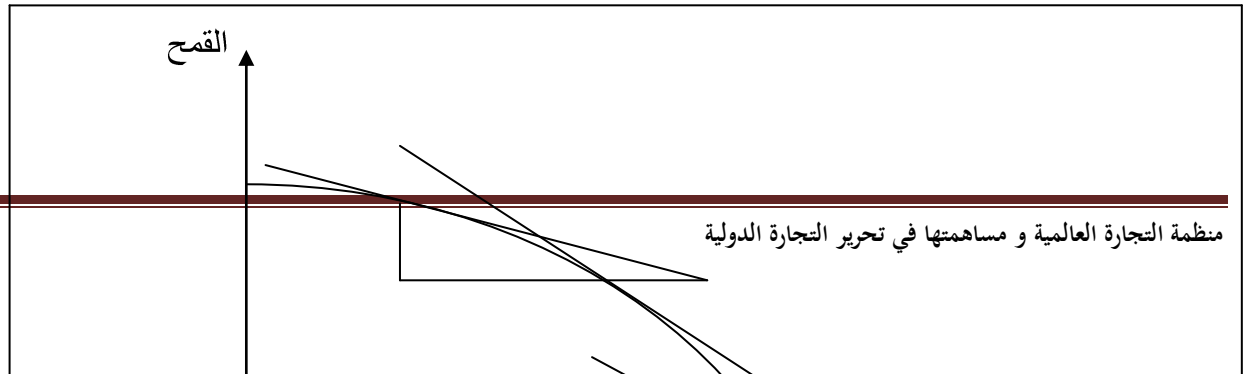

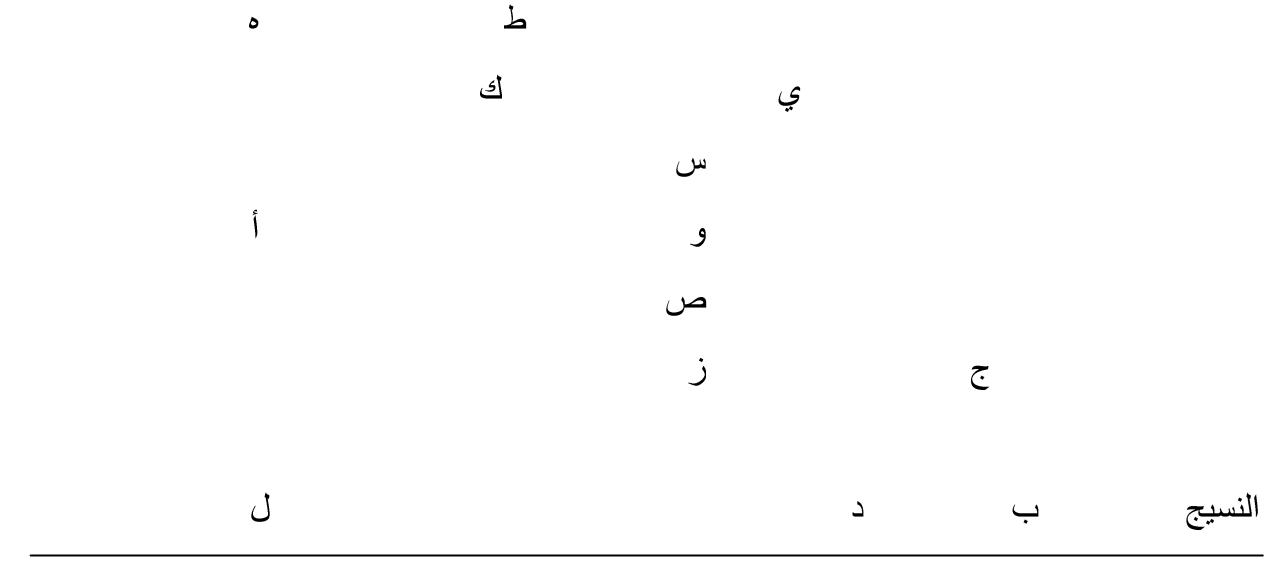

المصدر:عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص:38

أن نسبة التبادل الداخلي لمصر يتحدد عند النقطة "ص" ونسبة معدل التبادل الداخلي لسوريا عند النقطة "س" وهي في نفس الوقت نقطتي الإنتاج والإستهلاك لنفس البلدين. وفق معدل يتحدد بميل الخط "و ج" أو الخط "ط ي" فإن معدل التبادل بين السلعتين في السوق العالمية، يعكس ثمنا أعلى للنسيج مقارنة بثمن التبادل داخل مصر، وثمنا أعلى للقمح مقارنة بثمن التبادل داخل سوريا، ومن ثم يكون من مصلحة مصر سحب جزء من عوامل الإنتاج من إنتاج القمح وإعادة توجيهها لإنتاج النسيج حيث تنتقل نقطة الإنتاج في مصر من"ص" إلى "ج". وكذلك من مصلحة سوريا، سحب جزء من عوامل الإنتاج من إنتاج النسيج، وإعادة توجيهها لإنتاج القمح حيث تنتقل نقطة الإنتاج في سوريا من "س" إلى " ط ".

و حسب نظرية هكشر – أولين، ففي حالة التخصص وقيام التجارة، فإن مصر تعمل على زيادة إنتاجها من النسيج، وتقلل إنتاجها من القمح إلى أن يستقر الوضع عند النقطة "ج" والتي عندها تنتج أقل من احتياجاتها من القمح، وأكثر من احتياجاتها من النسيج حيث تعمل على تصدير الفائض من النسيج الكمية المقدرة بـ "ج ز" وتستورد مقابله القمح بمقدار "ز و" وبذلك تكون نقطة الإستهلاك الجديدة لمصر بعد التخصص والتبادل الدولي هي "و"، وهو ما يسمح لمصر بالحصول على كمية أكبر من القمح بنفس كمية النسيج بالمقارنة مع "ص" وهي نقطة التبادل الداخلي، ويكون مقدار استفادة مصر هو " ص و " من القمح.

ونفس الشيء بالنسبة لسوريا في حالة التخصص وقيام التجارة، فإنها تعمل على زيادة إنتاجها من القمح وتقلل إنتاجها من النسيج إلى أن يستقر الوضع عند النقطة " ط "، فتعمل على تصدير الفائض من القمح بمقدار " ك ط " وتستورد مقابلة كمية من النسيج المقدرة بـ " ك ي ". حيث تكون نقطة الإستهلاك الجديدة لسوريا هي " ي " وهو ما

يسمح لها بالحصول على كمية أكبر من النسيج بنفس كمية القمح التي يمكن أن تتبادل بها داخليا عند النقطة " س " ويكون مقدار استفادة سوريا هو "س ي" من النسيج. وبذلك تكون نظرية هكشر- أولين قد برهنت على أن الوضع ما بعد التخصص والتجارة الدولية هو أفضل من الوضع ما قبل التجارة لطرفي التبادل.

د – تحقيق توازن مدفوعات كل من البلدين فعليا:

من خلال الشكل نرى أن معدل التبادل الدولي وهو ميل المماس "و ج" أو "ط ي" وهما متوازيان، وهو يمثل محصلة تقاطع منحنى الطلب المتبادل لكل من البلدين وهذا يعني أن الكمية التي تصدرها مصر من النسيج تساوي تماما الكمية التي تستوردها سوريا منه أي أن:جـ ن = ك ي.وأن الكمية التي تصدرها سوريا من القمح تساوي تماما الكمية التي تستوردها مصر منه أي أن: ط ك = ز و.وحيث أن التبادل يتم على أساس معدل واحد، فلا بد أن قيمة واردات كل بلد تساوي قيمة صادراته.

3 – تقييم نظرية نسب عوامل الإنتاج هكشر- أولين:

لقد اعتمد نموذج هكشر – أولين في تفسيره للتجارة الدولية على الوفرة أو الندرة النسبية للموارد الاقتصادية لكل دولة من دول التبادل الدولي، وسار بالفكر الإقتصادي في مجال التجارة الدولية خطوة أبعد من النظرية الكلاسيكية. كما وجد تفسير هذا النموذج قبولا عاما، خاصة بعد تطويره على يد سام ولسون وليرنر، واستمر خلال الثلاثينيات والأربعينيات يمثل الأساس النظري لاختلاف النفقات والميزات النسبية وقيام التجارة الخارجية[1]، واعتقد العديد من الإقتصاديين بأنه من المحتمل ألا تعرف الدراسات الإقتصادية نظرية أخرى. لكنها تعرضت للعديد من الإنتقادات النظرية

و التطبيقية خاصة تلك الدراسة التطبيقية لهذا النموذج التي قام بها الإقتصاد الأمريكي المشهور ليونتيف W.Léontief

(1) سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، مرجع سابق، ص 156.

على الإقتصاد الأمريكي في مجال التجارة الخارجية سنة1953 ، واستخدام فيها أسلوبا جديدا في التحليل الإقتصادي عرف بإسم جداول "المدخلات والمخرجات " "Imput-out put " للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية.

غير أن النتائج التي توصل إليها ليونتيف قد أذهلته هو نفسه وباقي الإقتصاديين وذلك بعد اكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون بالأساس من سلع كثيفة العمل وأن السلع المنافسة للواردات تتكون من سلع كثيفة رأس

المال وكان المتعارف أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، وهي نتائج تخالف ما ينص عليه نموذج هكشر . أولين، حيث عرفت هذه النتائج في الأدب الإقتصادي الخاص بالتجارة الدولية باسم لغز ليونتيف " Le Paradoxe de Léontief " وهو ما أثار الكثير من المناقشات الأكاديمية بعد الخمسينيات وأدى إلى ظهور أفكار جديدة ساهمت في تطوير النظرية وجعلها أكثر ملائمة للواقع الإقتصادي.

إن ما يؤخذ على النظرية ما يأتي:

ـ أنها تركز على الإختلاف الكمي لوفرة أو ندرة عناصر الإنتاج مهملة الإختلاف النوعي بين العناصر وما يترتب عليه من ميزة نسبية مكتسبة وذلك من خلال فرضها الخاص بتجانس عناصر الإنتاج، والواقع العملي يفرض وجود عدة أنواع من العمل والأرض ورأس المال غير أن العمل بهذا يجعل التحليل أكثر صعوبة.

. صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع متى كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج.

. تفرض النظرية عدم وجود نفقات النقل بين الدول، وهو عكس ما هو قائم في عالمنا اليوم، إذ أنه في كثير من الحالات تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الدولية في بعض السلع لارتفاع نفقات نقلها.

. تفترض تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في البلدان المختلفة، وهذا معناه استبعاد أثر البحوث والتطوير التي تجعل الدول تتمتع بمزايا نسبية مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا.

– تتميز النظرية بالستاتيكية لأنها تعتبر أن دوال الإنتاج خطية متجانسة ممهلة بذلك الظروف التاريخية. كما أن الوقائع العالمية تموج بالظواهر الإقتصادية الديناميكية، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعتبر كذلك غدا.

كالأتي: . الأيدي العاملة الماهرة، أي عنصر رأس المال الإنساني أو البشري.

. اقتصاديات الحجم أو وفرات الإنتاج الكبير.

. البحث والتطوير في إحداث التقدم التكنولوجي.

.كفاءة الإتصالات الدولية والبنية التحتية وما لها من تأثير في تنمية التجارة الدولية.

. تهمل النظرية تبادل السلع والخدمات في ظل الأسواق الإحتكارية وأسواق المنافسة الإحتكارية فضلا عن إهمالها لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها على قيام التجارة الخارجية بين الدول. وهي ظاهرة أصبحت لها أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها ضمن نظرية التجارة الخارجية البحتة.

ـ يفترض النموذج عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول ويترتب على هذا نتيجتان هما:عدم القدرة على تحليل وتفسير قيام التجارة الدولية في كل من السلع الوسيطة والسلع الإستثمارية أو الرأسمالية. وكذا عدم القدرة على تفسير دور الشركات متعددة الجنسيات. ويرجع هذا القصور في النموذج إلى تركيزه الشديد على عنصرين فقط من عناصر الإنتاج وهما: العمل ورأس المال، وهو ما أدى إلى إهمال الإختلافات النوعية لعناصر الإنتاج والتركيز فقط على الإختلافات الكمية فقط.

ـ يفسر نموذج هكشر- أولين هيكل التجارة بين إقليمين، من خلال ما يتوفر عليهما من نسب مختلفة من الموارد، ويعتبر التجارة الدولية دالة متزايدة للإختلافات في مدى توافر نسب عناصر الإنتاج بين هاتين الدولتين أو الإقليمين.لكنه لا يفسر التجارة الدولية بين دولتين تنتميان لنفس الإقليم الإقتصادي، مثلا بين دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية التي تتميز بتماثل وفرة أو ندرة نسب عناصر الإنتاج، ومعنى ذلك أن هذا النموذج لا يفسر لنا قيام التجارة الدولية بين الدول الصناعية.

المطلب الثالث: النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية، نظرية المناهج التكنولوجية

أولا: طبيعة و مفهوم النظرية التكنولوجية الحديثة:

تعرف النظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية وفقا للتعريف الذي جاء به هاري جنسون H.Johnson والذي يتضمن ثلاث نماذج نظرية رئيسية هي: نموذج اقتصاديات الحجم، نموذج الفجوة التكنولوجية ونموذج دورة المنتوج.

1 – نموذج اقتصاديات الحجم: نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير و هي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير. و هناك نوعين من الوفورات هما:

أ- وفورات داخلية: و هي التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع بهدف الاستفادة من المزايا الإنتاج الكبير. و ذلك من خلال:

- الوفورات الفنية: و هي الزيادة في عوامل النتاج الفنية و يتم تحقيقها من خلال رفع الطاقة الإنتاجية عن طريق زيادة توظيف عوامل الإنتاج خاصة منها: العمل و رأس المال و زيادة كفاءتها عن طريق تقسيم العمل، و الأخذ بأحدث المبتكرات التكنولوجية. كما يتحقق هذا النوع من الوفورات من خلال تقليل المخلفات و المنتجات الثانوية، و إمكانية الاستفادة من الفضلات، و هو ما تعجز عنه المشروعات الصغيرة، إضافة إلى إمكانية إجراء بحوث التطوير.
- الوفورات الإدارية: و هي تتمثل في زيادة عوامل الإنتاج الإدارية بأخذ أحد الشكلين إما بزيادة حجم الوحدة الإنتاجية أو بجمع الوحدات الإنتاجية تحت إدارة واحدة بحيث لا يترتب عليه زيادة مماثلة في تكاليف الإدارة.
- الوفورات التجارية: و هي تتمثل في زيادة المقومات التجارية للمشروع من خلال رفع الكفاءة في شراء المواد الخام، بيع المنتجات النهائية، تخفيض تكاليف النقل، الدعاية و الإعلان و كذا استغلال سمعته لترويج أنواع أخرى من المنتجات.

- الوفورات المالية: و تكون من خلال إمكانية رفع المقومات المالية للمشروع بسهولة للحصول على الائتمان، سواء بإصدار سندات و بيعها أو بزيادة رؤوس الأموال للمشروعات عن طريق الاكتتاب فيه، و إما بالاقتراض مباشرة. ب – وفورات خارجية: و هي التركيز على زيادة توفير العوامل الخارجية المؤدية إلى رفع الإنتاجية من خلال:

- التركز: بتوظيف بعض الصناعات في إحدى المناطق المناسبة، حيث سيؤدي هذا إلى تحسين و تنمية المواصلات واجتذاب العمال المهرة، مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع و ظهور أسواق المواد الخام قريبة و الذي له دور في تقليل تكاليف النقل.

- اشتراك المشروعات المترابطة في القيام بأبحاث علمية و فنية ما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية و إيجاد طرق جديدة للإنتاج مما يساعد على خفض التكاليف.

♣ معنى نموذج اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية: تسعى نظرية اقتصاديات الحجم إلى تفسير هيكل التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلية الكبيرة مثل الولايات المتحدة، ألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا وإيطاليا في

إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان و الدول الإسكندنافية تتخصص في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.

2- نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية:

الشكل1 – 5: نموذج الفجوة التكنولوجية

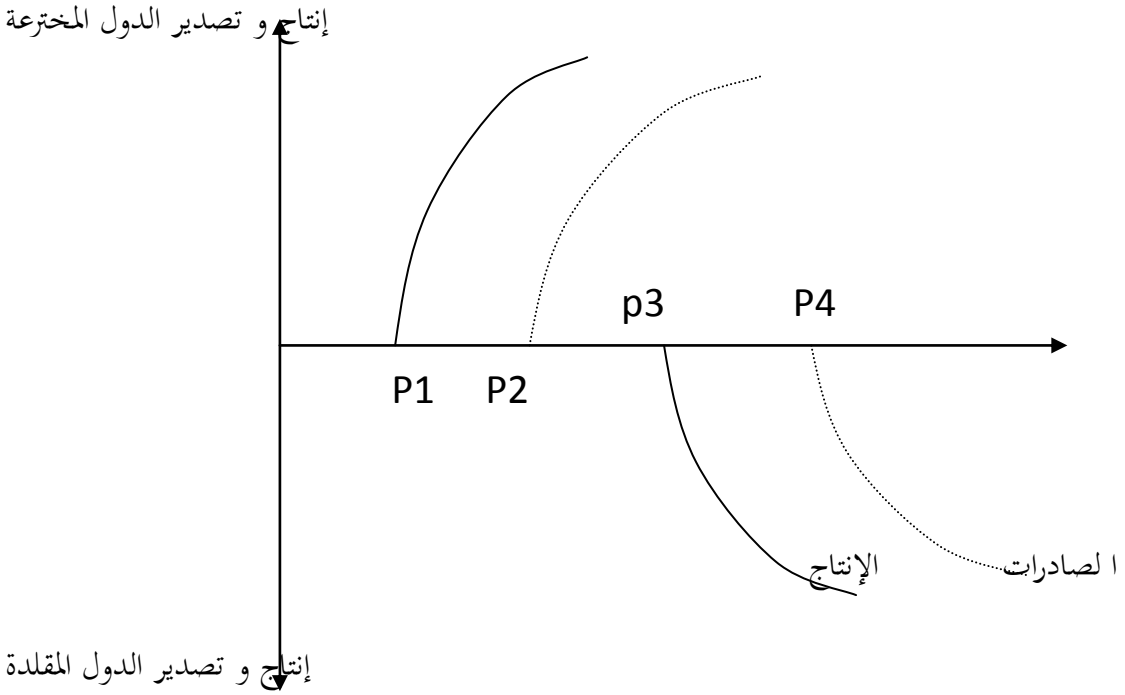

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية،حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص: 54.

. صياغة نموذج الفجوة التكنولوجية:

يوضح الشكل كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد "فجوة الطلب " من جهة، و" فجوة التقليد " من جهة أخرى، وذلك كما يلي:

ـ فجوة الطلب: وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة دورة المنتوج في الدولة صاحبة الإختراع عند P1 ، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند P2 .

ـ فجوة التقليد: فتتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الإختراع P1، وبداية إنتاج نفس السعلة في الخارج عند P3.

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف "بوسنر MV.Posner" تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا

على أنها دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (P1 . P2) وفجوة التقليد (P1 . P3)، وتعرف على أنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة. لكن مع ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الدراسة، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلا الدولتين.

غير أن هذا التحليل شهد تطورا هاما على يد كل من الإقتصاديين "هوفباور G.C.Hufbaner، وفريمان C.Freeman،[1 1] كل منهما مستقلا عن الآخر حيث توصلا من خلال دراستهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج، ومدى ملاءمته مواقع الإقتصاد العالمي، إلى نتيجتين أساسيتين هما:

. أن الإختلافات في مستويات الأجور الدولية تعتبر عاملا محددا لطول الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، وبالتالي لتحديد هيكل أو نمط التجارة الدولية الناتج عنها. فالإختراعات أو التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول صاحبة الإختراع أو التجديد إلى دول أخرى تنخفض فيها مستويات الأجور، وتسمح بإنتاج سلعة دورة المنتوج بنفقات أقل من نفقات إنتاج الدولة صاحبة الإختراع أو التجديد. وهي نتيجة ساعدت على إبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تنمية التجارة الدولية والقيام باستثمارات خارج الدولة الأم التي تنخفض فيها مستويات الأجور أي في الدول السائرة في طريق النمو.

. دلت النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من " هوفمابر" و " فريمان " على صحة الفرض الذي اعتمدت عليه النظرية التكنولوجية الخاص بعدم تشابه دوال الإنتاج في السلعة الواحدة أي سلعة دورة المنتوج بين مختلف الدول خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

- تقييم نموذج الفجوة التكنولوجية:

إن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن السؤالين التاليين:

1 - لماذا يقتصر ظهور الإختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا و اليابان، دون غيرها من الدول. غير أن الإجابة تتطلب بحث العوامل التي تتحكم في سياسة المنتجين

(1)C.Free man, The Plastics Industry : A comparative study of research and innovation in : National Institut Economie Review.26 (1963) P.22

الإستثمارية في مجالات البحث والتطوير.

2 – ما هو طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الإختراع الإحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية، في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا، وبمعنى آخر ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها.

3 – نموذج دورة حياة المنتوج:

1 – تحليل مراحل دورة حياة المنتوج:

أ – مرحلة المنتوج الجديد:

تتميز المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود. وباعتبارها مرحلة تجربة، فإن المعروض من المنتوج الجديد سيكون في حدود ضيقة، وبكميات قليلة في كل من الأسواق الوطنية والدولية، وذلك قصد معرفة حجم الطلب عليها، واختبار أذواق المستهلكين. أما موطن الشركات الإنتاجية فيكون الدول الصناعية الأكثر تطورا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وحديثا اليابان وألمانيا. وعليه فإنه بتحديد العوامل التي تؤدي إلى توطين صناعات دورة المنتوج في الدول الصناعية الأكثر تقدما يكون هذا النموذج قد أجاب عن السؤال الذي عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الإجابة عليه.

وإلى جانب ذلك فإنه يوجد عدد من العوامل تساهم في الإجابة على ذلك و هي كالأتي:

ـ توفر عنصر رأس المال البشري، الذي يشكل من العلماء، الخبراء، والفنيين، والعمال المتخصصين في الدول الصناعية المتقدمة، والذي يعتبر ركنا أساسيا في نموذج دورة حياة المنتوج التي تقوم على أساس الإختراعات والتجديدات الحديثة.

ـ الوفرة النسبية لعنصر رأس المال المادي في الدول الصناعية المتقدمة، التي تعتبر من الشروط الأساسية لقيام الدول بالإستثمار في مجال البحث والتطوير بصورة منتظمة ومستمرة.

. توفر القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الأسواق الداخلية للدول الصناعية المتقدمة يشجع المستثمرين على القيام باستثمارات كبيرة في مجالات البحث والتطوير.

ب – مرحلة المنتوج الناضج: لهذه المرحلة خصائص عديدة منها:

. توقف العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق سواء لعدم توافقها مع رغبات وأذواق المستثمرين.

. تثبيت الأساليب والوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في المرحلة الأولى.

. رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة.

. زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق.

. التحول من الإستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولوجيا عالية إلى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيا نمطية.

. سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة، في حالة ارتفاع سعر المنتوج الناضج.

. سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير، التي تنشأ عنه مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

المظاهر الإقتصادية لمرحلة المنتوج الناضج :

تتمثل هذه الظواهر الاقتصادية في زيادة الإستثمارات الأجنبية،زيادة حركات رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا. فمع نهاية هذه المرحلة، تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة، في إنشاء فروع لها في الدول المستوردة بهدف إشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الإستيراد والإستفادة من نفقات الإنتاج المنخفضة الناتجة عن وفرة المواد الأولية، أو وفرة عنصر العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم، أو زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية.

ج – مرحلة المنتوج النمطي:

يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج في مرحلتها النمطية، مع خصائص سلعة هكشر- أولين، بالأساس في النواحي التالية:

. تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة. وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية.

. اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة، والغلة المتناقصة.

. سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية.

. تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدوال.

. ينتج عن نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

2 – النظرية التكنولوجية والدول الآخذة في النمو:

علينا أن نعرف موقع الدول الآخذة في النمو من النظرية التكنولوجية في قيام التجارة الدولية، وبالتالي تحديد المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول، ومظاهر التخلف النسبي فيها.

وفي هذا المجال قد قام الباحث الإقتصادي "هيرش" " S.Hirsh " والذي يعتبر من مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية، بإجراء تعديلات على نموذج دورة المنتوج، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين الفكر التكنولوجي والدول الآخذة في النمو، حيث اختصر نموذج دورة المنتوج إلى مرحلتين فقط بدلا من ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى تشمل سلع دورة المنتوج الجديد، أما المرحلة الثانية فتشمل سلع دورة المنتوج الناضج وسلع دورة المنتوج الجديد، أما المرحلة الثانية فتضم سلعة دورة المنتوج الناضج وسلع دورة المنتوج النمطي في النموذج السابق. أي أن المرحلة الثانية من النموذج الجديد تتضمن المرحلة الثانية والثالثة من النموذج السابق.

أما بالنسبة لإنتاج السلع في النموذج الجديد لدورة المنتوج، فيكون في المرحلة الأولى استخدام مكثف لرأس المال البشري مثل العلماء الخبراء والمهندسون العمال المهرة أمرا ضروريا، وعندما تنضج المنتجات يزداد معها الإستخدام المكثف لعنصر العمل غير المؤهل، وتقل أهمية العمل المؤهل كمحدد أساسي للمزايا النسبية المكتسبة، تكون دورة المنتوج الجديدة قد بلغت مرحلتها الثانية ويصبح إنتاجها من اختصاص الدول الآخذة في النمو. وهنا يميز هيرش " S.Hirxh " بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الآخذة في النمو، فالأولى تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال الإنساني، ورأس المال المادي، وبالتالي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتوج الجديد. أما الدول الآخذة في النمو تعاني من ندرة نسبية في العنصرين السابقين وبالتالي تعاني من تخلف نسبي في إنتاج سلع دورة المنتوج الجديدة. و هكذا تكون صادرات الدول الآخذة في النمو تتكون بالأساس من نسبة عالية من كل من سلع ريكاردو، وسلع دورة المنتوج الناضجة

(وهي سلع هكشر- أولين كثيفة العمل) نظرا لتمتعها بوفرة نسبية في عناصر الإنتاج وهي الأرض، وعنصر العمل غير الماهر. أما صادرات الدول الصناعية المتقدمة فإنها تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتوج الجديدة، وسلع هكشر . أولين كثيفة رأس المال المادي نظرا لوفرة عنصر رأس المال الإنساني ورأس المال المادي لديها.

وفي دراسة سابقة لنفس الكاتب باستخدامه للنظرية التكنولوجية في التجارة الدولية في العلاقات الإقتصادية بين الجماعة الأوروبية ودول الجامعة العربية توصل إلى النتائج التالية:

- تمتع المجموعة الإقتصادية الأوروبية بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتوج، نظرا لوفرة عنصر رأس المال الإنساني، وتفوقها التكنولوجي نظرا لما تقوم به من استثمارات في مجال البحوث والتطوير.

- تمتع الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال (المنتجة للبترول) بمزايا نسبية كامنة في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتوج، وهو قطاع البتروكيماويات، وهذا يعود إلى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لإنتاج هذه الصناعات بنفقات أقل.

- تمتع الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع ريكاردو وسلع هكشر- أولين كثيفة العمل غير الماهر نظرا للوفرة النسبية لعنصر الأرض، والوفرة النسبية لعنصر العمل غير الماهر.

ثانيا:تقييم النظرية التكنولوجية:

اهتمت نظرية المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية بدور البحوث والتطوير باعتبارهما العامل الأساسي في تحديد هيكل أو نمط التجارة الدولية، ومن خلالها تمكنت من تفسير لغز "ليونتيف" .

كما عالجت نظرية المناهج أوجه القصور في النظرية الكلاسيكية من خلال معالجتها لقضايا اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري والبحث والتطوير، واعتبرتها مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الدولية. إضافة إلى علاجها لقضايا الإستثمارات الأجنبية و الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالتجارة الدولية. كما أنها أوجدت الفروق القائمة بين الدول الصناعية الأكثر تطورا، الدول الصناعية الأقل تطورا والدول الآخذة في النمو في تفسير هيكل التجارة الخارجية.

إذن فنظرية المناهج التكنولوجية تتميز عن النظريات السابقة من كونها أكثر اقترابا من واقع الإقتصاد العالمي، وتفوقت على نموذج هكشر- أولين لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل

الماهر، دور البحوث والتطوير، الإستثمارات الأجنبية، الشركات متعددة الجنسيات.

وقد خضعت النتائج التي توصلت إليها المناهج التكنولوجية في الإقتصاد الدولي ابتداء من النصف الثاني من الستينيات من القرن العشرين للإختبار، وذلك من خلال الدراسات التي طبقت بصورة أساسية على الإقتصاد الأمريكي.وفي نطاق محدود على ألمانيا واليابان، من طرف كل من" كيسنج D. B Kessing "[1]، "جروبر W.Gruber"، " هورن E.Horn " ،" وويلز Wells "، وكذا لجنة التعريفات الأمريكية لدراسة دور البحث والتطوير ومدى تأثيرهما على هيكل وتشكل الصادرات الأمريكية.والتي أثبتت تأثر الصادرات الصناعية الأمريكية، اليابانية ومنظمة الجماعة الأوروبية[2] بشكل واضح بكثافة البحوث والتطوير و ارتفاع نسبة الصادرات من سلع دورة المنتوج من إجمالي الصادرات الصناعية لهذه البلدان.

إذن يمكن القول بأن هذه الدراسات قد انتهت إلى تأييد المناهج التكنولوجية، باعتبارها سببا أساسيا لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة في سلع دورة المنتوج.

و أقرت أن نمط التجارة الدولية والتخصص الدولي يتم كالتالي: " تتمتع الدول الصناعية المتقدمة بمزايا نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتوج لارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير، كما تتمتع الدول الصناعية الأقل تقدما والدول الآخذة في النمو بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع هكشر- أولين، حيث تتخصص الدول الصناعية الأقل تقدما في إنتاج وتصدير سلع هكشر- أولين كثيفة رأس المال، وتتمتع الدول الآخذة في النمو بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع هكشر - أولين كثيفة العمل.

---

(1) « Different countries » Labour Skill coefficients and the skill intensity of international trade Plws » ; journal of international economics 1; 1977 ;pp: 453 – 460.

(2)L. T Wells, J R, « Test of a product cycle model on international trade : U.S Export of consumer durables »; L.T. Wells, Jr (Ed) , The product life cycle and international trade, Harward uni, Boston ; 1972 pp: 55 – 82.

خلاصة:

بعد أن استعرضنا مسيرة تحرير التجارة الدولية من خلال الجات، يمكننا القول أن أساس النظام العالمي الجديد هو التجارة الدولية الحرة في جميع مناطق و بلدان العالم، التي تتاح كأسواق لا تحدها أو تعترضها قيود أو عقبات تقف أمام تدفق السلع من شتى أنحاء العالم. كما تتاح الحرية الكاملة لكل منتج في العالم بأن يبيع منتجاته في أي مكان، أي أن يكون العالم بأسره سوقا واحدة لا تفصلها حدود. و هذا النظام هو ثمرة الاتفاق بين الدول الصناعية الكبرى وفقا لمصالحها.

و يقوم هذا النظام على مبدأ الميزة النسبية، أي على القدرة التنافسية للدولة في قطاع إنتاجي معين. و يقال أن الغرض من ذلك هو تقسيم العمل بحيث يتخصص الأكفاء المتميزون في إنتاج سلعة معينة، و إذا توفرت لدولة ما مقومات الكفاءة و القدرة الفائقة على إنتاج سلعة ما و توسعت في ذلك، سيطرت على السوق و طردت الآخرين وأصبحت هي المنتج الوحيد. و يقضي النظام الجديد بإعادة توزيع الأدوار، بحيث يتخصص كل منتج قوي في إنتاج سلعة معينة، أما المنتج الضعيف فلا مكان و لا نصيب له من إنتاج هذه السلعة. و مرد ذلك إلى أن التخصص على أساس الكفاءة سيعود بالفائدة على العالم كله. حيث سيزداد حجم الإنتاج مما يتيح أموالا طائلة للإنفاق على الأبحاث والتطوير. و هذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض التكلفة لصالح المستهلك.

إن هذا التصور الذي طرحته الدول الكبرى قائم على لأساس التخصص و تقسيم العمل على مستوى السوق العالمية. هذا التصور يتفق مع مصالحها، بينما لا يلبي مصالح الدول النامية لعدة أسباب منهاأن الدول الكبرى تتوفر لديها قدرات أكبر على تمييز و تطوير منتجاتها، إذ أن انفراد و تميز المنتج يتوقف على عاملين الأول هو حالة السوق الداخلية، إذ أن كبر حجم السوق الداخلية في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية يمكن مجموعات من المنتجين من أن تكتسب قوة لم تتح لمنتجين آخرين في الدول النامية. أما العامل الثاني، فهو القدرة المالية و تراكم الأرباح اللذان يعبران عن القوة التي تلاءم كبر حجم السوق. و قد أدى كلاهما إلى تجديد الطاقات و تحديثها و الإنفاق على الأبحاث والتطوير.

و تزخر الدول المتقدمة بقواعد الإنتاج المتطورة التي تدعمها مجموعات من المراكز العلمية المتفوقة التي تضم مجموعات متميزة من العلماء تسعى للابتكار، الإبداع و التحديث. و هو ما لا يتاح للدول النامية، كما أن البلدان المتقدمة التي تنعم بالديمقراطية يسودها الاستقرار الداخلي، حيث تنخفض حدة التوتر الاجتماعي، مما يوفر مناخا صحيا للمفكرين و المبدعين. و ذلك ما تفتقده الدول النامية. و ما يزيد الوضع سوء في الدول النامية هو أنها دخلت في صراعات فيما بينها، استنزفت قدرا لا يستهان به من مواردها و حدت من قدرتها على المنافسة. إضافة إلى أنها واجهت مشاكل خدمة ديونها التي أسفرت عن ظهور عاملين هما:

- تزايد حاجة هذه الدول إل تحسين أدائها التصديري حتى تستطيع مواجهة أعبائها المالية، مما يستدعي إجراء مفاوضات من أجل الحصول على أسواق تصدير مفتوحة.
- ظهور موجة التحرير من جانب واحد في هذه الدول .

و قد حفز هذان العاملان الدول النامية على القيام بدور أكثر فاعلية لتحقيق مصالحها سواء من خلال التفاوض مع الدول المتقدمة لتقديم تعهدات وثيقة لتحرير التجارة أو من خلال الاشتراك في مفاوضات وضع القواعد. وقد جعل هذا النشاط الدائب الدول النامية أكثر ارتباطا بالنظام بدرجة غير مسبوقة.

كل الظروف السابقة تجعل الدول النامية في موقف الطرف الضعيف الذي لا يستطيع الوقوف على قدم المساواة في السوق العالمية مع الدول الكبرى التي تمثل الطرف القوي. و من ثم لا تستطيع الدول النامية الحصول على حقها أو أن تتخصص مثل الأقوياء في إنتاج سلعة معينة، و خليق بالأقوياء الذين يسيطرون على النظام العالمي الجديد أن يتيح للدول النامية مكانا مناسبا في السوق العالمية و فرصة تمكنها من الحصول على نصيب عادل منها. إن النظام العالمي الجديد حتى ألان لا يضع في حسابه المصالح المشروعة العادلة للدول النامية.

الفصل الثاني

المحاولات الأولى لظهور

منظمة التجارة العالمية

تمهيد:

لقد خرج العالم من الحرب العالمية الثانية سنة 1944 منهك القوى حيث خسرت أوربا أغلب مراكزها التجارية و الصناعية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تصدت لقيادة العالم ؛حتى أن الرئيس الأمريكي "روزفلت" صرح من بعد الحرب قائلا : «إن قدرنا هو أمركة العالم». و قامت مصانع الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع مشاريعها الإنتاجية لكي تتمكن من تلبية الطلب العالمي وخاصة الأوروبي منه، وفي هذه المرحلة منحت الدول المستعمرة استقلالها السياسي ليحل محله الأساليب الاقتصادية الاحتكارية.

و في ظل هذه الظروف تطلبت الحاجة لإيجاد مؤسسة عالمية على غرار الصندوق الدولي و البنك العالمي للإشراف على التجارة الدولية .ومن هنا انبثقت المحاولات الأولى الساعية لإنشاء هذه المنظمة.

وفي عالمنا البوم الذي أصبح أشبه بقرية كونية تطأ مسألة الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية بثقلها على سكان هذه القرية ولا تستطيع أية دولة تجنب أثارها السلبية أو الإيجابية، كذلك المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية حتى أن مفاوضات "الجات" قد يكون من أهم الموضوعات ذات الصدى الكوني الشامل و التأثير المباشر وغير المباشر على الكل. و إذا كانت ظاهرة هذه المفاوضات العالمية تمس دول الشمال خاصة أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فالحقيقة أن الموضوع يطول دول العالم بأسره و العالم الثالث ليس معني في اقتصادياته فحسب، بل في استقلاله وسيادته أيضا.

من هذا المنطلق نتساءل عن الجذور التاريخية لمفاوضات "الجات" التي تمثل المنطلق الأساسي لمنظمة التجارة العالمية؟ أهم المحاولات التي عقدت تحت مظلتها ؟ وكيف كان الطريق إلى جولة "أورغواي" ؟.

وفي هذا الصدد حاولنا الإجابة على هذين السؤالين من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: و يتناول الخلفية التاريخية لظهور و تطور" الجات ".

المبحث الثاني : يشمل مراحل تطور اتفاقية "الجات" (الجولات الخمس).

المبحث الثالث: يتضمن مجريات جولة الأورغواي التي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية.

المبحث الرابع: و يسلط الضوء على نتائج أهم جولة أوروغواي.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لظهور و تطور "الجات"

لقد كان للخريطة السياسية، التوازنات في القوى العالمية، الفراغ الناجم عن انهيار قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى وفشل كافة الجهود للعودة إليها بعد الحرب العالمية الثانية الدور الكبير لظهور مؤتمرات دولية، إلا أن هناك من الجهود ما تجدر الإشارة إليه قبل الحرب العالمية الثانية غرضها تحرير التجارة. فلما كان لأساليب الحماية أثكبير على جميع الدول دون استثناء جاءت كل من مبادئ الرئيس "ويلسن" وعصبة الأمم المتحدة للتخفيف من هذه الصعوبات .

المطلب الأول : جهود الرئيس ويلسن وعصبة الأمم أو ما قبل مؤتمر "هافانا " [1]

أولا: مبادئ الرئيس "ويلسن":

للخروج من أساليب الحماية و الرقابة على التبادل التجاري بين الدول، ألقى الرئيس "ويلسن "خطابه الشهير الذي أحتوى على 14 نقطة عام1918، وكان من بين الأهداف الواردة في خطته بالسلام إلغاء كل الحواجز الجمركية و الشروط التجارية وجعلها متساوية بين كل الشعوب. و قد جاء ذلك في النقطة الثالثة من الإعلان، غير أنه لم يكتب لها النجاح مثل بقية النقاط التي تتضمنها هذا البيان، ومن ثم لم يتيسر إلغاء الحواجز الجمركية أ المساواة بين الدول في الظروف الجارية.

ثانيا : جهود عصبة الأمم:

اهتمت عصبة الأمم في عهدها بالتبادل التجاري و الاقتصادي عن طريق تهيئة الأسباب التي تؤدي إلى تعاون الدول، فتشترط الفقرة الثانية من المادة "23 "المساواة و العدالة في المعاملة و تنصص على ضرورة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها توفير وضمان حرية المواصلات و الترانزيت لتجارة جميع أعضاء العصبة.

وتدعيما لذلك دعت عصبة الأمم المتحدة إلى عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية لبحث السياسة التجارية وتنسيقها بين الدول لضمان تدفق التجارة دون عوائق من أهم هذه المؤتمرات: مؤتمر بروكسل الاقتصادي عام1920، مؤتمر جنوة الذي خصص للقيود التجارية عام 1922، مؤتمر جنيف الخاص بالإجراءات الجمركية سنة 1923، مؤتمر جنيف الاقتصادي عام 1927 ومؤتمر لندن النقدي والاقتصادي عام 1929[2].

(1) عبد الناصر نزال ألعبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،1999، ص ص: 17. 19.

(2)عبد الحكيم الرفاعي، السياسات الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-52. و كذلك عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 29 .

وقد ساهمت تلك المحاولات كلها في خلق تنظيم قانوني يتعلق بالتجارة الدولية قائم على التعددية في الإشراك بدلا من الإجراءات التجارية الفردية و الاتفاقيات الثنائية. وأكدت هذه المحاولات بالاشتراك مع بعض الهيئات الدولية مثل غرفة التجارية الدولية التي أنشأت عام 1919 ، رغبة الدول في كسر السياج الجمركي المحيط بالتجارة الدولية والحاجة الماسة إلى عودة التجارة إلى ظروفها العادية إزاء ويلات الحرب العالمية الثانية وما ألحقته باقتصاديات معظم الدول العالم من خسائر، عمدت هذه الأخيرة إلى أن تخطو الخطوة الأولى في سبيل تخفيض القيود الجمركية المفروضة على تجارتها الخارجية وإزالتها. وعقب الحرب العالمية الثانية بدأت العديد من الدول في إعادة الحرية النسبية لحركة التجارة الدولية وأصبح الجو مهيئا لبذل جهود على نطاق دولي لتنظيم التبادل التجاري في جو من الثقة المتبادلة ووضع مجموعة من القواعد المتناسقة الكفيلة بتوحيد مفاهيم سياسية التجارة الدولية، و أمثلة على هذه الجهود تأسيس منطقة الجنيه الإسترليني عام 1931 وتوقيع دول الكومنولث عام 1932 في مؤتمر "أوتاوا " على اتفاقية تخفيض مزايا الجمركية و ما شمله إعلان ميثاق الأطلسي في أوت 1941 من أسس لتخفيض التعريفية الجمركية.

المطلب الثاني : مؤتمر "هافانا "

لقد شرع في التفكير في منظمة خاصة بالتجارة الدولية سنة 1945عندما سن كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية تجديد تشريع اتفاقيات التبادل التجارية لسنة 1945 لمدة تقديرها ثلاث سنوات. وفي ديسمبر من نفس السنة، دعت الولايات المتحدة الأمريكية 14 دولة مشاركة في مفاوضات الأولى من نوعها تهدف إلى تخفيض الحقوق الجمركية والحواجز غير الجمركية المتعلقة بالتجارة. وفي 18 فيفري1946 تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة الأمريكية طلب الولايات المتمثل في عقد مؤتمر حول تجارة و التشغيل، وعقد لقاء في 21 نوفمبر 1947 في هافانا عاصمة كوبا الذي حضره ممثلون عن 56 دولة [1]. للموافقة على ميثاق للتجارة الدولية عرف باسم "ميثاق هافانا ". وبعد مناقشات دامت أربعة أشهر أي إلى غاية 24 مارس 1948م ، اختتمت أعمال المؤتمر بإقرار ميثاق هافانا المؤسس للمنظمة الدولية للتجارة الذي أصبح قابلا للتنفيذ عندما يوافق عليه نصف عدد الدول الموقعة على الاتفاق وأخيرا تم توقيع 53 دولة على الميثاق الذي عرف باسم "ميثاق هافانا للتجارة و العمالة ".

أولا : أهداف ميثاق هافانا[2]:

– تخفيض التعريفات الجمركية وعدم التميز بينها ووضع عدة قواعد أساسية بشأن التعريفات الجمركية و الرسوم على الواردات و الصادرات[3].

(1) عبد الحكيم الرفاعي،الرسوم الجمركية و التكتلات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره،ص ص :55- 58.

(2) عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

(3) راجع نصوص المواد :44،40،18،16من ميثاق هافانا في United Nations .doc.e/conf.278, March; 1948

– منح نظام الحصص أي القيود الكمية على الواردات مع صدور بعض الاستثناءات الهامة مثل إتباع نظام الحصص للواردات الزراعية في حالة وجود فائض طارئ منها محليا بهدف حماية أسعار هذه المنتجات من التدهور.

– اللجوء إلى هذا النظام لحماية الصناعات الناشئة مؤقتا لحين نموها شرط موافقة منظمة التجارة الدولية أو الأعضاء الذين يمسهم هذا الإجراء أو المعالجة العجز المؤقت في موازين المدفوعات.

– إلغاء منح وإعانات التصدير، وفي هذه النقطة ألزم الميثاق الدول الأعضاء بتقديم البيانات الخاصة بالاعانات الممنوحة و الدخول في مفاوضات مع الدول الأعضاء التي يمكن أن تعاني تجارتها أضرار جراء هذه الإعانات.

–إلغاء إعانات التصدير خلال سنتين من بدء سريان الميثاق، ويحق للمنظمة الدولية للتجارة أن تحدد مواعيد أخرى أحيانا .

– يجوز للدول الأعضاء في ظروف معينة منح اعانات تصدير مواد أولية شرط أن لا يكون الهدف من ذلك هو الحصول على نصيب في التجارة الدولية للسلع الأساسية يزيد عن نصيبهم العادل فيها.

– يجوز للدول الأعضاء القيام بمكافحة الإغراق وفرض رسم التعويض لمكافحته في هذه الحالة تحقق أضرار تمس الصناعة المحلية أو تسبب تأخيرا في إنشاء صناعة جديدة.

– تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء على أساس أن تحقيق العمالة الكاملة في احداها يؤثر على رفاهية الاقتصادية العامة لباقي الدول الأعضاء. وفي شأن ركز الميثاق على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية.

ثانيا : قواعد مشروع "هافانا":

تضمن ميثاق هافانا مجموعة من القواعد أو الأسس منها ما هو موجه للبلدان المتقدمة و منها ما هو موجه للبلدان النامية على النحو التالي:

1 – قواعد منسحبة للبلدان المتقدمة [1] :

- إلغاء الأساليب الاحتكارية التي تنتهجها الكارتلات و الاتحادات الصناعية كتحديد أسعار السلع، شروط البيع، تقيد الإنتاج وتقسيم الأسواق بين أعضاء الكارتل، مما يحد من المنافسة ويعيق التجارة.
- تعهد البلدان المتقدمة بإمداد البلدان النامية بما تحتاجه من رؤوس أموال وخبرات فنية.

2– قواعد منتجة للبلدان النامية:

– السماح للبلدان النامية المنتجة للمواد الأولية بعقد اتفاقيات حكومية رامية إلى تقيد إنتاج هذه المواد وتنظيم أسعارها.

– تحديد البلدان النامية لشروطها الخاصة باستثمار رؤوس الأموال المقدمة إليها على أن تحيط هذه الأموال بضمانات الكافية، وتؤمن نفسها من أي تدخل في شؤونها الداخلية نتيجة تدفق هذه الأموال.

(1) حسين عمر، الجات و الخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر ،2001، ص: 09.

ثالثا: التخلي عن مشروع هافانا:

بعد الانتهاء من المفاوضات في 24 مارس 1948 بإمضائه 56 دولة على التقرير النهائي، إلا أن ميثاق هافانا لم ير النور ولا المنظمة الدولية للتجارة نظرا للانتقادات الشديدة الموجهة له ومن بينها مايأتي:

– نجد أن الميثاق يحتوي على خصائص تدعو إلى التبادل الحر، إلا انه لم يقبل تطبيق نظام الحصص عند اختلال ميزان المدفوعات كالاحتفاظ بالتفصيلات، لأن هذا في نظره يتناقض مع مبدأ الأكثر رعاية.

– هذا المؤتمر يفتح الأبواب لمنظمة توجيهية لأسواق المواد الأولية ويركز على الأفضل سياسة التخطيط لإعادة بناء إقتصاديات البلدان المتقدمة .

. رغم أن الكونغرس الأمريكي لم يصادق على الميثاق إلا أننا نجد أن الولايات المتحدة هي التي قامت بالمبادرة الرئيسية لتطويره في البداية، ورغم أن هذه المحاولات لم تلق النورإلا أنها كانت اللبنات الأولى لبروز آلجات، بل إن عددا من البنود الإتفاق نجدها في مواد اتفاقيات الجات.

– رأى البعض أن الميثاق وأن كان مثاليا في مبادئه و أحكامه إلا أنه من المتعذر تطبيق هذه النصوص علميا.

– ورأى بعض الأخر أنه لا جدوى من ميثاق توضع نصوصه على أساس اعتبارات سياسة تتضمن الكثير من التعقيدات و الاستثناءات التي تكاد توقف تنفيذ قواعده .

المطلب الثالث: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية [1]

أولا: النشأة و التعريف:

أثناء الأعداد لمؤتمر هافانا جرى الإتفاق بين 23 دولة [2] مشاركة لوضع أحد فصول ميثاق المقترح موضع التنفيذ بغرض تنشيط العلاقات التجارية الدولية، وقد اتصل هذا الفصل بالاتفاقية العامة للتعريفية التجارة ومع عدم وضع منظمة عالمية للتجارة أصبح لتنفيذ وتوسيع الجات أهمية أكبر.

وتعتبر اتفاقية العامة للتعريفات والتجارة النظام الوحيد المتعدد الأطراف و الملزم قانونا [3] وتعرف على أنها بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوق و التزامات على الدول الأعضاء فيها و التي تسمى الأطراف المتعاقدة. و قد أبرمت هذه المهاعدة في 30 أكتوبر1947 و أصبحت سارية المفعول منذأول جانفي 1948.

(1) GATT : general agreement of tariffs ahd trade.

(2) حسب ما جاء في ديباجة الجات 1947 ، فان الدول المؤسسة هي، أستراليا، كندا، سيلان، شيلي، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، بلجيكا، الهند، لبنان، لوكسنبورغ، هولندا، نيوزيلاندا، بورما، النرويج، باكستان، روديسيا الجنوبية، سوريا، جنوب افريقيا، الو م أ ، بريطانيا، الصين. هذا و قد انسحبت

بعض الدول مثل سوريا و الصين من هذه الاتفاقية بعد عامين من بدء سريانها، راجع في ذلك: ابراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ، ص: 21 .

(3) عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، مصر، 2002 ، ص: 18 .

و كانت دولة التشيلي هي الاستثناء الوحيد التي التزمت بالاتفاق مطلع عام 1949 [1]

لقد كان العمل بهذه الآلية " الجات "إجراء انتقاليا بدأ كنظام وليس كجهاز، لذلك كانت تعتبر مجرد وثيقة لا تنص على مدير عام ولا على تمويل، وحتى عام 1965، لم يكن يتعارف على هذه الآلية بالجات، وإنما كان ممثلها يجلس أمام لوحة كتب عليها "اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية"، وهي في الأصل اللجنة التي شكلها مؤتمر هافانا كآلية انتقال ريثما يتم وضع المنظمة التجارية موضع التقيد [2]

إذن فالجات هي هيئة إدارية للتجارة فريدة من نوعها لاتعني بمسألة التنمية، وإنما تشكل الإطار التنظيمي لعمليات التبادل التجاري في العالم، ولم تكن المفاوضات التجارية التي تمت في إطار هذه الاتفاقية مسندة إلى أساس قانوني، لذلك نجد أنها دخلت حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسي قامت بأعماله سكرتارية لجنة تابعة لهيئة الأمم المتحدة متخذة من جنيف بسويسرا مقرا رئسيل لها.

ثانيا: أهداف ومبادئ الجات

1 – الأهداف: ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يأتي:

- رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة.
- تحرير التجارة الدولية وتنظيمها.
- السعي وراء أو نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول المتعاقدة.
- تنشيط الطلب الفعال.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج رؤوس الأموال و الاستثمارات.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية و الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرارا كأساس كل النزعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

2 – الوظائف:[3] يمكن حصر وظائف الجات في ثلاث وظائف أساسية:

– الإشراف على تنفيذ المبادئ، القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات و التي

(1) أسامة مجذوب الجات، مصر والبلدان العبية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996 ،ص ص :27 – 28 .

(2): هشام حمدان، دراسات في المنظمات الدولية العاملة في جينيف، دار عويدات الدولية، بيروت، باريس، 1993، ص:141.

(3) الغات: مجلة الفكر السياسي، اتحاد كتاب العرب، دمشق ، 1998، العدد :2، ص:136.

تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة.

– تنظيم جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة الدولية، وجعل العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصا منها التجارية أكثر شفافية و قابلية للتنبؤ، و من ثم أقل إثارة للمنازعات.

–العمل على الفصل في منازعات بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها متعاقد في الجات ضد أي طرف آخر من الأطراف المتعاقدة.

3– المبادئ العامة للجات:

3 – 1– مبدأ عدم التميز:

من الغايات التي تصبو إليها الجات هي تطوير التجارة الدولية على أساس متعدد الأطراف وعدم التميز في المعاملة، وهذا يمنع انغلاق الدول على نفسها وتقسيم الفضاء التجاري الدولي. أي أنها نصت على المساواة بين الدول المتعاقدة التي تقوم بينها علاقات تجارية، بمعنى أن المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة يعامل بنفس الطريقة التي يعامل بها المنتج المستورد من أية دولة أخرى متعاقدة، ويركز هذا المبدأ على ثلاثة قواعد :

♦ شرط الدولة الأولى بالرعاية:

وهذا الشرط تضمنته المادة الأولى من الاتفاقية، التي تقتضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فورا بلا شرط أو قيد المزايا لجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى من حقوق وإعفاءات. و أن كل امتياز أو إعفاء يمنحه بلد من البلدان على أساس ثنائي أو جماعي لبلد آخر، يمنح بصفة تلقائية وبقوة القانون لجميع الأطراف المتعاقدة دون الحاجة إلى إتفاق جديد، وذلك لوجود شرط الدولة الأولى بالرعاية.

ويقبل هذا الشرط عددا من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية منها:

– الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الدولية بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين، مثل السوق الأوروبية المشتركة، لأن هذه الترتيبات تهدف لتحرير التجارة الدولية على أساس إقليمي كخطوة أولية على طريق تحرير التجارة الدولية .

– أيضا من الاستثناءات ترتيبات التبادل التجاري بين الدول الآخذة في النمو حتى و لوكانت غير منتمية لاقليم جغرافي معين. فهذه الدول لها أن تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية و مناطق حرة و اتحادات جمركية لا تقع في نظام إقليمي جغرافي معين. ولا تلتزم بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

. الترتيبات الحمائية المؤسسة على الصناعة الوليدة في الدول النامية، حتى تقوى هذه الصناعة على المنافسة في الأسواق العالمية.

. العلاقات التفصيلية بين البلدان النامية و البلدان الصناعية التي كانت من مستعمراتها.

♦ شرط المعاملة الوطنية:

ويقضي هذا الشرط بحضر استخدام كل القيود غير التعريفية كالإجراءات التنظيمية كوسيلة لحماية المنتوج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتوج المستورد. أي أن دخول المنتوج الأجنبي إلى السوق المحلية لأحد الأطراف المتعاقدة يجب أن يعطى معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنح للسلع المشابهة والمنتجة محليا. فمثلا يمنع على الدول المتعاقدة تقديم إعانة للمنتوج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتوج المشابه المستورد. وقد أستثني من ذلك المشتريات الحكومية من منتجات المؤسسات الوطنية، وابتدءا من سنة 1986، مدد هذا الشرط ليشمل المشتريات الحكومية ابتداء من عتبة DTS30.000 .

♦ شرط المعاملة بالمثل:

وفقا لهذا الشرط على الدولة أن تتعهد بالتخفيض من الحواجز واتخاذ إجراءات المنافسة بمجرد اتخاذ الأطراف الأخرى هذه الإجراءات في حقها.

3- 2 – مبدأ تخيض التعريفة الجمركية:

يمثل هذا المبدأ الركيزة الأساسية للاتفاقية، لأن المغالاة في التعريفات الجمركية يعتبر عائقا كبيرا في وجه المبادلات الدولية الحرة. ويتم التفاوض بين الدول الأعضاء على التخفيضات الجمركية بصفة دورية بما يسمى "دورات التعريفة الجمركية"، وهذه التخفيضات المتبادلة تتم بأحد الأسلوبين:[1]:

أ- أسلوب سلعة بسلعة: أتبع هذا الأسلوب في بادئ الأمر، ومن خلاله تم إجراء العديد من المفاوضات الثنائية للتخفيضات الثنائية. حيث تقدم كل دولة قائمتين، تتضمن الأولى المنتجات التي ترغب في التوسع في تصديرها وتطلب نتيجة ذلك من بقية الإطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها أسواق هذه الدول، وتتضمن القائمة الثانية مجموعة السلع التي تكون الدولة مستعدة لإجراءات تخفيضات جمركية عليها. وينسحب أثر هذه التخفيضات الثنائية على جميع الدول الأطراف تطبيقا لأحكام شرط الدولة الأولى بالرعاية. ويوجد لهذا الأسلوب عدة عيوب منها:

- جود احتمال دائم بأن العروض السلعية المقدمة لم تعد على أساس أهمية السلعة في التجارة الدولية، مما يقلل من الفاعلية المطلوبة.

. تصاعد حدة الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب باستمرار لأعضاء الجات.

ب-الأسلوب المنسق: ويأخذ هذا الأسلوب شكل التخفيض المتساوي لجميع التعريفات، وهي الصيغة التي يتم إتباعها (1)

المهدي محمد فليفلة، النظم الجمركية و التجارة الدولية، تحليل لنظم الضرائب الجمركية المحلية و الدولية، دراسة مقارنة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997، ص :242.

في جولة كيندي.

3- 3 - مبدأ حظر القيود الكمية:

منعت الجات استعمال القيود الكمية بصفة عامة، حيث اشترطت أنه ليس من حق أي طرف في الاتفاقية أن يفرض على منتجات الأطراف المتعاقدة أي قيود، سواء في التصدير أو الاستيراد أو فرض قيود أخرى غير الحقوق الجمركية. لأن الرسوم الجمركية لا تقضي على المنافسة ولا تقسم الأسواق عكس القيود الكمية. لذا أقرت الاتفاقية على أن تكون الرسوم متناقصة، بينما منعت استعمال الحصص والقيود الكمية إلا في أربع حالات هي:

- عندما تكون ضرورية لحسن تطبيق السياسة الزراعية.
- حالة عجز خطير في ميزان المدفوعات، يجوز استعمال القيود الكمية والحصص على أن تكون بصفة معقولة ومحددة في الزمن.
- عندما يتم اللجوء إلى هذه القيود كحل استعجالي لمواجهة ارتفاع مفاجئ في الواردات بشكل يضر المنتجين المحليين.
- عند تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

3- 4 - مبدأ عدم الإغراق:

الإغراق حسب المادة السادسة من الاتفاقية العامة هو" ذلك السعر الأدنى للمنتوج مقارنة مع تلك الأسعار المطبقة في العمليات التجارية لمنتج مشابه موجه للاستهلاك داخل الدولة المصدرة". و هو" أحد وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية[1] بجانب الضرائب الجمركية، الرقابة على الصرف وإعانات التصدير". والإغراق يتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الخارج بأثمان أقل عادة من أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة، وغالبا مايكون سعر البيع أقل من نفقة إنتاج السلعة، ويحدث ذلك عندما يتمتع المنتجون لتلك السلعة باحتكار أو شبه احتكار في إنتاجها[2] .

(1)تنقسم وسائل الرقابة على التجارة الخارجية إلى وسائل مباشرة و أخرى غير مباشرة. و تتمثل الوسائل المباشرة في نظام الحصص اتفاقيات المقاصة والدفع ، إتجار الدولة. للمزيد من التفاصيل راجع: احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية،مرجع سبق ذكره، ص:137 ، و كذلك سعيد النجار، التجارة الدولية، الطعةالثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،1964، ص : 279.

(2) إبراهيم محمد الفار ، السياسات التجارية الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 80. و هنا يذكر أن الفرق الجوهري بين سياسة الإغراق و سياسة إعانات التصدير التي تقوم منهما على أساس بيع السلعة في الخارج بأثمان أقل من أسعار السوق العادية، وهذا الفرق يتمثل في أن تكاليف سياسة الإغراق يتحملها مستهلكوا الدول المصدرة للسلعة، و لا تتحمل الدولة أي تكاليف على العكس تماما من سياسة اعانات التصدير التي تتحمل الدول فيها كل التكاليف لأنه في حالة الاغراق تباع السلعة في الداخل بأثمان مرتفعة تعوض الانخفاض في الأثمان الخارجية.

وتلزم المادة السادسة[1] من اتفاقية الجات 1947 الأطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم إذا كان من شأن ذلك إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة، أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر. وتخول نفس المادة الطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب أية دولة أخرى.

3- 5 – مبدأ الشفافية:

يقضي هذا المبدأ بتعهد الدول المتعاقدة بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع.

المطلب الرابع: الإدارة والتنظيم

أولا: الاطار العام لاتفاقية الجات:

تضمنت اتفاقية الغات الأصلية المبرمة سنة 1947، 35 مادة موزعة على ثلاثة فصول أساسية تنظم عمليات تحرير التجارة بإزالة مختلف العقبات أمام تبادل السلع الصناعية بين أطرافها المتعاقدة. ولما كانت فكرة تأسيس هذه الاتفاقية قائمة على تبادل المعاملة التفضلية من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، خلت هذه الإتفاقية في بادئ الأمر من أية أحكام تتعلق بمتطلبات التنمية الإقتصادية خاصة في البلدان النامية، ونتيجة المساعي المبذولة من طرف هذه الأخيرة، أمكن في عام 1965 التوصل الى بروتوكول تكميلي لتعيل هيكل الاتفاقية، وتم العمل على المصادقة على التعديل بموافقة أغلبية (ثلثي الأعضاء الذي أسفر عن إضافة فصل رابع للاتفاية الأصلية يتناول العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية. إذ تتمتع الدول النامية بموجبه بمعاملة خاصة (منح تسهيلات لها)، ويشمل هذا الباب ثلاثة مواد جديدة طويلة جدا تحمل أرقام:36،37،38. و هكذا أصبحت اتفاقية الجات تشمل 38 مادة، عددا من من الملاحق وجداول التعريفات الجمركية.

و سنتناول فيما يأتي نظرة على الاتفاقية الأصلية للتعريفات و التجارة و بنوع من التفصيل للباب الرابع الخاص بمعاملة البلدان النامية.

الباب الأول: يتألف من المادة الأولى والثانية على التوالي، حيث تنص المادة الأولى على التزام الأطراف المتعاقدة بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، أما الثانية فتمنح المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية المستوردة. كما ينص على تبادل التازلات الجمركية المتفق عليها في جداول التنازلات المتبادلة والتي تخلق بالاتفاقية.

(1) حسن ادم وادى، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كاطار قانوني للتعاون التجاري و الدولي رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الادارية ،1992، ص:3 -6.

الباب الثاني:

ويشتمل على 21 مادة من المادة الثالثة إلى المادة 23 تتعلق بالسياسات الوطنية من ضرائب، رسوم، قوانين وتعليمات، التي تنظم عمليات التبادل التجاري من شراء، بيع وتوزيع وكذا الإجراءات التي يكون لها أثر معرقل لحرية التجارة بتنظيم تنقل السلع العابرة"الترانزيت"،كما يضع اجاءات مكافحة دعم الاغراق، أسلوب الاحتساب بالجمارك[1] وعلامات المنشأ، بالاضافة الى خطر فرض القيود الكمية على الواردات. كما تنظم مواد هذا الباب الاستثناءات الممنوحة للدول من أجل الاعتبارات المتعلقة بموازين المدفوعات، الاستثناءات الأمنية وتحديد الاطار المناسب لإجراء المشاورات فيما بين الأطراف المتعاقدة.

الباب الثالث:

ويتألف من 12 مادة من المادة 24 الى المادة 35 تنص على امكانية استثناء الدول التي تشكل فيما بينها اتحادا جمركيا أو تكتلا اقتصاديا تجاريا من منح الافضليات والميزات للدول الاعضاء خارج ذلك الاتحاد أو التكتل، مما يشجع الدول على التكتل وحماية نفسها من بعض السلبيات لتحرير التجارة بشكل عام، على أن لا يشكل هذا الاتحاد أو التكتل عوائق جديدة أمام تسهيل التبادل التجاري الدولي، بل يشمل على تطويره وتسهيله. كما تشتمل آلية عمل الجات على الأمانة العامة للاجتماعات، التصويت، إضافة الى شروط إعفاء بعض الدول من أحكام الاتفاقية، وكذا تواريخ نفاذ الاتفاقية لأحكام الانضمام والانسحاب أو تعليق العضوية وأحكام المفاوضات حول التعريفة، شروط تعديل الاتفاق حول التنازلات والامتيازات الممنوحة أو أحكام عدم تطبيق الاتفاقية من قبل الأعضاء لأسباب خاصة.

الباب الرابع[2]:

ويدعى أيضا "الجزاء الزراعي"، يتألف من ثلاث مواد، أضيفت للاتفاقية بموجب البروتوكول المبرم سنة 1965 بعد مفاوضات ومناقشات طويلة بناء على طلب الدول النامية الأعضاء حيث تناولت المادة 36 مبادئ وتدابير تسيير تجارة

المواد الأولية وتنويع انتاج الدول النامية عن طريق توفير المساندة الدولية لها، حتى تتمكن من معالجة مشكلات نقص حصيلة الصادرات. أما المادة 37 تضع نوعين من الالتزامات على الأطراف المتعاقدة هما:

أ- التزام الدول المتقدمة بعدة أحكام لخدمة مصالح الدول النامية، لاعطاء الاولوية في التنازلات الجمركية للسلع ذات أهمية تصديرية للدول النامية سواء كانت سلعا مصنعة أو أولوية و الامتناع عن فرض رسوم جديدة أو زيادة أعباء الرسوم الجمركية والحواجز القائمة على منتجات الدول النامية الأعضاء.

(1) يقصد بهاأاحكام التثمين الجمركي بغرض تقدير الرسوم الجمركية و تطبيق التعريفة المتفق عليها.

(2) بوطمين سامية انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصاديةمرجع سبق ذكره، ص ص: 131- 132 .

ب- الالتزام بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الباب الرابع على الدول النامية الأخرى من غير الأعضاء في الاتفاقية لصالح دعم جهد التنمية المستقبلية فيها. كما تتضمن المادة 38 على أن تعاون الاطراف المتعاقدة لتنفيذ الأهداف المسطرة في المادة 36 عن طريق التوصل لاتفاقيات دولية تحسن من امكانية تسويق المواد الأولية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية ، والتعاون مع الأمم المتحدة لزيادة صادرات البلدان النامية بوجه عام.

ثانيا :الهيكل التنظيمي:

من الناحية التنظيمية لم تنشأ الاتفاقية العامة أي جهاز،لكن مع ازدياد الأطراف المتعاقدة ضمنها وتوسع نشاطها،تم تكوين عدد من الأجهزة، ويمكن لأي دولة أن تنظم للجات بإحدى الطريقتين:[1]

الطريقة الأولى:

تحددها المادة 33 من الجات وتشترط موافقة ثلثي الأطراف المتعاقدة الموجودة، ويكون طلب انضمام الدولة مبنيا على التفاوض حول التعريفة الجمركية أو تنازلات أخرى تعتبرها الأطراف الأخرى ضرورية لتحقيق مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للتنازلات المعمول بها في الجات، ويتم وضع بروتوكول يلتزم العضو الجديد بمقتضاه بقبول جميع الالتزامات التي قبلها باقي الأعضاء في نطاق الجات، وهذا ما يطلق عليه مفاوضات تأشيرة القبول.

الطريقة الثانية:

تتمثل في المادة 26 الفقرة الخامسة التي تنص على أنه في حالة قبول البلد الأم بالجات، وكان أحد الأقاليم تابعا له بصفته مستعمرة أو محمية وإذا أصبح هذا الاقليم مستقلا فبامكانه أن يصبح طرفا متعاقدا في الجات بناءا على توصية البلد الذي كانت له السيادة على هذا الاقليم، وفي هذه الحالة يمنح البلد الحديث الاستقلال المرشح مدة سنتين للتفكير وتستمر الأطراف المتعاقدة في معاملته السابقة شرط أن يستمر هو أيضا في تطبيق نصوص الاتفاقية، وهكذا يكتسب "Defacto "التبعية بحكم القوة و يكتسب حق التعاقد دون تأشيرة القبول. كما لا تقتصر العضوية في الجات على

الدول ذات السيادة فقط، وانما تسمح لكل اقليم جمركي منفصل يتمتع باستقلالية تامة في تسيير وتوجيه علاقته التجارية الدولية، أن يصبح طرفا متعاقدا مثل هونغ كونغ. وبانضمام عدة دول أصبح للجات هيكلا تنضيميا يشمل مايأتي:

1- مؤتمر الأطراف المتعاقدة أو الدورات :

ويعتبر أعلى هيئة تشريعية للجات، ويضم ممثلي كل الدول الأعضاء على أعلى مستوى تجاري وفني، ويجتمع عادة مرة كل سنة،كما تعقد دورات إضافية بعضها على مستوى وزراء تجارة الدول الأعضاء، وذلك في حالة الأزمات

(1) اسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، منشورات وزارة الثاقفة السورية، دمشق،1972، ص ص :98-99.

الإقتصادية الكبرى أو لاتخاذ القرارات الهامة في تاريخ الاتفاقية. كما أوكلت للمؤتمر مهمة إصدار القرارات التي تمس التجارة الدولية والسياسات التجارية للأطراف المتعاقدة.

ويتمتع كل طرف متعاقد بصوت واحد، بحيث تتخذ القرارات حسب المسائل المطروحة. فمنها ما يتخذ بالأغلبية البسيطة ومنها ما يعتمد بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها كانضمام دولة جديدة، أو تقديم استثناءات لدولة ما، أو اعتماد اتحادات جمركية أو مراجعة الاتفاقية. وفي الواقع فإن الأطراف المتعاقدة تبحث عن الاجماع لاتخاذ القرارات[1]

ويمكن للمؤتمر أن يحدث تعديلات للوثيقة الأساسية للاتفاقية، دراسة الترشيحات المقدمة من طرف الدول الراغبة في الانضمام، تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاقدة، الدراسة والموافقة على الاستثناءات الكمية للدول الراغبة في تطبيقها. كما يقوم بتقدير مدى شرعية التكتلات الاقليمية، الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة. وتنتخب كل دورة مكتب لها لغاية الدورة الموالية، ويضم المؤتمر رئيسا، نوابا، رئيس الأطراف المتعاقدة، رئيس مجلس الجات ورئيس لجنة التجارة والتنمية.

2- مجلس الغات:

تم انشاؤه بقرار من الاطراف المتعاقدة سنة1960، يضم ممثلين عن الدول المتعاقدة، يجتمع كل شهرين مواعيد الاجتماعات السنوية"الدورات"، يقوم بتحضير النصوص التي تقدم للمؤتمر للمصادقة عليها، بفحص السياسات التجارية للدول المتعاقدة حسب ميكانيزم أو آلية عمل اتفق عليها سنة1989. كما أوكلت له مهمة النظر في المسائل المستعجلة والبت فيها، وكذا المسائل الروتينية فيما بين دورتين.

3- المدير العام والأمانة العامة:

لقد كانت الجات تعين أمينا تنفيذيا على مستوى الأطراف المتعاقدة، إلا أنه تم اتخاذ قرار في 23 مارس 1965 ليصبح هذا الأمين التنفيذي يشغل منصب مدير عام الاتفاقية، وله دور بالغ الأهمية، إذ يقوم بدور الوساطة والتوفيق في المفاوضات التجارية، توجيه الأمانة وتمثيل الجات على كل المستويات، يتم تعيينه طبقا لمبدأ عمل الاتفاقية أي الاجماع.

وقد شهدت الجات استقرارا كبيرا فيما يخص هذا المنصب الذي شغله البريطاني"ايريك وايت""ic witeer" من سنة 1948الى غاية 1968، ثم السويسري" أوايفر لونغ""oliver long" من سنة 1968 الى سنة 1979. ثم خلفه مواطنه"أرتير دانكل"arthure sunkel من سنة 1980 الى سنة 1993، ثم الايرلندي"بيتر ستيرلاند peter setherland من 1 جويلية 1993 الى غاية 1 ماي 1995. وابتداء من سنة 1995 أصبح مديرا عاما لمنظمة التجارة الدوليةلايطالي"ريناتو ريجيرو"Renatrggiero.

(1) مفتاح حكيم، السياسات التجارية ، الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص :70.

أما الأمانة العامة فقد تأسست سنة 1948 في مؤتمر هافانا، وكان دورها آنذاك الاعداد لانشاء منظمة التجارة الدولية، لكن بفشل هذا الميثاق تحولت لتصبح أمانة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الغات". وفي سنة1991 أعيدت هيكلتها، وأصبحت تضم إضافة الى المدير العام، مدير عام مساعد، نائبان للمدير، مديريين مكلفين بقطاعات معينة، وتتكفل الأمانة العامة بإعداد ونشر الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية، المفاوضات الدولية والسياسات التجارية، كما تنشر سنويا تقريرا مفصلا عن اتجاهات التجارة العالمية.

4- اللجان الفنية الرئيسية:

تنفرد الجات بهذا المنهج، فهذه اللجان أو المجموعا تتكلف بإعداد التقارير، تقديم التوصيات في مواضيع محدودة ترفع الى الأطراف المتعاقدة أو الأعضاء الدائمين. وفي هذا الاطار يتم تعيين أعضائها على أساس التوزيع الجغرافي مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح التجارية، وعليه فإن كل عضو يتم تعيينه سيكون ممثلا لدولته، أما مجموعة الخبراء فهي تمثل نفسها كخبير وليس كممثل لدولتها[1]. وتأسس هذه اللجان بقرارات من الأطراف المتعاقدة لتركيز الدراسات الفنية والمشاورات حول الموضوعات المتخصصة وتشمل:

- لجنة السلع الصناعية.
- لجنة الزراعة.
- لجنة التجارة والتنمية.
- لجنة المنتوجات.

(1) مفتاح حكيم ، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص: 71 .

الشكل: 1.2 الهيكل التنظيمي للجات.

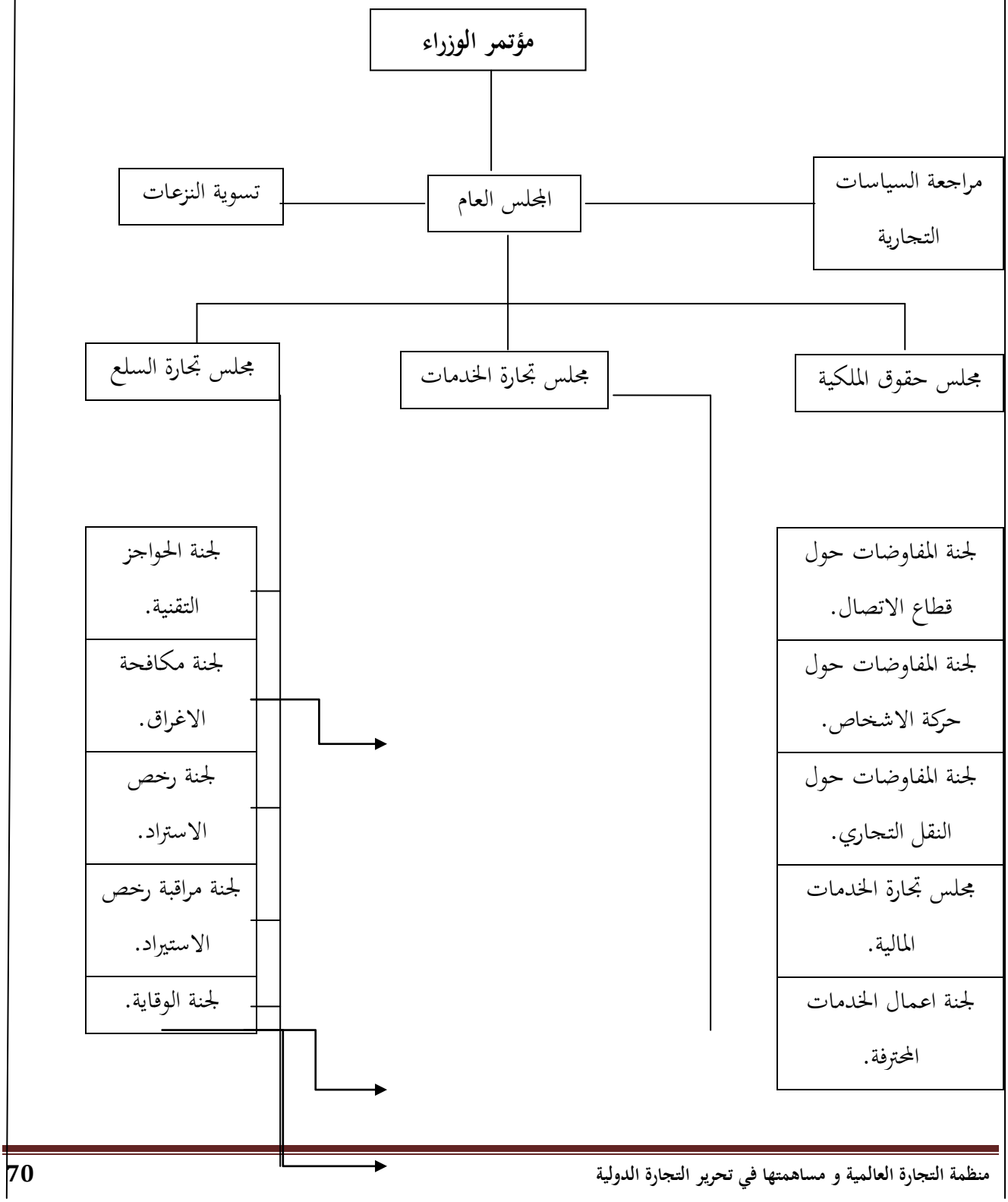

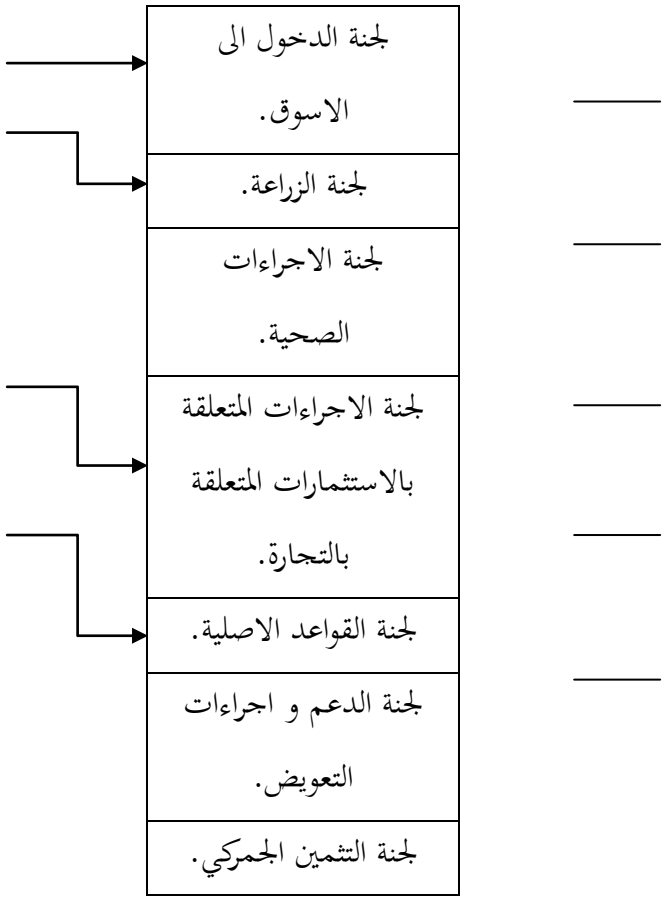

المطلب الخامس : موقع الدول النامية من الجات

مما ذكر سابقا يمكن القول أن الغات ما هي الا: [1]

- اطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها.
- بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة
- إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم باستثناء البترول والمقدرة بنحو 90 بالمائة من جملة التجارة العالمية.
- اضافة الى ذلك نجد أن الجات قننت شروط الانضمام اليها وحددتها في ضرورة تمتع الدولة بالاستقلال الكامل في توجيه علاقاتها التجارية الخارجية، وذلك عن طريق شروط تحددها هذه الدولة من جهة والأطراف المتعاقدة من جهة أخرى. فكل دولة مترشحة ملزمة بتقديم تعهدات مقابل الامتيازات التي ستحصل عليها بعد انضمامها.
- كما تلجأ الدول المرشحة للانضمام للجات والموقعة على الاتفاقية عن طريق الاعلان المتعلق بالدول الاستعمارية الى

المصدر: كمال بن موسى، من الجات الى منظمة التجارة العالمية، دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي ومستقبله، رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996 ، ص: 117 .

النيابة عن الترشح لادخال مصالحها التجارية في هذه الامتيازات ،و قد طبق هذا المبدأ في 1957/11/1 الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الدولة الأم والدولة حديثة الاستقلال. وبموجب هذا الاعلان تتحمل الدولة الفتية التزامات الدولة المستعمرة في علاقاتها التجارية التي باشرتها قبل الاسقلال لاسيما فيما يتعلق بامتيازات التعريفة الجمركية، كما يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاقية شريطة تقديم طلب الانسحاب قبل ستة أشهر.

موقع الدول النامية من الجات:

لم تكن مبادئ الجات تتفق مع المبادئ الأساسية لاستراتيجيات التنمية للبلدان النامية، حيث أنها لم تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الاقتيصادية، السياسية والاجتماعية، لذلك اتجهت البلدان النامية الى انشاء منظمة أكثر استجابة لمتطلبات تنمياتها، هدفها تنظيم تجارتها الدولية على أسس ومبادئ مختلفة تماما عن تلك قامت عليها الجات[2].

وبما أن عقد الستينيات هو عقد التنمية الاقتصادية في العالم، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشجيع ذلك عن طريق اتخاذ قرارها الشهير في ديسمبر 1961 الذي أتبع بانعقاد مؤتمر القاهرة للبلدان النامية في جويلية 1962، فكانت توصياته، الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي للتجارة والتنمية. التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعقدت هذا مؤتمر بجنيف في 20 ديسمبر 1964. من هنا أنشئت منظمة الأونكاد عام 1964 بهدف البحث عن صيغة قبول تعبر عن ظروفها و تعكس استراتيجيات تنميتها الاقتصادية السائدة خلال الستينيات و كذا تعتبركرد فعل لمطلب الجنوب في مواجهة الشمال.

(1)سمير العزيز و بتصرف، التجارة العالمية و الجات 1994 ، الطبعة الثانية، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 1997، ص: 19.

(2) زينب حسين عوض الله وبتصرف الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت،1988، ص :326 .

بالرغم من المساعي الحميدة التي حاولت المنظمة الوصول اليها، لم يعلق هذا المؤتمر أهمية كبيرة على تحرير التجارة الدولية البلدان النامية ولم يأخذ بعين الاعتبار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو مبدأ عدم التميز، ولكنه طالب بوجوب قيام النظام التجاري الدولي على أساس اعطاء مزايا خاصة للبلدان النامية دون غيرها موصيا بتشجيع التنمية الاقتصادية داخلها، كما منع تدهور شروط التبادل الدولي، الامتناع عن الاغراق واعطاء هذه المجموعة من الدول الحماية، فتح أسواق البلدان المتقدمة لها، عدم فرضها للقيود الجمركية والغاء الروسوم وغيرها من الوسائل التي تسهل دخول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة.

كما رفض المؤتمر مبدأ التبادل في المفاوضات متعددة الأطراف، بحيث يجب أن تخصص البلدان المتقدمة نسبة معينة من دخلها القومي لمساعدة البلدان النامية. ورغم أن المؤتمر ظل يعقد دورة كل أربع سنوات منذ تاريخ انعقاده أول مرة في جنيف 1964، الا أن العدد الهائل من التوصيات بشأن تحسين التبادل الدولي لصالح البلدان النامية ظلت محصورة في توفير فرص التعاون الدولي للعمل على حل مشكلات التجارة الدولية، خاصة تلك التي تواجه البلدان النامية وهي في طريقها للتنمية، وذلك بسبب موقف البلدان المتقدمة الجامد منه وقصوره،لأسباب عديدة منها:

- تعتبر نتائج المؤتمر من قبيل التوصيات، فلم تأخذ شكل الالتزام للدول الأعضاء فيه وأخذت من مبدأ التوفيق بين التوصيات كالية للعمل بها بسبب خشية البلدان المتقدمة من أن تصبح أقلية داخل المؤتمر .
- موقف البلدان المتقدمة المتشدد بعدم زعزعة منظمة الجات في توليها تنظيم التبادل التجاري الدولي، وشعورها بتحمل العبئ الأكبر جراء التخفيضات التي أوصى بها المؤتمر. فضلا عن عدم اخراج التكتلات الاقتصادية للبلدان المتقدمة.
- عدم موافقة الدول الاشتراكية في ذلك الوقت على بعض مشاكل التجارة في الدول النامية، بحجة عدم اتفاق الأحكام التي تنظم سوقها مع أليات السوق الرأسمالية.

ومن ثم فقد تعثرت توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التنفيذ الفعلي، الا أن الدراسات التي أعدتها سكرتاريته كانت على جانب كبير من الأهمية، لأنها ألقت الضوء على مشاكل التجارة في البلدان النامية. وربما من أهم أعماله هو ميلاد وحدة أعضاء الدول النامية في اطار مجموعة 77، التي عقدة أول اجتماع لها في الجزائر عام 1967.

وازاء هذه التطورات لم تجد الجات مفرا من أن تتماشى مع هذه الموجة الصاعدة، التي انعكست في تعديل الاتفاقية الأصلية باضافة ما يسمى بالقسم الرابع الذي أصبح ساري المفعول منذعام 1965، ويمثل هذا الأخير مظهرا من مظاهر تعاطف هذه المنظمة مع البلدان النامية في ذلك الوقت، حيث قرر منح هذه البلدان مزايا دون التبادل في المعاملة، أي أنه لا بد من أن تعامل البلدان النامية معاملة خاصة و تفضيلية في تطبيق أحكام الاتفتقية العامة.

وقد أدى ذلك الى الموافقة على منح التفضيلات العامة الذي يقرر في اطارUNCTAD أوائل السبعينيات 1971رغم أنه ينطوي على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز، حيث أنه يغطي معظم السلع الصناعية التي تصدرها البلدان النامية الى أسواق الدول الصناعية من الرسوم الجمركية.

هذا وقد شهدت الفترة التي أعقبت سنة 1965، انظمام عدد كبير من الدول النامية الى الجات، بعد أن وجدت أن الفصل الرابع يوفر لها مزيدا من الحماية، فضلا عن المعاملة التفضلية التي يتيحها لها في ضوء متطلبات التنمية.

المبحث الثاني: المفاوضات التجارية قبل الأوروغواي (مراحل تطور الجات)

لعبت الجات على مرتاريخها دورا فعال في تخطي الصعوبات وتحقيق قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية، فقد كان من الضروري إجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة تشارك فيها الدول المتعاقدة بغرض توسيع نطاق المشاركة و حجم التنازلات الجمركية المتبادلة. من أجل ذلك نظمت الجات ثماني جولات بداية من سنة 1947.

المطلب الأول: الجولات الخمس الأولى

سنقوم في هذا المطلب بعرض ملخص للجولات الثمانية مع التركيز على جولات كنيدي وجولة طوكيو.

الجدول2-1: جولات الجات 1947 -1993

إسم الجولة	سنة و مكان انعقادها	عدد الدول الأعضاء المشاركة	النتائج المتوصل إليها
الجولة الأولى مفاوضات جنيف	جنيف بسويسرا سنة 1947.	23	- التوصل للإطار العام للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة G.A.T.T . - تبادل تنازلات جمركية: 4500 تخفيض جمركي.
الجولة الثانية مفاوضات أننسي	أننسي بفرنسا عام 1949	13	- تقديم المزيد من التنازلات الجمركية: 5000 تخفيض جمركي على السلع الصناعية.
الجولة الثالثة مفاوضات توركاي	توركاي بإنجلترا عام 1951	38	- إرتفاع عدد الدول المشاركة. - إنتشار المزيد من التنازلات الجمركية من 7800 تخفيض جمركي أي ما يعادل 55 بالمائة من مستوى التعريف الجمركية سنة إنشاء الإتفاقية 1947.

الجولة الرابعة مفاوضات جيف	بسويسرا 1956	26	– تقديم تخفيضات جمركية جديدة ب25بالمائة مقارنة بسنة 1949 لسلع تبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار – انضمام اليابان
الجولة الخامسة مفاوضات ديلون Dillon نسبة لوزير التجارة الأمريكي	جنيف 1960	26	– النقاش حول مباشرة المجموعة الأوروبية أعمالها الناتجة عن معاهدة روما. – اقتراح المجموعة الأوروبية تعريفة موحدة على منتجات المستوردة. – تخفيض التعريفة الجمركية ب20 بالمائة أي 4400 تخفيض جمركي لسلع صناعية تبلغ قيمتها 4.9 مليار دولار. – إتخاذ إجرءات لمكافحة الإغراق.
الجولة السادسة جولة كنيدي	جنيف سويسرا 1967-1964	26	– تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية. – منع الإجراءات غير الجمركية. – مناقشة إطار الاتفاقية.
الجولة السابعة جولة طوكيو	طوكيو 1979 -1973	102	– التصديق على عدة إتفاقيات حول قيود غير جمركية. – تخفيض معدل الحقوق من طرف البلدان الصناعية إلى6.3 بالمائة.
الجولة الثامنة جولة أولاروغواي	بونتادل إسته الاروغواي	108	– الإتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة. – توقيع عدة اتفاقيات: الزراعة، المنتوجات

	1994-1936		الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية. – تخفيض الحقوق الجمركية .

المصدر: عدنان شوكت بتصرف، إتفاقية الجات الدولية، الرابحون دوما ...والخاسرون دوما،دار المستقبل، دمشق،1996، ص29.

نلاحظ أنه بعد مفاوضات جنيف بسويسرا سنة 1947، قامت مفاوضات أخرى أهمها: [1]

1- جولة جنيف سنة 1947 في سويسرا.

2- جولة أنسي 1949 في فرنسا.

3- جولة توركاي 1951 في إنجلترا.

4- جولة جنيف 1956 في سويسرا.

5- جولة ديلون 1960-1967 في سويسرا.

6- جولة كيندي 1964-1967 في سويسرا.

7 - جولة طوكيو 1973-1979 في سويسرا.

8- جولة أوروغوي 1986-1993.

اقتصرت الجولات الخمس الأولى على تبادل التنازلات الجمركية فيما بين الدول المشاركة، و برز هذا التوجه بشكل جلي خلال الجولة الثالثة في توركاي، وقد بدأت الصعوبات التي واجهتها الاتفاقية تظهر منذة هذه الجولة بسبب سعي مجموعة من الدول لتزويد نفسها بحماية مصطنعة ضد المنافسة الخارجية خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية.كما تميزت مجموعة دول الكومنوالث البريطانية باتخاذ تلك السياسات ممثلة في شكلها المتطرف إبتعادا على روح الجات، وظهر بقوة تبني كثير من الدول سياسات إقتصادية تفتقر للتعاون الدولي. وفي عام 1955 قامت وفود 44 دولة بإجراء مراجعة مكثفة لإتفاقية الجات على ضوء مرور ثمانية سنوات على دخولها حيز التنفيذ، و قد أسقطت من الإتفاق الذي تمت مراجعته الشروط المثيرة للجدل المتعلقة بالعمالة الكاملة، الإتفاقيات السلعية وإتحادات المنتجين. وإستمرت إتفاقية الجات في تطبيق الجانب المتعلق بالتعريفة الجمركية التي تغطي أكثر من ثلاثة أرباع تجارة العالم الحر وحافظت على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وعقب ذلك عقدت عدة مفاوضات في جينيف خلال الفترة من 18يناير إلى غاية 17مايو 1956، نتج عنها 16 إتفاقية ثنائية تؤثر على ما قيمته 2 بليون دولار من التبادل التجاري بأسعار 1995[2].

أما عن الطريقة المتبعة في هذه الجولات من المفاوضات، فقد تم إعتماد التفاوض سلعة بسلعة، على مستوى ثنائي وليس متعدد الأطراف، تجمع أهم الموردين و المستورد للسلعة، وبعد التواصل إلى إتفاق حول الرسوم الجديدة يطبق الإتفاق على جميع الدول على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وعدم التميز. هذه الطريقة سرعان ما أثبتت

(1)عبد الحكيم الرفاعي، السياسات الجمركية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 71، وكذلك أسامة المجذوب الجات و مصر البلدان العربية، مرجع سبق ذكره ص ص:45-47.

(2) palmer and lerkims ;international relations , selond ,editon ,boston 1957 ,p.p :585-595

فشلها لكثرة المنتوجات والسلع التي مستها المفاوضات، لهذا تم إعتماد طريقة جديدة في التفاوض إبتداءا من جولة كيندي.

المطلب الثاني: دورة كينيدي 1964 – 1967 .

أولا : ظروف إنعقاد الدورة:

إنعقدت دورة كيندي وسط تطورات إقتصادية عالمية أملت على إدارة الرئيس جون كيندي jhon kennedy ضرورة إنتهاج سياسة تجارية جديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية من جهة أخرى. كما شكلت السياسة الجمركية الموحدة المتبعة من طرف المجموعة الأوروبية في مواجهة الدول غير الأعضاء تحديا للاقتصاد الأمريكي. حيث أصبحت المجموعة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في تصدر قائمة المصدرين العالمين، ففي سنة 1961 لم يكن نصيب اليابان سوى 3.2 بالمائة من التبادلات الدولية، نصيب أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) 18.8بالمائة، بينما بلغ نصيب المجموعة الأوروبية 24.6 بالمائة، لذلك قدم الرئيس الأمريكي في 25 يناير 1962 رسالة إلى الكنغرس الأمريكي، تتمثل في قانون التوسع التجاري الأمريكي الذي يخول للرئيس الأمريكي الحق في تخفيض التعريفة الجمركية بمقدار 50بالمائة على كل السلع. وقد صدر هذا القانون عام 1962 على أساس إعطاء الرئيس الحق السابق في التخفيض خلال خمس سنوات تنتهي في 30 يونيو 1967 [1]

بهدف الحصول على منافع متبادلة لتنشيط النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والاحتفاظ بأسواقها التجارية وتوسيعها وكذا مواجهة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي داخليا كعجز الميزانية.

في بداية المفاوضات شددت الولايات المتحدة على ضرورة التوصل إلى تخفيضات عامة وذات دلالة للرسوم الجمركية للمجموعة الأوروبية، حيث هددت بتعليق المفاوضات إذا لم تترجم هذه الإدارة إلى إجراءات واقعية يوافقها التغير الجذري في موقف الولايات من الجات وبداية سنة1962 الذي تحول من الموقف الدفاعي "حماية المنتجين من المنافسة الأجنبية "إلى الموقف الهجومي "فتح أسواق للمصدرين الأمريكين في الخارج ". وخلال هذه الجولة إتفق المجتمعون على أن تكون التخفيض بنسبة معينة لمجموعات من السلع، والسعي لتحقيق الأهداف الاتية: [2]

- تخفيض الرسوم الجمركية بأقصى قدر ممكن.
- تحسين وسائل وصول المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.
- اعطاء امتيازات للدول النامية دون مطالبتها بأعمال مبدأ المعاملة بالمثل.

(1) هانزيا خمان، العلاقات الإقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة مصطفى عبد الباسط، الهيئة العامة للكتاب، 1977 ، ص: 217

(2) ابراهيم محمد الفار، السياسية التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره، ص :139. و كذلك نبيل حشاد، الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995، ص:8.

ثانيا : مراحل دورة كيندي

عقد الاجتماع الوزاري التمهيدي للأطراف المتعاقدة في الجات في ماي 1963 لوضع الأسس التي يجب أن تدار المفاوضات على أساسها في هذه الجولة لتحرير التجارة الدولية. و لعل أبزر التغيرات التي تم الاتفاق عليها هي احلال قاعدة التخفيض الجمركي المنسق، أي التخفيض بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل التفاوض سلعة بسلعة.

وقد بدأت المفاوضات في مايو عام 1964 أشتركت فيها 53 دولة منها الولايات المتحدة، دول السوق الأوروبية المشتركة، المملكة المتحدة واليابان. وقد وافقت 37 دولة تمثل تجارتها 75 بالمائة من التجارة العالمية على إجراءات تخفيضات أو امتيازات، بينما لم توافق بقية الدول حيث تم آنذاك التوصل إلى تخفيضات جمركية على جزء من التجارة الدولية تقدر قيمتها بنحو 40 مليار دولار أي مايعادل أربعة أخماس التجارة الدولية وقت ذاك. وفي هذا الاطار تم الاتفاق على المبادئ الأساسية للمفاوضات التي يمكن تلخيصها فيما يأتي[1]:

- أن تكون هذه المفاوضات شاملة لأكبر عدد ممكن من الدول، وجميع المنتجات بما فيها المواد الأولية و المنتجات الزراعية التي ستخفض الضرائب الجمركية عليها بنسبة 25 بالمائة.
- أن تعالج هذه المفاوضات الحواجز الجمركية وغير الجمركية و مكافحة الاغراق.
- أن تتيح الظروف لدخول المنتجات الزراعية للأسواق العالمية.
- اجراء المفاوضات بين البلدان المتقدمة بناء على خطة تنطوي على تخفيض هام للحواجز الجمركية في القطاع الصناعي بنسبة 35بالمائة في المتوسط و اختلف التخفيض من دولة لأخرى بنسب بين 24 . 50بالمائة.
- بذل كل الجهود لتخفيض الحواجز التي تعترض صادرات البلدان النامية.

و تجدر الاشارة الى أن التخفيضات تنفذ على خمس مراحل سنوية متساوية يبلغ كل منها 20 بالمائة، و ذلك ابتداء من كانون الثاني /يناير 1968 حتى أول كانون الثاني / يناير الأول لعام 1972 على أن تخفض الضرائب الجمركية على المنتجات الكيماوية بنسبة 50بالمائة في الولايات المتحدة وبنسبة 20بالمائة فقط لدول السوق الأوروبية المشتركة والمملكة

المتحدة وذلك لتعويض فارق طريقة تقدير القيمة للأغراض الجمركية الذي يجعل الضريبة الأصلية أعلى في الولايات المتحدة منها في باقي الأطراف المتعاقدة.

المطلب الثالث: نتائج دورة كيندي

بعد أكثرمن ثلاث سنوات من المفاوضات الصعبة و الشاقة أختتمت جولة كيندي بتاريخ 16 ماي1967 بيان ختامي تم انجازه في مؤتمر قمة جمعت الولايات المتحدة، المجموعة الأوروربية، بيطانيا، اليابان و الدول الاسكندنافية

(1) وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ص:282.

ومن هنا نلاحظ ان الدول المتقدمة هي التي كانت تحرك و تقود المفاوضات، و تقترح موضوعاتها و تناقش البيان الختامي. و تم توقيع الاتفاق الختامي بجنيف يوم 30جوان 1967.

لقد حققت هذه الجولة نتائج معتبرة في ميدان السياسة التجارية من أجل تحرير التجارة الدولية، بالرغم من أنها لم تحقق كل ما كان مسطرا. ففيما يخص التخفيضات الجمركية، كان منتظرا أن تصل الى 50بالمائة، لكنها انخفضت الى 35بالمائة على السلع الصناعية، و 20بالمائة على السلع الزراعية. و بهذا أصبح متوسط الرسوم الجمركية يقدر بـ 18بالمائة في بلدان المجموعة الأوروبية و 13.4بالمائة في الولايات المتحدة. كما عرفت هذه المفاوضات ابرام اتفاق حول المنتجات الزراعية يمتد على ثلاث سنوات يتم من خلاله الاتفاق على تثبيت السعر العالمي عند الحدود الدنيا بين الدول المصدرة و الدول المستوردة.

هذا وقت أسفرت نتائج الدراسات التطبيقية التي أجراها خبراء صندوق النقد الدولي لدراسة اثار جولة كيندي على أن الوزن المتوسط لانخفاض التعريفات الجمركية للدول الرئيسية قد انخفض بحوالي ثمانية بالمائة بالنسبة للمنتجات الصناعية، وحوالي عشرة بالمائة بالنسبة للصناعات التحويلية و بحوالي ثمانية بالمائة بالنسبة للسلع الصناعية الوسطية[1]

فلم تقتصر هذه الجولة على هدف تخفيض الرسوم الجمركية و الحواجز غير التعريفية، بل كانت تسعى لاعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية[2]،و يبين أهمية هذه الجولة جدول أعمالها الثري، فقد تم تحديد ستة مجالات للمفاوضات و هي[3]:

- تخفيض و ازالة الحواجز الجمركية و الادارية.
- مراجعة و تعديل النص الأساسي للاتفاقية العامة المتعلق بالسماح للأطراف المتعاقدة بتطبيق اجراءات الوقاية للحد من الواردات في ظروف معينة، و هو ما يسمى بشرط الوقاية.
- اعتماد المعاملة التفضيلية للمنتجات الاستوائية.
- ازالة العوائق التجارية غير التعريفية المباشرة و غير المباشرة.

- ازالة العوائق التجارية لمنتجات القطاع الزراعي.
- ادماج أكبر عدد ممكن من الدول في الجات من أجل انجاح المفاوضات

♦ عدد الدول المشاركة:

(1) صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، 1994، ص ص : 5851. وكذلك نبيل حشاد الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي مرجع سبق ذكره، ص: 9.

(2) مفتاح عبد الحكيم ، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري الجديد ، مرجع سابق ص: 77.

(3) كمال بن موسى ، من الجات الى OMC، مرجع سق ذكره، ص: 121.

بلغ عدد الدول المشاركة 99 دولة، كما أخذت مصالح البلدان النامية بعين الاعتبار[1]. فقد خصصت الجولة مجالا من المفاوضات لتقديم التفضيلات للبلدان النامية، وذلك بمعاملتها معاملة خاصة و فقا للنظام المعمم للأفضاليات. وتفضيلات أخرى لصالح الدول الأكثر فقرا.

♦ التغيير الهيكلي الحاصل في الاقتصاد العالمي:

فالمجموعة الأوروبية عززت موقفها الريادي كأول مصدر عالمي بعد توسعها في 1 جانفي 1973 و انضمام بريطانيا، ارلاندا و الدانمارك لتصبح تشمل تسع دول بدل ست دول، وهذا بنسة 36.6بالمائة من المبادلات العالمية لسنة 1973 وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت حصتها 16.5بالمائة و اليابان 6.4بالمائة[2].

أما فيما يتعلق بمكافحة الاغراق، فقد توصلت الأطراف المتعاقدة الى اتفاق مفتوح في أواخر 1967و دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1 جويلية 1968، غير أن الاتفاق رغم انه لم يكن على درجة كبيرة من الأهمية الا أنه نبه الأطراف المتعاقدة الى أهمية هذا الموضوع.

لقد أثرت هذه الجولة على مسار التجارة الدولية من خلال أهمية القرارات المتخذة سواء التوضيحية أو التطبيقية، ابرام اتفاقيات خاصة ببعض السلع كاتفاق الألياف المتعددة الخاصة بالصناعات النسيجية و اتفاقية الأسواق العمومية ومكافحة الاغراق، و يتفق المحللون في شؤون التجارة الدولية على أنه اذا كانت هذه المفوضات لم تحقق نتائج مهمة خاصة في مجال الزراعة الا أنها خطت خطوة هامة في تاريخ تحرير التجارة الدولية اضافة الى أنها سابقة تاريخية لازالة العقبات التجارية.

لكن نتائجها كانت مخيبة لامال الدولة النامية لأنها لم تستفد على النحو الذي كانت تأمل، بل ان بعض الدول النامية التي كانت تتمتع بتفضيلات من البلدان المتقدمة قد نقص حد التفضيل لديها بسبب التخفيض في الرسوم الجمركية الذي منح للدول المتقدمة التي لم تكن تتمتع بأي تفضيل.

المطلب الرابع : جولة طوكيو

شهدت بداية السبعينيات ظروفا اقتصادية مغايرة لتلك التي سادت الستينيات وفترة جولة كيندي و على اثر الاحساس العالمي بالاجراءات الحمائية بين الدول انطلقت جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف و التي كانت محاولة جديدة لوضع أسس برنامج دولي لتحرير التجارة الدولمية التي لم تتمكن جولة كيندي من التوصل اليها.

(1) مفتاح حكيم، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري الجديد، مرجع سبق ذكره، ص: 77 .

(2) Alain samuelson ; economie international contemporaine ; o p u ; Alger ; 1993 ; p : 35

أولا: عرض جولة طوكيو 1973 . 1979

كانت هذه الجولة جدو مميزة، ففي 1971،أعلن الرئيس الأمريكي "نيكسون" عن السياسة الاقتصادية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية الهادفة لتجاوز المصاعب التي تواجه الاقتصاد الأمريكي، كالتضخم، البطالة، عجز الميزان التجاري حوالي اثنين مليون دولار وتدهور القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية. وقد تضمنت هذه السياسة عدة اجراءات منها اجراء عدم قابلية تحويل الدولار الى ذهب، و كان هذا تنبيها بانهيار نظام بريتن وودز النقدي. و نظرا للارتباط القوى بين النظام النقدي والتجارة الدولية و لجوء الدول الصناعية الى تعويم عملاتها و نتيجة تضرر الصناعات الأمريكية من المنافسة الأجنبية خاصة اليابانية، فقد شهدت المبادلات الدولية اضطربات كبيرة أبرزت عودة الحمائية وتراجع الدول المتقدمة عن تحرير التجارة الدولية، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض ضريبة مؤقتة تقدر بعشرة بالمائة على جميع واردتها.

و بالرغم من أن أعمال الإدارة الأمريكية كانت حمائية في طبيعتها إلا أنها أعطت الفرصة لظهور حدثين أساسيين هما:

الأول: لقد ساعد تخفيض الدولار إلى تحسين الوضع التجاري الأمريكي.

الثاني: أن الإجراءات التي تبناها نيكسون كانت سببا في قيام جولة من المفاوضات التجارية، جولة طوكيو و إلغاء الزيادة في الضريبة بعشرة بالمائة قبيل بداية هذه المفاوضات. وبالمثل قامت الدول الأخرى بإلغاء الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها ضد الولايات المتحدة الأمريكية لتثبت أنها ملتزمة بمقتضى المفاوضات التجارية المنعقدة سابقا.

و لبدء مفاوضات تجارية جديدة كان يلزم من المشرع الأمريكي أن يمنح الصلاحيات الكافية للادارة بالتفاوض، و لبدء مفاوضات تجارية جديدة و نتيجة ضغوط العمل و اقتناع الكونكرس بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتمد على مبيعات التصدير أكثر من ذي قبل. أعطت للإدارة الأمريكية صلاحية التفاوض و لكن في شكل قانون

تجاري سنة 1974 الذي يخلو من النزعة الحمائية انذاك. و خلال انعقاد المؤتمر الوزاري في العاصمة اليبانية طوكيو تم الاعلان عن بداية الجولة السابعة في سبتمبر 1973بمشاركة 102 دولة. و قد استمرت هذه الجولة أكثر من ست سنوات، كان مجال النقاش فيها محددا بست مجالات هي:

- تخفيض أو ازالة الحواجز الجمركية و الادارية للوصول الى منافسة حقيقية.
- مراجعة و تعديل نص الاتفاقية العامة الأساسي المتعلق بالسماح للأطراف المتعاقدة بتطبيق الإجراءات الوقائية للحد من الواردات إلا في ظروف معينة، و هو ما يسمى بـ : "شرط الوقاية".
- اعتماد المعاملة التفضيلية للمنتجات الاستوائية.
- إزالة العوائق التجارية لمنتجات القطاع الزراعي.
- إزالة العقبات التجارية غير التعريفية المباشرة و غير مباشرة.
- إدماج أكبر عدد ممكن من الدول و قبولها في الجات من أجل إنجاح المفاوضات.

هذا و تم تخفيض التعاريف الجمركية على الملايين من المنتجات الصناعية و الزراعية بمعدل 34 بالمائة. قابلة للتنفيذ خلال ثماني سنوات.

ثانيا: نتائج دورة طوكيو

خرجت هذه الجولة من المفوضات بنتائج معتبرة فقد شهدت الرسوم الجمركية تخفيضات 33بالمائة لينخفض المتوسط المرجع للرسوم الجمركية على السلع الصناعية من 7.2بالمائة الى 4.9 بالمائة الا أن بعض السلع بقيت مستبعدة من هذه التخفيضات كالنسيج و السيارات. كما خرجت هذه الجولة بالاضافة الى التخفيضات الجمركية بتسع اتفاقيات خاصة و أربع تفاهمات نفصلها فيما يأتي:

1 – اتفاقية الدعم:

تلجأ كثير من الدول الى الدعم صناعاتها مما قد يسبب أضرارا بالنسبة للتجارة الخارجية للدول الأخرى. و في هذه الجولة تم التوصل الى اتفاقية تتضمن اجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم اضافية تعرف بالرسوم التعويضية وتلتزم الدول المتعاقدة بضمان الا يتسبب تقديم الدعم في الحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى.

2– اتفاقية القيود الفنية على التجارة:

ويقصد بالقيود الفنية على التجارة الاجراءات والمعايير التي تتخذها الدول لأغراض أمنية أو صحية أو بيئية، و قد تم رصد حوالي 800 اجراء مخل بالتجارة الحرة. و أقرت هذه الاتفاقية استخدام المعايير الفنية بهدف ضمان صحة وسلامة و

أمن المستهلكين المحليين أو حماية البيئة دون أن تكون هذه المعايير و الاجراءات حاجزا اضافيا و غير ضروري في وجه التجارة الحرة.

3- اتفاقية مكافحة الاغراق:

حيث تم التوصل الى أقل رسوم مكافحة الاغراق، و في الحقيقة هذا الاتفاق هو استمرارية للاتفاق المتوصل اليه في جولة كيندي .

4-اتفاقية حول القيمة لدى الجمارك:

و تضع هذه الاتفاقية نظاما متجانسا لتقرير قيمة السلع المستوردة بهدف احتسابات الرسوم الجمركية المستحقة، حيث تم التخلي عن أسلوب التقدير الجزافي للقيمة عند الجمارك ليحل محله أسلوب أكثر واقعية، حيث أصبحت القيمة لدى الجمارك تحدد على أساس القيمة الواردة في فاتورة شراء أو وثيقة شحن. وأعطيت الدول النامية فترة سماح تصل الى خمس سنوات قبل الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق و هو اتفاق ملزم فقط للأطراف الراغبة في الانضمام اليه[1].

(1) اسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 49

5-اتفاق حول تراخيص الاستراد:

توضح هذه الاتفاقية الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات، حيث التزمت الأطراف المتعاقدة بالعمل على تبسيط اجراءات اصدار تراخيص الاستيراد ضد الأسلوب بصفة مرنة حتى لا تكون هذه التراخيص وسيلة لتقييد المبدلات التجارية الدولية.

6 – اتفاقية المشتريات الحكومية:

يقصد بالمشتريات الحكومية تلك القطاعات السلعية التي تحتكر الدولة التداول فيها عن طريق الاستيراد، و التي تسمح فقط للقطاع الخاص الوطني بالتعامل في صفقاتها. و تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين و المصدرين الأجانب.

7 – اتفاقية اللحوم و الثروة الحيوانية:

نظرا لأهمية المادة و ارتباطها بالاحتياجات الأساسية للشعوب في مجال التغذية توصلت هذه الجولة الى اتفاقية بهدف تحرير و توسيع نطاق التجارة الدولية في هذا المجال.

8 – اتفاقية الألبان:

أبرمت هذه الاتفاقية بهدف توسيع نطاق و تحرير التجارة الدولية في منتجات الألبان، الحليب ومشتقاته و تحقيق الاستقرار لهذه السلعة الحيونية بهدف تفادي حدوث فوائض أو عجز في العرض العالمي.

9 – اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية:

كما توصلت هذه الجولة الى اربع تفاهمات حول:

- المعاملة التفصيلية للدول النامية.
- الاجراءات الوقائية لأغراض التنمية في موجب المادة 19من قانون الجات فانه يحق للحكومة أن تفرق اجراءات وقائية دون أخذ اذن مسبق من الجات اذا تأكد أن هناك تدهور غير منظور في الواردات، مما سبب أضرارا كبيرة للصناعة المحلية[1].
- اجراءات التصديق والتشاور و تسوية النزاعات.
- الاجراءات التجارية المتعددة لأغراض مرتبطة بميزان المدفوعات.

(1) مفتاح حكيم، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري الجديد، مرجع سبق ذكره، ص : 80 .

المبحث الثالث: جولة الأوروغواي

لقد كانت الاوروغواي من أهم الجولات في أبعادها و نتائجها و الفترة التي استغرقتها، حيث تناولت العديد من القضايا الاقتصادية التجارية والاجتماعية تعرضت من خلالها للكثير من العقبات الا أن ارادة الدول و خاصة المتقدمة في الوصول الى نتائج تخدم مصالحها أدت الى مفاوضات مضنية للتوصل الى نتائج جديدة خرجت بها هذه الجولة.

و سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة الخلفيات التي أدت الى قيام هذه الجولة، أاهم النقاط التي أدرجت في أعمالها و كذا أهدافها و سير ،اعمالها. كما سنقوم بتسليط الضوء على الخلافات الحادة التي حالت دون اختتام هذه الجولة.

المطلب الأول: الظروف الدولية قبل جولة الاوروغواي

ان الأحداث والتغيرات المتلاحقة التي ظهرت بعد انتهاء جولة طوكيو، دفعت بالدول الصناعية و النامية الى التفكير في عقد جولة جديدة تأخذ في الحسبان هذه التغيرات التي تتمثل فيما يأتي:

1. ازدياد حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية و حماية أسواقها المحلية من خلال الأساليب المستحدثة لذلك وبالتحديد فرض القيود غير الجمركية، الأمر الذي أدى الى انتشار ما يسمى بالحمائية الجديدة خاصة في القطاع الصناعي و الزراعي و هذا أادى الى انخفاض الأداء الاقتصادي لكثير من الدول.

2.بروز بعض المشاكل الاقتصادية كأزمة النفط و أزمة المديونية الخارجية التي أادت الى التشكيك في قدرة النظام التجاري على حل الأمور التجارية بين الدول الصناعية فيما بينها و بينها وبين الدول النامية.

3. شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع نفوذها الاقتصادي رغم تعاظم دورها السياسي والعسكري و رغتها في استعادة هيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات و توسيع نشاطها.

4. استمرار الكساد خلال الثمانينيات في الدول الصناعية دفعها الى تجديد وفتح الأسواق الخارجية للخروج من هذه الوضعية.

5. تخوف الولايات من أوروبا الموحدة خاصة من سياستها الزراعية التى أدت الى تناقص حصة الولايات في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية.

6. تنامي تجارة الخدمات التي باتت تشكل 20بالماءة من الانتاج العالمي و رغبة الدول الصناعية في الاستفادة من المزايا التنافسية و منها تنامي تجارة الخدمات المعلوماتية، المالية و حقوق الملكية الفكرية.

7. تعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات و استحواذها على الجزء الأكبر من التجارة الدولية و الاستثمارات غير المباشرة التي أصبحت الحل الوحيد لمواجهة أزمة المديونية للدول النامية.

8. انهيار النظام الاشتراكي و انهاء الحرب الباردة مما يعني اللجوء الى اعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي.

9. تنامي القوى الاقتصادية الأسيوية خصوصا اليابان و الدول ال،سيوية حديثة التصنيع و بعض دول أمريكا اللاتنية و منافستها للدول الصناعية دفع بالولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول الصناعية الى اتخاذ اجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد وارداتها من السلع الصناعية و حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية و التي تعرف بالقيود أو الاجراءات الرمادية[1] و هي ثلاث أنواع: التقييد الاختياري للصادرات، التوسع الاختياري في الوردات و ترتيبات التسويق المنظم.

10. ازدياد درجة الفوضى من قبل الدول المتقدمة الهادفة لتجاوز قواعد الجات و التحايل عليها بالاتفاقيات الثنائية والقيود الثنائية و مما يساعد على ذلك هو ضعف الية فض النزاعات في الجات 1947.

المطلب الثاني : أهداف و مبادئ جولة الاوروغواي

أولا: أهداف جولة الاوروغواي: من بين هذه الأهداف نذكر ما يأتي:

1. تحرير التجارة السلعية و فتح الأسواق أمامها و ذلك بتخفيض التعريفات الجمركية وازالة أو تخفيض الحواجز غير الجمركية خاصة فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية، الملابس، المنسوجات اضافة الى السلع الصناعية .

2. توسيع مجال عمل الجات لتشمل التجارة الدولية في الخدمات و الاستثمارات ال،جنبية و حقوق الملكية الفكرية

3. مراجعة مبادئ و قواعد الجات لملائمتها مع متطلبات المرحلة بحيث تكفل اليات قوية لفض النزاعات التجارية بين الدول.

4. تقوية الدور المؤسسي للجات في الاشراف على تطبيق النظام الجديد للتجارة الدولية و توفير مناخ يكفل المزيد من التحرير و النمو[2].

ثانيا: مبادئ جولة الاوروغواي:

1. أن تجري المفاوضات بأسلوب واضح لكافة الأطراف بما يتفق مع الأهداف و الالتزمات المتفق عليها في الاعلان ومع مبادئ الاتفاقية العامة.

2. أن لا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل فيما يخص الالتزامات التى تقدمها في المفاوضات التجارية لتخفيض أوازالة القيود التعريفية أمام التجارة الدول النامية الى أاسواق الدول المتقدمة.

3. على الدول المتفاوضة أن لا تطلب من الدول النامية التزامات لا تتفق مع مشاريعها التنموية المالية و التجارية حسين

4. على الدول المتفاوضة التعهد بعدم فرض قيود جديدة على التجارة مع الغاء على مراحل القيود المفروضة حاليا

(1) زينب حسين عوض الله و بتصرف الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، مرجع سبق ذكره، ص: 333.

(2) ابراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، مرجع سبق ذكره، ص : 42 .

على فترات الى نهاية تاريخ[1] المفوضات.

ولقد عملت هذه المفاوضات على تحقيق هذه ال،هداف عن طريق تكوين مجموعات عمل تضم 15 مجموعة للتفاوض كمايأتي:

1. التعريفات الجمركية.
2. الاجراءات غير جمركية.
3. المنتجات الاستوائية.
4. منتجات المواد الطبيعية
5. المنسوجات و الملابس
6. الزراعة.
7. المواد القانونية للجات.
8. الاجراءات القانونية.
9. تحسين اتفاقية جولة طوكيو
10. الاعانات و الاجراءات المضادة.
11. انهاء الخلافات و تسويتها.
12. شؤون حماية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.
13. اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.
14. الخدمات المالية.
15. الأداء الوظيفي لنظام الجات.

اضافة الى هذه المجموعات شكلت مجموعة مستقلة لدراسة تجارة الخدمات.

المطلب الثالث: سير ومواضيع المفاوضات

رغبة منها في اصلاح الأوضاع التجارية المتدهورة دعت الولايات المتحدة الأمريكية لعقد أول مؤتمر وزاري للجات في نوفمبر 1982 عقب جولة طوكيو مباشرة تهدف من خلاله الى ممارسة المزيد من الضغوط على المجموعة الأوروبية لارغامها على الحد من اجراءات دعم صادراتها الزراعية باعتبار هذه الاجراءات غير الاقتصادية قانونية مخالفة لمبادئ الجات و مخلة بقواعد المنافسة الدولية بما أسفر عنه من اغلاق الأسواق الأوروبية أمام صادرات الدول الأخرى

(1) أحمد عبد العليم ، الجات و البلدان النامية، مطبوعات التضامن، القاهرة، 1995 ، ص : 121

من المنتجات الزراعية. كما استهدفت الولايات من وراء دعوتها لعقد هذا المؤتمر العمل على توسيع نطاق تطبيق أحكام الجات لتشمل بالاضافة الى التجارة الدولية في السلع خاصة الزراعية منها التجارة الدولية في الخدمات اذ يمثل هذا القطاع أكثر من 60 بالمائة من اجمالي الناتج الوطني للدول المتقدمة[1].

الا أن الجهود الأمريكية باءت بالفشل اذ لم يسفر هذا الاجتماع و لا الدورة الأربعين للأطراف المتعاقدة في الجات التي انعقدت عقب هذا المؤتمر الوزاري عام 1984 عن تحقيق أي تقدم يذكر سواء على صعيد ضم الخدمات في المجالات التجارية التي تشملها المفاوضات لتحريرها أو على صعيد تعديل السياسات الزراعية للمجموعة الأوروبية، بازالة الدعم الممنوح لصادرتها الزراعية. و قد جاء هذا الرفض نتيجة رفض الدول النامية فكرة ادراج الخدمات من جهة ورفض الجماعة الأوروبية تقديم أية تنازلات فيما يخص سياستها الزراعية المعروفة بالسياسة الزراعية المشتركة.

أدى هذا التطور السلبي في العلاقات الاقتصادية الدولية الى تعديل توجه الولايات المتحدة لتدفع ببدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن. و بدأت هذه الفكرة تلقى قبولا عاما تدريجيا الذي انعكس في البيانات الصادرة على عدد من الاجتماعات الدولية، و أبرزها حددت ضمنيا مواقف كل من الدول المتقدمة و النامية تجاه المقترح الأمريكي. و نتيجة لتوحد المصالح الدولية بموافقة كل من الدول المتقدمة والنامية على تلبية الدعوة لعقد جولة مفاوضات جديدة "جولة الاوروغواي" في اطار الجات، عقدت دورة خاصة للأطراف المتعاقدة في الفترة ما بين 20 سبتمبر و 02 أكتوبر 1985 ، التي انتهت بالاتفاق على تشكيل مجموعة لكبار المسؤولين تكون عضويتها مفتوحة لكافة الأطراف المتعاقدة ترفع تقريرها لهذه الأخيرة في الدورة العادية التي ستعقد في 25 نوفمبر1985.

و بالفعل عقدت مجموعة كبار المسؤولين أربعة اجتماعات متتالية في الفترة الممتدة من 04 اكتوبر 1985 الى 8 نوفمر1985، وانتهت باصطدام المجموعة والتباين الواضح في اراء و مواقف مجموعات الدول النامية. وأعقب ذلك ماشرة عقد الدورة 41 للأطراف المتعاقدة خلال الفترة الممتدة من 25 الى 28 نوفمبر 1985 التي انتهت الى قرارين بشأن جولة المفوضات الجديدة المقترحة:[2]

القرار الأول: انشاء لجنة تحضيرية لتحديد أهداف، موضوعات و ،ساليب التفاوض مع ال،خذ بعين الاعتبار عناصر برنامج العمل الوزاري لسنة 1982،بالاضافة الى مختلف الأراء التي تم التعبير عنها في اجتماعات كبار المسؤولين على ،ن تضع اللجنة توصيات حول برنامج المفاوضات خلال جويلية 1986 ليتم اقرارها في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في سبتمبر 1986.

(1) Behoum chantel ; le commerce international du gatt 1947 à l'o m c 1994 ;édition Marabout ; France ; 1996 ; p :53.

(2) اسامة المجذوب ، الجات و مصر و البلدان العربية، مرجع سابق، ص : 56.

القرار الثاني: يتعلق بالخلاف حول ادراج الخدمات في التجارة الدولية، اذ يقضي باستمرار تبادل المعلومات في هذا الشأن و اعداد مجموعة من التوصيات لدراستها في الاجتماع القادم لل،طراف المتعاقدة. و أعقب هذين القرارين اجراء العديد من المشاورات و الاجتماعات بين مختلف الدول ال،عضاء في الجات لتوضيح التصور المطروح لجولة المفوضات الجديدة، و التوصل الى قدر مقبول من التوافق بين الأراء يجعل من الممكن البدء في جولة المفوضات. و استمر ذلك الى ،ن تمت الدعوة الى عقد دورة خاصة على المستوى الوزاري للأطراف في الجات بمدينة بونتاديل ايستي puntadel este بالأوروغواي للاعلان عن بدء الجولة الثامنة للمفاوضات و التي سميت بجولة الاوروغواي، و هكذا توحدت المصالح والأهداف لمركز القوى الانتاجية و التجارية في العالم بعقد هذا الاجتماع خلال الفترة الممتدة من 15 سبتمبر 1986 الى 20 سبتمبر 1986 بمشاركة 92 دولة في أعماله الذي صدر عنه الاعلان المتضمن للمبادئ العامة التي ستسير عليها المفاوضات كمايأتي : [1]

1. أن تتم المفاوضات وفقا للمبادئ العامة للجات و خاصة مبدأ الشفافية، الوضوح و تحقيق الفائدة لكافة المشاركين.

2. تعد نتائج هذه الجولة بمثابة صفقة متكاملة لا تتجزأ بحيث تقبل أن ترفض برمتها دون اختيار أو انتقاء .

3 . أن تتعهد الدول المشاركة بالتوقف عن فرض قيود تجارية جديدة أو رفع معدلات التعريفة الجمركية الحالية اعتبارا من تاريخ صدور هذا الاعلان و خلال مفاوضات الاوروغواي.

4 – التأكد من استمرار المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية وفقا للباب الرابع من اتفاقية الجات الأصلية و قرار الأطراف المتعاقدة في 28 نوفمبر 1979 الخاص بالمعاملة التفضيلية للدول النامية و فيما بينها دون الزامها بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعايا.

الا تتوقع الدول المتقدمة نفس المعاملة "مبدأ المعاملة بالمثل" فيما يتعلق بالالتزمات التي تقدمها في المفاوضات التجارية لتخفيض أو ازالة القيود التعريفية أمام صادرات الدول النامية الى أسواقها.

فعند انطلاق جولة الأوروغواي في 20 سبتمبر 1986 و حتى اجتماع مراكش مرت المفاوضات بعدة محطات أبرزها بداية المفاوضات في جانفي 1988 يهدف الى اخضاع قطاعي الزراعة و الخدمات الى اتفاقية الجات.

في ديسمبر 1990 عقد اجتماع على المستوى الوزاري في بروكسل انتهى بالفشل بسبب خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و أروبا حول دعم المنتجات الزاراعية.

في مارس 1992 توصلت الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية الى اتفاق "بلير هاونس" بشأن حجم الدعم الممنوح للبذور الزيتية و المنتجات الزراعية.

(1) عدنان شوكت شومان و بتصرف ، اتفاقية الجات الدولية، مرجع سابق ص: 41

في ديسمبر1993 توصلت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي على الاتفاق بشأن دعم المنتجات الزراعية وحل بعض القضايا الخاصة بفتح الأسواق، و في نفس الوقت أعلنت اليابان و كوريا الجنوبية عن استعدادهما لرفع الحظر عن واردات الأرز . و قد كان لهذين الحدثين أثر حاسم في نجاح المفاوضات و انتهائها في الوقت المحدد لها وهو 15 كانون الأول 1993 و التوقيع عليها سنة 1994 بمدينة مراكش المغربية، أما المواضيع التي أدرجها الوزراء المؤتمرون في جدول الأعمال و ناقشوها خلال جولة الاوروغواي فتم تصنيفها الى مجوعتين:

الأولى: مجموعة تحرير السلع.

الثانية: مجموعة تحرير تجارة الخدمات.

و تهدف المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة السلع الى تحرير التجارة الدولية و توسيعها خاصة في الدول النامية، تسهيل نفاذ منتجات الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية و ازالة القيود الكمية و الاجراءات التي تعيق التبادل التجاري أو أي عائق اخر، و كذلك ابداء علاقة خاصة للدول الأقل نمو لمساعدتها على تنشيط و تطوير مساهمتها في السوق الدولية. كما تهدف الى تقوية العلاقة بين السياسات التجارية و غيرها من السياسات الاقتصادية و الاستثمارية و التنموية خاصة في الدول النامية، و كذا تعزيز دور الأمانة العامة للجات بهدف تحسين نظام التبادل التجاري و الية عملها لتتماشى مع التطورات الحديثة على الساحة الدولية و خاصة فيما يتعلق بحل النزاعات التجارية و ضمان حسن تنفيذ القرارات و الاتفاقيات التي تم للتوصل اليها .

أما المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات فكان هدفها هو ايجاد الأسس الدولية لتنظيم وتحرير هذه التجارة وتوسيعها بين الدول، و تشمل هذه المجموعة تجارة كافة القطاعات الخدمية مثل الخدمات المصرفية، الاتصالات، السياحة، النقل و الاستشارات وغيرها من الخدمات المساعدة لشؤون التجارة و الاستثمار و التنمية.

♦ الخلافات التي ظهرت خلال جولة الاوروغواي:

تعد جولة الأوروغواي أهم و أكبر الجولات التي سبقتها، حيث بدأت عام 1986 بمشاركة 108 دولة وانتهت بحضور ممثلين عن 118 دولة منها 87 دولة نامية، و كان من المفروض أن تنتهي مفاوضاتها عام 1991، غير أن الأطراف الرئيسية فيها لم تقر مشروع الوثيقة بسب الاختلاف بين الدول ال،وروبية و الولايات المتحدة الأمريكية حول نسب تخفيض الدعم الحكومي لانتاج و تصدير السلع الزراعية و حول تخفيض الرسوم الجمركية عليها، واختلفت الأطراف الرئيسية في المفاوضات أيضا حول موضوع تجارة الانتاج الفني السمعي البصري و غيرها من القضايا التي لم تحظ بموافقة

أغلبية الأصوات، مما أدى الى تمديد جولة الاوروغواي الى أن تم الاتفاق أخيرا على انعقاد مؤتمر مراكش في المغرب 15 افريل 1994 الذي أعلن فيه نهاية هذه الجولة رسميا و انشاء المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقية الجات.

المبحث الرابع: نتائج جولة الاوروغواي

انتهت مفاوضات الأوروغواي باقرار المؤتمرين لوثيقة ختامية[1] و عدد من الاتفاقيات المعروضة على السلطات التشريعية للدول الأعضاء لاتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتصديقها كي تصبح حيز التنفيذ في 1 جانفي 1995 وتتضمن هذه الوثيقة ثلاث مجموعات أساسية:

المجموعة الأولى: تتمثل في الاتفاقيات الخاصة بالنفاذ للأسواق، ونقصد بها الاتفاقيات الخاصة بتسهيل عملية التبادل بين الأعضاء.

المجموعة الثانية: وتشمل الموضوعات المؤسسة التي كانت موجودة ضمن اتفاقية طوكيو و تم تعديلها.

المجموعة الثالثة: و تتناول الموضوعات الجديدة لجولة الاوروغواي.

و فيما يأتي أهم النتائج المتوصل اليها خلال هذه الجولة: [2]

1 – التجارة في المنتوجات الزراعية:

لقد كان موضوع التجارة في السلع الزراعية أحد الموضوعات التي يتم التفاوض حولها للمرة الأولى في تاريخ الجات، حيث كانت اعانات التصدير هي مركز الاهتمام الأول و السبب الأساسي في النزاع بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، و المصدرين الزراعيين في باقي الدول الأخرى. و قد تبعت المجموعة الأوروبية في هذا الصدد سياسة تتضمن ارتفاع أسعار السلع الزراعية عن أسعار السوق العالمية، مما أدى الى تحويلها من دول ذات عجز الى دول ذات فائض تصديري في المواد الغذائية. و لقد كانت هذه الخلافات بشأن دعم المزارعين الأوروبين من أسباب تعثر جولة الأوروغواي، لاعتراض الولايات المتحدة على ما يؤدي اليه هذا الدعم من غزو المزارعين الأوروبيين للسوق الأمريكية بأسعار منافسة نتيجة التكلفة المدعمة و غير الحقيقية، لذلك طالبت الولايات بخفض هذا الدعم بنسبة 75بالمائة للمنتجات الزراعية ال،وروبية و 90 بالمائة بالنسبة للمنتجات الأوروبية المصدرة مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية ب 24بالمائة و الحبوب الزيتية ب 50 بالمائة، و بعد مفاوضات طويلة و مضنية تمكنت الدول المجتمعة من التوصل الى اتفاق بشأن السلع الزراعية كمايلي :

1. تحويل القيود غير جمركية كمية (حصص، حظر استراد) الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها مع التعهد بعدم الرجوع الى فرض قيود غير تعريفية بعد اتمام عملية التحويل، على أن يتم تخفيض هذه الرسوم ب36بالمائة من قبل الدول المتقدمة و خلال ست سنوات، أما الدول النامية فقد أعطيت مهلة تنفيذ مدتها عشر سنوات مع خفض الرسوم

(1) انظر الملحق رقم 01 ، الوثيقة الختامية لجولة الاوروغواي.

(2)جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة "الجات" و انعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام و وسائل العمل بوجه خاص، القاهرة، 1994 ،ص: 44 .

من 36 بالمائة الى 24بالمائة.

2. فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية، حيث تصل نسبة هذه الواردات الى ثلاثة بالمائة عام 1995 ثم ترتفع الى خمسة بالمائة عام 2000 من متوسط الاستهلاك السنوي.

3. خفض الدعم المحلي و هو الدعم الموجه للانتاج الزراعي ب20بالمائة من فترة الأساس 1986 .1988 خلال فترة التطبيق. و في حالة ما اذا كان الدعم الداخلي أقل من خمسة بالمائة، فان الدولة لاتلتزم بتطبيق أي تخفيضات.

4. تنتمي الدول الأعضاء لقواعد خاصة بالوقاية الصحية و حماية النباتات، شرط الا تتحول فيما بعد لسلاح حمائي.

5. و حسب ما ورد في الملحق الخامس لاتفاق الزراعة، تستثني الحالات التالية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية الى قيود تعريفية بعض الوقت بعد دخول اتفاية انشاء منظمة عالمية للتجارة حيز التنفيذ بداية 1995:

أ. اذا كانت الواردات من انتاج زراعي معين أقل من ثلاثة بالمائة من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس 1986.1988 .

ب . اذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصديري منذ بداية فترة الأساس.

ج . المنتجات التي أعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناء على اعتبارات غير تجارية مثل الاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.

د . اذا كان المنتج يخضع ليقود على الانتاج شرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية لا على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنعة.

هـ . اذا كانت الحصة الكية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل أربعة بالمائة من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة خلال فترة الأساس، على أن ترفع ب 0.8 بالمائة سنويا من استهلاكها في السنوات التالية حيث تصل الى ثمانية بالمائة من متوسط الاستهلاك السنوي خلال ست سنوات.

و . اذا كانت الواردات من المنتوجات الزراعية الأولية تمثل عناصر أساسية للغذاء التقليدي للدول النامية حيث من الممكن استمرار تقييد مثل هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ عشر سنوات.

6. اعطاء ميزة تفصيلية للدول النامية منخفضة الدخل كاعفائها من تلك التخفيضات بصورة كاملة، و حددت هذه الدول بالدول التي يقل فيها دخل الفرد المتوسط عن 1000 دولار سنويا.

2 – تجارة المنسوجات و الملابس:

لقد كان هدف هذه المفاوضات في هذا الجانب هو تأمين اندماج قطاع المنسوجات والملابس اندماجا فعليا في الاتفاقية العامة خلال عشر سنوات، و التخلص من خضوع هذا الاقطاع لاتفاية الألياف المتعددة المتمسكة بمدأ التمييز و تشترط هذه الاتفاقية في هذا المجال قيام كل الاعضاء بعمل كل ما هو ضروري في مجال تجارة المنسوجات والملابس وضمان التطبيق العادل و عدم التمييز ضد الواردات عند اتخاذ أي اجراءات. و تحديدا تنص الاتفاقية على مايأتي:

1. تحسين فرص دخول منتوجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية والغاء القيود غير الجمركية و تسهيل الاجراءات الجمركية و منح التراخيص.

2. تطبيق قواعد العدالة و المساواة في تجارة المنسوجات في مجال الاغراق و مكافحاته و في الاعانات والرسوم التعويضية و حماية حقوق الملكية الفكرية.

3. تفادي الانحياز ضد الواردات من المنسوجات و الملابس الجاهزة عند وضع السياسات التجارية.

و يتم دمج قطاع المنسوجات والملابس في الجات من خلال أربع خطوات تبدأ الأولى فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1995، بدمج المنتجات المختارة من قائمة متفق عليها بحيث تشكل نسبة لا تقل عن 16بالمائة من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات و الملابس عام 1990. و تتمثل الخطوة الثانية في دمج منتجات تشكل ما يقل عن 17./. من حجم الواردات خلال ثلاث سنوات من عام 1955حتى عام 1998 ، أما الخطوة الثالثة فتزداد النسبة التي يجري دمجها من واردات المنسوجات و الملابس الى 18 بالمائة، على أن يتم هذا الدمج خلال السنوات من من 1998 الى 2002 ، و بذلك تبقى نسبة 49بالمائة من الواردات سيجري دمجها في الجات في الخطوة الرابعة خلال السنوات الأخيرة من الفترة الانتقالية أي بين 20052002.

و قد نص الاتفاق على أنه عند تطبيق الاجراءات الوقائية الانتقالية، سوف يمنح الدول الأقل نموا معادلة تفضيلية، و الدول التي يكون اجمالي صادراتها من المنسوجات والملابس قليلا مقارنة بحجم صادرات الدول الأخرى الأعضاء.

الجدول 2 – 2 – مراحل تحرير تجارة المنسوجات و

المرحلة	بدايتها	نسبة الواردات سنة 1990
الأولى	1995/01/01	%16
الثانية	1998/01/01	%17
الثالثة	2002/01/01	%18
الرابعة	2005/01/01	%49

المصدر: سكرتارية الجات، نصوص اتفاقية المنسوجات و الملابس، الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش، المغرب، 1995/04/15 .

3 . التجارة في السلع الصناعية:

لقد أسفرت جولة الاوروغواي عن تخفيض في التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية بنسبة 38 بالمائة في المتوسط (وسط مرجح بحجم التجارة من المنتجات المختلفة)، الأمر الذي يخفض مستوى التعريفة من 6.3 بالمائة الى 3.9 بالمائة في المتوسط، أي أن مستوى التعريفة على واردات الدول الصناعية المتقدمة بعد جولة الاوروغواي سيكون في حدود ربع ما كان عليه في أواخر الأربعينيات، و معظم هذا الخفض جاء نتيجة اتفاقيات خاصة بين الدول الصناعية على هامش جولة الأوروغواي، و خصوصا الاتفاق الرباعي بين الولايات المتحدة، كندا، الاتحاد الأوروبي و اليابان.

و في اطار المتوسط المذكور سابقا، هناك نسبة كبيرة من المنتجات الزراعية مسموح بدخولها لأسواق الدول الصناعية دون رسوم جمركية كالأدوية ، معدات البناء، المعدات الطبية، الصلب، لب الورق، البيرة، المشروبات الروحية، الأثاث، الالات الزراعية.

و الجدير بالذكر أن الدول النامية قد قدمت تنازلات مهمة في مجال خفض التعريفات الجمركية و تحرير التجارة بالنسبة للسلع الصناعية، ذلك في اطار برامج الاستقرار و التكييف الهيكلي. و هذه التخفيضات لا تقل ان لم تزد عما قدمته الدول المتقدمة في عدة حالات.

4 – التجارة الدولية في الخدمات:

أدرج قطاع الخدمات في مفاوضات الجات لأول مرة في جولة اوروغواي، لذلك يعتبر انجاز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات من النتائج المميزة لهذه الجولة. و يختلف الأمر في هذه الحالة، في أن القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين، القرارات و الاجراءات الادارية التي تضعها كل دولة هي القيود التي سعت اتفاقية الخدمات الى ازالتها أو تخفيضها و الجدولين (3) و (4) يوضحان الأهمية النسبية و المصدرين الرئيسيين لتجارة الخدمات في العالم.

الجدول 2 – 3 – المصدرين الرئيسيين في العالم.

الدولة	النسبة المئوية	الدولة	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	16.2	أستراليا	3
فرنسا	10.2	سنغافورة	1.8
ايطاليا	6.5	هونج كونج	1.7
المانيا	6.4	كوريا الجنوبية	1.3
بريطانيا	5.5	تيوان	1.1
اليابان	5.00	الصين	0.9
اسبانيا	3.6	تايلاندا	0.9
هولندا	3.6		
لوكسن بورغ	3.5		

المصدر : gatt asian developement bank ;ETU and datastream

الجدول 2– 4 – المصدرين الأساسيين للخدمات لعام 1991 (مليون دولار)

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
الولايات المتحدة	148	فرنسا	84
ألمانيا	60	ايطاليا	56
بريطانيا	53	اليابان	46
هولندا	32	لوكسنبورغ	32
اسبانيا	31	أستراليا	25

المصدر: the economist 4 december 1993

لقد ركزت جولة الأوروغواي بخصوص تجارة الخدمات على مايأتي:

- تحديد المقصود بالتجارة في الخدمات استنادا الى نمط تأدية الخدمات التي قد تأخذ شكل انتقال للخدمة ذاتها من دولة المورد الى دولة المستفيد، مثل خدمات البنوك، التأمين و المكاتب الهندسية، أو انتقال مستهلك الخدمة من بلده الى بلد الخدمة مثل السياحة، أو انتقال المشروع المؤدي للخدمة للبلد المستفيد مثل الشركات الأجنبية، أو انتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى مثل الخبراء و المستشرين. و يستثني هذا الجانب الخدمات المقدمة على أساس غير تجاري في اطار أداء الحكومة لوظائفها .
- وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الأعضاء المتفق عليها و تشمل هذه القواعد كيفية تعامل الدول مع هذه التجارة و ازالة العوائق التجارية و قاضايا فض المنزعات.
- يتضمن الاتفاق استثناءات عامة من تطبيق قواعده لحماية الأخلاق العامة أو النظام العام، صحة النباتات والحيوانات، سلامة البشر والسلامة العامة، و كذا حماية الأمن القومي على الا تنطوي الاجراءات المتخذة على التمييز بين الدول أو حماية مقنعة.
- و بمقتضى الاتفاق يتعهد الأعضاء بالدخول في جولات متتالية من المفاوضات بزيادة الالتزمات المحددة من قبل في جداول كل عضو يفتح الأسواق و المعاملة الوطنية.

5 – الملاحق التي تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات:

♦ ملحق الخدمات المالية:

و يقضي بحق الدول في اتخاذ اجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع و بوالص التأمين و سلامة واستقرار النظام المالي.

♦ ملحق خدمات الاتصال:

و يقضي بمنع موردي الخدمات من استخدام حق شبكة الاتصالات العامة و خدماتها بشروط معقولة دون تمييزين بين الوطني و الأجنبي.

♦ ملحق خدمات النقل الجوي:

وتستبعد الاتفاقيات الثنائية من التزمات التحرير، و تطبق أحكامه على خدمات المعاونة مثل اصلاح وصيانة الطائرات و خدمات تسويق النقل الجوي و الحجز بالكميوتر.

♦ ملحق انتقال الأيدي العاملة:

ويتضمن النقاط الاتية:

- السماح بعقد اتفاقيات تكامل أسواق العمل: أي الدخول في اتفاق للتكامل التام لأسواق العمل مع أية دولة أخرى. و اعفاء رعايا تلك الدول من تصاريح العمل و الاقامة و كذا ابلاغ مجلس تجارة الخدمات بمثل هذه الاتفاقيات. (1)
- تنظيم خدمات العمالة عبر الحدود خاصة انتقال ال،شخاص لغرض السياحة، العمالة المؤقتة، شروط الاعتراف بالمؤهلات و الخبرات العلمية، و كذا كل ما يتعلق بحق الاقامة الدائمة.
- أهم أحكام ملحق انتقال العمالة اللازمة لتوريد الخدمات الذي يسمح لأطرافه بالتفاوض لاتخاذ التزمات برفع القيود أمام انتقال الأفراد لتقديم خدمات من دول الأعضاء بصفة مؤقتة و دون الزامهم بمنحهم حق الاقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية.

6 – اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة:

و يحدد هذا الاتفاق اجراءات الاستثمار ذات الأثر في التجارة (TRIMS). و هذه الاجراءات يقصد بها الشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل في نطاق اقليمها، والتي تنطوي على تقييد وتشويه للتجارة الدولية. فمثل هذه الاجراءات تحد من نمو التجارة العالمية و تعرقل حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية. و بمقتضى الاتفاق (المادة 15)، يتعين على كل دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة الغاء الاجراءات المحظورة خلال سنتين من قيام المنظمة اذا كانت من الدول المتقدمة. أما اذا كانت من الدول النامية فهناك معاملة تفضيلية تتمثل في اطالة الفترة المذكورة الى خمس سنوات للدول النامية و سبع سنوات للدول الأقل نموا.

و الشروط المحضور فرضها هي:

. الشرط المكون المحلي أو شرط استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.

. شرط احداث توازن بين صادرات المستثمر الأجنبي و وارداته.

. شرط بيع نسبة معينة من الانتاج في السوق المحلية.

. شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاسترداد و النقد الأجنبي العائد من التصدير.

7 – حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة:

يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتعلق بالناتج الذهني والفكري، شاملة الأعمال الأدبية، الفنية والابتكارات التكنولوجية ذات الطابع التجاري.

و تشمل حقوق الملكية الفكرية طبقا للاتفاق، حقوق الطبع و ما في حكمها، العلامات التجارية، براءات الاختراع، العلامات الجغرافية للسلع و التصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة و ال،سرار الصناعية، و يمد نطاق هذا الاتفاق الى هذه الحقوق و خصوصا مبدأ تعميم معاملة الدولة الأولى بالرعاية و مبدأ المعاملة القومية.

(1) uruguay round final act ;qrrakakesh, 15 april 1994, p: 384 .

و تتعهد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتنفيذ اجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية و تطبيق الاجراءات الرادعة لانتهاكها، و طبقا للاتفاق فان الحد الأدنى لمدة حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في حالة حقوق الطبع و 20 سنة في حالة براءات الاختراع و سبع سنوات في حالة العلامات التجارية. و لا يلزم أي عضو بتطبيق نصوص الاتفاق قبل مرور سنة من تاريخ قيام المنظمة العالمية للتجارة و من الممكن أن تمتد فترة السماح الى خمس سنوات للدول النامية و عشر سنوات للدول الأقل نموا.

8 – الاتفاقيات الجمعية:

و هي الاتفاقيات ذات طابع خاص في اطار الجات أو المنظمة العالمية للتجارة من حيث أنها لا تطبق مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية على جميع الدول الأعضاء ،و انما تجعل تطبيقه مقصورا على الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقيات، و قد نجحت جولة اوروغواي في تحويل خمسة من هذه الاتفاقيات الى اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة لجميع الدول الأعضاء، و هي متعلقة بالقيود الفنية على التجارة، قواعد التقييم الجمركي، اجراءات تخفيض تراخيص الاستراد والاجراءات المضادة و الاجراءات مواجهة للاغراق و الدعم، لكن هناك أربع اتفاقيات بقيت تحتفظ بالطابع الجمعي وهي المتعلقة بالمشتريات الحكومية، اللحوم، منتجات الألبان و الطائرات المدنية.

9 – القواعد:

تعتبر القواعد أساس ادارة عمل الجات و التي صنعت عام 1947 تماشيا مع التغيرات الهائلة التي شهدتها التجارة الدولية لتساير التطورات الاقتصادية الراهنة و تمثل:

أ. الاجراءات الوقائية:

ينص الاتفاق على أنه يجب أن تلغى جميع اجرءات التقييد الطوعي و غيرها من الاجرءات التقييدية على مراحل خلال أربع سنوات بدءا من بداية العمل بأنظمة المنظمة العالمية للتجارة،و أن الاجراءات الوقائية التي تتخذها أية دولة من أعضاء الجات في حالة واحدة وهي حالة تسبب الواردات من سلعة معينة في احداث ضرر كبير بالسلعة الوطنية للدولة المعينة، و بالتالي فانه من حق المستوردين و المصدرين و الجهات المعنية أان تحقق بنفسها من امكانية حدوث ضرر بالغ في حالة استيراد السلعة.

و فيما يتعلق بالدول النامية، فقد نص الاتفاق على عدم تطبيق الاجراءات الوقائية على منتج ناشئ في دولة عضو طالما كان نصيبها من الواردات من هذا المنتج في الدولة المستوردة لا يزيد عن ثلاثة بالمائة و اجاز تحديد فترة الاحتفاظ بالاجراءات الوقائية القائمة حتى عشر سنوات منذ تطبيق أي اجراء من خمس سنوات في حالة الدول المتقدمة.

ب . مواجهة سياسة الاغراق:

أضاف التفاق بند جديد يقضي بتوقيف الاجراءات المضادة للاغراق بعد مرور خمس سنوات على اتخاذها والوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الاغراق اذا كان هامش الاغراق ضئيلا أقل من اثنين بالمائة من سعر تصدير المنتج، أو اذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالاغراق ضئيلة أقل من ثلاثة بالمائة من الواردات الكلية للمنتج. و بعبارة أخرى يجب أن يكون هامش الاغراق اثنين بالمائة أو أكثر من سعر التصدير و الكمية المستوردةثلاثة بالمائة أو أكثر من اجمالي واردات الدولة المستوردة لهذ المنتج. و اعطى الاتفاق الدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الاغراق نظرا لظروفها الاقتصادية.

ج . قواعد النشأ:

وتشمل مايلي:

. يجب على الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ أن تطبق على الصادرات ما لا يكون أكثر تشددا من الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التي تطبق على السلع الوطنية، و هذا يعني عدم التمييز بين السلع الوطنية و الأجنبية.

. يجب أان تطبق الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ بطريقة منسقة و معقولة و تنشر خلال فترة انتقالية تقدر بثلاث سنوات التعديلات التي ترغب في اتخاذها قبل شهرين من تنفيذها، و أن لا يكون الهدف منها هو تقييد التجارة الدولية.

. يجب البت في طلبات المستوردين و المصدرين فيما يتعلق ببلد المنشأ خلال 150 يوما من تقديم الطلب و تظل سارية المفعول لثلاث سنوات .

د الدعم والرسوم التعويضية:

الدعم هو مساعدة مالية تقدمها الدول أو أية هيئة عامة يتحقق منها منفعة لمن يحصل عليهاأ و قد تأخذ شكل مساهمة، تحويل فعلي للأموال أو تقديم ضمان للقروض أو شكل تنازلي عن ايراد من جانب الحكومة، كما في حالة الاعفاءات الضريبية أو الجمركية أو تقديم خدمات أو سلع خلاف البنية الأساسية، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.

وأهم نتائج هذا البند:

. حظر تقديم الدول الأعضاء في الجات للدعم على ثلاث فئات وهي دعم الصادرات و الدعم المتقدم لاستخدام الموارد البسيطة المحلية بدلا من المواد المستوردة.

– اذا كان الدعم المقدم للسلعة يعود بالضرر على المستوردين و يؤدي الى درجة كبيرة من التمييز في المعاملة بين المنتج المحلي والمستورد.

– الدعم غير المحدد مثل المقدم للبحوث و الدراسات الخاصة بمنتج معين أو الذي يقدم لمناطق معينة أو لأغراض بيئية.

. عدم السماح بزيادة الدعم المقدم من قبل الدول ال،عضاء في الجات عن الدعم المقدم خلال سنة 1986 ،و يجب الغاء هذا الدعم اذا بلغت صادراتها مرحلة تنافسية في السوق العالمية.

. يسمح للدول النامية التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عن 1000 دولار في السنة، بأن تقدم دعما لصادرتها دون تحديد فترة لوجوب الغاء الدعم فيها. أما الدول النامية التي يزيد نصيب الفرد عن 1000 دولار من الناتج المحلي الاجمالي في السنة، فانه يسمح لها بتقديم دعم لصادرتها لفترة عشر سنوات فقط، و بعد ذلك يتم الغاءه. أما بالنسبة للدول التي تشهد تحولا اقتصاديا أو في فترة انتقالية، فانه سمح لها بتقديم دعم لصادرتها لمدة سبع سنوات يتم بعدها الغاء الدعم.

هـ العوائق الفنية للتجارة:

تستخدم بعض الدول ما يسمى بالعوائق الفنية التي تتمثل في معايير أو مقاييس معينة مثل معايير حماية البيئة أو المعايير الأمنية، و في هذا الصدد تناول الاتفاق هذه العوائق والمسائل المتعلقة بالتعبئة و العلامات ، البيانات التوضيحية على السلع و المطابقة للمعايير و المواصفات الفنية و كذلك اجرءات الفحص و استخراج شهدات الصلاحية و غيرها. وقد استهدف الاتفاق بلورة المفاهيم و القواعد ذات الصلة بطريقة لا تؤدي الى استخدام المواصفات و المعايير الفنية بشكل متعسف كذريعة لعرقلة التجارة، و أقر بحق الدول في وضع ما تراه ضروريا من معايير في هذا الاطار، و لا يلزمها بتعديلها لتتوافق مع المعايير الدولية.

و قد تضمن الاتفاق نصوصا تقضي بمعاملة متميزة وأكثر تفضيلا للدول النامية لضمان أن ما يوضع من موصفات و اشتراطات لا تقيم عقبات غير ضرورية أمام صادرتها (المادة 12) و نص على أن تقدم الدول الأعضاء العون الفني للدول النامية بغية مساعدتها على تأسيس أجهزة محلية خاصة باعداد المعايير، الموصفات، القرارات و الاجراءات المنظمة لتطبيقها و نشر المعلومات في هذا الشأن .

و. التقييم الجمركي :

تضمن الاتفاق بهذا الشأن مراجعة للقواعد الواردة في المادة 07 من الجات و اتخاذ خطوات عدة تؤمن الوضوح والانضباط و الشفافية للاجراءات التي تشير اليها الدول في تحديد قيمة السلع المستوردة بغرض فرض الرسوم الجمركية الملائمة، وذلك بما يحول دون استخدام هذه القواعد للتهرب من أداء الرسوم الجمركية أو تهريب رؤوس الأموال.

ق . رخص الاستراد:

يهدف هذا الاتفاق الى اضفاء المزيد من الوضوح و البلورة و الشفافية على الاجراءات التي تطبقها الدول عند فتح تراخيص الاستراد، و ذلك حتى لا تنطوي على تقييد مصطنع للتجارة أو حماية مستترة للمنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية.

ر. التجمعات التجارية الاقليمية:

من الاتفاقيات المهمة التي أسفرت عنها جولة اوروغواي، التفاهم حول تفسير المادة 24 من اتفاقية الجات المتعلقة بالتجمعات التجارية الاقليمية لمناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية. فقد تضمن ايضاحا لطريقة حساب عبء الرسوم الجمركية و الأتاوى و كذلك طريقة تحديد مستوى بعض الاجراءات التجارية الأخرى قبل و بعد تكوين المجتمع الاقليمي، و ذلك بما يتفق مع شرط عدم وصول الرسوم الجمركية و الاجراءات التجارية التي تفرض عند قيام الاتحاد الجمركي على التجارة مع الدول غير الأعضاء فيه الى مستوى أعلى أو أكثر تقييدا للتجارة مما كانت عليه قبل الاتحاد. كما حدد فترة تكوين التجمع الاقليمي التجاري بعشرسنوات، الا في الحالات الاستثنائية التي يوافق عليها مجلس التجارة في السلع في المنظمة العالمية للتجارة.

خلاصة:

يمكن القول أن خلفيات زوال الجات لصالح قيام المنظمة العالمية للتجارة تعود الى أن اتفاقية الجات أصلا تعد بمثابة و ثيقة غير الزامية وقعتها الدول النامية و المتقدمة على حد السواء، لازالة كافة القيود التي تعرقل حرية نشاط التجارة الدولية على المستوى الدولي لتحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع الدولي ككل.

لذلك فان المشاورات بين دول الأعضاء وعقد المؤتمرات و الاجتماعات في اطار جولات منذ نشأتها سنة 1948، أسفرت في أوقات كثيرة عن تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات و الصادرات من السلع بين تلك الدول لكن رغم ذلك بقيت هناك العديد من القيود التي تعرقل التجارة سواء كانت قيودا كمية أو مالية لا تتماشى مع أهداف الدول المتعاقدة، عندما صيغت بنود الاتفاقية و نصت على أنها سوف تسعى جاهدة لالغائها في المستقبل.

و ربما يعود الأمر الى أن الاتفاقية صاحبتها بعض العيوب ادت الى هذا الوضع و التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1. أن الجات ماهي الا مجرد اتفاقية ليس لها أي سيادة أو سلطة قوية، و لاحق فرض أو الزام، لذلك فان كل ماتنص عليه هو القيام باجراءات التفاوض و الاستشارة و ليست هناك أية عقوبات مفروضة اذا استغنت الدول عن القيام بتنفيذ او اجراء أي تخفيض.

2. ان وجود أي اختلاف في مستويات الأعضاء يجعل من الصعب الوصول الى قاعدة أو اتفاق عام خاصة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و هذا ما حصل في أغلب جولات الجات.

3. ان الاتفاقية في حد ذاتها تفيد العديد من الدول التي تشارك أو تحتل تخفيضاتها نسبة كبيرة من قيمة تجارتها الخارجية خاصة اذا كانت التعريفة الجمركية عليها مرتفعة و هذا يعتمد على طبيعة السلع نفسها، اما الدول التي تشكل تجارتها الخارجية العديد من السلع الزراعية و المواد الغذائية، فان التعريفة الجمركية عليها تكون بسيطة و بالتالي لا تستفيد بشكل كاف منها .

4. ان التمييز في المعاملة التجارية قد يؤدي الى خلق تمييز اخر يحول دون ازدياد و نمو النشاط التجاري، بل يؤدي الى تقليل فرصها. فاذا لجأت دولتان للقيام باجراء مفاوضات لتحقيق التعريفة الجمركية فيما بينهما، فان الدول الأخرى قد تتبع سياسة عكسية أو مضادة لهما، و هذا الأمر من شأنه ان يؤثر على حجم النشاط التجاري العالمي.

5. ان المفاوضات قد تكون في حد ذاتهاأحد الأسباب التي تؤدي الى تقليل حجم النشاط التجاري و ليس لزيادته. وهذا راجع لكون نجاح هذه المفاوضات يعتمد كثيرا على ما اذا كان هناك أي تخفيض من أي جانب لزيادة صادرتها هي الأخرى، لذلك فان كل دولة قد تلجأ لاجراء تخفيضات على السلع و المنتجات التي تؤثر عليها داخليا، و تطلب من

الطرف الاخر اجراء التخفيض اللازم حتى يتسنى لها تصدير منتجاتها اليها. و بالتالي فان كل دولة تحتفظ لنفسها بأسلوب الحماية هذا اظافة الى عامل الزمن الذي تأخذه هذه المفاوضات للوصول للاتفاق المطلوب .

لهذا دفعت هذه الأسباب مجتمعه للتفكير في خلق تنظيم جديد للتجارة الدولية بغرض البحث عن المزيد من الحرية في تداول السلع ما بين الدول الأعضاء في العالم. خاصة بعد سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية و في العديد من دول العالم الثالث، و تحولها لتطبيق نظام اقتصاد السوق الذي يعني تحرير التجارة الخارجية واتساع حجم السوق الدولية بشكل كبير جدا. فالجات لا تساير التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة، و لا تحظى بالثقة و التقدير لهذا أصبحت الحاجة الدولية ملحة لانشاء منظمة التجارة الدولية تحل محل الجات بصلاحيات و مهام اقوى من تلك القائمة السابقا.

الفصل الثالث

قيام منظمة التجارة العالمية

+ تمهيد

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية، حيث تمثل هذه المنظمة التي أنشأت في أول يناير 1995 الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، و تعمل بالتوازي معها على إقرار و تحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية و يخضع لإدارة و إشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناقصة.

و اكتسبت المنظمة صلاحيات التفتيش على كافة الدول ضمانا لحرية التجارة و محاربة أية سياسة حمائية، و كذا الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بدرجة أكثر شمولا من الجات، مثل الملكية الفكرية، الخدمات، الاستثمار، وتمارس صلاحيات أقوي في تسوية النزعات.

من هذا المنطلق وجب التعرف على المنظمة العالمية للتجارة، ظروف نشأتها و أهدافها كما جاءت فيما اتفق عليه في جولة الاوروغواي، والنصوص المنظمة لها مع تحديد وظائفها و مهامها، آلية اتخاذ القرارات فيها،و هيكلها التنظيمي و مستقبلها وفقا للخطة الآتية:

. المبحث الأول: يتضمن ظروف و كيفية نشأة المنظمة العالمية للتجارة.

. المبحث الثاني: يشمل إجراءات الانضمام و مسار المفاوضات مع المنظمة.

. المبحث الثالث: يضم المؤتمرات التي مرت بها المنظمة و القضايا المعالجة خلال كل مؤتمر.

. المبحث الرابع: يضم اتفاقيات المنظمة في مختلف المجالات و ما جاءت به من جديد.

المبحث الأول : نشأة المنظمة العالمية للتجارة

شكل إنشاء منظمة عالمية للتجارة حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و باعتبارها أيضا الأداة و الآلية الأساسية للعولمة و ستتولى هذه المنظمة قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة الدولية و الإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة فعالة و أكثر إلزاما و سرعة.

المطلب الأول: إعلان مراكش و قيام المنظمة العالمية للتجارة

أولا: صدور إعلان مراكش:

بعد مرور سبع سنوات من مفاوضات جولة الاوروغواي بسبب الخلافات الحادة بين الدول، ضمنت البلدان الكبرى تحرير التجارة الدولية، و بذلك اكتملت لها شروط التكتل و التجمع الاقتصادي، و هذا ما جعلها تتفق في إعلان مراكش على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الذي كان ضمن الوثيقة الختامية في 15 ديسمبر 1993 و من خلاله تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري وفقا للإعلان الصادر في عام 1986 تاركا فيه كافة الدول الأعضاء بهدف التوقيع على الاتفاقيات و إتمام إجراءات الإنهاء الرسمي لأعمال أطول و أشمل جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف شهدها التاريخ[1] . عقد المجتمع الوزاري في مدينة مراكش بالمغرب من 12 إلى 15 أفريل 1994، و شاركت في أعماله 125 دولة عضو بالجات، إضافة إلى عدد من الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام و لم تكن قد استكملت إجراءات العضوية لذا شاركت بصفة مراقب.

و نشير إلى إن فكرة طرح مشروع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تحت إطار الأمم المتحدة، كانت قد طرحت من قبل سنة 1990 عندما عرض وزير خارجية فنزويلا نيابة عن 15 دولة نامية الفكرة السابقة من بينها الجزائر و الجدول التالي بين الدول صاحبة الفكرة.

(1) philippe darvisent jean pierre petit _ collection institut technique de banque édition dunod- 2002 – p : 305-309.

الجدول 3 – 1 – الدول النامية المطالبة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة تحت لواء الأمم المتحدة سنة 1990

الدول	الدول	الدول
البرازيل	الجزائر	اندونيسيا
الأرجنتين	مصر	الهند
المكسيك	نيجريا	ماليزيا
جامايكا	السنغال	يوغسلافيا سابقا
البيرو	زمبابوي	فنزويلا

المصدر: سرير جمعة سعيد، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، لبيا، 2002 ، ص: 470.

اصدر المؤتمر الوزاري في مراكش سبع وثائق تمثل سبع سنوات من المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف و هي:

1- قرار إنشاء اللجنة التحضيرية المعنية بإجراء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و تحديد نطاق عملها.

2. قرار بقبول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

3. قرار بدراسة الانعكاسات المالية و الإدارية المترتبة على إنشاء المنظمة.

4. قرار بدراسة العلاقة بين التجارة و البيئة و إنشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع.

5. الموافقة على إصدار إعلان مراكش.

6. اعتماد الوثيقة الختامية و أحالتها للوزراء للتوقيع عليها.

7. اعتماد اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و ملحقاتها من الاتفاقيات و القرارات و الإعلانات و إحالتها للوزراء للتوقع عليها.

و أخيرا تم الإعلان عن نهاية جولة مفاوضات الاوروغواي رسميا بحضور 125 دولة و تقرر أن تحل هذه المنظمة محل اتفاقية بالبروتوكولات و القرارات الوزارية التي تم التوصل إليها سابقا، و خاصة تلك التي اقرها مؤتمر مراكش والبالغ عددها 28 اتفاقية على أن تعطي الدولة فترة حتى نهاية 1994 لاستكمال الإجراءات الدستورية في بلدانها بالموافقة على نتائج جولة الاوروغواي و تصديق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01 .

ثانيا: مهام و دور المنظمة العالمية للتجارة:

إن مهام المنظمة العالمية للتجارة ليست سهلة في محيط تسوده سياسة الحماية و الصراع التجاري الدولي، ولهذا برزت الحاجة إلى تكييف الحوار و إتباع أفضل الطرق لحل الصراعات و النزعات بطريقة سليمة إضافة إلى ذلك فالمنظمة لها عدة مهام منها:

1. إنشاء نظام قائم على قواعد و أسس صحيحة و أكثر تفتحا.
2. تحرير و إزالة العراقيل التعريفية و غير التعريفية المرتبطة بتجارة السلع تدريجيا.
3. التحرير التدريجي لتجارة الخدمات.
4. رفض كل الأشكال الحمائية.
5. تسهيل إدارة و تطبيق الاتفاقية التجارية التي نتجت عن جولة الاوروغواي و أي اتفاقية جديدة قد يجرى التفاوض عليها مستقبلا.
6. تقوم بتسيير الاتفاقيات الخاصة بالصفقات العمومية.
7. تقوم بتسيير الاتفاقيات الخاصة بالقطاعات الجديدة كالخدمات و جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
8. وضع القواعد المتعلقة بالاستثمار، الاتصالات و الشبكات العالمية و تقديم المساعدات التقنية للبلدان النامية.
9. توفير منتدى أو محفل للمزيد من المفاوضات بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الأمور التي تغطيها الاتفاقيات إضافة إلى القضايا الجديدة.
10. إدارة الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مع الدول الأعضاء و الإشراف على تنفيذ التخفيضات التعريفية المتفق عليها.
11. الفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.
12. التنسيق و التعاون مع المنظمات و المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فيما يتعلق بصنع السياسات الاقتصادية الدولية، إدارة الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول و كذا الإشراف على تنفيذ التخفيضات التعريفية المتفق عليها.
13. تقديم المعلومات و المساعدات التقنية للدول، متابعة، تحليل و تنفيذ المرجعات الدورية للسياسات التجارية التي تنتهجها الدول الأعضاء.

و بذلك اكتملت الحلقة المفقودة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة للثالوث المكون من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة.

♦ أهداف المنظمة العالمية للتجارة:[1]

1. خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
2. زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة.
3. الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
4. توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
5. توفير بيئة عالمية مناسبة للتنمية المستدامة و زيادة حجم التجارة و الاستثمار.
6. اشتراك الدول النامية و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
7. زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس وقواعد وفقا لاتفاقيات الاوروغواي.

ثالثا : مضمون اتفاقية التأسيس:

تمثل اتفاقية التأسيس شهادة الميلاد التي أعطت الحياة لهذه المنظمة، و اتخذت هذه الوثيقة شكل اتفاقية دولية متعددة الأطراف بمثابة ميثاق تبين في هذا النص الأسباب التي دعت الأطراف المتعاقدة في الجات لتكوين المنظمة، مشيرا باختصار إلى أهدافها الأساسية، مبادئها، التزامات الدول الأعضاء خاصة في ظل التحولات الدولية آنذاك[2]. فتم تدارك الدور الأساسي للمنظمة في النظام التجاري العالمي. و على هذا الأساس جاء نص الديباجة معبرا عن رغبة الدول الأعضاء في إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف تسعى من خلاله المنظمة إلى تنمية العلاقة بين الدول الأعضاء في مجال التجارة و الاقتصاد مستهدفة بذلك :

. رفع وتحسين متساويات المعيشة، محاولة استيعاب تشغيل العمالة الكاملة و الاستمرار الكبير في نمو حجم الدخل الحقيقي الزيادة في الإنتاج و الاتجار في السلع و الخدمات، مع الاستخدام الأمثل لموارد العالم، حماية البيئة و الحفاظ عليها و دعم الوسائل الكفيلة لذلك .

.كما تسعى إلى جعل هذا النظام التجاري متكاملا و أكثر قدرة على البقاء و الاستمرار مشتملا على ما جاء في الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و نتائج الجهود الدولية سابقا لتحرير التجارة، من خلال تخفيض كبير و تدريجي في حجم التعريفات الجمركية و القضاء على ظاهرة المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

. وفيما يخص النقطة الأخيرة تضع المنظمة بعض الاستثناءات من هذا المبدأ منها المعاملات التفضيلية للدول النامية لتأمين حصولها على نصيب من النمو في تجارتها الدولية خاصة الدول الأقل نموا.

(1) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006. ص: 146.

(2) سيد عبد القادر سيد، الجات ، القاهرة، أفريل 1994 ، ص: 47

من خلال هذا الاستعراض الموجز لديباجة اتفاقية تأسيس المنظمة، يمكننا القول أن نشاطها أصبح لا يقتصر على الجانب التجاري فقط، بل يمس أيضا مسائل أخرى كالتنمية الاقتصادية الدولية، حماية البيئة و المحافظة عليها وكذا مساعدة الدول النامية في المساهمة في التجارة العالمية بنصيب أوفر.

. تم التوقيع على اتفاقية نشأة المنظمة في مؤتمر مراكش بمحض إرادة الدول الذي وقعت عليه 117 دولة تمثل أكثر من 95 بالمائة من حجم التجارة العالمية المشاركة في مفاوضات الجولة. و نص مضمون الاتفاقية إضافة إلى النشأة على عدة ملاحق تغطي كافة الاتفاقيات، القرارات الوزارية و الإعلانات التفسيرية التي اشتملت على حوالي500صفحة.

إضافة إلى ذلك هناك حوالي 22000 صفحة تمثل قوائم تنازلات الدول الأعضاء تم التوصل إليها في نطاق الاوروغواي. ما يمكن إضافته هو أن الاتفاقية تضمنت أيضا بنودا تنص على انه إذا حدث تعارض في أحكام بين التعهدات الدولية لأية دولة و الاتفاقية المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة، أو أية اتفاقية متعددة الأطراف، فانه في هذه الحالة يجب تطبيق أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة. كما إن أي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عن ذلك شروط و اتفاقيات يصبح بعدها أعضاء هذه المنظمة ملزمون بها.

المطلب الثاني : المبادئ العامة المنظمة العالمية للتجارة:

أولا: المبادئ المشتركة: يمكن حصر المبادئ المشتركة لـ OMC على النحو التالي:

1. المبادئ التي تنظم العلاقة بين المنظمة و أعضائها:

هناك بعض المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي و التي تقوم عليها العلاقة ما بين المنظمة و الدول الأعضاء، و كذا الالتزامات الملقاة على عاتق هذه الدول، و تتمثل هذه المبادئ فيما يأتي:

1.1 . مبدأ اعتراف المنظمة بسيادة الدول:

مع ظهور المنظمات الدولية و مبادئها الملزمة على الدول الأعضاء، بدأت فكرة سيادة الدولة تختفي بالتدريج مع تقدم القانون الدولي العام و رسوخ قواعده، غير أن تدخل المنظمات في الشؤون الاقتصادية و السياسة التي تخص السلطات الداخلية للدول الأعضاء، يكون محدودا و قد يكون خارج نطاق تدخلها.

2.1. مبدأ المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء:

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ العامة التي تتمتع بها الدول الأعضاء في المنظمة فتستفيد من نفس الحقوق في الحدود التي رسمها القانون الدولي و ذلك بغض النظر عن السياسة الخاصة بها، بمعنى تكون جميع الدول متساوية أمام قانون

المنظمة.

1. 3. مبادئ تلتزم بها الدول الأعضاء وفقا لوثائق تأسيس المنظمة:

بناء على أحكام المواثيق التي تأسست بها المنظمات، على الدول الأعضاء الالتزام بتطبيق المبادئ التي تمثل التعليمات و القواعد من اجل توفير المناخ اللازم للوصول لتحقيق أهداف المنظمة.

2. المبادئ التي تحدد العلاقة بين المنظمة و الدول غير الأعضاء:

لم تتضمن اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة أي نصوص لتنظيم العلاقة مع الدول غير أعضاء، هذا التجاهل لا يترك خيارا لهذه الدول إلا بالانضمام إلى المنظمة ،إما طمعا في المكاسب و المزايا الممنوحة، أو خوفا من مخاطر العزلة التجارية، إضافة إلى ما سوف يطبق عليها من قيود من قبل الدول الأطراف، لا تستطيع مواجهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية في حالة البقاء خارج إطار OMC.

ثانيا : المبادئ الخاصة التي تقوم عليها اتفاقية تأسيس OMC

1. تحرير التجارة الدولية:

إن فتح التبادل بين مختلف الدول أصبح ضروريا، أين تختص كل دولة في إنتاج السلع التي لها ميزة نسبية، وذلك لن يتحقق إلا بتحرير التجارة الدولية.

هذا ما تسعى إليه المنظمة العالمية للتجارة، على أن تكون وسائل الحماية الوحيدة للإنتاج المحلي أمام الواردات هي الرسوم الجمركية، فقامت المنظمة بوضع القوانين التي يقوم عليها هذا المبدأ و التي نوجزها فيما يأتي:

1.1. عدم التمييز في المعاملة التجارية:

ينطوي هذا المبدأ على عدم التميز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، و هو يعتبر الركيزة الأساسية للاتفاقية،و يتحقق من خلال سريان شرطين : الأول و هو شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يعد احد أهم المسائل الأساسية في منظمة العالمية للتجارة و من أهم الأسس التي تحقق مبدأ حرية التجارة الدولية. غير أن هذا لا يعني أن المنظمة لا تأخذ يعين الاعتبار أو لا تراعي الظروف الاقتصادية للدول النامية. أما الشرط الثاني وهو المعاملة الأجنبية، فهو يعني عدم التمييز بين السلع الوطنية و الأجنبية.

2.1. مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية:

ويساهم هذا المبدأ في تسهيل عملية تحرير التجارة الدولية، وقد تضمنت معظم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف نصوصا تعالج هذا المبدأ مثل:

أ. اتفاقية الدخول إلى الأسواق:

قررت المنظمة أن تخفض التعريفات بنسبة 36 بالمائة على الواردات من متوسط مستواها في الفترة 1986/ 1990، و يكون ذلك تدريجيا خلال مدة ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، أما الدول النامية فتمهل مدة أطول قدرت بعشر سنوات، و بنسبة تخفيض 24 بالمائة. أما فيما يخص التخفيض على تجارة السلع الاستوائية يكون 40بالمائة وذلك لمساعدة الدول النامية الاستوائية على تنمية وزيادة تصديرها لمنتجاتها. كما أعفيت الدول الأقل نموا من أي تخفيض للتعريفة الجمركية في الوقت الحالي.

ب . اتفاقية الدعم و الإجراءات التعويضية:

طالبت المنظمة العالمية للتجارة بتخفيض نسبة أي قيمة الدعم المباشر للصادرات، و ذلك في سبيل تحرير التجارة الدولية و تشجيع المنافسة التجارية العادلة. و في هذا الإطار تقضي هذه الاتفاقية بتخفيض قيمة هذا الدعم ب36بالمائة خلال ست سنوات للدول الصناعية، و يصل الدعم إلى ثلثي هذه النسبة للدول النامية على مدى عشر سنوات.

ج . حضر الإجراءات و القيود التجارية:

تضمنت بعض الاتفاقيات في هذا الإطار التزامات محددة على الأعضاء مراعاتها و تشمل هذه الاتفاقيات ما يأتي:

ـاتفاقية بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة للتجارة:

ويتعلق الأمر بالقيود التي تحد من حرية حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية، و هو ما يقوم بتشويه التجارة الدولية كقيام بعض الدول بوضع شروط على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل على أراضيها. و جاءت الاتفاقية لمنع قيام أي عضو في المنظمة باتخاذ إجراءات استثمار تتعارض مع اتفاقيات المنظمة، خاصة المتعلقة بمبدأ المعاملة الأجنبية أو بعدم فرض قيود كمية على الواردات و الاكتفاء بوضع تعريفات جمركية.

. اتفاقية مكافحة سياسات الإغراق:

لقد نصت الاتفاقية على منع سياسة الإغراق و الحد من هذه الممارسات لتحقيق المنافسة المتكافئة، ووضعت المعايير اللازمة لتحديد الضرر و إجراءات مكافحته، والعمل على إنهائه خلال خمس سنوات من تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة. ولقد أعطى الاتفاق للدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الإغراق نظرا لظروفها الاقتصادية.

. اتفاقية إزالة القيود الكمية :

و يتعلق الأمر هنا بالقيود التي تحكم التجارة الدولية في المنسوجات و الملابس ومن الجدير بالذكر أن 50بالمائةمن التجارة الدولية في المنسوجات و الملابس خاضعة للاتفاقية الدولية للألياف المتعددة المنعقدة عام 1974، و التي تنص على أن للدول الصناعية المنتجة للمنسوجات و الملابس الحق في فرض قيود شكل حصص على مستورداتها منها، وذلك لحماية إنتاجها المحلي و بعد مفاوضات طويلة تم إدراج هذا القطاع في اتفاقية الجات 1994 على مراحل.

2. مبدأ المنظمة بسلطة فعلية في مواجهة جميع الدول الأعضاء:

تتميز المنظمة العالمية للتجارة بسلطة في مواجهة جميع الدول الأعضاء، إذ تلتزم جميع الدول الراغبة في الانضمام بتعديل كل لوائحها و قوانينها التجارية، كما تلتزم هي الأخرى بسلوكها وتعاملها مع الدول الأعضاء. و الهدف من ذلك تعزيز مبدأ المساواة التامة بين جميع هذه الدول من اجل تقليل مخاوف الدول الصغرى من محاولة سيطرة الدول الكرى داخل المنظمة، وذلك لتفادي ما جاء في ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي يعطي الحق للدول الخمس الأعضاء في النقد أو المعارضة لأي قرار صادر من باقي دول الأعضاء[1] . و يعتبر هذا الإجراء وضعية طبيعية في نظر البعض من اجل ضمان نشاط و استمرار المنظمة العالمية للتجارة، لأن محلولة الدول الكبرى لتنفيذ قرار دون إرادة بقية الدول ربما يقودها للانسحاب من المنظمة كما جرى لليابان و ألمانيا أثناء عصبة الأمم.

فالدور الأساسي للمنظمة يكون مرهونا بمدى تنفيذها للخيرات المطروحة و قدرتها على القيام بخيارات جديدة وفرص تنفذ على جميع الدول الأعضاء، من اجل تهيئة الظروف لإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ومما سبق فان اتفاقيات جولة الاوروغواي قد أخذت سياقا جديدا حيث أصبحت تشكل سياسة صراع الدول والتكتلات الاقتصادية لتامين المصالح. كما أشارت إلى القوة الاقتصادية و الوزن الدولي الذي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية، من اجل الضغط على قبول حكم أو قرار صادر من المنظمة العالمية للتجارة إذا كان ذلك يتوافق مع مصالحها الاقتصادية، لان التشريعات التي تصدر من المنظمة صادرة عن الكونغرس الأمريكي، كما أن احتمالات مخالفة أو تفادي تطبيق العقاب على كل من الدول المتقدمة و النامية تجاه الالتزامات غير متكافئة.

3. مبدأ احترام قواعد المنظمة و تنفيذها بحسن نية:

يعد مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية من المبادئ الأساسية في كل نظام قانوني و قاعدة أساسية لكل القواعد الذي يصعب تحديد مضمونه على وجه الدقة. و إن كان يدعو كل الأطراف إلى عدم تعمد التخلي عن التزاماتهم، وحسن المعاملة و تحقيق مستوى معقول من العدالة و الأمانة، بغية تبني عامل الثقة بين الأطراف. و بالتالي فكل معاهدة يجب تنفيذها من قبل أطرافها بحسن نية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

تتكون المنظمة من أجهزة رئيسية موزعة على اربع مستويات يتمتع كل مستوى بصلاحيات أوسع من المستوى الذي يليهن إضافة إلى الأمانة العامة. و بإمكان كل الأعضاء المشاركة في اجتماعات جميع المجالس و اللجان ما عدا

مجلس الاستدعاء و مجموعات الجات بنظام المنازعات و كذا جهاز الإشراف على المستويات و اللجان في المجالس المستكملة بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف.

المستوى الأول: المؤتمر الوزاري:

(1) أعطيت لدول الخمس الكبرى دائمة العضوية حق النقض (الفيتو) بموجب أحكام الفقرة (3) من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة و هي: الولايات ، بريطانيا، فرنسا، روسيا و الصين.

و هو يمثل السلطة المطلقة للمنظمة و الجهاز الأعلى فيها، يضم وزراء يمثلون جميع الدول الأعضاء يجتمع كل مرة على الأقل كل سنتين، و لهذا المؤتمر صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات في المسائل المتعلقة بجميع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

المستوى الثاني : المجلس العام:

يأتي في الدرجة الثانية بعد المؤتمر الوزاري من حيث الأهمية، و يمارس نشاطه العادي في ثنايا المؤتمر الوزاري، و له ثلاثة أجهزة حسب جدول أعماله.

المجلس العام :

الذي يتصرف باسم المؤتمر الوزاري فيما يخص الشؤون المتعلقة بالمنظمة من اجل النظر في الخلافات المعروضة عليها و تسويتها .

جهاز فض المنازعات:

يجتمع المجلس العام و يمارس مهام جهاز فض المنازعات من اجل النظر في الخلافات المعروضة.

جهاز مراقة السياسات التجارية:

يتحول المجلس العام إلى جهاز مراقبة السياسات التجارية من اجل متابعة و تحليل سياسات الأعضاء التجارية.

وهذه الأجهزة الثلاثة مشكلة من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، و هي ترفع تقاريرها إلى المؤتمر الوزاري.

المستوى الثالث:

المجالس الخاصة لمجالات التبادل الكبرى و الأجهزة الأخرى، هذه المجالس و الأجهزة منبثقة عن المجلس العام وهناك ثلاثة مجالس مكلفة بميادين المبادلات الكبرى و هي:

. مجلس تجارة السلع.

. مجلس تجارة الخدمات.

. مجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

و تتولى هذه المجالس السهر على تطبيق اتفاقية المنظمة و لها ستة أجهزة مساعدة. عبارة عن مجالس متكونة من جميع أعضاء المنظمة تهتم بالمسائل التجارية، تنظيف البيئة و المستويات التجارية المحلية و المسائل الإدارية. و تم إنشاء مجالس جديدة

خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر 1996 من اجل دراسة العلاقة بين التجارة، الاستثمار، سياسة المنافسة و الشفافية في عمليات تحرير الأسواق العمومية و تسهيل المبادلات.

اللجان الدائمة: وهي خمس لجان:

- لجنة التجارة و البيئة.
- لجنة التجارة و التنمية.
- لجنة قيود ميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية و المالية و الشؤون الإدارية.
- لجنة الاتفاقيات الجماعية.

المستوى الربع: الأجهزة المساعدة:

إن لكل مجلس من المجالس السابقة أجهزة مساعدة، فمجلس تجارة السلع يضم 12 لجنة تتولى كل واحدة منها مجالا محددا (الزراعة، دخول الأسواق، إجراءات مكافحة الاغراق...) وهذه اللجان مشكلة أيضا من ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة و الشكل الموالي يوضح عمل المنظمة من خلال هيكلها:

الشكل 3 –1– الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

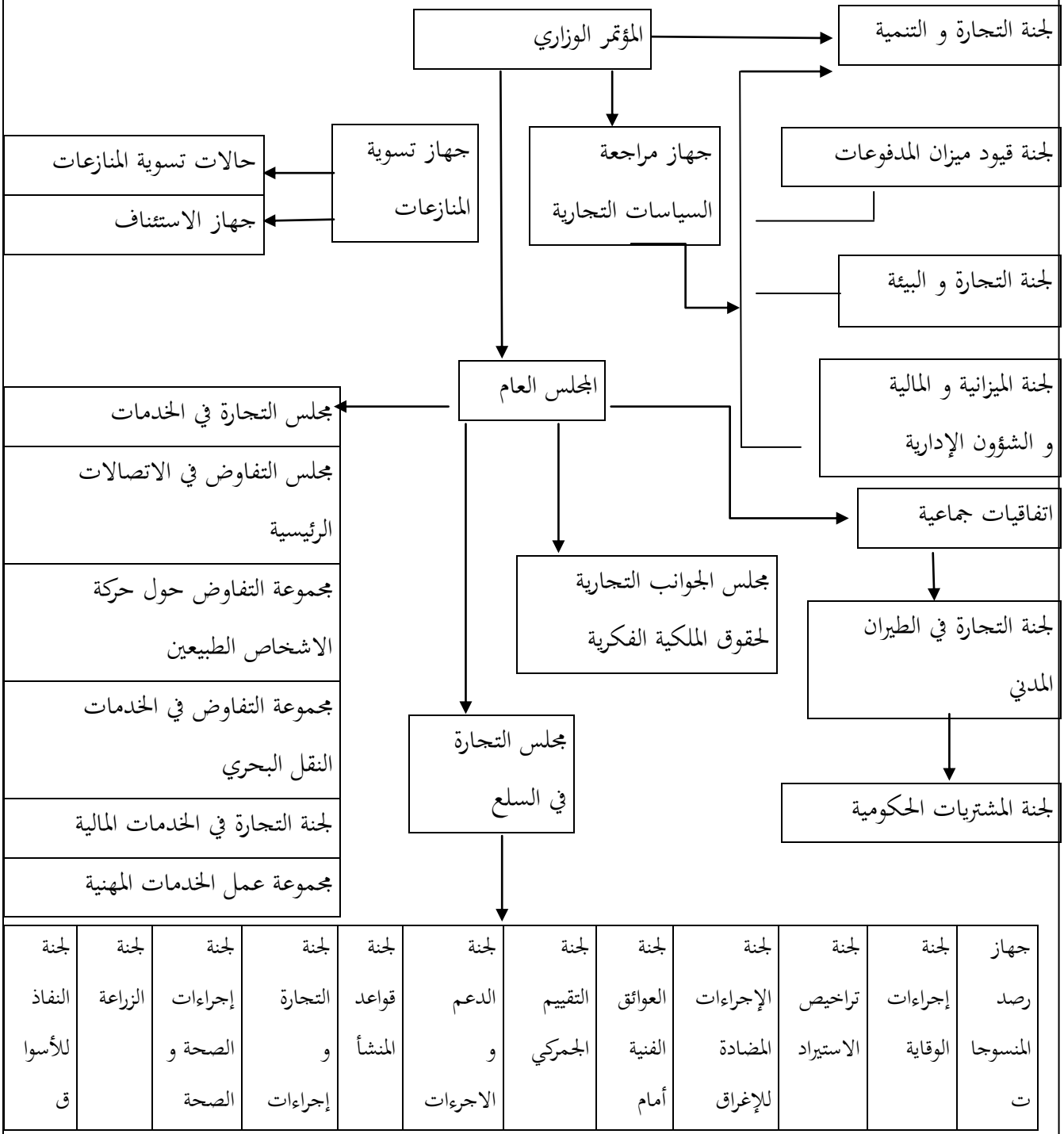

				التجارة		التعويضية		الاستثمار	النباتية		

المطلب الرابع: التنظيم المالي للمنظمة العالمية للتجارة

المصدر: http //www.wto .org/ renel/thwto- f whists – f/tif –f/ org2 - .htm.

تصفحت بتاريخ: 2009/01/15 الساعة 10:00 .

تمثل مساهمات الدول الأعضاء المصدر الرئيسي لايردات المنظمة تحدد حسب القدرة المالية و القوة الخارجية لكل بلد عضو و المقدرة بـ 0.015 بالمائة من نصيبها في التجارة الدولية من السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية[1] وتقوم لجنة الموازنة و التمويل و الإدارة باقتراح النظم المالية للمساهمات، تغطية نفقات المنظمة و كذا الإجراءات المتخذة ضد الأعضاء المتأخرين عن سداد مساهماتهم.

2 – المساهمات الاختيارية للأعضاء

و تمثل ما تقدمه الدول الأعضاء الغنية بحرية من أموال لتمويل نشاطات المنظمة المختلفة.

3 – موارد أخرى:

لم تشر اتفاقية التأسيس لموارد أخرى للمنظمة مثل القروض أو ائتمان الخدمات، و في هذا السياق قد تمارس المنظمة العالمية للتجارة أنشطة مختلفة اقتصادية و تجارية لمواجهة أعبائها المالية.

ثانيا: نفقات المنظمة:

و يمكن التمييز بين نوعين من النفقات:

1. نفقات عادية أو إدارية:

و هي نفقات تقوم بها المنظمة لمواجهة نشاطها اليومي المعتاد كمرتبات العاملين و البالغ عددهم 601 إيجارات، مقراتها الرسمية و فروعها و المؤسسات التابعة لها، و كذلك المبالغ المالية اللازمة لصيانتها، إضافة إلى مصاريف أخرى لتغطية نفقات الاستئناف و السكرتارية.

2. نفقات خاصة بأنشطة المنظمة:

تمثل هذه النفقات الجانب الأهم من نفقات المنظمة من اجل استمرارها، ويتم إقرارها عادة من جانب الجهاز العام "المجلس في المنظمة العالمية للتجارة" و بعد دراستها عادة في لجنة فنية خاصة أو لجنة استشارية وفقا للنظام الذي تحدده الوثيقة المؤسسة للمنظمة.

ثالثا: ميزانية المنظمة

(1) OMC secrétariat et budget- contributions des membres au budget de l OMC organe site de l OMC.//WWW. WTO .org/ French/ the WTO.F/secret F/ contribute 04 –F- htm . تصفحت بتاريخ: 2009/02/25/ الساعة: 10:00

يتم إعداد ميزانية المنظمة سنويا بتطبيق النظم المالية و الموازنة السنوية بأغلبية تفوق نصف أعضاء المنظمة، غير أنه لم يتم توضيح مسألة النفقات أو المصاريف في اتفاقية التأسيس، و من المؤكد أن هذه المسألة قد تركت للوائح المالية للمنظمة.

المبحث الثاني: الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: كيفية الانضمام للمنظمة

أولا: مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة[1]:

. إن تطبيق اتفاقيات المنظمة يمنح البلدان الأعضاء فرصا تجارية أوسع.

. إن القوانين متعددة الأطراف تتميز بأنها أكثر أحكاما و تمنح مناخا تجاريا أكثر أمنا و قابلية للتنبؤ، و تضفي اليقين على العلاقات التجارية.

. إن أعضاء المنظمة لوحدهم يتمتعون بممارسة الحقوق التي تتضمنها اتفاقيات المنظمة.

. إن اتفاقية المنظمة تضمن شفافية السياسات التجارية و ممارسة الشركاء التجاريين مما يزيد من الأمن في العلاقات التجارية و تحسين الفوائد الاقتصادية و التجارية.

. قد يتم توسيع التخفيضات الجمركية و الالتزامات المتعلقة بالخدمات من أعضاء المنظمة لغير الأعضاء الخاضعين للاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية الموجودة.

. غير أن البلدان النامية و تلك التي تمر بمرحلة انتقالية و لم تنضم بعد، قد تجد نفسها في وضعية غير ملائمة و بقائها خارج النظام خاصة في بعض الميادين مثل: المنسوجات والملابس، الزراعة، مكافحة الإغراق و الإجراءات التعويضية والإجراءات الوقائية.

. إزالة الإجراءات التقييدية الاختيارية على الصادرات.

. الإجراءات المشددة مثل المشاورات و الأخطار في تنفيذ الإجراءات الوقائية، فجميع هذه الإجراءات لا تطبق على البلدان غير الأعضاء. و هذا من شأنه أن يشدد التمييز ضدهم في النظام التجاري العالمي، كما أنه قد لا تواجه البلدان غير

الأعضاء بالضرورة التمييز بفضل اتفاقيات ثنائية تنص على معاملة الدول الأولى بالرعاية أو لأن القوانين السارية لا ترى بعمل أي ممارسة تمييزية.

ثانيا: كيفية الانضمام للمنظمة:

إن لكل بلد أو رقعة جمركية تتمتع باستقلالية تامة يمكنها الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وفق المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تعريف البلد المتر شح بنفسه لأعضاء المنظمة، ويتم هذا بتقديم عرض حول السياسات التجارية

(1) المنظمة العالمية للتجارة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WT/ACC/1) 24 مارس 1995 ص : 4-5

والاقتصادية المتبعة ضمن مذكرة تتفحصها لجنة العمل المكلفة بدراسة طلب الانضمام.

المرحلة الثانية: أن يعرض البلد المتر شح ما قدمه أمام كل عضو في المنظمة، في هذه المرحلة يشرع في إجراء مفاوضات ثنائية بين البلد المتر شح و مختلف أعضاء المنظمة، و الالتزامات التي يتم الاتفاق بشأنها تسري على بقية الأعضاء الآخرين وفقا لقواعد عدم التمييز. و هذه المفاوضات من شانها أن تحدد إمكانية الامتيازات التي يمكن الحصول عليها في مجال ضمان التصدير من الدولة طالبة الانضمام، و هي مفاوضات قد تكون معقدة جدا أحيانا وقد تأخذ دورة تفاوضية تجارية متعددة الأطراف بكاملها.

المرحلة الثالثة: تحديد مشروع شروط الانضمام، خلال هذه المرحلة تفرض شروط الانضمام في تقرير يسمى بروتوكول الانضمام مع قائمة بالتزامات العضو المستقبلي.

المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار، يتضمن الملف النهائي تقرر البروتوكول و قائمة الالتزامات، حيث تعرض على المجلس العام أو على المؤتمر الوزاري إذا صوت عليها ثلثي أعضاء المنظمة. و يكون على الدولة المرشحة أن توقع البروتوكول و من ثم تنضم إلى عضوية المنظمة. و حتى تتم إجراءات الانضمام بصورة نهائية، لا بد من المصادقة على البروتوكول من قبل البرلمان أو تهيئة التشريعية المعنية.

ثالثا: تمثيل الدول الأعضاء و المجموعات في تسيير المنظمة[1]:

يخضع تسيير المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء فيها، تتخذ قراراتها الهامة من قبل أعضائها سواء على مستوى الوزراء الذين يجتمعون كل سنتين أو على مستوى الموظفين السامين الذين يلتقون بصورة منتظمة في جنيف. وعادة ما تتخذ القرارات بالتراضي على خلاف المنظمات الدولية الأخرى مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، فالمنظمة ليس فيها تفويض السلطة لمجلس الإدارة و أن الإدارة ليس لها أي تأثير على السياسات المطبقة من قبل مختلف الدول، فالأعضاء هم الذين يعملون على احترام القواعد وفقا للإجراءات المتفق عليها في المفاوضات. و من اجل احترام هذه القواعد يكون

الضروري التمهيد بالعقوبات التجارية التي تفرض من قبل الدول الأعضاء و ليس من قبل المنظمة، وهي تختلف عن باقي المنظمات الدولية مثل تلك المؤهلة لوقف منح قرض لبلد ما.

الفقرة الأولى: تمثيل الدول الأعضاء في تسيير المنظمة:

يمثل الدول الأعضاء في أشغال المنظمة مندوبيهم في مجال النشاطات الصناعية و التجارية اليومية، أما فيما يخص السياسات التجارية و مواقع التفاوض تحدد من قبل الإدارة المركزية و ذلك بعد استشارة المؤسسات الخاصة و الهيئات المهنية و الفلاحية و المستهلكين. و المجموعات ذات المصالح الأخرى.

حيث أن أغلب الدول لديها هيئات دبلوماسية بجنيف، قد يشرف عليها سفير معتمد بصورة خاصة لدى المنظمة.

(1)عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 505. 50

ويشارك أعضاء الهيأة الدبلوماسية في اجتماعات العديد من المجالس و اللجان و مجموعات العمل بمقر المنظمة، و في بعض الحالات يمكن للدول أن تبعث خبرائها لعرض رأيهم في المسائل النوعية. و نظرا لارتفاع عدد المسائل المعالجة من قبل المنظمة وفقا لتقنيتها العالية في بعض المواضيع، فان العديد من الدول الأقل تقدما تكون لهم صعوبات في إيجاد موظفين مؤهلين بشكل كافي.

الفقرة الثانية: تمثل مجموعات الدول في المنظمة:

أحيانا تتحد الدول من اجل تشكيل مجموعات أو تحالفات داخل المنظمة يمثلهم ناطق باسمها أو فريق واحد للتفاوض يكون من السهل الوصول إلى تفاهم بين مجموعة الدول التي تصادق على مواقف مشتركة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مجموعة يطلق عليها رسميا*المجموعة الأوروبية* في إطار المنظمة، وبأعضائها ال15 يشكل اتحادا جمركيا، و أن الدول الأعضاء تنسق مواقفها في بروكسل و جنيف، غير أن اللجنة الأوروبية هي التي تتكلم باسم الاتحاد في جميع اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة. هذا و يعتبر الاتحاد الأوروبي عضوا كامل الحقوق في المنظمة، و نفس الشيء بالنسبة للدول فهي أعضاء كذلك.

– أعضاء المنظمة المنتمون لجمعية دول جنوب شرق آسيا(anase) بروناي، ماليزيا، الفلبين، تايلندا و سنغافورة، هي مجموعة لم تبلغ بعد درجة التكامل الاقتصادي لكن لديها مصالح تجارية مشتركة يمكنها أن تنسق مواقفها بصوت واحد عن طريق ناطق رسمي بصورة دورية لأعضاء المجموعة.

– مجموعة النظام الاقتصادي اللاتينو . أمريكي (sela) الذي يمكن أن يشكل أحيانا موقفا موحدا.

– مجموعة دول إفريقيا، الكراييب و المحيط الهادي (acp)، حيث لم تصل مجهودات التكامل الاقتصادي الجهوي لدرجة التكلم عن طريق ناطق رسمي بموقف موحد.

- مجموعة اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية (alena) و تضم الولايات ،كندا و المكسيك.

مجموعة السوق المشتركة للجنوب أي جنوب أمريكا (mercousur) و تضم: الأرجنتين، البرازيل، البراغواي، والاوروغواي.

-مجموعة(cairus) و تشمل هذه المجموعة الارجنتين،استراليا،البرازيل،كندا،الشيلي،كولومبيا،فيجي،هنغاريا،اندونسيا، ماليزيا، نيوزيلندا ، البراغواي،الفلبين،تايلندا، الأوروغواي، وقد تشكلت قبل دورة الاوروغواي عام 1986 و هي تسعى للدفاع عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية، خاصة أن مواردها لا تسمح بمنافسة أكبر بلد وهو الولايات المتحدة في تقديم الدعم الداخلي و دعم الصادرات.

المطلب الثاني : إشكالية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة

إن كل البلدان التي تنظم للمنظمة العالمية للتجارة يمكنها أن تقع في إحدى المجموعات الأربعة التالية، و كل مجموعة لها الحق في معاملة خاصة و متميزة، تمنحها إياها اتفاقيات مناسبة للمنظمة.

أ – البلدان الأقل تطورا.

ب – البلدان في طريق النمو.

ج – البلدان المستوردة بصورة واضحة للمنتجات الغذائية.

د – البلدان في طريقها لاقتصاد السوق.

و من هنا فان البلدان في طريق الانضمام و التي تعتبر نفسها ضمن إحدى هذه المجموعات، عليها أن تتأكد من وجود إشارة نوعية خاصة بالمجموعة التي تنتمي إليها.

الفقرة الأولى: ضعف إستراتجية المفاوضات للعديد من الدول المرشحة للانضمام[1]:

إن أغلب الدول في طريقها للانضمام لا تولي اهتماما كافيا لإستراتجية مفاوضاتها الخاصة قبل الشروع في مفاوضات مطولة و معقدة، و التي تؤثر بصورة مباشرة على منافسها الدولية المستقبلية، فرصها التجارية و تنميتها الاقتصادية. حيث أن العديد من الدول تكون إستراتيجيتها الوحيدة هي البحث عن الانضمام بأكبر سرعة ممكنة دون النظر لعدم كفاية هذا الانضمام أو لقدرتها المستقبلية في ضمان الالتزامات. و بعض الدول لا تكتشف عواقب الانضمام إلا في مرحلة متقدمة من المفاوضات، مما يعقد لها هذه المهمة و يولد تشنجات مع البلدان الأعضاء في المنظمة و مثل هذه الوضعية عاشتها كل من : لتوانيا ، أرمينيا و استونيا.

الفقرة الثانية: ضعف التحكم في آلية المفاوضات[2]:

بالنظر إلى ضعف تجربتها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فان البلدان تجهل بصورة عامة آلية المفاوضات خاصة تقاليد عملية المفاوضة في نظام التعريفة العامة و المنظمة (GATT)و(OMC)، فالقاعدة الأساسية غير الرسمية لهذه المفاوضات تقضي بأن أي اتفاق سوف لن يحصل مادامت المفاوضات غير منتهية. و الملاحظ أن العديد من الدول تجهل هذه الخطوات و تسمح لنفسها بتحمل التزامات و تعهدات بدون مبرر، الأمر الذي أضعف قدرتها التفاوضية مما شكل عليها وسيلة ضغط إضافية خاصة من طرف البلدان الأعضاء في المنظمة، و هو الملاحظ تجربة:ألمانيا،أرمينيا، استونيا، جورجيا، كيرغيزيا. إضافة إلى ذلك فان البلدان في طريق انضمامها قد ارتكبت أخطاء فادحة على مستوى المفاوضات الثنائية فيما يخص دخول أسواق السلع أو الخدمات.

الفقرة الثالثة القبول بالتزامات زائدة:

(1) (2) Ministère de commerce rapport au gouvernement sur les éléments essentiels de la stratégie de négociation de l accession de l Algérie à OMC p 6-9.

غالبا ما يقوم العديد من الدول في طريق الانخراط بتقديم نفسها على أنها فائقة التحرير بالمعنى الاقتصادي والتجاري، و ذلك بتحملها التزامات زائدة خارجة عن اتفاقية " OMC "، حيث تتجاوز بكثير تلك التي تلتزم بها البلدان الأعضاء، و يحدث هذا الأمر من جراء الضغط الذي تفرضه الدول الكبرى. و بعد أن يتم الانضمام، فالبلد الذي يصبح عضوا و يفهم منطق المفاوضات مع شركائه التجاريين، يصبح من الصعب عليه و أحيانا مستحيل عكس المواقف للوصول لالتزامات أكثر توازنا. و هذه بعض الأمثلة عن المواقف السيئة في المفاوضات:

– الالتزام بعدم الرجوع لأدوات السياسة التجارية، بالرغم من أنه مسموح من قبل المنظمة مثل رخصة الاستيراد، رخص التصدير، رسوم الصادرات، القيود الكمية المسموح بها في بعض الحالات مثل الحماية أو التقييد لمواجهة صعوبات في ميزان المدفوعات، وهي حالة خاصة بأرمينيا كيرغيزيا و جورجيا.

– التزام بتخفيض أو إلغاء الرسوم على الصادرات، بينما المنظمة لا تفرض أية قاعدة في هذا الموضوع مثل دول البلطيق، أرمينيا و كيرغيزيا.

– التزامات تقبل تحت ضغط البلدان الأعضاء في المنظمة بتخفيض التعريفة الجمركية إلى ادني مستوى كبير، تحرير جميع القطاعات الخدمية بصورة كاملة و تخفيض إلى ادني درجة الدعم المحلي على الفلاحة إلى درجة الصفر.

– القبول بالتزامات دون التقييم المسبق لأثرها على اقتصادياتها المحلية لجميع المبادلات الاختيارية بالتخفيض إلى الصفر التعريفات المطبقة في بعض الميادين و هي 11 مثل: المنتجات الصيدلانية، التكنولوجية و الإعلامية، التجهيزات الفلاحية، مواد البناء و غيرها. و هذا ما حصل مع كرواتيا ،أرمينيا، جورجيا، كيرغيزيا ودول البلطيق.

– الالتزامات بعدم تطبيق إجراءات الوقاية،إجراءات ضد الإغراق أو إجراءات تعويضية قبل الانضمام، حتى أنها تتوفر على تشريع مناسب، كحالة بلدان البلطيق و كيرغيزيا هذه الأخيرة التي ذهبت إلى عدم حماية أي صناعة محلية أو سوق أو وحدة اقتصادية.

– بيانات بعض الحكومات تتضمن تطبيق اتفاقيات المنظمة دون اعتماد فترات انتقالية، رغم انه مسموح بها حتى في بعض هذه العقود. كما أن هذه الدول ليس لها قدرة كافية للتمسك بتلك الالتزامات في مجالات كحقوق الملكية الفكرية و الثقافية، تقييم السلعة لدى الجمارك، القيود التقنية و التجارية، الإجراءات الصحية، الصحة النباتية، كحالة أرمينيا، كرواتيا، جورجيا و كيرغيزيا.

المطلب الثالث: الشكل العام لمذكرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

يستلزم على دولة أن تتقدم بطلب العضوية للمنظمة العالمية للتجارة بإعداد مذكرة تحتوي بالتفصيل على مضمون السياسات التجارية المطبقة لديها، و تتضمن هذه المذكرة المحاور الآتية:

المحور الأول:

يحتوي على مقدمة عامة و شاملة عن البلد: جغرافيا كالموقع، المساحة و الكثافة السكانية أو ثقافيا كاللغة، الدين. وسياسيا كالنظام السياسي، أهم الأحزاب و المؤسسات الهامة. و ديموغرافيا كهيكلة السكان حسب أعمارهم، مدى الحياة، معدل الوفيات.

المحور الثاني:

يتضمن هذا المحور الهيكل الاقتصادي، السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية. و يمكن حصر أهم نقاط هذا المحور في ما يأتي:

– عرض شامل لاقتصاد الدولة و مكانته من الاقتصاد العالمي.

– الاتجاهات الأساسية للسياسات الاقتصادية في مجال خطط التنمية الاقتصادية، الخصوصية، سياسة التسعيرة، الأهداف الإستراتجية....الخ.

– السياسات المالية و النقدية.

– سياسات الاستثمار المحلي و الأجنبي.

– سياسات المنافسة.

– التجارة الخارجية للسلع و الخدمات مع إعداد شامل للمبادلات التجارية و الميزان التجاري، سعر الصرف، تطورات الصادرات و الواردات، التوزيع الجغرافي للمبادلات و عرض التطور العام لقطاع الخدمات .

- التجارة الداخلية للخدمات، تطورها وتوزيعها على القطاعات الكبرى.
- معلومات حول الحركات المالية المتعلقة بالمغتربين و تحويلاتهم.
- معلومات حول تطور تجارة السلع و الخدمات في السنوات الأخيرة وتقديراتها للسنوات المقبلة.

المحور الثالث:

ويشمل الإطار العام لإعداد و تنفيذ السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية لمختلف الهيئات التنفيذية، التشريعية والقضائية، مهامها و صلاحياتها، توزيع المهام بين مختلف الهيئات الحكومية. و يتضمن المحور توضيح شامل للإجراءات القضائية و كيفية الفصل في النزعات أو الإجراءات الإدارية في المحاكم.

المحور الرابع:

يتضمن السياسات المتعلقة بتجارة السلع و ينقسم إلى:

1 - تنظيم الواردات: ويشمل:

- شروط التسجيل المتعلقة بالاستيراد.
- خصائص التعريفة الوطنية (أنواع الرسوم، التصنيف الجمركي، معدلات التعريفة للدولة الأولى بالرعاية....)

. نظام الحصص .

. الإعفاءات و الاستثناءات من التعريفة الجمركية.

. إجراءات الحصول على تراخيص الاستيراد.

. فحص السلع قبل شحنها.

. قواعد المنشأ.

. نظام ضد الإغراق.

. نظام الرسوم التعويضية والإجراءات الوقائية.

. أشكال أخرى للرسوم الجمركية.

2 - تنظيم الصادرات: ويضم:

. شروط التسجيل المتعلقة بالصادرات.

. خصائص التعريفة الوطنية (أنواع الرسوم ،تصنيف الجمركي).

. القيود الكمية المفروضة على الصادرات.

. إجراءات الحصول على تراخيص التصدير.

. تشجيع دعم وتمويل الصادرات.

. إجراءات أخرى.

3 – السياسات الوطنية المؤثرة على التجارة الخارجية للسلع:

. السياسة الخاصة بالصناعة.

. إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

. المناطق الحرة و المناطق الاقتصادية الحرة.

. إجراءات الصحة العامة و الصحة النباتية و الحيوانية.

. السياسة البيئية ذات العلاقة بالتجارة.

. الاتفاقيات التجارية التي تعطي امتيازا لدولة معينة.

. الممارسات في مجال المشتريات الحكومية.

. تنظيم التجارة العابرة.

4 – السياسة الخاصة بتجارة السلع الزراعية:

. الوردات، الصادرات وأنواع الحماية المطبقة عليها في هذا المجال.

. السياسة الداخلية للقطاع ألفلاحي وواجباته.

5 – السياسة الخاصة بقطاعات أخرى:

. المنسوجات و القطاعات الهامة الأخرى.

المحور الخامس:

يتعلق هذا المحور بالنظام التجاري للملكية الفكرية.

1 – عموميات و السياسات المتبعة في ميدان الملكية الفكرية:

. سياسة الملكية الفكرية.

. الجهات المسؤولة عن صياغة هذه السياسة و تنفيذها.

. العضوية في الاتفاقيات الدولية و الجهوية أو الثنائية المتعلقة بالملكية الفكرية.

. القوانين و المراسيم القانونية الأخرى.

2 . المعايير الأساسية لحماية الملكية الفكرية:

. حقوق الطبع، الأداء العلني، إنتاج التسجيلات الصوتية و حقوق المؤسسات الإذاعية.

. العلامات التجارية و علامات الخدمات.

. العلامات الجغرافية بما فيها التسمية حسب اسم المنشأ.

. براءات الاختراع و التصميمات الصناعية.

. حماية التنوع النباتي.

. أمور متعلقة بالملكية الفكرية.

3 – وسائل حماية حقوق الملكية الفكرية:

. تضم إجراءات منع الاستعمال غير الشرعي لحقوق الملكية الفكرية.

4 – إجراءات التنفيذ :

. الإجراءات و التدابير القضائية و المدنية.

. تدابير وإجراءات علاجية إدارية أخرى.

. تدابير و إجراءات أخرى خاصة بالتطبيق عند الحدود .

. إجراءات جنائية.

. تدابير أخرى مؤقتة.

5. القوانين، المراسيم ووسائل قانونية أخرى خاصة بما ذكر أعلاه.

6. بيانات إحصائية عن الطلبات المقدمة لتسجيل حقوق الملكية الفكرية.

المحور السادس:

1 – يتضمن النظام التجاري للخدمات و عموميات حول القطاعات التي تشملها الخدمات (النقل، البريد،الموصلات السياحة ،الإعلام و الإشهار ، الخدمات الصحية و الاجتماعية....).

2 – السياسات التي تؤثر على التجارة في الخدمات:

. إشارة عامة إلى أهم القوانين و الأنظمة و القواعد، الإجراءات و القرارات...الخ الخاصة بهذا المجال.

. الأحكام المتعلقة بالشروط الإجراءات المؤهلة لتقديم الخدمات.

. الأحكام المتعلقة بالإجراءات الوقائية و تطبيقها على التجارة في الخدمات.

. الأحكام المتعلقة بالصفقات المالية التي تؤثر على تقديم الخدمات.

. الأحكام المتعلقة بمختلف أشكال الإعلانات أو الدعم المحلي.

. الأحكام المتعلقة بالامتيازات الضريبية المؤثرة على التجارة في الخدمات.

. الأحكام المتعلقة بتنظيم قطاع الخدمات .

3 – الدخول للسوق الوطنية و ترتيباته:

يحتوي هذا العنصر على تقديم إيضاحات حول الشروط و القيود المفروضة للدخول للأسواق المحلية، و تنحصر أهم هذه النقاط في القيود المفروضة على كل الصفقات، الأصول الخدمية وكذا مجموع العماليات الخدمية (ككمية منتجات الخدمة) إضافة إلى القيود المفروضة على عدد الأشخاص الطبيعيين والعاملين في قطاع خدماتي ما، إضافة إلى القيود المفروضة على المساهمات الأجنبية في رأس المال، مع التدابير التي تمنح حق الخدمات الوطنية كنوع الامتياز عن مثيلاتها الأجنبية.

4 – معاملة الدولة الأكثر رعاية:

في هذا العنصر تقدم الدولة تدابير لا تتماشى مع معاملة الدولة الأكثر رعاية.

المحور السابع:

ويشمل القواعد التأسيسية للعلاقات التجارية و الاقتصادية مع الدول الأخرى و يمكن حصر نقاطه في:

. الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية الخاصة بالتجارة الخارجية في السلع و الخدمات.

. اتفاقيات التكامل الاقتصادي و الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة.

. الاتفاقيات التكامل و دخول أسواق العمل.

. التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، المساهمة و المشاركة في منظمات اقتصادية و البرامج المتعلقة بالتجارة.

المطلب الرابع: الانسحاب الإداري من عضوية المنظمة العالمية للتجارة

1 – الانسحاب:

من أهم مبادئ القانون الدولي عدم إمكانية انسحاب أية دولة من معاهدة دولية التزمت بها، و في حالة المنظمة العالمية للتجارة يستطيع العضو الانسحاب منها، وبالتالي يسري هذا الانسحاب على الاتفاقيات متعددة الأطراف و يتم بعد ستة أشهر من الإخطار بالانسحاب إلى المدير العام للمنظمة. و هناك ثلاث إجراءات للانسحاب كما جاء في الفقرة الأولى من المادة 15 من اتفاقية التأسيس .

1. يتم الإخطار الكتابي بالانسحاب من طرف الدولة أو الإقليم الجمركي إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة.

2. الانسحاب من المنظمة يوازي الانسحاب من جميع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الملحقة باتفاقية التأسيس.

3. يصبح الانسحاب نهائيا بعدستة أشهر من الإخطار بالانسحاب.

مقبل الإجراءات و المفاوضات الصعبة و الشاقة التي وضعت للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، نلاحظ عدم وضع أية شروط الانسحاب، و هذا نظريا يهدد كيان المنظمة بالانهيار خاصة في حالة انسحاب الأعضاء الذين يتحملون الجزء

الأكبر من ميزانيتها، كالمجموعة الأوروبية أو اليابان أو الدولة المضيفة سويسرا. و تبقى الحكمة من بساطة إجراءات الانسحاب مقابل المفاوضات و الإجراءات الصعبة للانضمام محل تساؤل و استغراب.

2 – وقف العضوية :

من صلاحيات المجلس الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة، إيقاف عضوية أية دولة بناء على طلب الدول الأعضاء. و هذا في حالة مخالفة هذه الدول لالتزاماتها متعمدة، وحتى لا يتم التعسف في استعمال هذا الإجراء، فان القانونيين قد أحاطوه بشروط تجعل من الصعب تطبيقه، و بالتالي معاقبة أية دولة عضو. و هذه الشروط هي:

. تقدير إخلال الدولة لالتزاماتها –المراد معاقبتها– يكون من طرف جميع أعضاء المنظمة.

. يتم صدور قرار الفصل من الهيئة العليا بالمنظمة و بأغلبية أراء الدول الأعضاء.

3 – الفصل من العضوية:

الفصل من العضوية هو أقصى عقوبة تصل إليها المنظمة، ويتم هذا الإجراء نتيجة تمادي الدولة العضو في الإخلال مبادئ المنظمة. و قد طبقت هذا الإجراء العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية. لقد تعرضت هذه العقوبات للنقد الشديد من العديد من الدول، نظرا لعدم فائدتها في علاج المخالفات المرتبكة في حق المنظمات، ففي كثير من الأحيان ترجع مثل هذه العقوبات بالسلب على المنظمات المطبقة لها.

المبحث الثالث: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

تتضمن اتفاقيات المنظمة ثلاث اتفاقيات هامة هي:

1 – الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع .

2– الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" الجاتس" .

3 – اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية "تريبس" .

هذا إضافة إلى الاتفاقيات التكميلية و الملاحق التي تضم إجراءات خاصة بقضايا و مسائل محدودة، مثل اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة "تريمس" . و كل هذه الاتفاقيات وضعت لتنظيم التجارة الدولية في السلع.

المطلب الأول: اتفاقية تحرير التجارة الدولية في السلع

جاءت هذه الاتفاقية لتنظيم التجارة في السلع، حيث اتفق الأعضاء في المنظمة على الحد من العراقيل التي تواجهها التجارة الدولية في السلع، وسمحت للأعضاء باتخاذ إجراءات ضد التجارة غير العادلة، وهذا بحماية منتجاتها و أسواقها بوسائل لا تمس القوانين. ونظام المنظمة، حيث اتفق الأعضاء في المجال السلعي على نقاط عريضة بشأن الزراعة، المنسوجات و الملابس و فيما يلي أهم ما جاء حول تجارة السلع:

1. الاتفاق حول التجارة في السلع الزراعية:

ظل موضوع الزراعة من أكثر المواضيع تعقيدا و صعوبة، إذ حدثت العديد من الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية[1] . و لقد تم تعزيز القواعد التي تنظم التجارة في المنتجات الزراعية التي تعمل على إنشاء التزامات في المجالات التالية[2] تحويل كافة القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى القيود التعريفية حتى لو كانت مرتفعة، ثم يتم تخفيضها تدريجيا و يمكن تلخيص ذلك في الجدول الأتي:

(1) لمزيد من التفصيل انظر: محمد علي إبراهيم، الجات، الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره، ص ص : 4241.

(2)أنظر الى: نظرة عامة حول المنظمة العالمية للتجارة ، وثيقة من وزارة التجارة ، بنك جدة للتنمية ، 1998 ، ص ص : 20 – 21 .

الجدول :3 –2 : نسب التخفيضات الجمركية على السلع الزراعية

الرسوم و التخفيضات	الدول المتقدمة ست سنوات 2000.1995	الدول النامية عشر سنوات 2004.1995
الرسوم الجمركية:		
1. متوسط التخفيضات على كل المواد الزراعية.	./.36	./.24
2. الحد الأدنى للتخفيضات على النوع الواحد.	./.15	./.10
الدعم الداخلي (المحلي):		
1. تخفيض متوسط إجراء الدعم أو المساندة(MGM). فترة الأساس 1986.1988.	./.20	./.13
2. الحد الأقصى للدعم الداخلي.	./.5	./.10
التصدير:		
1. تخفيض قيمة إعانات التصدير.	./.36	./.24
2. تخفيض كمية الصادرات الخاضعة للدعم فترة الأساس :1980.1986.	./.21	./.14

المصدر: بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

لقد تم الاتفاق في الدخول في مفاوضات جديدة عام 2000 قبل انتهاء فترة تنفيذ الاتفاقية، لاستمرار عملية الإصلاح و التحرير، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف البلدان النامية. وهذه المرة الأولى التي يتم تحديد مستويات دعم الصادرات الزراعية تحديدا كميا و تسجيله في جداول التزامات الأعضاء.

2. حماية الصحة النباتية و الحيوانية (اتفاقية تطبيق الإجراءات الصحية)[1]:

(1) لمزيد من التفصيل انظر على إبراهيم محمد، الآثار لاقتصادية لاتفاقية الجات ، مرجع سابق، ص: 50، و كذلك إبراهيم العيسوي الجات وأخواتها، مرجع سبق ذكره، ص ص : 66. 67.

تتعلق هذه الاتفاقية بكل التدابير التي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية. و جاء هذا الاتفاق تكميلا لاتفاق الزراعة، كما أن هذه التدابير تتخذ من أجل حماية الإنسان، الحيوان و النبات من جميع المخاطر المسببة للإمراض. و للدول الأعضاء الحق في اتخاذ التدابير الصحية بموجب الاتفاقية بناء على الدليل العملي، ولكن على الدولة أن تتأكد من أن هذه التدابير لا تميز بين الدول الأعضاء.

فضلا عن ذلك لا يجوز تطبيق الاتفاقية كقناع تختفي وراءه القيود التي تفرض على التجارة الدولية، و بناء على ذلك فان اتفاقية الحواجز الفنية التجارية تشجع الدول الأعضاء على وضع تدابيرها على أساس المعايير، القواعد الإرشادية و التوصيات الدولية حيث ما كان ذلك ممكنا.

3. اتفاقية السلع الصناعية:

لا يمكن التوصل لاتفاق بشأن تجارة السلع الصناعية على نفس درجة الصعوبة التي مرت بها المفاوضات الأخرى، لان الدول الصناعية المتقدمة كانت على استعداد للتوصل لاتفاق بهذا الصدد، باستثناء المنسوجات و الملابس وأسفرت هذه الاتفاقية على جملة من التنازلات الجمركية بما تتضمنه من تخفيضات و إعفاءات هامة أهمها:

أ . إعفاء مجموعة من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية في أسواق الدول الصناعية، ومنها المنتجات الصيدلانية، معدات البناء، المعدات الطبية، الصلب، الأثاث، و المعدات الزراعية.....الخ.

ب . تخفيض تعريفات السلع المصنعة من متوسط 6.3بالمائة إلى متوسط 3.8 بالمائة، أي بنسبة خفض تصل إلى 40بالمائة في الدول النامية.

ج . تقليص حجم الواردات التي تدخل لأسواق البلدان الصناعية بتعريفة جمركية تساوي أو تزيد عن 15بالمائة (من سبعة بالمائة الى خمسة بالمائة من مجمل الواردات). و تكون تلك النسبة في البلدان النامية من تسعة بالمائة إلى خمسة بالمائة.

د . تعهدات الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة 46 بالمائة على الأسماك، المنسوجات، الملابس، الجلود، المطاط، الأحذية ومعدات النقل و بنسبة 60 بالمائة على الأخشاب، الورق و الآلات اليدوية.

4. اتفاقية حول تجارة المنسوجات و الملابس ATC: [1]

من المعروف أن المنسوجات و الملابس هي من بين أهم القطاعات الإنتاجية و التصديرية للدول النامية، لهذا عملت الدول المتقدمة على استعبادها منذ عام 1947 من مفاوضات التحرير لكل جولات الجات، و أخضعتها لأحكام اتفاقية خاصة عرفت باسم اتفاقية الألياف المتعددة MFA[2] ، ودام هذا الوضع لغاية 1995 أين أدخلت

(1) ATC : agreement on tesitiles and clothing.

(2) MFA: multi fibre agreement

المنسوجات حيز المنظمة العالمية للتجارة بدلا من اتفاقية الألياف المتعددة[1].

حرصت الدول النامية على إلغاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة قبل جولة اوروغواي، و تم فعلا التوصل لاتفاق بشأن تجارة المنسوجات و الملابس، بهدف تحرير التجارة في هذا القطاع السلعي الرئيسي، و هذا من خلال ما يسمى "الاندماج ".ويقصد به إدخال تجارة المنسوجات و الملابس تدريجيا لمبادئ اتفاقية الجات 1994 في غضون عشر سنوات إلى أربعة مراحل تلخصها في الجدول:

الجدول3.3: آلية إلغاء الاتفاقيات متعددة الألياف ودمج منتجات المنسوجات و الملابس:

المرحلة	التاريخ	نسبة الإدماج
الأولى	1995/01/01	./.16
الثانية	1998/01/01	./.17
الثالثة	2002/01/01	./.18
الرابعة	2005/01/01	./.49

المصدر: فضل علي مثنى، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة، مكتبة مدبولي،القاهرة، الطبعة1 2000 ، ص:63.

المطلب الثاني: الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المتقدمة أهمية بالغة في إدخال موضوع تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة الاوروغواي، أما بالنسبة للدول النامية فقد اختلفت آراؤها بين رافضة وقابلة لإخضاع التجارة الدولية في الخدمات لآليات الجات، إذ اعتبرته معظم الدول تهديدا مباشرا لمصالحها و تقليصا لسيطرة الأجهزة الوطنية على القطاعات التي يشملها التحرير. غير أن الدول حديثة العهد بالتصنيع آخذت موقفا مغايرا، إذ ساندت التوجه الداعي إلى تحرير تجارة الخدمات نظرا لتمتعها بميزة عالية في هذا القطاع[2]. تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أول مجموعة قواعد و أحكام يتم بشأنها اتفاق متعدد الأطراف بغرض تنظيم التجارة الدولية في الخدمات. و عرفت هذه

(1)عبد الفتاح محمد مأمون، اتفاقية المنسوجات و الملابس ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، نيويورك،2001، ص ص : 2-10. وكذلك عبد العزيز سمير محمد، التجارة العالمية بين الجات 94 و المنظمة العالمية للتجارة، مكتبة و طباعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص ص:107-121

(2) كارلوس ابريمودراجا، تدويل الخدمات و تأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل و التنمية، العدد 220، مارس 1996، ص: 34.

الأخيرة في هذه الاتفاقية بأنها كافة الخدمات ذات الطابع التجاري التي تقدمها جميع القطاعات باستثناء الخدمات المتعلقة بوظائف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي الضيق.

تشمل الاتفاقية مجموعة من المبادئ و الأحكام تمثل الضوابط اللازمة التحرير التجارة الدولية في الخدمات، و هي التزامات عامة مفروضة على كافة الدول[1]. و في الواقع تفرق الاتفاقية بين:

♦ التزامات محددة: و هي تلك الالتزامات المنظمة في جداول العروض المقدمة من كل طرف من أطراف الاتفاقية والتي تلتزم بموجبها لتحرير قطاعات خدمية معينة، و يحدد من خلالها مدى التحرير، معاييره و المؤهلات الواجب توفرها لمنح الموردين الأجانب نفس المعاملات الوطنية .

♦ الالتزامات العامة: تتضمن أحكام و مبادئ الاتفاقية و الضوابط التي تضعها، و يتساوى في الالتزام بها جميع الدول الأعضاء دون استثناء.

وتتمثل مجموعة الالتزامات العامة في النقاط التالية:

أ . مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يقضي هذا المبدأ بأن أي ميزة يمنحها طرف أخر في مجال التجارة الدولية للخدمات، تنصرف فورا إلى كافة الأطراف المتعاقدة. و سمح الاتفاق للدول بتحديد استثناءات منها الخدمات المقدمة في إطار تجمعات إقليمية و مناطق التبادل الحر في تجارة السلع، على أن تراجع هذه الاستثناءات كل خمس سنوات ولا يجوز أن تتجاوز مدتها عشر سنوات.

ب . مبدأ الشفافية: يوجب هذا المبدأ على أطراف الاتفاقية نشر جميع القوانين، التشريعات، التنظيمات و إتاحة هذه المعلومات للجميع مع إخطار مجلس تجارة الخدمات بأي تجديد أو تعديل للقوانين أو التدابير القائمة. كما يلتزم كل عضو من أعضاء الاتفاقية بإنشاء مكاتب للمعلومات حول الخدمات، و ذلك خلال سنتين من بدء تنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، الا أنه يستثني من هذا المبدأ الإفصاح عن معلومات سرية يؤدي إفشاؤها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو مصالح المنشات التجارية.

ج . زيادة مشاركة الدول النامية: تتضمن الاتفاقية تعهدات عامة تسهل مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات بتقوية طاقات قطاعات الخدمات في الدول النامية، رفع مستوى كفاءتها و قدراتها على المنافسة، تحسين فرص و صولها للأسواق الخارجية و تسيير حصولها على التكنولوجيا و الاتصال بشبكات المعلومات.

د . التكامل الاقتصادي: تسمح الاتفاقية بالدخول في تكتلات إقليمية لتحرير التجارة الدولية في الخدمات، شرط أن تغطي هذه الاتفاقيات قطاعات خدمية كبيرة، و أن تنص على إلغاء أو إزالة جميع أنواع التمييز بين أطراف التكتل، وان

لا تؤدي التكتلات إلى إعاقة التجارة الدولية في الخدمات. كما تضمن هذا المبدأ مرونة الدول النامية على إقامة تكتل إقليمي فيما بينها بهدف التجارة في الخدمات، و يتيح لها إجراء ترتيبات تفضيلية فيما بينها لا تسري على باقي الدول.

(1) انظر محسن احمد هلال، التجارة في الخدمات ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص:6

هـ . التنظيم الداخلي: يقصد به الأحكام المنظمة للتجارة الدولية في الخدمات على المستوى المحلي، حيث تعطي هذه الأحكام الحق في تنظيم قطاع الخدمات داخليا، بما يتفق ويخدم أهداف السياسة الوطنية، وبما يتلاءم مع أحكام اتفاقية الجات و لا يعوق حرية التجارة الدولية في الخدمات. كما ترسم هذه الأحكام أسلوب إصدار التراخيص اللازمة للأجنبي لمزاولة نشاط خدمي التزمت الدولة بتحريره. و تمنع الاتفاقية وضع ضوابط لمنع استخدام المؤهلات و المعايير الفنية و شروط التراخيص كحواجز للتجارة الدولية في الخدمات.

و . الاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية: تلتزم كل دولة بإخطار مجلس تجارة الخدمات في غضون 12 شهرا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، بالإجراءات التي تطبقها الدولة بشأن معايير التصريح أو التراخيص للأجانب الذين يسمح لهم بممارسة نشاطهم في أراضيهم، و ما إذا كانت هذه الدولة تعترف بالدرجات العلمية و الخبرة العلمية لمثل هؤلاء المهنيين، و ما إذا كان أساس ذلك اتفاقيات ثنائية.

ي . الاحتكارات : و يقصد بها تنظيم الاحتكارات التجارية التي تؤثر على حرية التجارة الدولية في الخدمات و ذلك في القطاعات التي تعهد الطرف المتعاقد على تحريرها دون المساس بالاحتكارات الطبيعية التي تفرضها الصفة السيادية للدولة أو مصالحها القومية.

ق . تكامل أسواق العمل : يجيز الاتفاق للدول الأعضاء عقد اتفاقيات لإقامة تكامل في أسواق العمل، من أجل تحقيق قدر أكبر من حرية انتقال الأيدي العاملة فيما بينها على المستويات الإقليمية، بشرط إعفاء الأطراف من إجراءات الإقامة و تراخيص العمل.

م . قيود حماية ميزان المدفوعات: يحق للدول التي تواجه صعوبات خطيرة في موازين مدفوعاتها، أو صعوبات مالية خارجية، أو تهديدات بحدوث مثل هذه الأزمات، أن تضع قيودا و وقائية استثنائية على التجارة في الخدمات، شرط أن لا تشكل هذه القيود أي تمييز بين الأعضاء و أن لا تلحق إضرارا بأي عضو، و أن تكون مؤقتة تزول بزوال أسبابها.

ك . التحرير التدريجي: تحقيقا لأغراض الاتفاقية تدخل الدول الأعضاء في جولات تفاوضية متتابعة بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و تصبح دورية بعد ذلك، و هذا لرفع مستوى التحرير، كما تقضي الاتفاقية بأن تراعي جولات المفاوضات القادمة المرونة المناسبة للدول النامية في تحرير تجارة الخدمات فيها، من خلال فتح قطاعات الخدمات للمنافسة الأجنبية أقل مما تلتزم به الدول المتقدمة، و فتح أسواقها تدريجيا بما يتماشى مع أوضاعها التنموية.

تتسم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بنطاق واسع و شامل في تغطية كل ما يتعلق بقطاع الخدمات، و لقد حدد الاتفاق في مادته الأولى المقصود بالخدمات، حيث أن المصطلح يغطي مجالا واسعا من الأنشطة الاقتصادية. و لقد قسمت سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة هذه الأنشطة الى 12 قطاعا [1] ، قسمت هذه القطاعات إلى 155 [2] قطاع فرعي و تتضمن الاتفاقية أربعة ملاحق عن قطاعات الخدمات و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. ملحق الخدمات المالية : يشمل كل ما يتصل بالبنوك، الأوراق المالية، التأمين و إعادة التامين باستثناء أنشطة البنوك المركزية أو السلطات النقدية. ويتضمن حق الدول الأعضاء في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لحماية سرية المعلومات و حقوق المستثمرين و المستأمنين.

2. ملحق خدمات النقل البحري: و يحدد الخدمات التي تدخل في نطاق الاتفاقية و التي تتمثل في إصلاح و صيانة الطائرات، بيع و تسويق خدمات النقل الجوي و خدمات نظام الحجز الآلي [3] . و لا تنطبق الاتفاقية على ما يعرف بحقوق النقل الجوي الأساسية التي تتعلق بنقل الركاب، البضائع و البريد[4] ، و يقوم مجلس التجارة في الخدمات بالمراجعة الدولية لملحق النقل الجوي كل خمس سنوات للنظر في إمكانية توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية على مجالات أخرى للنقل الجوي لتتماشى مع تطورات هذا القطاع.

3 . ملحق خدمات الاتصالات:

يتعلق الملحق بالإجراءات المؤثرة على استخدام موردي الخدمات الأجانب لشبكات و خدمات الاتصالات العامة[1] و أن يكون ذلك بشروط معقولة و غير تمييزية وفقا لالتزامات التحرير التي تقدمها الدول. و يلزم الملحق أيضا الأعضاء بإتاحة كافة المعلومات عن الشبكات و الخدمات العامة لنقل الاتصالات للجمهور و أسعارها و شروط التراخيص، وذلك عملا بمبدأ الشفافية. ومن الخدمات التي اعتبرت خدمات اتصالات أساسية الخدمات الصوتية، خدمات نقل وتحويلات البيانات، خدمات التلكس و التلغراف، الفاكس و الانترنيت.

4 . ملحق انتقال العمالة: تضمن هذا الملحق عدة مجالات تتعلق بالشروط و الأوضاع التي تلتزم بها الدول الأعضاء

---

(1) 12 قطاعا هي 1 الخدمات الأعمال التجارية (ما فيها الخدمات المهنية وخدمات الحاسوب) ،

2 خدمات الاتصلات ، 3- خدمات التسديد و الخدمات الهندسية. 4- خدمات التوزيع ، 5- خدمات التعليم، 6- خدمات البيئة ،7- الخدمات المالية ، التأمين و المصرفية، 8- الخدمات الصحية، 9- خدمات السياحة والسفر، 10- الخدمات التعريفية و الثقافية والرياضية، 11- خدمات النقل، 12- الخدمات الأخرى غير المشمولة في مكان آخر.

(2)أمانة الكومنوالث، دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي الجديد، الطبعة2، جنيف 1999، ص ص : 185-186.

(3) لتفصيل أكثر انظر، احمد فرحات، خدمات النقل الجوي في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص: 8.

(4) للتفصيل انظر: خيري الحسيني، تقرير مبدئي عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثارها على النقل الجوي و خاصة في الدول النامية : المعالجة العلمية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء حول اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في المجال الخدمات النقل البحري و الجوي في المنطقة العربية، الاسكوا، بيروت، 1999، ص: 29.

لتحرير أسواق العمالة دون القيود و الحواجز في إطار اتفاقية الخدمات[1]، كما تضمنت كل ما يتعلق بجوانب العمالة وخدماتها عبر الحدود و على الأخص:

. انتقال الأشخاص لعرض السياحة[2].

. حركة العمالة المؤقتة.

. شروط الاعتراف بالمؤهلات العلمية و الخبرات العلمية لمن يمارسون الخدمات المهنية مع العمل على تناسق هذه الشروط و المتطلبات.

. يخرج من نطاق هذا الملحق المسائل المتعلقة بالجنسية، البحث عن العمل، إقامة أو عمل الأشخاص بصفة دائمة في دولة أخرى.

5. قطاع النقل البحري[3]: نظرا لاختلاف المصالح الأوروبية والأمريكية فيما يتعلق بهذا القطاع، فلم يتوصل لاتفاق بشأنه خلال جولة الاوروغواي، لذا فقد تقرر مد المفاوضات اعتبارا من ماي 1994 حتى نهاية جوان 1996، بغية التوصل الى اتفاق في هذا المجال. و لكن انتهت هذه الفترة دون التوصل إلى اتفاق. وفي 28 جوان1996 تم الاتفاق على تعليق المفاوضات بشأن الخدمات النقل البحري لحين بدء جولة جديدة من المفاوضات 2000 .2004.

المطلب الثالث: اتفاقيات، إجراءات الاستثمار و حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة

أولا: اتفاقيات و إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS :

وتتمثل أهم ملامح الاتفاق في الاعتراف بأن بعض شروط الاستثمار التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل على أراضيها، تؤدي إلى تقييد و تشويه التجارة الدولية و تحد من حركة هذه الاستثمارات عبر الحدود الدولية.

و قد جاءت الاتفاقية لمنع قيام أي عضو باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام اتفاقيات الجات 1994 وخاصة المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية (الفقرة4 من المادة3) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات و الاكتفاء بوضع تعريفات جمركية متفق عليها لهذه الواردات. ويعطى الاتفاق فترة انتقالية لمدة عامين اعتبارا من 1995/1/1 للبلدان

(1)لمعلومات أكثر : محمد رضوان ، خدمات الاتصالات في الإطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2001،ص:2.

(2) لمزيد من المعلومات راجع: محمد رضوان ، خدمات السياحة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2001 ، ص : 2 .

(3)لمزيد من التفصيل راجع : نبيل علي صفوت و محمد علي إبراهيم ، خدمات النقل البحري في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة و الخدمات ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، نيويورك، 2001 ، ص ص: 20- 21 .

المتقدمة لإلغاء جميع إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، و التي تتعارض مع مبادئ الجات، أما إذا كانت من الدول النامية، فثمة معاملة تفضيلية في إطالة الفترة المذكورة إلى خمس سنوات، و بالنسبة للدول الأقل نموا إلى سبع سنوات [1]. و تشمل الإجراءات ما يلي[2]:

1. لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط استخدام نسبة محددة من المحتوى المحلي في المنتج النهائي، ويقصد بالمحتوى المحلي إلزام المستثمر بشراء أو استخدام منتجات محلية بنسبة أو بمقادير معينة بهدف الحد من تدفقات النقد الأجنبي للخارج.
2. لا يجوز أن يفرض على المستثمر تحقيق توازن بين صادراته و وارداته دائما، بهدف الحد من تدفقات النقد الأجنبي للخارج.
3. لا يجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج الشروع الاستثماري في السوق المحلية.
4. لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي المخصص للاستيراد و حصيلة النقد الأجنبي من عمليات التصدير، سواء بإحداث توازن أو تركيز على زيادة احدهما على الأخر، لأن هذا الطلب يعتبر تحديدا كميا للصادات مما يخالف أحكام اتفاقيات الجات.

وقد تم إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية، تكون عضويتها مفتوحة أمام كل من يرغب، و تعمل تحت إشراف مجلس التجارة في السلع، و تشرف على فرض التشاور بين الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بسير و تنفيذ الاتفاق.

ثانيا: اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكريةTRIPS:

تطرقت المنظمة العالمية للتجارة إلى الملكية الفكرية لتحميها و لتعطي لكل مبدع أو مفكر مهما كانت جنسيته حقه، و تقوم بحمايته من الاستغلال غير القانوني لأفكاره. و يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموع الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية و الأدبية، حقوق الملكية الصناعية لما تشتمله من براءات الاختراع و التصميمات الصناعية و العلامات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواء كان فنيا أو أدبيا أو صناعيا، بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع. كما تضع قواعد لمكافحة الغش الصناعي، عمليات سرقة التكنولوجيا، التقليد، تحديد مقاييس و مواصفات دقيقة لحماية الحقوق و آلية التطبيق و تسوية المنازعات والعقوبات.

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1جانفي 1995، و استثني مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و مبدأ المعاملة الوطنية لمدة عام واحد لفترة انتقالية بالنسبة للدول المتقدمة، خمسة أعوام للدول النامية و الدول في مرحلة التحول لكن بشروط معينة

(1) لتفصيل اثر انظر: جمال الدين زروق، علامة التجارة، إجراءات الاستثمار و انعكاساتها على مصالح الدول النامية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2001، ص: 2.

(2) انظر : فضل علي مثني، مرجع سابق ، ص: 69، و محمد علي إبراهيم ، مرجع سابق ص ص: 86-87.

للأخيرة [1] . و طبقا للاتفاق، فان الحد الأدنى لمدة حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في حالة حقوق الطبع، 20 سنة في حالة براءات الاختراع و سبع سنوات في حالة العلامات التجارية. ولا يلزم أي عضو بتطبيق نصوص الاتفاق قبل مرور سنة من تاريخ قيام المنظمة العالمية للتجارة. و نظرا للصعوبات الفنية و الإدارية التي تواجه الدول النامية و الأقل نموا نص الاتفاق على أن تقوم الدول المتقدمة بتقديم معونة فنية و مالية لصالح من يطلبها[2].

وتشمل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الحقوق الآتية:

1. حقوق التأليف و الحقوق المتعلقة بها:

يقصد بها كل إنتاج فكري أو أدبي أو فني، سواء كان ذلك في صورة كتاب، بحث،عمل سينمائي أو تلفزيوني أو برنامج الحاسب الآلي، وغير ذلك من المصنفات. و تمتد الحماية المتاحة ل50 سنة على الأقل تحسب ابتداء من نهاية السنة التي تم فيها التسجيل الأصلي أو حدث فيها الأداء. ولكي تكتسب هذه الأعمال الحماية يجب أن تكون مسجلة رسميا، و عندئذ يمنع نسخها أو إذاعتها دون إذن مسبق من منتجها. أما البرامج الإذاعية، فمدة حمايتها لا تقل عن 20 سنة اعتبارا من نهاية السنة التي حصل فيها بث للمادة المعنية.

2 . براءات الاختراع:

يقضي الاتفاق بأن لا تقل فترة الحماية الممنوحة براءات الاختراع عن 20عاما اعتبارا من تاريخ التقدم بطلب الحصول على البراءة، للحصول عليها يجب أن يكون العمل المخترع جديدا يحتوي على خطوة إبداعية و قابلة

3 . التصميمات الصناعية:

يقصد بالتصميمات الصناعية التصميمات التي يتم وضعها لتحديد الشكل النهائي للمنتج و الذي يؤثر بدرجة كبيرة في جاذبية الجمهور و تحقيق الإقبال عليه، سواء كان التصميم للمنتج ذاته أو للغلاف. و ينص الاتفاق على أن لا تقل مدة الحماية القانونية للتصميمات الصناعية عن عشر سنوات.

4. العلامات التجارية:

العلامة التجارية هي علامة تسمح بتمييز السلع و الخدمات التي تنشئها منشاة ما عن منتجات منشأة أخرة، و هي رمز أو شهادة للجودة و السمعة الطيبة للمنتجات التي تحملها، و بالتالي فان تقليدها يشكل ضررا على الشركة صاحبة الحق في استغلالها، لذلك كان من الضروري وضع نظام للعلامات التجارية المسجلة.

للاستخدام في التطبيقات الصناعية .

(1) لمزيد من التفصيل راجع: علاء شلبي، اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و انعكاساتها على الدول العربية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،2001، ص ص :3-7.

(2) لمعلومات إضافية راجع: عوض الله زين حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الاسكندرية،2003، ص : 349.

و مدة حماية العلامات التجارية لا تقل عن سبع سنوات في أعمالها. ويكون تسجيلها قابلا للتجديد لمرات غير محدودة كل منها لمدة سبع سنوات.

5. الإشارات الجغرافية:

هي الإشارات التي تحدد منشأ السلعة سواء في بلد أو منطقة أو إقليم، و تكون الحماية عن طريق منع استخدام أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحي أن السلعة المعنية نشأت وغير منشأها الحقيقي بأسلوب يضلل المستهلك.

المبحث الرابع: : آثار النظام التجاري العالمي على اقتصاديات الدول النامية

المطلب الأول: الآثار الايجابية و السلبية المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية

أولا: المعاملة الخاصة بالدول النامية

تتمثل أهم الأحكام الخاصة بمعاملة الدول النامية في مختلف اتفاقيات الاوروغواي فيما يأتي:

1 – اتفاق الزراعة : و ينص على ما يأتي :

– السماح للدول النامية بتنفيذ التزاماتها في مجالات الاتفاق الثلاثة: النفاذ للأسواق، الدعم الداخلي، دعم التصدير على مدى عشر سنوات و إعفاء الدول الأقل نموا منها.

– يسمح للدول النامية بتنفيذ التزاماتها الثلاث بنسب أقل من ثلثي النسب التي تلتزم بها الدول المتقدمة، أي 24 بالمائة لتخفيض قيمة دعم التصدير، 14 بالمائة لتخفيض كميات الصادرات المدعمة من السلع الزراعية و 13.3بالمائة لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي.

– إعفاء الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 12بالمائة من إجمالي قيمة السلع مقابل خمسة بالمائة للدول المتقدمة.

– يمكن للدول النامية أن تقدم دعما داخليا لإنتاجها الزراعي غير مسموح به للدول المتقدمة، و هو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة و دعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخول المنخفضة .

– بإمكان الدول النامية تقديم دعم لتصدير منتجاتها الزراعية غير مسموح به للدول المتقدمة و هو:

- الدعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات و تكاليف النقل الدولي.
- تحديد رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير بشروط أفضل من على شحنات الاستهلاك المحلي .

لقد تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للغذاء التي تعاني بعض الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية (ست سنوات)، وفقا لقرار اتخذه الوزراء في نهاية الجولة تضمن كيفية مساعدة تلك الدول في مواجهة أية أثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من السلع

الزراعية . و تضمن القرار الوزاري الذي تم التوصل إليه نتيجة الجهود الكبيرة و المتواصلة من قبل الدول النامية إلى جانب مجموعة الدول الأقل نموا ما يأتي :

- مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية و إجراء مفاوضات لوضع مستوى مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح.
- إقرار توجيهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة في صورة منح لا ترد في شكل مبيعات بشروط ميسرة .
- توجيه اهتمام كامل لطلبات الدول النامية للحصول على مساعدات مالية وفنية لتحسين إنتاجيتها وبنيتها الأساسية الزراعية.
- أن يتضمن أي اتفاق يتعلق بائتمان تصدير السلع الزراعية من جانب الدول المتقدمة أحكاما مناسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء: فترات السداد ، فترات السماح و سعر الفائدة.
- بالنسبة للواردات الغذائية بالشروط التجارة العادية، فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينها و بين المساعدات الغذائية، كما يتضمن القرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية سواء في إطار التسهيلات التي تمنحها حاليا أو التي قد تنشأ مستقبلا في إطار برامج المواءمة ، و ذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية.

كما تضمنت نتائج جولة الاوروغواي إعلانا أقره الوزراء يحث فيه صندوق النقد الدولي و البنك العالمي على دعم الدول النامية المستوردة للغذاء التي تواجه صعوبات قصيرة الأجل جراء تجارة السلع الزراعية.

2- اتفاق المنسوجات:

- تحصل الدول النامية صغيرة الحجم في التصدير التي يبلغ نصيبها 1.2 بالمائة أو أقل من إجمالي واردات الدولة وفقا لحصص وارداتها في نهاية العام على مزايا تتمثل في منحها معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة 25 بالمائة اعتبارا من أول عام لتنفيذ الاتفاقية تليها نسبة 27 بالمائة في بداية العام الرابع.

- يقضي الاتفاق بمنح معاملة تفضيلية للدول صغيرة الحجم في التصدير، على أن يأخذ في الاعتبار الإمكانيات المستقبلية لتطوير تجارتها و السماح باستيراد كميات تجارية كبيرة منها.

3- اتفاق الملكية الفكرية: و يتضمن هذا الاتفاق ما يأتي:

- يمنح الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل تنفيذه، في حين يمنح الدول المتقدمة عاما واحدا فقط

و لا يتضمن ذلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية و الدولة الأولى بالرعاية الذي يطبق من بداية تنفيذ الاتفاق[1] .

– للدول النامية فترة خمس سنوات إضافية قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع الخاص على المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية للأغذية و العقاقير الطبية و المركبات الصيدلية.

(1) محمد محمود الإمام ، محاضرات في التكامل الاقتصادي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، ص : 5.

– يحق للدول النامية تطبيق الترخيص الإجباري إذا ما تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة إليه أو مارس إجراءات غير تنافسية.

– تقديم مساعدات فنية و مالية للدول النامية بشروط متفق عليها بين الجانبين في إعداد تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية و منع سوء استخدامها و إنشاء أجهزة مختصة في تطبيق الحماية و تدريب الأفراد اللازمين.

4– اتفاق الخدمات : يقضي الاتفاق بما يلي :

– التزام الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال في غضون عامين من بدء تنفيذ الاتفاق لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة فيما يتعلق بالجوانب التجارية، الفنية و التكنولوجية التي تحتاجها لتطوير صادراتها من الخدمات و زيادة نصيبها في هذه التجارة.

– يعترف الاتفاق بالصعوبات التي تواجهها الدول النامية بالنسبة لموازين مدفوعاتها، و من ثم يعطيها الحق في فرض قيود مؤقتة على المدفوعات و التحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات التي تلتزم بتحريرها، و كذا استخدام القيود لضمان الحفاظ على مستوى احتياطي مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية، على أن تكون هذه القيود متفقة مع أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي و لا تكون لحماية قطاع خدمات معين.

– السماح للدول النامية بإبرام اتفاقيات لتحرير قطاع الخدمات مع دول أخرى نامية أو متقدمة، و منح الأعضاء من الدول النامية معاملة أفضل من تلك الممنوحة للدول المتقدمة.

– يسمح لأية دولة بالدخول في اتفاق للتكامل التام لأسواق العمل مع دول أخرى.

– السماح لأية دولة باستمرار وجود محتكرين في بعض الخدمات فيها طالما كانوا موجودين أصلا عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ .

– السماح لأية دولة باتخاذ إجراءات وقائية خاصة لحماية قطاعات خدمات التزمت بتحريرها وفقا للاتفاق و سحب أو تعديل التزاماتها بعد عام واحد من بدء تنفيذها عند تعرضها لخلل في ميزان مدفوعاتها دون الانتظار للفترة التي حددها الاتفاق بثلاث سنوات.

- لا تطبق أحكام الاتفاق الخاصة بشرط الدولة الأولى بالرعاية على قوانين مشتريات الخدمات الحكومية.

- لا يطبق الاتفاق على الإجراءات الخاصة بحماية الآداب والنظام العامين، حياة وصحة الإنسان ، الحيوان و النبات. كما يسمح بالتفرقة في المعاملة بين رعايا الدول وفقا لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

- أقرار مبدأ القائمة الايجابية لقطاعات و فروع الخدمات التي تفتح أمام الموردين الأجانب و تحديد شروط دخول السوق الوطنية و الحق في وضع تفرقة بين الموردين الوطنيين و الأجانب.

- ليس في الاتفاق ما يلزم أية دولة بالإفصاح عن أي معلومات تتعارض و مصالحها الأمنية الأساسية، كما أنه لا يمنعها من اتخاذ إجراء تعتبره ضروريا لحماية هذه المصالح و يتعلق بخدمة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأغراض عسكرية أو إجراء يتخذ في حالة حرب أو طوارئ في العلاقات الدولية أو يتفق مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

- الاعتراف في إطار المفاوضات التي ستجرى حول دعم تجارة الخدمات و الإجراءات التعويضية بدور الدعم في برامج التنمية في الدول النامية و الأخذ في الاعتبار احتياجاتها للمرونة في هذا المجال.

- يقضي الاتفاق بأن تراعي المفاوضات القادمة المرونة المناسبة للدول النامية في فتح قطاعات أقل من التي تفتحها الدول المتقدمة ،تحرير أشكال أقل من العمليات و فتح أسواقها تدريجيا بما يتماشى مع أوضاعها التنموية.

- تقديم سكرتارية منظمة التجارة العالمية مساعدات فنية في مجال الخدمات للدول النامية .

5- اتفاق الاستثمار :

يمنح الاتفاق الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل البدء في تنفيذ أحكامه بالنسبة لإجراءات الاستثمار المحضور استخدامها، في حين يسمح للدول المتقدمة بفترة انتقالية مدتها عامين فقط.

6- اتفاق الدعم :

يمنح هذا الاتفاق الدول النامية التي يقل فيها إجمالي الناتج القومي للفرد سنويا عن 1000 دولار الحق في منح دعم للتصدير دون التعرض لرسوم تعويضية على صادراتها في أسواق الدول الأخرى.

7- اتفاق الوقاية :

يعطي الاتفاق الدول النامية فترة إضافية مدتها عامين إلى الفترة التي يسمح بها لسريان تطبيق إجراءات الوقاية التي تطبقها الدول الأخرى و هي ثمانية سنوات.

8- اتفاق التقييم الجمركي :

يمنح هذا الاتفاق الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل الالتزام بتطبيقه، كما يمكن طلب تحديد هذه الفترة و تنفيذ بعض أحكام الاتفاق الخاصة بأساليب حساب القيمة للإغراض الجمركية لمدة ثلاث سنوات. و يقضي أيضا بحق الدول النامية في الإبقاء على نظام الحد الأدنى للقيمة الجمركية والحصول على مساعدات فنية لتنفيذ إجراءاته.

9- اتفاق العوائق الفنية للتجارة:

يعطي هذا الاتفاق الدول النامية الحق في عدم استخدام معايير دولية غير مناسبة لأوضاعها كأساس لوضع معايير وقواعد فنية تطبقها داخليا. كما يقضي بحقها في الحصول على مساعدات فنية لإعداد هذه القواعد و المعايير و إنشاء أجهزة خاصة بتطبيقها والمشاركة في الأجهزة الدولية المعنية بها.

10- إجراءات تسوية المنازعات :

تضمنت إجراءات تسوية المنازعات التي أتفق عليها في جولة الاوروغواي مرونة و معاملة خاصة للدول النامية كما يأتي:

- حق دول النامية إذا كانت شاكية أن تختار ما بين تطبيق القرار الصادر في عام 1965 الذي بموجبه تطلب مساعي المدير العام، و إجراءات تحكيم في فترة زمنية قصيرة و بين ما يتضمنه التفاهم.

-أثناء المشاورات تولي الدول اهتماما خاصا لمشكلات و مصالح الدول النامية.

- عندما يكون النزاع بين دولة نامية و أخرى متقدمة، فانه من حق الدولة النامية طلب أن يكون من بين أعضاء فريق التحكيم عضو من دولة نامية أخرى.

- يجب أن يشير فريق التحكيم على كيفية وضع المعاملة الخاصة و التمييزية للدول النامية في الاعتبار.

ثانيا: الآثار السلبية و الايجابية المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية

أ - الآثار السلبية:

1- ستتأثر الدول النامية المستوردة للغذاء بارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية الأساسية بنسبة 24 بالمائة إلى 33بالمائة في المتوسط، و هذا سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء أولا والعجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ثانيا. وقدرت خسارة البلدان الأقل نموا نتيجة ارتفاع أسعار الحبوب بحوالي 583 مليون دولار سنويا بدءا من سنة 2005[1] . وتشير التقديرات أن قيمة صادرات السلع الزراعية للدول النامية ستزداد بحوالي 11 بالمائة بعد تحرير تجارتها بينما ستزداد قيمة وارداتها من السلع الغذائية بمعدل 39,3 بالمائة في السنة.

2 - يرجع ارتفاع أسعار السلع الزراعية لإلغاء الدعم الحكومي للمزارعين، وهذا يؤدي بالدول المتقدمة إلى تقليص كميات الإنتاج مما ينتج عنه تقليص المعونات الغذائية التي كانت تقدمها للدول الفقيرة.

3 – سوف تتأثر الدول النامية بزيادة كلفة استيراد التكنولوجيا و تكلفة الخدمات بسبب اتفاقية حماية الملكية الفكرية واتفاقية الخدمات المختلفة، وهذا ما يدفع بالدول النامية وخاصة الأقل نموا إلى زيادة تصدير المواد الأولية المتوفرة لديها من أجل تسديد فاتورة استيراد ما تحتاجه من السلع الغذائية أو المعدات.

4 – تتمتع الدول النامية بميزة نسبية خاصة باليد العاملة، حيث تتوفر على الأيدي العاملة الرخيصة، أما العمالة الماهرة فلم يشملها التحرير نظرا للتخوف من زيادة الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة سواء كانت الهجرة الدائمة أو المؤقتة. كما أن القيود التي تفرضها الدول المتقدمة تحرم الدول النامية من عوائد تصل إلى 250 بليون دولار سنويا، بينما تؤدي إزالتها إلى زيادة عوائد صادرات الدول النامية بنسبة 20 بالمائة. و من الدول النامية التي

(1)عدنان شوكت شومان، مرجع سبق ذكره، ص: 130 .

تتمتع بهذه الميزة: مصر، المكسيك، المغرب، الفيليبين وتركيا بحيث تعتبر أكبر المصدرين للعمالة.

5 – التزمت كافة الدول في منظمة التجارة العالمية بتطبيق إجراءات الحماية و زيادة عددها في مجال الملكية الفكرية.

و أن الآثار السلبية الناجمة عن ذلك خاصة في مجال الصناعة بما فيها صناعة الكيماويات والأدوية لن تفرق بين الدول تبعا لعضويتها .

ب – الآثار الإيجابية:

ب– 1 – تقول دراسة جديدة للبنك العالمي بعنوان "إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية و أجندة الدوحة للتنمية " أن من شأن إلغاء التعريفة الجمركية، الإعانات و برامج الدعم المحلي تعزيز الرفاهية على مستوى العالم بما يناهز 300 بليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2015 ، وسوف يسهم إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية بما يقارب ثلثي هذه المكاسب نظراً لأن قطاع الزراعة على عكس القطاعات الأخرى يعاني من تشوه كبير للغاية. وتعتبر زيادة القدرة على الوصول إلى الأسواق الزراعية بمثابة الإصلاح الأكثر أهمية الذي ينبغي أن ينبثق عن جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بالدوحة.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن البلدان النامية سوف تتلقى 45 بالمائة من المكاسب العالمية الناتجة عن التحرير الكامل للتجارة السلعية بالكامل. وحيث أنها تمتلك نصيباً أقل بكثير من الثروة العالمية، فإن مكاسبها المحتملة من تحرير التجارة تعتبر كبيرة بصورة غير متناسبة، إذ تصل إلى ما يربو ضعف نصيبها من إجمالي الناتج المحلي العالمي. كذلك إذا تم تصنيف اثنين في المائة فقط من بنود التعريفات الزراعية بالبلدان المتقدمة وأربعة في المائة بالبلدان النامية على أنها "حساسة" أو "خاصة" وبالتالي تخضع لتخفيض جمركي لا يزيد على 15 بالمائة، فإن مكاسب الرفاهية للبلدان النامية من الإصلاح

الزراعي على مستوى العالم سوف تختفي تقريباً.

وفي الوقت الذي تركز فيه هذه الدراسة على الإصلاح الزراعي، فإنها لا تغفل أيضاً أهمية تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق فيما يتصل بالسلع غير الزراعية ولاسيما المنسوجات والملابس. وتقول :"إن زيادة التخفيض بنسبة 50 بالمائة على تعريفات السلع غير الزراعية من جانب البلدان المتقدمة و33 بالمائة من جانب البلدان النامية على التخفيضات القائمة للتعريفات الزراعية من شأنه أن يعزز الاستفادة من "جولة الدوحة" بمعدل 80 بالمائة لصالح البلدان النامية". ولهذا الأمر أهمية خاصة في تخفيض أعداد الفقراء بأفريقيا جنوب الصحراء، حيث سيعيش السواد الأعظم من سكان العالم الأشدّ فقراً بحلول عام 2015. وتوضح الدراسة أن الفقر يمكن خفضه بمعدل ستة في المائة في هذه المنطقة حال التحرير الكامل لتجارة السلع، وهي خطوة للأمام على طريق تحقيق أول "الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة"، المتمثل في تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015.

وأخيرا، توصلت الدراسة إلى أنه في ظل التحرير، سوف ينمو الناتج الزراعي وتزداد فرص العمل بجميع مناطق البلدان النامية. كما توضح أن الزراعة في البلدان المتطورة لن تتضرر وذلك على عكس الإدعاءات المتصلة بالمصالح الزراعية بهذه البلدان.[1]

ب- 2 - منحت الاتفاقية الدول النامية إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة التي تستخدم من جانب الدول المتقدمة، ونجد أن أغلب الدول النامية أزالت الحواجز غير الجمركية على وارداتها و أصبحت أكثر تحررا في سياستها التجارية مقارنة بالدول المتقدمة.

ب- 3 - حصلت الدول النامية على التزام من طرف الدول المتقدمة بالسعي نحو التحرير التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين ست وعشر سنوات، الأمر الذي يمكنها من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

ب-4 - إن تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي و معدلات التضخم ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار إضافة إلى زيادة الإنتاج.

ب-5- إن ارتفاع أسعار المواد الزراعية يحفز الدول النامية على زيادة إنتاجها الزراعي محليا وهذا قد يؤدي إلى انتعاش بعض المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب، اللحوم و منتجات الألياف.

ب- 6- إن تحرير تجارة الخدمات سيمكن الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة .

ب-7 - لا شك أن اتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول العالم وهذا يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الحفاظ على سوقها المحلي والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، مما يحتم عليها تكييف اقتصادياتها وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد. لكن أثر المنظمة على هذه الدول يختلف

باختلاف مستويات التنمية. إلا أن هذه الآثار منها ما عايشته فعلا وأغلبها عبارة عن تقديرات قد ترجح الكفة لصالح الدول النامية إذا عرفت كيف تستغل نصوص اتفاقيات الجات وتطور من أدائها الاقتصادي.

المطلب الثاني: الآثار المرتقبة على الدول العربية

لا شك أن الدول العربية تشترك مع الدول النامية في الآثار التي تم رصدها، إلا أننا فضلنا دراستها على حدى لعدة اعتبارات منها أن الدول العربية لها موقع جغرافي متقارب ومتشابه بين جميع الدول العربية، حيث تعتبر همزة وصل بين أوروبا وآسيا. كما أن أغلبها تعتمد على البترول والبتروكمياويات كسلع تصديرية وكمصدر رئيسي للدخل القومي.

أولا : الآثار المرتقبة على السلع الزراعية

(1) http: //google . world bank . org / uyyr 64qc a1 تصفحت بتاريخ 2009/11/10 ، الساعة: 10:00

تعتبر الدول العربية مستوردة للغذاء وتعاني تجارتها الزراعية من عجز تجاري مزمن في مختلف مجموعات الغذاء خاصة الحبوب وعلى رأسها القمح، الألبان، السكر، اللحوم والزيوت النباتية. وتمثل الواردات الزراعية العربية نسبة 4,9 بالمائة من إجمالي الواردات الزراعية العالمية، أما الصادرات فتمثل 1,4 بالمائة فقط من إجمالي الصادرات العالمية و يرجع الخبراء الوضع المتردي للزراعة العربية لإتباعها سياسات زراعية خاطئة وانخفاض الاستثمار المالي البشري[1]

إن قطاع الزراعة لازال يعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية في الأقطار العربية وهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ويتحمل العبء الأكبر في تشغيل اليد العاملة. كما أن أهميته تختلف من دولة إلى أخرى، ويعتبر من أكثر القطاعات تأثرا بنتائج اتفاقيات الجات ويمكن تقسيم الآثار المرتقبة على اقتصاديات الدول العربية في ما يتعلق باتفاقية الزراعة إلى قسمين الآثار السلبية والآثار الإيجابية.

أ.الآثار السلبية:

أ . 1 . ارتفاع الأسعار: تشير معظم الدراسات الاقتصادية منها أمانة الجات، إلى أن تخفيض الدعم وإزالة الحواجز غير جمركية على السلع الزراعية وخاصة السلع الغذائية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في بلدان إنتاجها. وهذا سيؤثر على الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها الدول العربية، مما يحدث المزيد من الاختلال في الميزان التجاري وزيادة نسب العجز في ميزان المدفوعات.

وتشير دراسة الأمم المتحدة إلى أن الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية الأساسية بنسب تتراوح من 24 بالمائة إلى 33بالمائة وفقا لأسعار 86-88 بعد تطبيق الاتفاقية الزراعية، ستبلغ الخسارة الإجمالية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية للدول

العربية 468 مليون دولار كما هو مبين في الجدول أدناه، والدول العربية المعنية بالخسارة في هذه الدارسة هي مصر، العراق، السعودية، الجزائر وسوريا .

(1) أسامة المجذوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الجدول 3 –4– التغيرات السنوية المتوقعة في واردات السلع الغذائية العربية والخسارة في الرفاهية خلال فترة الخمس سنوات الأولى من تطبيق اتفاقيات الجات 1995–2000

السلعة	معدل الزيادة السنوية في السعر العالمي	معدل الزيادة السنوية في كمية الواردات وقيمتها		الخسارة في الرفاهية
		النسبة	القيمة	مليون دولار
القمح	% 4,5	% 2,1	297	180
السكر الخام	% 3,4	% 1,1 -	93	55
اللحوم الحمراء	% 3,8	% 1,8 -	101	36
الدواجن	% 2,7	% 2,6	24	16
الزيوت النباتية	% 4,6	% 2,2	94	65
الزبدة	% 7,2	% 5,7 -	92	47
الأجدبان	% 5,4	% 2 -	62	30
الحليب المجفف	% 7,7	% 3,5 -	56	39

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993.

أ. **2–** تآكل المزايا الخاصة التي كانت تتمتع بها صادرات بعض الدول العربية وهي المزايا المتعلقة بالنظام العام للتفضيلات، و زوالها يعني حدوث تحول في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتي لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة. وتشير إحدى الدراسات في هذا الإطار وهي الصادرة عن اليونيدو[1] عام 1992، يؤدي إلغاء نظام الحصص بين دول السوق الأوروبية المشتركة إلى انخفاض صادرات المغرب من الطماطم إلى اليونان وبلجيكا ولوكسمبورج بحوالي 90بالمائة. كما يؤدي ذلك إلى إغلاق السوق الإيطالية تجاه صادرات المغرب من عصير الليمون كما أن صادرات مصر من الفاصوليا إلى فرنسا سينخفض بحوالي 73 بالمائة

(1)- منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة.

ب – الآثار الإيجابية:

ب – 1 – تستفيد الدول الأعضاء بالمنظمة من إمكانية النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، فالاتفاقية الجديدة تتيح فرص أوسع لتصدير منتجات ذات مزايا نسبية كالمنتجات الزراعية وتحويل القيود التجارية إلى تعريفات جمركية يتم تخفيضها تدريجيا حسب ما اتفق عليه في نصوص الاتفاقية، وستستفيد الدول العربية من تخفيض الدعم الزراعي لتقوية موقفها التنافسي لمنتجاتها الزراعية في أسواق الدول المتقدمة خلال عشر سنوات لإجراء التخفيضات المنصوص عليها بالاتفاقية.

ب– 2 – قد يكون ارتفاع أسعار السلع الزراعية والتقليص المحتمل في الدعم الغذائي المتوقع حافزا للدول العربية لتوسيع إنتاجها المحلي عن طريق استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية، لكن احتمال تحقيق ذلك يكون على المدى الطويل مع اتخاذ إجراءات معينة كإحداث تغييرات في البنية الإنتاجية الزراعية عن طريق القيام بالاستثمارات الضرورية في مجال التعليم، البحوث التقنية، طرق التوزيع والتخزين وإتباع سياسات اقتصادية ملائمة للتقليل من ارتفاع الأسعار محليا.

ب– 3 – إن اتفاقيتا الخدمات والاستثمار يتضمنان إلغاء كثير من القيود والاشتراكات السائدة في الدول العربية أو النامية بصفة عامة أمام الاستثمارات الأجنبية، وهذا سيسهل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية ومنها في القطاع الزراعي، إلا أن احتمال هذا التدفق ضعيف نظرا لكون الاستثمارات الأجنبية عادة تتجه إلى الدول الصناعة المتقدمة والدول الصناعية الجديدة في آسيا. ورغم أن الدول العربية عملت على تغيير قوانينها ومنح الاستثمارات الأجنبية حوافز وامتيازات، ألا أن حضورها بقي متدنيا وقد يكون من أسباب ذلك غياب الاستقرار السياسي.

تجدر الإشارة أن هذه الآثار تختلف من دولة عربية إلى أخرى نظرا لعدة عوامل أهمها:

- درجة التطور الاقتصادي للدول العربية.
- مدى توفر المزايا النسبية للدولة.
- مدى اعتماد الدولة على مواردها الخاصة لتوفير احتياجاتها الغذائية.
- مدى قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات المطلوبة لتطوير بنيتها الأساسية.
- مدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغيير استجابة للتغيرات السائدة دوليا.
- مدى تأثر الدولة بالتعديلات المطلوبة من خلال الاتفاقية على هيكل التعريفات الجمركية ،الدعم وتحرير الأسعار
- عضوية الدولة للجات والمنظمة العالمية للتجارة أو ترتيبات إقليمية أخرى.

ثانيا : الآثار المرتقبة على السلع الصناعية

لقد خفضت جولة الأورغواي التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بحوالي 38 بالمائة لمجموع دول العالم، وتتراوح من 62 بالمائة على المعادن إلى 20 بالمائة على المنسوجات، الألبسة، الجلود والأحذية . أما بالنسبة للدول النامية ومنها الدول العربية فقد بلغ معدل التخفيض على المنتجات الصناعية 34 بالمائة لمجموع المنتجات، 70 بالمائة على المنتجات المعدنية والأحجار الثمينة و18 بالمائة على معدات النقل.

وللتعرف أكثر على الآثار المرتقبة على السلع الصناعية من تطبيق اتفاقيات الجات يمكننا دراسة ذلك حسب أهم صناعات الدول العربية و هي:

أ – قطاع النفط والغاز

إن فتح الأسواق العالمية من جراء تطبيق اتفاقيات الجات سيحدث نموا ديناميكيا للقطاع الصناعي وهذا سينعكس إيجابيا على حجم الطلب على النفط. ومن الآثار الإيجابية نجد أن الصادرات النفطية بمشتقاتها من الدول العربية للاتحاد الأوروبي تتمتع بإعفاء جمركي تام، بموجب النظام المعمم للمزايا الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي على وارداته من الدول النامية التي يقل متوسط الفرد فيها 6000 دولار سنويا. لكن الاتحاد الأوروبي استبعد صادرات المملكة العربية السعودية من الدول المستفيدة من النظام المعمم للمزايا بعد أن تجاوز متوسط دخل الفرد فيها 6000 دولار سنويا وهذا منذ أفريل 1995. حيث فرض رسوما جمركية على وارداته البترولية من السعودية بنسبة 50 بالمائة من قيمة الرسوم التي يفرضها على وارداته الصناعية من الدول المتقدمة، وارتفعت هذه النسبة إلى 100 بالمائة في أفريل 1996 وتحضى الدول العربية بنفس المعاملة كلما تجاوز معدل متوسط دخل الفرد القيمة المحددة[1] .

ب– صناعة البتر وكيماويات

تحتل الصناعة الكيماوية والبتر وكيماوية مكانة هامة في الاقتصاديات العربية، حيث بلغت طاقتها 4,4 بالمائة من الطاقة العالمية[2] . وإن الدول العربية خاصة منها دول الخليج مرشحة لأن تحتل مكانة تنافسية هامة في هذه الصناعة، نظرا لعدة اعتبارات منها توفر المواد الهيدروكاربونية محليا التي تستخدم كطاقة لهذه الصناعة واعتمادها على رؤوس أموال معتبرة نظرا للطاقات الإنتاجية العالمية.

من المتوقع عند تطبيق اتفاقية الجات أن تتقلص الحواجز في الأسواق التي كانت تفرضها الدول الصناعية مما سيمنح الشركات البتر وكيماوية العربية ميزة تنافسية كبيرة، إلا أن تخفيض الدعم سيعرضها لمنافسة كل من كوريا والصين

(1) أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

(2) علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، الطبعة الثانية، يناير1996، ص: 104 .

على الأسواق الأوروبية في المدى المتوسط ولكنها تبقى محافظة على ميزتها الجغرافية والمتمثلة في قربها من أوروبا أما الصناعات الكيماوية فقد استفادت من تخفيضات معتبرة في التعريفة الجمركية بلغت 44 بالمائة بالنسبة للدول النامية مما سيترك آثارا إيجابية على صادرات الدول العربية. ولكن الدول المتقدمة وضعت قيودا أمام المواد الكيماوية كالأسمدة وذلك لتقليص استخدامها واستبدالها بأساليب بيولوجية حماية للبيئة.

جـ – صناعة المنسوجات والملابس

تعتبر الدول العربية مجموعة مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات في آن واحد. حيث تعتمد صناعة النسيج بها على اليد العاملة و تكنولوجيا بسيطة وهي من أقدم الصناعات في الدول النامية بصفة عامة.

إن اتفاقية المنسوجات والملابس تعمل على إلغاء التعريفة و حصص التصدير خلال عشر سنوات وكذا تطبيق الشرط الاجتماعي في المستقبل الخاص بأجور العمال وزيادة تعويضاتهم. و تطبيق الاتفاقية يعني القضاء على الميزة النسبية التي تتمتع بها البلدان العربية وبذلك تفقدها قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

ومن أجل المحافظة أو رفع قدرتها التنافسية و تطوير صناعتها، على الدول العربية استغلال فترة العشر سنوات الخاصة بالتدرج الزمني في إلغاء التعريفة والحصص، لأن خلال هذه المرحلة تستطيع أن تجدد وتطور صناعاتها حتى لا تصطدم بالمنافسة القوية في السوق الدولية بعد التحرير الكلي لهذا القطاع. مع العلم أن الدول العربية ستواجه منافسة قوية من هونج كونج أكبر مصدر للمنسوجات والملابس للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تايوان، الفيليبين، تركيا، كوريا الجنوبية ودول شرق آسيا وهذا سيؤدي إلى تضيق السوق الخارجية أمام الصادرات العربية المتاحة من هذه المواد و يؤثر أيضا على الأسواق المحلية في حالة إلغاء أو تخفيض إجراءات الحماية التجارية. كما ستشهد الدول العربية في حالة تحرير تجارة المنسوجات والملابس تدفق المنتجات الأسيوية التي ستزيد حصتها في الأسواق المحلية على حساب المنتجين المحليين. ولذا فإن الدول العربية إن لم تقم بإعادة هيكلة هذا القطاع بما يحقق أقل الأسعار فإنها ستكون عرضة ليست فقط لفقدان أسواقها الخارجية بل حتى الداخلية لصالح منتجين قادرين على توفير المنتجات والملابس بنوعية أفضل وبأسعار أقل.

د. الصناعات الدوائية

تعلب الصناعات الدوائية العربية دورا استراتيجيا في الأسواق العربية وأن تأثير اتفاقية الجات عليها سيكون بالسلب نظرا لكون اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تعطى أصحاب هذه الحقوق مجالا أوسع ومطالب أكثر. كما أن معظم الصناعات الدوائية العربية تتم بالدول الأوروبية و أصحاب براءات الاختراع فيها أفراد أو شركات أجنبية لهذا من المتوقع ارتفاع تكلفة الحصول على هذه البراءات أو حقوق التصنيع المحلي الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الدواء

خاصة و أن سريان مفعولها يدوم 20 سنة من تاريخ تسجيلها، وحتى تحافظ الدول العربية على مكانتها في صناعة الدواء عليها بالعمل المشترك للاستثمار في مجال البحوث والابتكار في هذا المجال.

ثالثا : الآثار المرتقبة في مجال الخدمات والملكية الفكرية

أ- الآثار المرتقبة في مجال الخدمات

يعاني ميزان تجارة الخدمات للدول العربية عجزا كبيرا، لأنها ما تزال تعاني من ضعف في مؤسساتها الخدماتية نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية.

إن صياغة نص اتفاقية الخدمات جاء ليخدم مصالح الدول المتقدمة المصدرة للخدمات، وهذا له انعكاسات سلبية على أوضاع الدول العربية، لأن الشركات الأجنبية ستعامل نفس معاملة الشركات الوطنية وهذا يؤدي إلى دخول الشركات الوطنية في منافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية التي تملك أساليب تكنولوجيا حديثة، فنجد في اتفاقية الخدمات رفع القيود على تنقل العاملين بالشركات الأجنبية التي دخلت أسواق الدول النامية في إطار مهامها المتعلقة بالخدمات، ولكن قد يساء استخدام هذه الميزة وتأثر على الأمن القومي للدول المستفيدة.

إن الملاحق الخاصة بالخدمات المالية تمنح الدول الأعضاء الحق في اتخاذ إجراءات لحماية موردي الخدمات وسلامة استقرار النظام المالي للدول النامية بصفة عامة، وهذا يشكل عبئا على المؤسسات المالية المحلية لتلك الدول مما يجعلها غير قادرة على منافسة الخدمات المالية الأجنبية المحمية بنصوص الاتفاقية ونفس الشيء ينطبق على بقية الخدمات التي تندرج في نطاق هذه الاتفاقية.

يندرج ضمن اتفاقية الخدمات المالية كل ما يتعلق بالقروض، الضمانات وتقديم استشارات استثمارية وهذا يؤثر سلبا على الدول العربية التي تعاني في سوقها المالي من صعوبات واختلالات في موازينها الداخلية والخارجية، ويمكن أن نستثني في هذا الإطار المملكة العربية السعودية أما بقية الدول العربية أصبحت جميعها تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها. وهذا قد يكون سببا في عدم استفادتها من الاستثمارات الأجنبية أو التي قد تكون بتكلفة عالية.

ولتخفيف هذا العبء على الدول العربية أن تعمل على إيجاد آليات إقليمية قومية تسمح بمنح مزايا لبعضها البعض دون غيرها من الدول الأعضاء في شكل تكتلات أو اتحادات إقليمية لتبادل الخدمات. وعليها أيضا أن تعمل على تطوير أدائها في مجال تجارة الخدمات بكل أنواعها وخاصة التي تتميز فيها بميزة نسبية أو قادرة على تحقيق ذلك على المدى المتوسط.

ب. الآثار المرتقبة في مجال الملكية الفكرية

لقد عملت اتفاقية الملكية الفكرية على حماية التكنولوجيا الغربية بوضع العقبات أمام الدول النامية أو العربية للحيلولة دون استخدامها أو حتى تقليدها. ونجد أن عملية تقليد السلع في مجال الملكية الفكرية قد تطورت في الدول النامية و أصبحت من الأنشطة الاقتصادية التي تخلق نشاطات كإقامة الصناعات وإيجاد عمل للحد من البطالة. كما أن معظم هذه الدول تغض النظر وتتردد في اتخاذ الإجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال، علما أن تكوين سوق لحقوق الملكية الفكرية على الصعيد العالمي سيؤدي إلى زيادة التدفقات من عوائد حقوق الملكية من الدول النامية بما فيها الدول العربية إلى الدول الصناعية نظرا للاحتكار الكلي للدول المتقدمة لبراءات الاختراع ومعظم التجديدات والتطورات العلمية التكنولوجية.[1]

ولعل من الآثار المباشرة لهذه الاتفاقية هو ارتفاع أسعار أي نوع من أنواع التكنولوجيا لأنها أصبحت شبه محتكرة ومحمية بنصوص دولية خاصة التكنولوجيا غير الإستراتيجية، أما التكنولوجيا الإستراتيجية فيطغى عليها الجانب السياسي والاقتصادي، ونظرا لفشل حوار شمال جنوب فإن الدول الصناعية تمنع تسربها لأنها تساعد على تحقيق التنمية الحقيقية للدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة بأي ثمن.

ومن المتوقع أن تكون خسائر الدول العربية أكبر من مكاسبها نظرا لتحملها نفقات وتكاليف باهضة في سبيل حصولها على التكنولوجيا، حقوق التصنيع، الطبع والنشر، استخدام العلامات التجارية وغيرها. علاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الأجور .

رغم أن الاتفاقية منحت للدول النامية مهلة خمس سنوات بدأت منذ سنة 1995 حتى تتمكن خلالها من تهيئة أجهزتها الإدارية والفنية لتنفيذ الاتفاقية. و كذلك خمس سنوات إضافية لحماية المنتج من الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية، العقاقير الطبيعية والمركبات الصيدلانية، إلا أن هذا لم يكن كافيا لتفادي الآثار السلبية للاتفاقية. بل لا تزال الدول النامية تطرح عدة قضايا في طاولة المفاوضات منها نطاق حقوق النشر ومدته المحددة الآن ب50 عاما والتي تعتبرها الدول النامية مدة طويلة جدا، كما أن الضوابط الجغرافية للسلع وبراءات الاختراع التي تحددها الاتفاقية حسب منطقتها ومنشأها الجغرافي تمنح أهمية لمكان تسجيلها وليس للعاملين الذين أنتجوها، وتعمل الدول النامية على إعادة النظر في ذلك بحيث يعاد الاعتبار للعامل الإنساني وليس لمكان التسجيل. وفيما يتعلق بالتصاميم وخاصة الألبسة والأزياء فان الاتفاقية توفر الحماية للتصاميم المبتكرة والأصلية لأن جميعها يعتمد على تصاميم سابقة تجرى عليها بعض التعديلات لتصبح تصاميم جديدة ومحمية وفقا للاتفاقية.

رغم أن الاتفاقية منحت للدول النامية مهلة خمس سنوات بدأت منذ سنة 1995 حتى تتمكن خلالها من تهيئة

(1) علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مرجع سبق ذكره، ص:107

أجهزتها الإدارية والفنية لتنفيذ الاتفاقية. و كذلك خمس سنوات إضافية لحماية المنتج من الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية، العقاقير الطبيعية والمركبات الصيدلية، إلا أن هذا لم يكن كافيا لتفادي الآثار السلبية للاتفاقية. بل لا تزال الدول النامية تطرح عدة قضايا في طاولة المفاوضات منها نطاق حقوق النشر ومدته المحددة الآن ب50 عاما والتي تعتبرها الدول النامية مدة طويلة جدا، كما أن الضوابط الجغرافية للسلع وبراءات الاختراع التي تحددها الاتفاقية حسب منطقتها ومنشأها الجغرافي تمنح أهمية لمكان تسجيلها وليس للعاملين الذين أنتجوها، وتعمل الدول النامية على إعادة النظر في ذلك بحيث يعاد الاعتبار للعامل الإنساني وليس لمكان التسجيل. وفيما يتعلق بالتصاميم وخاصة الألبسة والأزياء فان الاتفاقية توفر الحماية للتصاميم المبتكرة والأصلية، لأن جميعها يعتمد على تصاميم سابقة تجرى عليها بعض التعديلات لتصبح تصاميم جديدة ومحمية وفقا للاتفاقية.

إن تحقق هذه الآثار في الواقع يرتكز على درجة نمو الدول العربية والميكانيزمات التي تستعملها للتخفيف من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الايجابية، كما أن قضية التكتل التي تسمح بها نصوص منظمة التجارة العالمية أمر لا بد منه لأن العالم اليوم يشهد تكتلات، لهذا يعتبر التكامل الاقتصادي العربي خيار المستقبل الوحيد أمام الدول العربية حتى تحتل مكانتها في ظل التغيرات الدولية المعاصرة المتمثلة في النزاعات التكتلية العربية أو الإقليمية كالمغرب العربي أو الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: حصة الدول النامية من التجارة العالمية

بالنسبة للدول النامية، إن فوائد الانفتاح التجاري المقترنة بإصلاحات داخلية تدعم السوق، قد أثبتت هي أيضاً بالتجربة تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وتقليص الفقر من خلال تحرير التجارة. فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن الدخل الفردي الحقيقي نما في التسعينيات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تزيد ثلاث مرات، إذ بلغ معدل نموه السنوي خمسة بالمائة، وفي الدول الأقل نموا بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها 1,4 بالمائة فقط.

أما بالنسبة للفقر، فإن أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، البروفسور" خافيير سالا إي مارتين"، يرى أن معدلات الفقر حول العالم قد انخفضت بشكل بارز خلال العقود الثلاثة الماضية. فهو يقدّر أن عدد الفقراء في العالم كان في العام 2000 أقل بما بين 250 مليون نسمة و500 مليون نسمة عما كان عليه في العام 1970، وأنه رافق ذلك انخفاض في حدة الفوارق في الدخل الفردي في العالم خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم. فالصين مثلا، فتحت أسواقها بنشاط كبير ووسعت تجارتها العالمية، مما أدى إلى انتشال أكثر من 250 مليون صيني من الفقر. أما تشيلي التي انفتحت، فقد نجحت هي الأخرى في تخفيض معدل الفقر فيها بأكثر من النصف، إذ انخفض من نسبة 46 بالمائة

عام 1987 إلى نسبة تقارب 18 بالمائة عام 2004. ومن جهة أخرى، فإن دول المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية، وهي منطقة كانت أقل انفتاحاً بكثير على التجارة العالمية، شرعت الآن فقط بالبدء في فتح أسواقها وتوسعة تجارتها بشكل سيقلص الفقر الذي تفاقم فيها.

وتشير الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومؤسسة بيتر سون للاقتصاد الدولي، إلى أنه يمكن للتجارة العالمية الحرة أن تنتشل عشرات الملايين الآخرين من براثن الفقر، وأن تضخ 200 بليون دولار أميركي في اقتصاديات الدول النامية، إلا أنه حتى تتمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة، يجب أن تكون هذه السياسة مقترنة بإصلاحات داخلية أخرى، مع توفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية.

وفيما يتعلق بتعزيز القدرات التجارية، جعلت الولايات المتحدة الأميركية في سلم أولوياتها إمداد الدول النامية بالأدوات لتمكينها من الاستفادة من نظام التجارة العالمية الراهن، فهي الدولة الوحيدة التي تقدم أضخم مساعدات تتضمن البنية التحتية المادية المتصلة بالتجارة. وقد بلغ مجموع ما قدمته من هذه المساعدات في الفترة الممتدة من العام 2001 إلى العام 2006، 5.6 بليون دولار من المنح.

1 - تحرير التجارة والتنمية

تتفق دراسات البنك الدولي مع دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على أن من شأن قيام الدول المتقدمة والنامية على السواء بإلغاء تشويهاتها لسوق المتاجرة بالسلع الزراعية، أن يعود بحوالي ثلثي (63بالمائة) الفوائد الناجمة عنه لمصلحة الدول النامية. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن نسبة 93 بالمائة من المكاسب الإنعاشية الناجمة عن إزالة التشوهات في التجارة العالمية في المجال الزراعي سوف تتحقق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، في حين أن اثنين بالمائة فقط من المكاسب سينجم عن تقليص المساعدات الحكومية الرسمية للصادرات وخمسة بالمائة سينجم عن تقليص الدعم المحلي.

2 - البضائع

يقدر البنك الدولي، أن الدول النامية ستجني ثمار حوالي نصف الفوائد الاقتصادية الدولية الناتجة عن تحرير تجارة البضائع والسلع. فالزيادة السنوية المتوقعة في دخل الدول النامية بحلول العام 2015 تقدر بمبلغ 142 بليون دولار أميركي، أي 49 بالمائة من المكاسب الإجمالية العالمية. ولدى أخذنا التحولات الديناميكية في اقتصاديات الدول بالحسبان، ترتفع هذه الزيادة المقدرة إلى مبلغ 259 بليون دولار، أي ما يمثل نسبة 56 بالمائة من مجمل المكاسب التجارية العالمية. والحواجز التجارية في الدول النامية هي أكثر منها في الدول المتقدمة. ويرى صندوق النقد الدولي أن القيود المفروضة على التجارة في الدول النامية تزيد بأربع مرات عما هي عليه في الدول الغنية. ونظراً لكون 70بالمائة من الرسوم

الجمركية المفروضة على البضائع التي تتاجر بها الدول النامية تدفع إلى دول نامية أخرى، يمكن للدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط أن تستفيد من إلغاء حواجزها وأن تحفز تدفق مزيد من النشاط التجاري بين دول الجنوب. 3 – الخدمات

إن قطاع الخدمات هو القطاع الأسرع نمواً بين مكوّنات الناتج الاقتصادي الإجمالي في الدول النامية، كما أنه من أكبر مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر. فهو يستقطب نسبة 60 بالمائة من الاستثمارات العالمية المباشرة، وقد ارتفع المبلغ المستثمر فيه من 870 بليون دولار أميركي في عام 1990 إلى 5.9 تريليون دولار في العام 2004.

ونظراً لكون القيود المفروضة على تجارة الخدمات كثيرة ومتشعبة، فإن الفائدة التي ستنجم عن تقليصها ستكون جمة. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير أصدره البنك الدولي حديثاً أن الدول التي تملك قطاعاً حراً للخدمات المالية قد حققت نمواً أسرع بنسبة واحد بالمائة من النمو الذي حققته الدول الأخرى. وتقدر دراسة صادرة عن جامعة" ميشيغان" أن تحرير سوق الخدمات كفيل وحده بإنتاج أكثر من ثلثي المكاسب الاقتصادية العالمية التي ستنجم عن إلغاء الحواجز التجارية.

4 – التجارة والبيئة

يمكن لتحرير التجارة دعم التنمية المستديمة،. وبوجه عام، تميل الدول الغنية إلى تخصيص قدر أكبر من مواردها للمحافظة على بيئتها وصيانتها. وفي منظمة التجارة العالمية، تبشر دورة مفاوضات الدوحة بإمكانية عظيمة للنجاح في التوصل إلى حالات يفوز فيها الجميع ولا يكون هناك أي خاسرين في ما يتعلق بالتجارة والبيئة، بحيث يكون لتحرير التجارة نتائج بيئية إيجابية.

وعلاوة على ذلك يمكن لتحرير المتاجرة بالسلع والخدمات البيئية أن يدعم أهداف التنمية المستديمة من خلال زيادة إمكانية الحصول بكلفة أقل على تكنولوجيات بيئية أساسية في مجالات مثل إدارة مياه الصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة والخطرة، إعادة تأهيل التربة والمياه، حماية الغلاف الجوي وإنتاج الطاقة المتجددة.

خلاصة:

من خلال سبق، يتضح أن الوصول لتأسيس المنظمة العالمية للتجارة لم تكن بالأمر الهين، كما أن العالم بوجه عام سوف يحقق مكاسب من الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات و اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن المكاسب على المدى القصير ستتركز في الدول المتقدمة و بخاصة في الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة و اليابان، بينما ستتحمل كثير من الدول النامية خسائر كبيرة، لما تحمله هذه المنظمة من تصنيف خاص للدول النامية، دون تحديد للدول التي تستحق هذه الصفة و تفريقها بين الدول المتقدمة، الدول النامية و الدول الأقل نموا.

وقد فرضت اتفاقيات المنظمة على الدول النامية التزامات أقل من تلك الواقعة على الدول المتقدمة، كما أن الفترات الانتقالية الممنوحة لها لتنفيذ التزاماتها أطول من تلك الواقعة على الدول المتقدمة. و استهدفت جميع الامتيازات التي حصلت عليها الدول النامية بصفة أساسية التزام تلك الدول بأحكام الاتفاقيات، بما لا يخل بحقوق الدول الأخرى الأعضاء، وهي حواجز مؤقتة تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها و تعديل تشريعاتها سياساتها التجارية لتتفق مع الفلسفة تحرير التجارة الدولية. و من أمثلة ذلك المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية في اتفاقية الزراعة، حيث ترتبط المعاملة التفضيلية بالقدر الضروري الذي يفي بمتطلبات التنمية.

غير أن الامتيازات الممنوحة للدول النامية تصبح ذات قيمة محدودة إذا ما قورنت بالفوارق الكبيرة في القدرات الاقتصادية بين الدول المتقدمة و النامية.

كما أن حجم الالتزامات الفعلية على عاتق الدول النامية يفوق الإعفاءات المؤقتة و الخفض المحدود في الالتزامات الممنوحة لها.

و بات من المؤكد أن بعض الدول النامية سوف تحقق خسارة صافية على المدى القصير، لأن خفض الدعم الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي و في الولايات المتحدة، سيؤدي إلى خسارة لبعض الدول النامية، لان إلغاء حصص هذا الاتفاق سوف يخفض الأسعار التي يتلقاها كل المصدرين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في الميدان الاقتصادي، بالإضافة إلى أن المصدرين الأقل كفاءة في الدول النامية سوف يفقدون حصصهم في السوق.

الفصل الرابع

جهود منظمة التجارة العالمية

في تحرير التجارة الدولية

تمهيد

أن منظمة التجارة العالمية تشكل بندًا أساسيًا للعولمة، حيث توفر درجة من القدرة على التنبؤ والاستقرار في العلاقات التجارية. ففي عالم بطيء النمو تتزايد فيه الضغوط الحمائية، يصبح وجود القوانين و القواعد المعززة أكثر إلحاحًا. و هدف المنظمة هو الترويج لتحرير التجارة من خلال إلزام الدول بعدم إتباع التدابير الحمائية على نطاق عالمي، و ذلك يعارض الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي تزود الدول الداخلة في الاتفاقية بمركز تجاري تفضيلي .

وترى المؤسسات المالية أن الاتجاه نحو سياسة الحمائية يعتبر اتجاهًا سلبيًا، في حين أن التحرير هو خير وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي. ومع ذلك فإن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو إتباع السياسات الحمائية في ظل مواجهة الأزمة المالية العالمية.

مع العالم أن المؤسسات المالية الدولية أسست الكثير من سياساتها على قناعة مفادها أن تحرير التجارة أمر حتمي لتحقيق النمو. وهذا المبدأ يصبح ذا أهمية خاصة عندما يواجه العالم انكماشًا اقتصاديًا كبيرا. و لكن الجهود الرامية إلى تحرير التجارة أصبحت مهددة بشكل كبير أثناء الأزمات الاقتصادية، حيث تسعى الأسواق المحلية إلى الحد من المنافسة إلى أقصى حد ممكن.

لهذا سنتناول في هذا الفصل تطورات التجارة الدولية في ظل وجود منظمة التجارة العالمية و جهود هذه الأخيرة في مكافحة الإجراءات الحمائية إضافة إلى سعيها نحو المزيد من التحرير سواء في حالة الاستقرار الاقتصادي أو في وجود الأزمة المالية العالمية فضلا عن المكاسب التي ستجنيها الدول النامية في كل مرحلة مع الإشارة إلى تحرير التجارة في الخدمات المالية كواحدة من الموضوعات التي تناولتها اتفاقيات المنظمة. و ذلك من خلال مجهوداتها الميدانية و مؤتمراتها الوزارية، لذلك عالجنا هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية.

المبحث الثاني: تطور التجارة العالمية.

المبحث الثالث: مساعي منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية.

المبحث الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية

يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة وبموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي التي تشهدها غالبية الدول. ويشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات، قطاع التأمين والمصارف، تحرير حركة رؤوس الأموال و البورصات.

لقد ترتب عن اتفاقيات جولة الأورغوي للخدمات المالية، المصرفية وإزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال وانسياب حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة أنشطتها والترويج لخدماتها؛ نشأة أسواق وبنوك جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها. وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية بما فيها الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في الاتجاه المتزايد نحو التحرير المالي[1].

إنّ تحرير التجارة في الخدمات يختلف عن حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنّه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتي القيود من خلال القوانين والإجراءات التي تضعها كل دولة. هذه القيود سعت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيفها للوصول إلى تبادل حرّ و من ثم تحقيق التحرير الكامل في تجارة الخدمات.

لقد مثل الاتفاق العام في تجارة الخدمات المالية الناتج عن جولة الاروجواي أحد المجهودات الأولية متعددة الأطراف الرامية إلى وضع قواعد تحكم تجارة الخدمات خاصة المالية منها و تقديم إطار عام للمفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بتحسين النفاذ إلى الأسواق المالية أو ممولي الخدمات. هذا المجهود يعتبر خطوة هامة في إطار التعاون الاقتصادي الدولي ويبين الأهمية المتزايدة التي توليها الدول لقطاع تجارة الخدمات المالية، و ضرورة التعاون الأوسع ما بين الدول في عالم يتميز بالاندماج و الترابط المتزايد.

المطلب الأول: الإطار النظري لتحرير قطاع الخدمات المالية

أولا: الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية

إن الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية يمكن حصرها فيما يأتي:

1-قبول الودائع

(1) عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، من 31ماي إلى 2 جوان 2005، ص: 5 .

2-الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية، الائتمان العقاري، المساهمات وتمويل العمليات التجارية.

3-التأجير التمويلي.

4-خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الائتمان، بطاقات الائتمان والإقراض،الشيكات السياحية والمصرفية.

5-الاتجار لحساب البنك أو العملاء في أدوات سوق المال، الشيكات، الكمبيالات، شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية.

6-خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية.

7-الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج،الإصدار الخاص وتقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بالإصدارات.

8-أعمال السمسرة في النقد.

9-إدارة الأموال مثل: إدارة النقدية، محافظ الأوراق المالية، خدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

10-خدمات المقاصة وتسوية الأصول المالية بما فيها الأوراق المالية، المشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.

11-تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

12-تقديم الاستشارات، الوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة السابقة.[1]

13- قطاع التأمين و الخدمات المتعلقة به، مثل خدمات التأمين على الحياة، إعادة التأمين و نشاط شركات السمسرة التي تعمل بهذا المجال.

14 -البنوك و الخدمات المالية الأخرى (باستثناء التأمين) و تشمل المؤسسات التي تقبل الودائع، تقدم القروض للعملاء، تمويل المعاملات التجارية، تمويل الشركات التي تعمل في مجال بيع و شراء الأسهم والسندات، تمويل الشركات و المؤسسات التي تعمل في مجال أسواق النقد، القطع الأجنبي و المشتقات المالية و التي تتعامل في الأصول النقدية و المالية ومنها الذهب و شركات السمسرة في مجال النقد، التمويل، إدارة المحافظ و صناديق التحوط و المؤسسات التي تقوم بعمليات التسوية و المقاصة للأصول المالية و المؤسسات التي تعمل في مجال المعلومات المالية و الشركات التي تقدم النصح و الإرشاد لعملائها فيما يتعلق بالأمور المالية.

ثانيا: المزايا المحتملة لتطبيق تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية

إنّ الكثير من الدراسات أشارت إلى أنّ هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية ومنها:

(1)عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص84.

1-قد يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل القطاع أكثر كفاءة واستقرارا.

2-إن اتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال عمليات الاندماج المصرفي.

3-يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى تخفيض تكاليف هذه الخدمات.

4-توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء وتحسين جودتها.

5- المنافسة تدفع البنوك إلى تحسين الإدارة، زيادة الكفاءة وتخفيض العملات.

6- يؤدي إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا.

7- تتيح للعملاء والشركاء اختيار المزيج المناسب للتمويل[1].

وقد تضمنت الاتفاقيات تعهدات بشأن تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض اللاحق بين الأعضاء حول بعض الالتزامات التي تهدف إلى تقوية طاقة قطاعات الخدمات في الدول النامية،رفع مستوى كفاءتها، تحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية وتيسير حصولها على التكنولوجيا في الوقت الذي يلاحظ فيه أن تدفقات الأموال إلى الدول النامية كانت بواسطة البنوك المرخصة في العديد من الدول. فالبنوك الكبيرة في الدول الصناعية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تمثل القنوات الرئيسية لهذا التدفق المالي[2].

♣ سنحاول استنتاج بعض العناصر الهامة لنجاح انفتاح الأسواق في مجال الخدمات المالية و التي من بينها:

♦ الاستقرار القانوني: وجود قوانين واضحة للملكية و الحقوق.

♦ فاعلية القانون و القدرة على تطبيقه.

♦ الاستقرار النقدي و المالي.

♦ توافر البيانات المالية السليمة و المنتظمة .

♦ الاستقرار الاقتصادي الكلي، دور بناء للدولة في تبني التشريعات الضرورية و الملائمة ومراقبة الاستقرار الاقتصادي الكلي .

♦ توافر البيانات المالية السليمة و المنتظمة.

♣ تزايد أهمية و تحرير تجارة الخدمات المالية:

(1) غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر،عمان، ط1، 1996، ص ص: 128-129

(2) عبد المجيد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، القاهرة، ص ص: 128-129 .

لقد أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أوالنامية، و هذا ما يفسر الزيادة في تجارة الخدمات المالية بخطوات سريعة، خاصة مع استخدام الأدوات المالية الجديدة و التغيير التقني التكنولوجي الحديث .

و ينعكس الدور الهام لقطاع الخدمات في حصته من إجمالي التوظيف و إجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول. كما أن وتيرة نمو الأنشطة المالية الدولية أصبحت أسرع من تلك المحلية، فمثلا نجد أن معاملات الأوراق المالية والمشتقات الدولية قد تطورت بصورة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية.

و حسب المعطيات المتوفرة، نجد أن تجارة الخدمات المالية، نمت بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة و ذلك راجع بالطبع إلى عدة عوامل نذكر منها:

♦ التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية مثل ظهور نظم المعالجة الالكترونية للبيانات، الخدمات المصرفية الحديثة التي تعتمد على الانترنت، فكلها تقنيات حديثة من شأنها إضافة فرص جديدة ومزيد من الكفاءة و القدرة على المنافسة. و استخدام البنوك العالمية لهذه التكنولوجيا في هذا المجال أدى إلى تطوير و تحسين مستوى الخدمات المصرفية واستخدام أنواع جديدة منها:

- تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة.
- انتشار ظاهرة البنوك الشاملة و انخراط كثير من البنوك العالمية في أعمال مؤسسات الوساطة المالية التي لا تقبل الودائع، مثل القيام بدور الوساطة في الأسواق المالية و الأدوات المالية الجديدة إضافة خدمات التأمين. فهناك عمليات دمج بين بعض البنوك و شركات التأمين، و خصوصا في أوروبا، حيث تقدم المؤسسة المندمجة الخدمات المصرفية وخدمات التأمين في نفس الوقت، و مما لاشك فيه أن هذا الأمر سيجذب كثيرا من العملاء، و تبقى في وضع تنافسي أفضل.
- الزيادة في التجارة الدولية التي أدت إلى اتساع الأسواق و بالتالي زيادة الطلب على التمويل الدولي لهذه الأنشطة.

ولقد أدى هذا النمو المتزايد لقطاع الخدمات المالية إلى زيادة نشاط أسواق المال العالمية بشكل كبير حيث سجل النشاط الافتراضي و التعامل في الأوراق المالية و المشتقات نموا كبيرا نموا خلال العشر سنوات الماضية.

المطلب الثاني: أثار تحرير تجارة الخدمات المالية

أولا: آثار تحرير التجارة في الخدمات المالية على الدول النامية

إن آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على البلدان النامية ستكون قاسية خصوصا على المدى القريب والمتوسط، حيث سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها حاليا، الدخول في حلبة المنافسة مع الدول المتقدمة وتحديدا مع الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات[1].

أ-الآثار الإيجابية:

1-أن تعاظم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات وما سيتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.

2-تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى جودتها.

3-رفع مستوى تقييم المخاطر واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.

4-تنويع وتطوير كل من الأدوات المصرفية، نظم وأساليب العمل في هذا مجال وتقديم أدوات تقنية مستحدثة إضافة إلى تطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.

5-الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها مثل الترويج للإصدارات في الأوراق المالية، تقديم الائتمان الجماعي، إدخال عمليات التأجير التمويلي بخبرة أجنبية متطورة.

6-تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك، تطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية.

7-نقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية.

8- تنشيط السوق المالي من خلال البنوك وتنويع العمل المالي.

ب- الآثار السلبية:

1-حدة المنافسة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي مما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات من السوق المصرفية.

2-احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة وضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال.

3-ضعف قدرة البنوك المحلية على فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات وقد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول.

4-ضعف قدرة البنوك المحلية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية.

5-الإضرار بإستراتيجية استخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

(1) عبد الواحد الغفوري، العولمة و الجات، الفرص و التحديات، مرجع سبق ذكره، ص : 142

6 -التأثير السلبي على السياسة النقدية إذا استطاع البنك الأجنبي حجب عمليات مصرفية على السلطة الإشرافية

7-ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات المصرفية الوليدة[1].

ثانيا : تقييم مكاسب تحرير تجارة الخدمات المالية[2]

1 - إن تحرير الخدمات المالية يمكن أن يحسن من فعالية القطاع و يخفض التكاليف بعدة طرق. كما أن المؤسسات المالية تستطيع أن تستفيد من اقتصاديات الحجم و تتخصص على أساس المزايا النسبية. فمجيء مؤسسات متخصصة في بعض الأجزاء من السوق، مثل إعادة التأمين أحسن مثال على ذلك. كما أن المؤسسات المالية يمكنها أن توسع من تشكيلة الخدمات المرتبطة التي تقدمها من أجل تحقيق اقتصاديات التنويع هناك العديد من المؤسسات انطلقت في أسواق أجنبية بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات المالية.

كما يمكن لتحرير الخدمات المالية أن يحسن من نوعية الخدمات. فالمنافسة الشديدة تعمل على تحفيز المؤسسات المالية على أن تكون أكثر حساسية لاحتياجات المستهلكين و حول الكيفية التي يمكن بها تشخيص تشكيلة من الخدمات للرد على احتياجاتهم الخاصة. فمثلا في حالة دعم التنبؤ فان الأشغال التقنية و تسيير المخاطر تظهر ذات فائدة و بالتالي فان المنافسة تؤدي إلى تحسين النوعية و من جهة أخرى يمكن للمودعين أن يحصلوا على أحسن الاستشارات حول استراتيجيات الاستثمار، مادامت المؤسسات المالية تتنافس من أجل جذب ادخارا تهم.

و في هذا المجال يمكن للتجارة الدولية أن تمنح مكاسب هامة بنقل التكنولوجيا و المعلومات خاصة المتعلقة بالسلوكيات الجيدة في مجال المحاسبة، معالجة المعطيات و استعمال أدوات مالية جديدة. هذه المزايا تقوم على أساس الوجود التجاري للبنوك التجارية و وكالات التأمين الأجنبية.

و كلما كانت الأسواق مفتوحة، كلما كان عدد الخدمات الممنوحة قابل للارتفاع لأن المستهلكين يبحثون عن وسائل تعظيم محفظة السلع المالية و التأمين. و ظهور العديد من الوسائل المالية الجديدة يمكن أن يشجع على إقبال المزيد من الزبائن عليها. و في إطار سوق حرة، فان المؤسسات تكون أكثر قدرة على اختيار توليفة هامة لرؤوس الأموال الصافية أو القروض لتمويل نشاطاتها. كما أن الوسائل المشتقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالاحتماء ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو الصرف، و يمكن للبنوك أن تتحصل أكثر على المداخيل من تجارة الأصول من العقارات بدل القروض البنكية التقليدية منذ أن دخلت في المجال الجديد للنشاط.

و مرت المؤسسات إلى التمويل عن طريق إصدار السندات عندما أصبح هذا النمط من التمويل اقتصاديا بدل التمويل عن طريق القرض، كما بدأ صغار المدخرين بالاستثمار في العديد من أنواع رؤوس الأموال من أجل الحصول على مردود عالي أحسن من حسابات الادخار الكلاسيكية. فان التحرير في مجال الخدمات المالية، وحسب بعض المعطيات العملية الخاصة بدول OCDE كان له تأثير ايجابي على فعالية القطاع المالي. فالإصلاح المالي للقطاع البنكي

(1)عبد المطلب عبد المجيد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص : 163 – 166 .

(2) http// www. neevia .com. تصفحت بتاريخ 2009/12/10 ، الساعة 10 : 10 .

في دول أدى إلى تحسين أغلبية المؤشرات الخاصة بفعالية العمليات.

إضافة إلى أن قطاع مالي مفتوح يحفز أكثر على تبني تشريعات وسياسات اقتصادية كلية جيدة، فتحرير تجارة الخدمات يترجم بتحسن السياسات الاقتصادية الكلية و التشريعات. ومن المتوقع أن يتم هذا التحسن أولا في مجال السياسات النقدية، تحديد سقف الاقتراض و معدلات الفائدة التي عادة تستعمل كأدوات للسياسة النقدية من أجل تحديد التوسع في القرض و التضخم في نظام مالي مغلق. فالتحرير يتطلب تعويض هذا النمط بأدوات غير مباشرة، كنشاطات السوق المفتوحة، من أجل تسيير السيولة والإجراءات النقدية غير المباشرة، و التي لها تأثير أقل اختلالا ويشجع نمو الأسواق المالية. كما أن التحرير في السوق المالي يدفع الحكومات إلى تبني سياسات تحوطية خاصة بالكتلة النقدية، المالية العامة وأسعار الصرف. كما أنه يمكن اعتبار أن التحرير يحفز الحكومات على إزالة التدخلات التي يكون لها أثر و تبني تشريعات تحوطية و مراقبة دقيقة للمؤسسات المالية. إضافة إلى التزامها المبدئي بإدخال إصلاحات تكميلية في هذه القطاعات. وتبني الإصلاحات الاقتصادية الكلية والتشريعات.

و في نفس الوقت، فان تحرير تجارة الخدمات المالية يمكن أن يساهم في تجسيد المكاسب المرتبطة بنمو التجارة وتحسين الاستقرار المالي و الاقتصادي الكلي. و على هذا الأساس، يمكننا اعتبار أن الالتزامات المسبقة ذات المصداقية لصالح تبني سياسات جيدة و مستقرة تمثل عاملا محددا للنمو و التنمية السريعة. ففي كل من هونغ كونغ و سنغافورة أصبح قطاع الخدمات المالية في نمو سريع، مفتوح و منظم، يترجم إلى استقرار اقتصادي كلي و إلى العمل على تدعيمه و تشجيع النمو.

2- تحرير القطاع المالي يمكن أن يحسن التخصيص الدولي لموارد سوق مالية مفتوحة و أكثر فعالية لها تأثير كبير على الادخار، الاستثمار و تحسين تخصيص للموارد. ومن المتوقع أن تؤدي المنافسة ما بين المؤسسات المالية، تحرير معدلات الفائدة و دخول أدوات جديدة للادخار إلى تحسين عوائد الاستثمار. هذه الوضعية تشجع الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى تحفيز النمو. و من ثم دخول جيد إلى مصادر القروض و خاصة قروض الاستهلاك يمكن أن يكون له آثار ايجابية.

وهناك معطيات مصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي (1997) تبين أن قطاعا ماليا قويا ووساطة مالية فعالة لهما تأثير ملائم و ايجابي على مستوى الادخار و الاستثمار في الدول النامية. أي في الدول التي تحتل الرتب العشرة الأولى لنوعية القطاع المالي. و حسب دراسة منجزة من طرف المنتدى، فان المستوى المتوسط للادخار و الاستثمار يمثل أكثر من 33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 22 بالمائة للدول العشرة الأخيرة. حتى و إن لم يكن لها تأثير دائم على الادخار والاستثمار، فان الاستثمار يمكن أن يكون له تأثير ايجابي على مدا خيل الأفراد. فقرض الاستهلاك مثلا يشجع على المدى البعيد الاستهلاك المستقر، وهو ما يتمناه الأفراد ذوي المداخل المستقرة و الأفراد الموجودين في حالة بطالة.

إن النمو السريع لقطاع التأمين على الحياة و منذ بعض السنوات يسمح للمستهلكين باتخاذ بأنفسهم بعض الإجراءات تحسبا لتقاعدهم في حالة المرض أو الحوادث أو الشيخوخة السريعة للسكان في العديد من الدول، و خاصة في

الدول المصنعة.

كما أن تحرير قطاع الخدمات المالية يحسن وسائل تسيير المخاطر و التأمين. و بفضل الدخول إلى المعلومات والمعرفة للأسواق الدولية، فان المؤسسات المالية يمكن أن تمنح أحسن استراتيجيات للاستثمار. إن التجارة الدولية في الخدمات المالية تمثل مكسبا أخرا، حيث تشجع تدفق رؤوس الأموال الموجودة في حالة فائض نحو الدول التي تملك الندرة، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار فيها والدول التي تتميز بمعدلات ادخار عالي و مردود استثماري ضعيف نسبيا يمكن أن تصدر رؤوس الأموال و ترفع من عائدها.

و نشير إلى أن هناك في بعض الحالات بعض التحفظات حول تحرير الخدمات المالية و تأثيره، إلى درجة المطالبة بوقف أو التراجع إلى الوراء في هذا المجال. و مصدر التخوف هو أن المؤسسات المالية الأجنبية ستحتكر السوق الداخلية و تسيطر على الوضع. فإذا كان الموردون الأجانب أكثر فعالية من المستثمرين المحليين، فإنهم سيخترقون بكل سهولة سوقا تتميز بنوع من الانفتاح. ليست هناك أية حجة أن الموردون الأجانب سيكونون دائما أكثر فعالية من الموردين المحليين، فوجودهم سيعمل على تحفيز فعالية الموردين المحليين. وإذا كانت المؤسسات الوطنية تحتاج إلى وقت حتى تتكيف مع المنافسة الجديدة، فان تحرير التجارة يمكن أن يجدول على عدة سنوات. أما الحكومات التي ترغب في الحفاظ على بعض المؤسسات المحلية على مستوى السوق المحلية أو دعما مؤقتا للموردين المحليين، فمن الأفضل من وجهة نظر الفعالية أن تتبني تحفيزات مالية للوصول إلى الأهداف أحسن من تطبيق بعض القيود على التجارة.كما أن المنافسة ما بين الموردين بعين المكان، المحليين أو الأجانب و خاصة مع تحرير السوق للقادمين الجدد، سيقلل من مخاطر السيطرة على السوق و إذا كانت لا تكف فان الحكومات تستطيع أن تتبني سياسات لتشجيع المنافسة.

بالنسبة لاتجاهات السوق العالمية[1]، ففي عام2006، عرفت القيمة الإجمالية لجميع شركات الخدمات المالية المدرجة في البورصة علي الصعيد العالمي زيادة بنسبة26 بالمائة لتبلغ10.7 تريليون دولار. وكانت الأسواق الناشئة محركا هاما للنمو، حيث مثلت 29 بالمائة من الزيادة في قيمة السوق الإجمالية خلال السنوات الخمس السابقة. و يبلغ نصيب الأسواق الناشئة من القيمة السوقية الإجمالية للخدمات المالية العالمية نسبة21 بالمائة، وهي تسهم بنحو688 مليار دولار من أصل2.2 تريليون دولار في النمو الإجمالي للقيمة.

كما بلغت صادرات الخدمات المالية في العالم200 مليار دولار في عام2005، أي بمعدل سنوي بلغ14بالمائة في الفترة بين عامي2000 و2005 و كانت نسبة90بالمائة من جميع هذه الصادرات في عام2005 منشؤها البلدان المتقدمة، التي هيمنت على هذه السوق سريعة النمو. ولا تتجاوز حصة البلدان النامية من صادرات الخدمات المالية العالمية نسبة عشرة بالمائة (نحو18 مليار دولار)، وقد نمت حصتها من السوق العالمية بمعدل سنوي لم يتجاوزخمسة بالمائة في المتوسط في الفترة بين عامي2000 و2005 وتنمو صادرات البلدان النامية من الخدمات المالية بمعدل سنوي يقل بشكل

(1) " مخاطر تجارة الخدمات المالية "، الاقتصادي ، الاثنين 2008/04/21، السنة،126 ، العدد 2050 ،تصفحت بتاريخ : 2009/12/26 ، الساعة : 22:15 .

ملموس عن معدل نمو جميع الخدمات التجارية، وهو معدل يقل بكثير عن المعدلات العالمية في قطاعات التصدير الحيوية(البناء، الحواسيب والمعلومات، الأفراد والخدمات الثقافية/ الترفيهية). ومثلت الصادرات من الخدمات المالية نسبة لا تتجاوز أربعة بالمائة من صادرات الخدمات التجارية للبلدان النامية في عام2005، وهي نسبة تقل بكثير عن حصة قطاعي السفر والنقل (42 بالمائة و28بالمائة علي التوالي). وفي البلدان النامية، تمثل حصة الخدمات المالية نحو سبعة بالمائة من واردات الخدمات التجارية. ونمت التجارة في الخدمات التجارية في هذه البلدان بمقدار خمسة أمثال في الفترة بين عامي1990 و2005. وشهدت واردات البلدان النامية من الخدمات المالية نموا سريعا وكبيرا بصورة ملحوظة متجاوزة صادرات هذه البلدان من الخدمات المالية.

لقد كانت البلدان المتقدمة مصدرة صافية لمنتجات تجارة الخدمات المالية، حيث تضاعفت صادراتها تقريبا من97 مليار دولار إلي 182 مليار دولار في الفترة بين عامي2000 و2005، وساهمت بنسبة تفوقعشرة بالمائة من إجمالي صادراتها من الخدمات التجارية في عام2005، حيث كانت المملكة المتحدة هي أكبر مصدر للخدمات المالية تليها الولايات المتحدة، لكسمبرج وسويسرا. وعلي الرغم من أن تجارة البلدان النامية أصغر حجما إلا أن بعضها (مثل هونج كونج بالصين، سنغافورة، مقاطعة تايوان الصينية، البرازيل،جنوب أفريقيا، الهند وجمهورية كوريا) يعمل بنشاط في مجال الخدمات المالية. ويتفاوت أداء البلدان النامية في مجال التجارة في الخدمات المالية تفاوتا هائلا بحسب المنطقة والبلد. وتستأثر بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية والكاريبي بالحصة الكبرى من تجارة البلدان النامية في مجال الخدمات المالية.

إن السوق العالمية للخدمات المالية تتميز بخصخصة وتحرير متواصلين يجريان إما بصورة مستقلة أو نتيجة لالتزامات دولية. وأدي هذا التحرير إلي حد كبير إلي توسع الأسواق المالية. وشهد العمق المالي (قيمة الأصول المالية كنسبة مئوية إلي الناتج المحلي الإجمالي) أيضا زيادة ملموسة. وفي عام2005، تجاوزت قيمة الأصول المالية العالمية ثلاثة أمثال حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتمثل السوق العالمية للمنتجات المالية الإسلامية قيمة تفوق200 مليار دولار، كما تشمل أكثر من75 بلدا وتقدر القيمة الإجمالية لأصول النظام المالي الإسلامي بأكثر من واحد تريليون دولار. ونسبة النمو السنوي التقديرية من 15– 20 بالمائة. وإذا كان هذا النظام يتركز بصورة تقليدية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فإن بقاء أسعار النفط عند مستوي مرتفع وابتكار منتجات مالية إسلامية عصرية أديا إلي مزيد من الاهتمام بالمنتجات المالية الإسلامية في جنوب شرق آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية.

وفي سياق تحرير التجارة في الخدمات الذي شاهدته البلدان النامية مؤخرا، وانفتاحها المتزايد حيال معاملات حسابات رأس المال، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إليها بصورة كبيرة. وازدادت التدفقات السنوية الوافدة نحو قطاعات الخدمات في هذه البلدان عشر مرات تقريبا في الفترة من عام1990 إلي عام2004. وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات الخدمات المالية في البلدان النامية عنصرا رئيسيا في التدفقات نحو قطاعاتها الخدمية 22 بالمائة حاليا .

المطلب الثالث: رهانات وتحديات الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات المالية

حذر اتحاد المصارف العربية من تداعيات تقاعس الجهاز المصرفي العربي عن الإسراع في تحرير تجارة الخدمات المالية، مشدداً على أن تحرير الخدمات المالية سيفرض على البنوك العربية تحديات شديدة ربما تدفعها إلى الانسحاب من المنافسة إذا لم يتم التعامل معها بسرعة وإتقان. وأشار الاتحاد في التقرير الذي أعده الأمين العام الدكتور «فؤاد شاكر» إلى أن تحرير تجارة الخدمات المالية في الوطن العربي يتطلب إزالة التحكم في سعر الفائدة، تخصيص المنشآت المملوكة للقطاع العام، تخفيض الاتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، تقوية آليات تحصيل الديون، حل مشكلة القروض المتعثرة، تفعيل نظام رسمي للتأمين على الودائع وكذا تحسين الشفافية، الرقابة والتشجيع على الاندماج المصرفي.

ووصف التقرير القطاع المصرفي العربي بالكثافة حيث يضم نحو 356 مصرفاً تجارياً منها حوالي 248 مصرفاً محلياً و108 فروع لمصارف أجنبية فضلاً عن 21 مؤسسة مصرفية متخصصة. مشيراً إلى أن القطاع المصرفي التجاري العربي حقق نمواً كمياً ونوعياً ملحوظاً. وأوضح أن التوزيع النسبي للمصارف بين البلدان العربية لا يتناسب مع الأحجام النسبية لاقتصاديات تلك الدول، حيث يعمل في لبنان 79 مصرفاً في حين أن حصة القطاع المصرفي اللبناني لا تزيد على 7.9بالمائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية. وفي البحرين يعمل 47 مصرفاً لا تزيد حصتها عن اثنين بالمائة من موجودات القطاع المصرفي العربي. بينما يعمل في السعودية التي تمتلك أكبر اقتصاد في المنطقة العربية واحداً من أصغر الأجهزة المصرفية من حيث عدد المؤسسات المصرفية نتيجة الانخراط في عمليات الاندماج المصرفي، إذ تستأثر عشر مصارف على 20 بالمائة من إجمالي الودائع ونحو 21 بالمائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي.

كما أشار التقرير إلى تحديات ومتغيرات عديدة فرضت نفسها على البنوك العربية في المرحلة المقبلة منها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التابعة لمنظمة التجارة العالمية ونتائجها المتوقعة على النظام المصرفي العربي. مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية وضعت البنوك العربية في مأزق حرج، حيث أصبح عليها تطوير نفسها خلال فترة قصيرة حتى تتمكن من منافسة نظيرتها الأجنبية القادمة بموجب هذه الاتفاقية لتعمل في الأسواق العربية بنفس الحقوق والمزايا التي تتمتع بها البنوك الوطنية، موضحاً أنه في الوقت الذي تسعى فيه البنوك العربية لجذب الاستثمارات العربية المهاجرة التي تجاوزت مليار دولار و إعادة تدويرها في مشروعات عربية، سنجد البنوك الأجنبية تحاول الحصول على رؤوس الأموال العربية وتحويلها للخارج واستثمارها في مشروعات تنموية تدعم اقتصاد دولها، مؤكداً أن معيار التفضيل في هذه الحالة سيكون لمقدار ما تقدمه البنوك من خدمات مالية متطورة لعملائها.

وحدد التقرير ستة إجراءات لتطوير أداء المصارف العربية مع تحرير تجارة الخدمات، من بينها إتباع كل السبل لزيادة الإيرادات وضغط النفقات من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي في بعض الدول العربية، وبإعادة التوازن المالي للمصارف ومعالجة مشاكل محافظها الاقراضية وإدارة سياستها الائتمانية بما يعكس مخاطر السوق ومتغيراته، ثم تحسين استخدامات تقنية المعلومات والتوسع في الاندماج المصرفي خاصة بين المصارف الصغيرة لتعزيز رؤوس أموالها ودعم مواردها الذاتية وتحسين إدارتها لهذه الموارد والاستفادة مما يتيحه الحجم الكبير من مزايا و وفورات. فضلاً عن الانتفاع الكامل بالأموال والأصول

المتاحة تحت تصرف البنك، تحسين نظم الرقابة والإشراف على المصارف، دعم وتعزيز أجهزة وآليات الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي والمالي مع العمل على تحقيق درجة أعلى من الإفصاح المالي والشفافية للبيانات المالية.

واعتبر التقرير أن رفع الكفاءة الإنتاجية للمصارف العربية خيار استراتيجي لمواجهة الأوضاع الجديدة بعد أن أصبحت الصناعة المصرفية الحديثة تتطلب الارتكاز على عناصر أساسية تتعلق بكل جوانب العمل المصرفي، كابتكار أدوات تمويلية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى تدفق استثماري، نقدي وتمويلي مستقل، وإدارة وتدوير رؤوس الأموال المتاحة بالكفاءة المناسبة[1].

بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من البلدان العربية فإن آخر شيء نريد فعله يقول التقرير هو اختلاق أزمة، وبعد تحرير القطاع المالي ودخول المنافسين الأجانب، فان هنالك مخاطرة محتملة بالنسبة للمصارف المحلية والمؤسسات الأخرى. وبينما لا يوجد نموذج مالي واضح موضوع لتقييم احتمال تحقيق النجاح أو حدوث مخاطرة في الأزمة أثناء تحقيق التحرير، فان هناك بعض الدلالات العامة على أي أنواع البيئات أكثر ليونة و عرضة للمشاكل. بما في ذلك أخطاء الإدارة الكلية، الأنظمة القانونية الضعيفة أو غير الموجودة، أنظمة المحاكم الضعيفة، التنظيم والإشراف الضعيفين، رأس المال غير الكافي، الإدارة غير الكفوءة والافتقار إلى المعايير المحاسبية [2]. ولسوء الحظ فان هذا يعني بأن عدداً كبيراً من البلدان العربية من المحتمل أن تواجه المتاعب، والحل هو البدء في تنفيذ إصلاحات داخلية وفي نفس الوقت التخطيط لعملية تحرير تدريجية وتشمل بعض المواضيع الأساسية التي تحتاج إلى المعالجة ما يلي:

- ♦ تقليل التأثير السياسي على إدارة العمليات المصرفية وعمليات الإقراض.
- ♦ تنفيذ "المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال" التي نشرتها "لجنة بازل"حول الإشراف المصرفي في سبتمبر 1997 .
- ♦ تبني معايير المحاسبة الدولية.
- ♦ مقاومة صانعي السياسة إغراء الاعتماد على توسع اقتصادي فوري نتيجة للتحرير.
- ♦ إجراء تحليل بعناية للتوازن الذي يجب عمله بين الالتزامات التي تتم بموجب اتفاق الجاتس لفتح القطاعات المالية أمام المنافسة، والعلاقة التي ستوازي بها هذه الالتزامات التغيرات في أنظمة حساب رأس المال، نظام سعر الصرف ونظام التنظيم المالي.
- ♦ بناء أنظمة معلومات مالية يمكنها أن تقدم معلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب حول وضع المخاطر المالية ومدى التعرض لها.

(1) جيدة الشرق الأوسط ، 2002/08/31 ، العدد 8677 ، تصفحت بتاريخ 2009/11/15 ، الساعة : 12 :12

(2) كيه مايكل فينجراند أند لودجر شوتنيخت. التمويل التجاري والازمات المالية، نشرته منظمة التجارة العالمية 1999 ، ص : 39 .

♦ أسلوب حذر لإمكانية تحويل حساب رأس المال على المدى القصير مع التزام طويل الأمد لتحقيق قابلية التحويل بشكل كامل.

♦ إيجاد طريقة لشرح مدى ضرورة التحرير لكل من التجارة المالية والسياسة النقدية المالية بطريقة يمكن فيها للقيادة السياسية والمجتمع المدني أن يفهما ويقدما الدعم.

♦ يعتبر تطوير أنظمة جديدة للمعلومات المالية ذو أهمية خاصة، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، هو وكالات الائتمان التي هي حتى الآن غير موجودة في العالم العربي، حيث تعتبر ضرورية لأداء النظام المالي في البلدان المتقدمة، ومع ذلك كانت النتيجة ليس فقط التردد في منح القروض ولكن عدم القدرة على القيام بذلك، لأن القروض لا يمكن منحها بدون معلومات مناسبة. كما أن الصعوبات الحالية مع حالات عدم الوفاء على نطاق واسع هي نتيجة لعدم وجود أنظمة مالية عاملة في العالم العربي

♦ وعلى نحو مشابه، فإن ملكية الدولة تخفي مدى خطورة المشاكل، ويعتبر النظام التنظيمي السليم أمر ضروري، لذلك فإن المكان الجيد للبدء هو تنفيذ "المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال". إننا نحتاج لأن نحسن بشكل أساسي البيئة التنظيمية للمصارف في العالم العربي، وفي الوقت نفسه نحتاج لأن نجد طرقاً لتحسين القدرة التنافسية للمصارف قبل فتح السوق المحلية أمام المنافسة الخارجية، ويعتبر ذلك أمرا هاما بشكل خاص، لأن القطاع المصرفي أكثر أهمية في العالم العربي من أي منطقة أخرى.

♦ تواجهنا تحديات هامة في المفاوضات حول الخدمات المالية، فمن جهة، هناك حاجة للاستمرار في تطوير إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الأجنبية من خلال حقوق التأسيس والتشغيل، ومن جهة أخرى، تتزايد أهمية ضمان أن تتجاوب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مع التغيرات التقنية الرئيسية التي شهدناها في العقد الماضي مع مجيء الانترنيت والتمويل الالكتروني بشكل خاص .

♦ إن البعد التجاري هام، لذا يجب أن يوضع في نطاق سياسة أوسع، حيث أنه جزء من النقاش الأوسع حول تعزيز الاستقرار المالي الدولي. ويجب أن يكون كذلك.

ينظر إلى ضمان قوة واستقرار القطاع المالي كمتطلب مسبق وحاسم لتحقيق النمو والتنمية، وهي نظرة صحيحة بالفعل تحتاج الكثير من البلدان، وبالأخص النامية أن تضمن أن تكون المؤسسات الضرورية، الهياكل التنظيمية والأطر القانونية في مكانها لترافق الخطوات الإضافية للتحرير. وهناك نقاش يدور حول الحاجة إلى تعاون دولي مستمر حول هذه المسائل كما يجب تقدير جهود القوى الدولية المختلفة بشكل كبير ومن ضمنها منظمة التجارة العالمية، ذلك لأنها تمثل مساهمة أساسية لضمان استقرار الأنظمة المالية .

إن نظام منظمة التجارة العالمية يمكنه بالفعل أن يساهم في الاستقرار المالي و الدولي، وذلك بضمان التحرير على أساس غير تمييزي، ضمان أن تبقى الأسواق مفتوحة، الاستمرار في تحقيق التحرير وعدم فقدان زخم الإصلاح .

نلاحظ أن القطاع المالي للدول العربية بصفة عامة ما زال يغلب عليه القطاع البنكي، فليس هناك عمليا سوقا لرؤوس الأموال، معدلات الفائدة محددة إداريا، أغلبية عمليات القرض تتلقى الموافقة الرسمية. إلا انه ابتداء من

التسعينيات تبنت أغلبية الدول العديد من الإصلاحات التي تخص التخلي عن الرقابة المباشرة على القرض ، تحرير معدلات الفائدة و اللجوء إلى أدوات غير مباشرة للسياسات النقدية. كما أن هناك إجراءات أتبعت لتطوير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال، و لكن أسواق البورصة تبقى ضعيفة و غير مستقرة، فالنظام البنكي يمثل التركيبة الأساسية للقطاع المالي، ويعاني من بعض الضعف الهيكلي.

و توجد عدة طرق يمكن من خلالها لتحرير الخدمات المالية أن يعزز كفاءة القطاع المالي، إذ يمكن للمؤسسات المصرفية و المالية أن تستفيد من مزايا اقتصاديات زيادة حجم الإنتاج و أن تتخصص وفقا لمزاياها التنافسية. كما يمكن أن تنشأ مؤسسات مالية متخصصة في بعض قطاعات السوق، مثل البنوك الشاملة و البنوك الإسلامية.و يمكن للبنوك أن توسع من نطاق و مجال الخدمات المرتبطة بمجال تخصصها لتستفيد من مزايا زيادة نطاق الإنتاج. و قد تمكنت بعض المؤسسات المصرفية و المالية في العالم من أن توسع أعمالها لتنتشر على نطاق العالم أجمع، حيث توفر لعملائها كافة احتياجاتهم من الخدمات المالية.

إن المنافسة القادمة من المؤسسات المالية و البنكية الدولية على مستوى السوق المحلية سيدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الهدر، تحسين إدارتها، زيادة كفاءتها الإنتاجية، كما قد ترغم المؤسسات المالية و المصرفية في الاهتمام بمتطلبات العملاء حول أفضل تكوين لمحافظهم المالية لتفي باحتياجاتهم المتباينة. فيمكن مثلا للمودعين أن يستفيدوا من النصائح حول استراتيجيات الاستثمار التي تتنافس مع المؤسسات المالية على تقديمها أملا في الحصول على مدخراتهم. و سيؤدي فتح الأسواق المالية إلى توفير منافع كثيرة جراء نقل المهارات التقنية المصرفية الحديثة و التي تشمل المعارف في الممارسات الإدارية المتقدمة و آخر المستجدات في الأدوات المالية، الممارسات المحاسبية و معالجة البيانات.

اضافة إلى ذلك، فقد أكدت دراسة متخصصة أن التطورات الاقتصادية الدولية تملي على الدول العربية أن تتبنى تحديدا للأولويات التي تقبل المنافسة فيها في القطاع المالي، بالاستفادة من فترات التكيف مع المنافسة الدولية المقبلة. ودعت إلى الإسراع في تنفيذ برامج تستهدف تطوير أسواق المال العربية على أن يتم ذلك من خلال ثلاث ركائز أولها المراجعة الدائمة للسياسات الاقتصادية، تحسين المركز التنافسي للوحدات المالية العربية والتحرير التدريجي للقطاع المالي.

أوضحت أن ثاني هذه الركائز يتمثل في الاتفاق عربيا على أولويات تحرير الخدمات المالية العربية وفقا للسقوف الزمنية المفروضة بما يضمن تحقيق مكاسب مع السماح لها بمرونة التطبيق. وأشارت إلى أن الركيزة الأخيرة تتعلق بالطلب من الدول المتقدمة السماح بالمزايا المقترحة للدول النامية في إطار كون الدول العربية من الدول النامية عموما، وان كان بعضها يدخل في إطار الدول الأقل نموا في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكرت الدراسة أن المؤسسات العربية . على مستوى العمل العربي المشترك . مطالبة بالإسراع والبدء في بعض البرامج العربية مثل تطوير أسواق المال العربية، الذي يقوم به صندوق النقد العربي والذي من شأنه تدعيم المركز التنافسي للوحدات المالية العربية على المدى المتوسط. و

أكدت الدراسة في هذا الإطار ضرورة إيجاد سوق نقدية عربية لتيسير حركة الأموال، القروض والتسوية المتعلقة بالديون،تطوير أسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها كخطوة نحو إنشاء سوق مالية عربية موحدة. كما أكدت على وجوب وضع نظام

للإشراف على تأسيس شركات التأمين والرقابة عليها بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وضرورة استحداث وظائف جديدة في أوعية الادخار وصناديق وأسواق المال، مع تطوير أساليب الإدارة والتكنولوجيا المتبعة في المصارف العربية.

وأوضحت في الوقت نفسه أن انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية لا مفرب منه، باعتبار المنظمة تنظم ما يقرب من 90 بالمائة من حجم التجارة العالمية، خاصة أن الدول النامية لها حق في فترات تكييف وسماح تتيح لها مزايا في التحول التدريجي بما يساعدها على التفاعل مع البيئة الدولية.

وأشارت إلى أن اتفاقية تجارة الخدمات (الغاتس) تحتوى على قواعد عامة مماثلة لاتفاقية الجات حول السلع التي تسمح للتجمعات التجارية بتبادل أفضليات على أساس تمييزي، بشرط أن يشمل التبادل الجزء الأعظم من قطاع الخدمات. كما أكدت أن وجود قطاع مالي نشط وكفء أمر ضروري للعملية الإنتاجية والقدرة التنافسية لكافة القطاعات الأخرى في الاقتصاد، الأمر الذي يستدعي أن تدرك الدول العربية أن لها مصلحة أساسية في التحرير التدريجي الكفء للقطاع المالي خاصة لارتباط الخدمات المالية بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ورأت الدراسة أن تحرير تجارة الخدمات المالية على المستوى العالمي يعود على الدول العربية بفوائد ساكنة تتحقق من الاستغلال الأمثل للموارد المالية وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية. وأضافت أن الفوائد الديناميكية تتحقق أساسا من المكاسب الخارجية الناتجة من زيادة المنافسة، التقدم التكنولوجي والأثر الايجابي لزيادة الإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار لما له من آثار على تجارة الخدمات المالية.

واعتبرت الدراسة أن الآثار الايجابية المتوقعة لاتفاق الغاتس الخاص بالخدمات المالية على الدول العربية يعتمد بشكل رئيسي على المزايا التي يوفرها الاتفاق لها ولغيرها من الدول النامية المنضمة إليه. وذكرت أن الآثار الايجابية جراء تحرير تجارة الخدمات المالية على المستوى العالمي التي تعود على الدول العربية، تتمثل في زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية، جذب الاستثمارات الخارجية وانفتاح المؤسسات المالية العربية على العالم الخارجي خاصة أسواق المال العالمية، بما يتيح القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية. وأضافت أن هذه الآثار الايجابية تتضمن أيضا تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولي، تمتين القواعد الرأسمالية، تدعيم الوجود المالي العربي في الخارج، وضع حد لسياسات التمييز والإجحاف وإنشاء نقاط تجارة كوحدة معلوماتية.

المبحث الثاني: تطور التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: نظرة على تطور التجارة الدولية

أولا: تجارة السلع

الجدير بالذكر أنه رغم الازدياد الملحوظ في حجم التجارة العالمية فإن نصيب الدول النامية في أنشطتها مازال منخفضاً مقارنة بالدول المتطورة. حيث تشير الإحصائيات إلى أن حجم نصيب الدول الأقل نمواً في التجارة العالمية أقل من واحد بالمائة، على سبيل المثال، الجدول رقم (1) يوضح التطور الهائل في أرقام واردات العالم خلال الفترة 1953 إلى 2005، حيث إن إجمالي حجم الواردات ارتفع من 85 مليار دولار عام 1953 إلى 10.511 تريليون دولار عام 2005. و من الواضح أن نصيب الدول المتطورة من إجمالي حجم الواردات خلال تلك الفترة هو أكبر بكثير من نصيب الدول النامية، حيث نلاحظ أن متوسط نصيب أميركا الشمالية وأوروبا خلال هذه الفترة نحو 18بالمائة من إجمالي واردات العالم، في حين أن متوسط نصيب إفريقيا نحو 4.5بالمائة مقارنة بمتوسط نصيب الشرق الأوسط نحو ثلاثة بالمائة.

الجدول4-1 تطور واردات العالم من السلع بحسب المناطق خلال الفترة 2005/1953 بمليارات

قيم واردات العالم	85	164	598	1882	3769	7647	10511
حصة أميركا الشمالية%	19.5	15.4	16.5	18.5	21.6	22.6	21.7
حصةأوروبا (%)	19.5	15.4	16.5	18.5	21.6	22.6	21.7
حصةالشرق الأوسط%	2.1	2.3	2.7	6.2	3.4	2.7	3.1
حصة إفريقيا (%)	7	5.7	3.9	4.6	2.6	2.1	2.4

المصدر : . rapport sur le commerce mondial ; OMC ; 2007 ;p :55

مما لاشك فيه أن حجم التجارة العالمية ازداد بشكل مطرد وملحوظ خلال الأعوام الأخيرة، لدرجة أن معدلات الزيادة

في حجم التجارة الدولية تجاوزت بكثير معدلات الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال يبين لنا الجدول (2) أن معدل النمو في صادرات العالم من السلع مقاسا بالتغير السنوي النسبي في قيم الصادرات بالأسعار الثابتة، بلغ نحو ضعفي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006/2004) مما يدل على الأهمية المتزايدة لقطاع التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي وخصوصاً في ظل الاتجاه المتزايد نحو عولمة هذا القطاع وإزالة الحواجز والعوائق في وجه تدفق السلع والخدمات في الأسواق العالمية والتحرير الملحوظ في أنشطة التجارة الخارجية.

جدول4-2 معدل النمو في الناتج العالمي، صادرات وإنتاج العالم من السلع خلال الفترة 2006/2004

صادرات العالم من السلع%	9.5	6.5	8
إنتاج العالم من السلع%	5	3.5	3
الناتج المحلي الإجمالي للعالم بسعر	4	3.5	3.5

المصدر: **rapport sur le commerce mondial ; op.cit. p :57.**

تشير الكثير من الأبحاث والدراسات من قبل المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى أن تحرير التجارة الخارجية في سياق الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من شأنه أن يرفع من مستويات الدخول ويخفض مستويات الفقر في الدول النامية؛ حيث أن الدول النامية الأقل انفتاحاً على الاقتصاد العالمي واجهت معدلات نمو سالبة خلال فترة التسعينيات مقارنة بالدول المتطورة الأكثر انفتاحاً واندماجاً في الاقتصاد العالمي، والتي معدل نمو نصيب الفرد من الدخل فيها ازداد من ما يقرب واحد بالمائة خلال الستينيات إلى ثلاثة بالمائة خلال السبعينيات وإلى أربعة بالمائة خلال الثمانينيات وخمسة بالمائة خلال فترة التسعينيات.

إن هذه الأبحاث تشير إلى أن تحرير قطاع التجارة من شأنه أن يسمح باستيراد مواد تكلفة إنتاجها أرخص مما هي عليه في الاقتصاد الوطني، وأن يساهم في تدفق السلع الرأسمالية والتقنية ذات الإنتاجية العالية والمردود الأفضل. إن أفضل الأمثلة على الدور الهام الذي لعبه قطاع التجارة الدولية في تطوير الاقتصاديات الوطنية والرفع من معدلات النمو والتنمية هو دول (الهند – الصين– فيتنام). وفي المقابل فإنه هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تؤكد ضرورة أن يترافق تحرير قطاع التجارة الدولية بإصلاحات هيكلية داخلية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القوانين، الأنظمة، البنى التحتية والاستثمار بالشكل الذي يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية، مستويات النمو والتنمية وذلك ضمن إطار إستراتيجية تنموية

واضحة الأسس والمعالم ومتناسبة مع الظروف المحلية للاقتصاد المدروس ومع أسس ومتغيرات الاقتصاد العالمي والسوق الدولية.

إضافة إلى ذلك فإنه من الواضح من الجدولين (3) و(4) اللذين يبينان ترتيب مجموعة من دول العالم حسب نسبة صادراتها ووارداتها من السلع إلى صادرات ووارادات العالم عام 2006، أن مجموعة الدول المتطورة لها نصيب الأسد في حجم أنشطة التجارة العالمية. حيث أتت ألمانيا، أميركا والصين في مقدمة الدول في مجال صادرات السلع عام 2006، حيث بلغت نسبة صادراتها السلعية من صادرات العالم (9.2، 8.6، 8بالمائة) على التوالي. نلاحظ أيضاً أن الصين حققت أعلى معدل نمو سنوي في الصادرات لعام 2006 بين الدول المدرجة في الجدول (27بالمائة)، في حين احتلت سورية مركزا متأخرا وبنسبة مساهمة مقدارها(0.07بالمائة) ومعدل نمو سنوي في الصادرات قدره (0.48بالمائة).

جدول 4 –3– الترتيب التنازلي لمجموعة من دول العالم حسب نسبة صادراتها من السلع إلى صادرات العالم

	ألمانيا	أميركا	الصين	كوريا	سنغافورة	الإمارات	تركيا	سورية
الترتيب	1	2	3	11	14	23	34	-
القيمة (مليون دولار)	1112.0	1038.3	968.9	325.5	271.8	139.4	85.5	8.75
النسبة من مجموع التجارة العالمية%	9.2	8.6	8	2.7	2.2	1.2	0.7	0.07
معدل النمو السنوي%	15	15	27	14	18	19	16	0.48

المصدر: rapport sur le commerce mondial ; op.cit ; p :58.

في مجال واردات السلع لعام 2006 احتلت أميركا، ألمانيا والصين المراكز الثلاثة الأولى حيث بلغت نسبة مساهمتها في واردات السلعية (15.5- 7.3- 6.4بالمائة) على التوالي. في حين أتت سورية في مركز متأخر حيث بلغت نسبة وارداتها السلعية إلى واردات العالم (0.077) ومعدل النمو السنوي لوارداتها (1.6بالمائة). و هذا ما يوضحه الجدول الأتي:

جدول4 – 4 الترتيب التنازلي لمجموعة من دول العالم حسب نسبة وارداتها من السلع إلى واردات العالم

	أميركا	ألمانيا	الصين	كوريا	سنغافورة	الإمارات	تركيا	سورية
الترتيب	1	2	3	13	15	27	23	-
القيمة (مليون دولار)	1919.4	908.6	791.5	309.4	238.7	97.8	138.3	9.67
النسبة من مج التجارة العالمية%	15.5	7.3	6.4	2.5	1.9	0.8	1.1	0.07
م النموالسنوي%	11	17	20	18	19	15	18	16

المصدر : Rapport sur le commerce mondial ;op.cit ;p :59

ثانيا: تجارة الخدمات التجارية

كما هو الحال في تجارة السلع، فإن الدول المتطورة احتلت المراكز الأولى في تجارة الخدمات التجارية التي تتضمن خدمات النقل، السفر وخدمات أخرى. حسب حصتها من صادرات الخدمات التجارية. حيث احتلت أميركا المرتبة الأولى بنسبة مساهمة مقدارها(14.4بالمائة) من صادرات العالم من الخدمات التجارية لعام 2006. ونلاحظ أن الصين حققت أعلى معدل نمو سنوي في صادرات الخدمات التجارية لعام 2006 (24بالمائة). نظراً لعدم توفر معطيات تجارة الخدمات في سورية لعام 2006 فقد أوردنا معطيات عام 2005 التي تشير إلى أن قيمة صادرات سورية من الخدمات التجارية لعام 2005 بلغت 2.8مليار دولار بنسبة مقدارها 0.1بالمائة من صادرات العالم من الخدمات التجارية، وإلى وجود نمو ملحوظ في صادرات سورية من الخدمات التجارية بين عامي 2004 -2005 بمعدل قدره 19.1بالمائة.

أيضاً، أتت أميركا في المرتبة الأولى في نسبة مساهمتها في واردات الخدمات التجارية العالمية لعام 2006 بنسبة مقدارها (11.6بالمائة)، في حين أتت الصين في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (3.8بالمائة)، حيث كان معدل النمو السنوي في وإرادتها الأعلى بين الدول الموجودة في الجدول (21بالمائة). أرقام واردات الخدمات التجارية إلى سورية لعام 2005 تشير إلى أنه على الرغم من نمو هذه الواردات بمقدار 10.4بالمائةبين عامي 2004-2005 فإن نسبة واردات سورية من الخدمات التجارية لا تزال ضعيفة جداً (0.08بالمائة) من إجمالي واردات العالم التجارية.

جدول 4-5 الترتيب التنازلي لمجموعة من الدول حسب نسبة وارداتها **من الخدمات التجارية إلى صادرات العالم**

	أميركا	ألمانيا	بريطانيا	الصين	كوريا	سنغافورة	الإمارات	سورية
الترتيب	1	2	3	6	12	14	31	-
القيمة (مليون دولار)	307.8	219.1	172	100.3	69.8	60.8	19.1	2.1 (2005)
النسبة من مجموع التجارة العالمية%	11.6	8.3	6.5	3.8	2.6	2.3	0.7	0.08 (2005)
معدل النمو السنوي%	9	7	8	21	20	12	10.4	13 2005

المصدر: Rapport sur le commerce mondial ;op.cit ;p : 59

يتضح من الإحصائيات المذكورة أعلاه حمى المنافسة الشديدة التي تجتاح الأسواق العالمية والتي تسعى فيها الاقتصاديات المحلية إلى إيجاد أو تعزيز مواقعها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال دعم وتعزيز القدرات التنافسية لصناعاتها المحلية بشكل يمكن سلع هذه الصناعات من الصمود في وجه السلع المنافسة، اختراق الأسواق العالمية وإيجاد منافذ للتصريف. وأكبر مثال هو حالة الصين التي استطاعت أن تأخذ مكان الاتحاد الأوروبي في مجال تصدير الألبسة، ما يعني ضرورة العمل على دعم قطاعي الصناعة المحلية والتجارة الدولية خصوصاً في مجال تمويل ودعم الصادرات من أجل مساعدة منتجات الصناعات المحلية على مواجهة حالة التدفق المتزايد للسلع والخدمات.

المطلب الثاني: تطور التجارة العالمية خلال الأزمة المالية العالمية

أولا: حركة الصادرات، الواردات و الناتج الداخلي الخام [1]

إن مؤشر البلطيق الجاف يقيس تكلفة النقل البحري للبضائع و هي التي نشرتها بورصة البلطيق لندن، الشركة الرائدة في السوق العالمية للسمسرة وعقود النقل البحري. هذه الاختلافات تعكس الطلب العالمي على المنتجات المصنعة.

بين حزيران / يونيو وتشرين الثاني 2008 ، حيث أنخفض مؤشر البلطيق الجاف 94 بالمائة.

الأرقام السنوية للتجارة بالدولارات كانت مشعة بشدة بسبب التغيرات في أسعار النفط، الغاز، أسعار الصرف في عام 2008. حيث أن أسعار الوقود قد أنهت العام دون أدنى مستوياتها لعام 2007 .ومتوسط الأسعار في عام 2008 كانت أعلى بنحو 40 بالمائة مما زاد إجمالي الواردات من السلع لمعظم البلدان.

(1) rapport sur le commerce mondial ; omc ;2009 ; p :05

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال ارتفعت الواردات السلعية سبعة بالمائة في عام 2008 ، ولكن وارداتها من منتجات أخرى من الوقود قد زادت واحد بالمائة فقط. أما أسعار المواد الغذائية والمشروبات فقد تراجعت مقارنة بمستويات خلال 2008.

في عام 2008 ، ارتفعت صادرات أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى بنسبة 1.5 بالمائة والواردات بنسبة 15.5 بالمائة. بينما كان نمو الواردات أقوى مما كان عليه في جميع المناطق الأخرى (أنظر الجدول 1). كان أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان حجم الصادرات أقل من إنتاج هذه المنطقة. أما المناطق التي سجلت أكبر زيادة في عام 2008 في الصادرات، هي رابطة الدول المستقلة، مع زيادة قدرها ستة بالمائة بالمقارنة مع عام 2007. رابطة الدول المستقلة هو ثاني أكبر منطقة سجلت نموا في الواردات، بمعدل 15 بالمائة مقارنة بالعام السابق.

أما في الشرق الأوسط، فقد سجل حجم الصادرات والواردات انخفاضا حادا في عام 2008 ، فانخفض نمو الصادرات في الفترة من أربعة بالمائة في عام 2007 إلى ثلاثة بالمائة، والواردات من 14 بالمائة إلى عشرة بالمائة . أما عن الصادرات والواردات في إفريقيا فقد تباطأت في عام 2008، وانخفض بنسبة 4.5 بالمائة في عام 2007 إلى ثلاثة بالمائة في عام 2008 بالنسبة للصادرات، و14بالمائة إلى 13 بالمائة بالنسبة للواردات.

أما الصادرات والواردات في آسيا انخفضت بشكل ملحوظ. فكان نمو الصادرات 4.5 بالمائة في عام 2008 ، مقابل 11.5 بالمائة في عام 2007 و 13.5 بالمائة في عام 2006. أما نمو الواردات في عام 2008 كان أكثر ضعفا بنسبة أربعة بالمائة مقارنة بثمانية بالمائة في السنة السابقة. و يتضح هذا من الخلال الجدول الأتي:

الجدول 4 – 6 الناتج المحلي الإجمالي والتجارة السلعية حسب المنطقة خلال الفترة 2006/2008

(التغير السنوي بالنسبة المئوية للأسعار الثابتة)

	الناتج الداخلي الخام			الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008	2006	2007	2008
العالم	3.5	3.7	1.7	8.5	6.0	2.0	8.0	6.0	2.0
أمريكا الشمالية	2.9	2.1	1.1	8.5	5.0	1.5	6.0	2.0	2.5 -
–الولايات	2.8	2.0	1.1	10.5	7.0	5.5	5.5	1.0	4.5-
أمريكا الجنوبية	6.1	6.6	5.3	4.0	3.0	1.5	15.5	17.5	15.5
أوروبا	3.1	2.8	1.0	7.5	4.0	0.5	7.5	4.0	1.0-
الوحدة الأوروبية	3.0	2.8	1.0	7.5	3.5	0.0	7.0	3.5	1.0-
الدول المستقلة	7.5	8.4	5.5	6.0	7.5	6.0	20	20.5	15.0
إفريقيا	5.7	5.8	5.0	1.5	4.5	3.0	10.0	14.0	13.0
الشرق الأوسط	5.2	5.5	5.7	3.0	4.0	3.0	5.5	14.0	10.0
آسيا	4.6	4.9	2.0	13.5	11.5	4.5	8.5	8.0	4.0
الصين	11.6	11.9	9.0	22.0	19.5	8.5	16.5	13.5	4.0
اليابان	2.0	2.4	0.7-	10.0	9.5	2.5	2.0	1.5	1.0

الهند	9.8	9.3	7.9	11.0	13.0	7.0	8.0	16.0	12.5
الدول المصنعة الجديدة	5.6	5.6	1.7	13.0	9.0	3.5	8.0	6.0	3.5
المصدر : سكرتارية منظمة التجارة العالمية،تقرير التجارة العالمية ، 2009، ص: 6.									

ثانيا: تجارة السلع و الخدمات بالقيمة الاسمية لعام 2008[1]

المناطق المصدرة الصافية للنفط استفادت من الارتفاع القياسي في أسعار الوقود في عام 2008. سعر النفط قد تجاوز 140 دولار أمريكي في منتصف السنة، لكنه انخفض بعد جويلية إلى غاية نهاية السنة إلى ما دون 50 دولار أمريكي نظرا لانكماش الطلب وتباطؤ الاقتصاد العالمي. الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة في عام 2008 كان له تأثير

(1) - statistiques du commerce international ; OMC ; 2008 p 40: 31

كبير على القيمة الاسمية والنمو الاسمي (مع الأخذ في الاعتبار اختلافات الأسعار وأسعار الصرف) لتجارة السلع بالمقارنة مع عام 2007. أما أسعار الطاقة ارتفعت بنسبة 40 بالمائة في المتوسط.

أوروبا هي المنطقة التي شهدت نموا ضعيفا للصادرات وسجلت أدني مستوى العام الماضي مع مجرد 0.5 بالمائة، مقابل أربعة بالمائة في عام 2007. أما نمو النمو الواردات كان سلبيا في عام 2008 مع انخفاض واحد بالمائة.

أما صادرات أمريكية الشمالية كانت بنسبة 1.5 بالمائة في عام 2008 ، في حين انخفضت وارداتها بنسبة 2.5 بالمائة. الصادرات والواردات كانت أقل بكثير من مستويات عام 2007 . في حين ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات ب 23 بالمائة. أما أسعار المواد الخام الزراعية انخفضت تحت واحد بالمائة، بينما انخفضت أسعار المعادن بنسبة ثمانية بالمائة.

لقد زادت قوة الدولار الأمريكي في نهاية عام 2008 بالنسبة للعملات الأخرى وخاصة اليورو، حيث أثرت على التطورات التجارية المقدرة بالقيمة الاسمية. نمو التجارة في بلدان منطقة اليورو ربما يكون في إطار النتيجة التقديرية بالدولار الأمريكي. أما الدولار الكندي، الجنيه الإسترليني و فاز كوريا الجنوبية قد اتبعت مسارات مماثلة لليورو مقابل الدولار. في السنوات الأخيرة، ولكن الاتجاه قد انعكس بشكل ملحوظ مع تفاقم الأزمة المالية. الين الياباني تدريجيا ارتفع مقابل الدولار منذ عام 2005 ، ولكنه ظل مستقرا إلى حد ما في النصف الثاني من عام 2008

شهدت الصادرات العالمية من السلع بالقيمة الاسمية للدولار زيادة ب 15 بالمائة في عام 2008، وارتفعت إلى 15800 مليار دولار أمريكي، بينما ارتفعت الصادرات من الخدمات التجارية بنسبة 11 بالمائة أي ارتفعت إلى 3 700 مليار دولار أمريكي. نمو تجارة السلع يمكن تفسيره من ارتفاع أسعار السلع في الجزء الأول من عام 2008 ، بما

في ذلك زيادة 40 بالمائة من أسعار الطاقة.

أمريكا الشمالية هي المنطقة التي كان فيها نمو التجارة في السلع في أدنى مستوياته لكل من الصادرات والواردات.حيث نمت الصادرات بعشرة بالمائة لتصل إلى 2000 مليار دولار في عام 2008، بينما ارتفعت الواردات بسبعة بالمائة أي 2900 مليار دولار أمريكي. وفقا للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية المنظم الذي اعتبر تاريخ الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ ديسمبر 2007. هذا ما يفسر الفقر النسبي لأداء تجارة أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى اللتين استفادتا من المزيد من النمو القوي من 21 بالمائة الصادرات (602 مليار دولار أمريكي)، 30 بالمائة بالنسبة للواردات (595 مليار دولار أمريكي). أما أمريكا الشمالية وأوروبا سجلتا في عام 2008 تباطؤ النمو أقل مما كان عليه في 2007، ولكن هذا يرجع جزئيا إلى انخفاض قيمة اليورو خلال العام.

الصادرات ازدادت بنسبة 12 بالمائة إلى 6500 مليار دولار في دول الاتحاد الأوروبي، في حين زادت الواردات أيضا بنسبة 12 بالمائة لتصل إلى 6800 مليار دولار.

إفريقيا، مثلها مثل المناطق الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية، شهدت زيادة قوية في حجم الصادرات و الواردات في عام 2008. حيث زادت الصادرات 29 بالمائة لتصل إلى 561 مليار دولار بلغت قيمة وارداتها 466 مليار دولار أي أكثر من 27 بالمائة في 2007.

الشرق الأوسط هي المنطقة حيث نمو الصادرات فيها قويا في عام 2008، ارتفع إلى 36 بالمائة دولار أمريكي، بينما ارتفعت الواردات 23 بالمائة أي 575 مليار دولار دولار، و أخيرا صادرات أسيا ارتفعت بنسبة 15 بالمائة بالقيمة الاسمية لتصل إلى 4400 مليار دولار، و ارتفعت الواردات بنسبة 20 بالمائة لتصل إلى 4200 مليار دولار أمريكي.

أما ألمانيا لا تزال أكبر مصدر للسلع في عام 2008 مع شحنات بقيمة إجمالية 1470 مليار دولار على الرغم من انخفاض حصتها من الصادرات العالمية من 9.5 بالمائة في عام 2007 إلى 9.1 بالمائة في عام 2008.

وتحتل الصين المرتبة الثانية ، مع 1430 مليار دولار أمريكي من الصادرات، هو جزء واحد من 8.9 بالمائة في

الصاد

قدرت

الاتحا

أمريكي

762

5.9

ثالثا: التجارة في الخدمات التجارية :

صادرات العالم من الخدمات التجارية نمت بنسبة 11 بالمائة في عام 2008 ، لترتفع إلى 3700 مليار دولار أمريكي. الفئات الرئيسية للخدمات التي شهدت أقوى نمو في العام هي وسائل النقل 15 بالمائة، السفر عشرة بالمائة، خدمات تجارية أخرى عشرة بالمائة. الخدمات التجارية الأخرى والتي تشمل الخدمات المالية، تمثل ما يزيد قليلا على نصف القيمة الإجمالية للصادرات 51 بالمائة، في حين أن تكاليف السفر والنقل قد تمثل 25 و 23 بالمائة، على التوالي في عام 2008 ، وصادرات الخدمات التجارية في أمريكا الشمالية ارتفعت بنسبة تسعة بالمائة لتصل إلى 603 مليار دولار، بينما زادت الواردات بنسبة ستة بالمائة لتصل إلى 473 مليار دولار .

إن أثار الأزمة المالية واضحة في بيانات ربع سنوية على تجارة الخدمات التجارية لأمريكا الشمالية. حيث أن تجارة المنطقة شهدت تقدما بسرعة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008، 13 بالمائة بالنسبة للصادرات و عشرة بالمائة بالنسبة للواردات، تباطأ فجأة في الربع الأخير –2 بالمائة بالنسبة للصادرات و(–3) بالمائة للواردات. القطاع الذي كان أكثر تضررا هو قطاع السفر، والذي يشمل السياحة –2 بالمائة للصادرات وستة بالمائة بالنسبة للواردات. في أوروبا ، صادرات الخدمات التجارية نمت بنسبة 11 بالمائة في عام 2008 ، حيث بلغت 1900 مليار دولار أمريكي، بينما ارتفعت الواردات بنسبة عشرة بالمائة لتصل إلى 1 600 مليار دولار أمريكي. أما صادرات الخدمات التجارة الإقليمية، شهدت تقدما بنسبة 19 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام2008، لكنها انخفضت بنسبة 11 بالمائة في الربع الأخير.

أما صادرات الخدمات التجارية لأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى سجلت زيادة بنسبة 16 بالمائة 109 مليار دولار في عام 2008، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 20 بالمائة 117 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي دول الكومنولث شهدت الصادرات نموا بنسبة 26 بالمائة في عام 2008 ، لتصل إلى 83 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 25 بالمائة لتصل إلى 114 مليار دولار.

صادرات الخدمات التجارية في إفريقيا ارتفعت بنسبة 13 بالمائة في عام 2008 ،لتصل إلى 88 مليار دولار. أما الواردات زادت بنسبة 15 بالمائة لتصل إلى 121 مليار دولار.

أما صادرات الخدمات التجارية في الشرق الأوسط قد بلغت 94 مليار دولار في عام 2008 ،كانت17 بالمائة العام الماضي، أما الواردات فارتفعت ب13 بالمائة لتصل إلى 158 مليار دولار. أما صادرات آسيا ارتفعت إلى 837 مليار دولار متجاوزة نسبة 17 بالمائة العام الماضي و الواردات ارتفعت أيضا بنسبة 12 بالمائة لتصل إلى 858 مليار دولار .

المملكة المتحدة لا تزال هي ثاني أكبر دولة مصدرة في العالم بحصة تبلغ 7.6 بالمائة التي تمثل283 مليار دولار. الدول الرئيسية الأخرى المصدرة هي ألمانيا بنسبة 6.3 بالمائة من إجمالي صادرات العالم، أو 235 مليار دولار، فرنسا

4.1 بالمائة أو 153 مليار دولار واليابان 3.9 بالمائة أي 144 مليار دولار)، الذي حل محل اسبانيا. تقديرات الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية أما الصين بقي في المركز السابع برصيد 137 مليار دولار.

أما صادرات الولايات المتحدة فكانت 3.7 بالمائة من المجموع العالمي. بينما احتلت الهند المرتبة التاسعة ب2.8 بالمائة من اجمالى صادرات العالم و 106 مليار دولار. صادرات الولايات المتحدة و هولندا قد حلت محل ايرلندا في المرتبة العاشرة و ظلت الولايات المتحدة في المقام الأول، حيث زادت وارداتها بسبعة بالمائة إلى 364 مليار دولار 10.5 بالمائة من الواردات من الخدمات التجارية العالمية. ألمانيا كانت ثاني أكبر مستورد للخدمات مع 285 مليار دولار أي 8.2 في المائة من الواردات العالمية ، تليها المتحدة المملكة 199 مليار دولار، بزيادة 5.7 بالمائة من مجموع العالم ، واليابان (166 مليار دولار أي 4.8بالمائة والصين 152 مليار دولار أي 4.4 بالمائة.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية و الأزمة المالية العالمية

لقد كانت التجارة العالمية القاطرة المحركة للاقتصاد العالمي، تمكنت في رحابها الدول النامية من تحقيق نمو اقتصادي بما يقارب ثمانية بالمائة و جذب التدفقات الرأسمالية الخاصة الصافية بمستوى قياسي بلغ تريليون دولار أمريكي في عام 2007، إلا أنه يمكن أن تشهد التجارة العالمية في عام 2009 أول انخفاض لها منذ الثمانينيات، وكذا من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بواحد بالمائة فقط في حين ينخفض النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى 4.5 بالمائة مقابل المعدل المتوقع في السابق المقدر ب 6.5 بالمائة. كما أشارت تقديرات البنك العالمي إلى أن كل انخفاض في النمو بنسبة واحد بالمائة فقط يمكن أن يؤدي إلى وقوع 20 مليون نسمة في براثن الفقر .

بتاريخ 1 /12/ 2008 وجه البنك العالمي نداء للمجتمع الدولي لتوحيد الجهود بغية تنشيط التبادل التجاري نتيجة بوادر انخفاض التجارة العالمية المنطوية على حدوث انتكاسة بالمكاسب التي حققتها التنمية في البلدان النامية خلال الآونة الأخيرة. وكان رئيس مجموعة البنك العالمي "روبرت زوليك" قد حذر قائلا [1]:« إننا سنشهد في عام 2009 أول هبوط في حجم التجارة العالمية منذ عام 1982 علاوة على نضوب منابع تحويلات العاملين في كثير من أنحاء العالم أيضا، و مثلما هو الحال دائما فان الفئات الأكثر ضعفا و معاناة ستكون الفئات الأكثر تعرضا لوبال المخاطر الشديدة الناجمة » .

وبالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية تعتزم مؤسسة التمويل الدولية ذراع البنك العالمي تقديم قروض للقطاع الخاص في الدول النامية لزيادة مستوى برنامجها المعني بتمويل التجارة العالمية، بواقع الضعف أي من 1.5 إلى ثلاثة مليار دولار أمريكي. وسوف يصل متوسط مدة استحقاق الضمانات التجارية المصدرة في إطار هذا البرنامج إلى ستة أشهر و بالتالي إتاحة المساندة و الدعم بما يبلغ 18 مليار دولار أمريكي من التمويل التجاري قصير الأجل على مدى ثلاث سنوات القادمة. و من شأن توسيع نطاق هذا البرنامج أن يعود بالنفع على البنوك المشاركة العاملة في 66 بلدا بما في ذلك البلدان

الأشد فقرا في العالم. حيث يتيح هذا البرنامج للبنوك ضمانات جزئية أو كاملة لتغطية مخاطر المدفوعات في التعاملات التجارية .

إضافة إلى ذلك يقول لايبتسيغر : «من الواجب في الحقيقة أن تعمل جميع البلدان على الحفاظ على استمرارية تدفقات التجارة و التمويل العالمية التي يمكنها الحد من أضرار الركود العالمي، فالمنافع و الفائدة تعود على الجميع و خاصة البلدان النامية». و الجدير بالذكر أن هذا الركود العالمي يثير قلق البنك العالمي لأن البلدان النامية خاصة منخفضة الدخل منها قد دخلت حيز المعاناة الشديدة فعلا بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية و الوقود طيلة سنة 2008، حيث وقع 100 مليون نسمة في براثن الفقر.

و يرى البنك العالمي أن الحفاظ على انفتاح الأسواق العالمية، تحرير التجارة الدولية و كذا تجنب انتهاج السياسات الحمائية، هو العامل الأساسي لتحويل الأزمة إلى فرصة للاستثمار في البنية التحتية للتجارة، التبادل الدولي و اتخاذ الإجراءات و التدابير لتسهيله، إضافة إلى الحفاظ على إتاحة التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة.

و من ناحية أخرى قال رئيس وزراء بريطانيا "غوردن براون "في مقال نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال ":

---

(1) aviviros@ world ban k. O r g الدوحة 01/ 12/ 2008 صفحت بتاريخ:2009/06/08 ، الساعة: 10:30 .

«التجارة العالمية قد تنهار ما لم يأخذ العالم خطوات منسقة و ملموسة لتمويل تدفقات التجارة. إن الأزمة المالية العالمية تحولت إلى أزمة تجارية في ظل تضرر العديد من الدول المصدرة الكبرى ضررا بالغا جراء التراجع» .« و أشار إلى أن الدول النامية قد تأثرت بشدة جراء انخفاض الطلب، كما فقدت اليابان نصف سوق التصدير الخاصة بها في الربع الأول من العام 2009. أما الصادرات الصينية انخفضت بنسبة 17 بالمائة في عام 2008 ، مما تسبب في فقدان 26 مليون وظيفة» . و أضاف غوردن براون أيضا : «التجارة ببساطة هي أسوا ضحية للازمة المالية العالمية في ظل وجود دائرة مفرغة نتجت عن انخفاض الصادرات، مما تسبب في انخفاض الإنتاج، ارتفاع معدل البطالة استمرار انخفاض طلب المستهلكين والصادرات و ما إلى ذلك» . و قال أيضا : « لا يمكن حدوث انتعاش اقتصادي من دون التجارة العالمية، التي كانت الدافع وراء الانتعاش بعد الحرب في اليابان، ألمانيا، سائر أنحاء أوروبا و الولايات المتحدة، كما كانت محرك النمو في أسيا في العقود الأخيرة» .

و اقترح براون أيضا سلسلة من الخطوات من أجل إنعاش النمو تشمل ضخ كميات هائلة من الأموال لتمويل حركة التجارة، كما اتفقت الحكومات خلال قمة مجموعة 20 في بريطانيا في 02/04/ 2009 على توفير 250مليار دولار لتمويل التجارة خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2011، كما طالب براون بالابتعاد عن سياسة الحماية التجارية وألح على اختتام جولة الدوحة للتجارة الدولية.

أما من جهة منظمة التجارة العالمية [1] فقد أصدرت تقريرها الثاني حول الأزمة المالية و الاقتصادية بهدف تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات حول تداعياتها على التجارة العالمية منذ سبتمبر2008، وذلك في ظل جهود المنظمة حول متابعة

ومراقبة السياسات التجارية للأعضاء خلال هذه الأزمة. كما يقوم هذا التقرير بتسليط الضوء على ممارسات الدول تجاه المواضيع التجارية الهامة، و التي من شأنها التأثير على النظام التجاري متعدد الأطراف و اتخاذها لسياسات حمائية تؤدي إلى تفاقم الأزمة. و يهدف أيضا إلى إعطاء صورة للأعضاء عن أوضاع التجارة الدولية خصوصا تراجع الطلب العالمي على السلع و الخدمات، الإجراءات الحمائية المتخذة، أثار حزم الدعم الحكومي لقطاعات إنتاجية معينة على المنافسة العادلة، وجهود المنظمة و المؤسسات الدولية المتخصصة في معالجة أثار الأزمة و تخفيفها خاصة عن البلدان النامية من خلال برامج دعم تمويل التجارة، إضافة إلى ذلك، أظهر التقرير الأثر الايجابي لأحكام و قواعد المنظمة في ضبط الميول الحمائية، حماية حرية تدفقها و أهمية انجاز مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية كأحد أهم حزم الدعم على المستوى الدولي لمعالجة الأزمة الحالية.

كما أشار إلى أن الوضع الاقتصادي ازداد سوء لكافة الأعضاء منذ جانفي 2009 ، متوقعا انخفاض حجم التجارة الدولية بحدة خلال عام 2009 بتسعة بالمائة نتيجة التراجع الشديد في الطلب العالمي و شح تمويل التجارة الذي

أدى إلى إعاقة في جانب الطلب على الصادرات للعديد من البلدان النامية. كما استبعد إمكانية التنبؤ بمدى عمق التراجع

(1)البيان، الإمارات ،2009/05/12 ، تصفحت بتاريخ: 15/ 06/ 2009 الساعة:0 11:0 من الموقع:WWW.ALG AZEERA . NE T

الاقتصادي أو المدة التي يستغرقها و في نفس الوقت أكد على هشاشة الاقتصاد العالمي .

لقد اتضح أن الأمر المهم هو إتاحة الفرصة بشكل أكبر للبلدان النامية للمشاركة في وضع أسس النظام المالي والاقتصادي العالمي الجديد، و هذا ما دعت إليه قمة ال20 بلندن، حيث أن هذا يعتبر مناسبة مهمة لإعادة رسم خريطة مراكز القوى الاقتصادية في العالم خاصة، و أن هناك عددا من البلدان النامية كالسعودية، اندونيسيا،الأرجنتين، البرازيل والهند تشارك في هذا المؤتمر و تتبنى الأجندة النامية الرامية لزيادة مساهمتها في التأسيس لعلاقات اقتصادية دولية جديدة.

وضمن هذه الأسس لا يمكن اعتماد حرية مطلقة للتجارة في الوقت الحالي على أقل تقدير و خاصة تجارة الخدمات، فالمؤسسات المالية للبلدان النامية لا تمتلك القدرات اللازمة حاليا لمنافسة مؤسسات البلدان المتقدمة سواء من حيث القدرات المالية، التكنولوجية أو التسويقية. و هذا يعني أن المبادئ التي قامت عليها المنظمة قد لا تناسب الكثير من البلدان، فالمنافسة العادلة مطلوبة لكن يجب توفير المناخ لتحقيقها. والدليل على ذلك هو الرجوع لأساليب الحماية مجددا بعد الأزمة العالمية و التحديات التي واجهتها جولة الدوحة لتحرير قطاع الخدمات.

و من بين نشاطات منظمة التجارة العالمية في أطار دعم جهود التجارة لمواجهة الأزمة الراهنة [1]، التقى وزراء وممثلو التجارة و مسؤولون حكوميون في 2009/05/28 في كمبوديا، لمناقشة تأثير الأزمة الحالية على التجارة وكيف يمكن لمبادرة دعم التجارة أن تدعم نمو القطاع الخاص و كيفية شمول التجارة لاستراتيجيات التنمية الوطنية. و قد حث أمين عام المنظمة "باسكال لامي" و رئيس بنك التنمية الأسيوي "هارو هيكو كورودا" على بذل المزيد من الجهود لدعم النشاطات

التجارية في مواجهة الأزمة الحالية ومخاطر الحمائية، بل أيضا لمساعدة البلدان النامية و خاصة الأقل تقدما و الصغيرة من أجل التحضير لتنمية طويلة الأمد و التكييف الهيكلي.

كما أشار باسكال لامي أيضا إلى أن التجارة تعتبر أحد مقومات الخروج من الأزمة و المحافظة على حركة التجارة الضرورية للتدفق المالي. مضيفا أنه من أجل إنجاح التجارة لابد من جهود لدعم ذلك و الذي يعتبر هدف التكافل العالمي. أما بالنسبة لعام 2010 [2] فيتكهن البنك العالمي بأن يرتفع معدل النمو العالمي من جديد ليصل إلى ثلاثة بالمائة على

خلفية زيادة حجم التجارة الدولية بنسبة ستة بالمائة. في حين تبدو هذه التوقعات حقيقية نتائجها محتملة، إلا أن مجموعة واسعة أخرى من النتائج لا تزال محتملة التحقق أيضا. فالنمو قد يكون أقل من هذه التوقعات في حالة تباطؤ اقتصاديات

الدول المتقدمة، أما إذا زادت أثار الأزمة عمقا فقد تحتاج كافة الاقتصاديات إلى وقت أطول قبل أن تشهد تحسنا.

---

(1)WWW .INCOMMARKETING . COM / TRANING / MARKETING – PROGRAMS /CRISIS MARKETING تصفحت بتاريخ 2009/03/30 الساعة:05 :10

(2) البنك الدولي و اقتصاديات العالم في عام 2009 ، دراسات وأبحاث اقتصادية من الموقع : سوريا الاقتصادية ، نشر بتاريخ : 2009/01/21 ، الساعة : 09:44 ، تصفحت بتاريخ : 2009/08/16 : الساعة : 12:15

المطلب الرابع: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الخارجية العربية

أولاً: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية [1]

♦ أثرها على الدول النامية:

- تراجع التجارة أي تراجع الطلب العالمي على السلع

- انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المغتربين، عائدات السياحة والمساعدات الرسمية للتنمية

- تباطؤ عملية الحد من الفقر.

♦ أثرها على التجارة الدولية:

-انخفاض حاد في أسعار السلع، المواد الأولية والنفط .

-بعد حدوث نمو في التجارة الدولية بنسبة اثنين بالمائة عام 2008 تراجع الطلب في أسواق الصادرات العالمية ما بين خمسة و عشرة بالمائة لمجمل عام 2009.

-التوقع بتراجع صادرات الدول النامية بحوالي اثنين أو ثلاثة بالمائة لمجمل عام 2009.

-تشعب عمليات الإنتاج العابر للحدود مما أثر على أثر مضاعف لتراجع الطلب على التجارة العالمية.

-اختناقات في التسهيلات الائتمانية الأمر الذي انجر عنه تخفيض التمويل المصرفي للتجارة.

♦ أثرها على المنطقة العربية:

-ضعف ارتباط أسواق المال العربية بالأسواق العالمية.

-أثر سلبي للتراجع الحاد في أسعار النفط على الإيرادات العامة.

-اتخاذ الحكومات إجراءات معاكسة أي سياسة مالية توسعية وضخ السيولة في الجهاز المصرفي.

-بالنسبة الدول العربية غير النفطية سوف تتأثر بطريقة غير مباشرة من خلال تراجع حجم تدفق الاستثمارات من الدول العربية النفطية. و انخفاض الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين.

(1) علا الصيداني ،أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، اجتماع الخبراء لتحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، بيروت، 11 – 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، ص ص : 1-4

جدول 4– 7 – أبرز مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2008 / 2010

(نسبة مئوية)	2008	2009	2010
معدل نمو التجارة العالمية	6.2	2.1-	6.0
سعر برميل النفط (دولار/ برميل)	101.2	74.5	75.8
النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي العالمي	2.5	0.9	3.0
معدل النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المرتفع	1.3	0.1-	2.0
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	6.3	4.5	6.1
منطقة اليورو	5.0	2.9	4.7

اليابان	5.8	3.9	5.2
الولايات المتحدة الأميركية	1.2	0.3-	1.9
الدول المتقدمة خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1.1	0.6-	1.6
معدل النمو الاقتصادي للدول النامية	0.5	0.1-	1.5
النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.3	3.1	5.3

المصدر: **World Bank, Global Economic Prospects, 2009**

يبين الجدول الآتي التغيرات الحاصلة في الصادرات و الواردات العربية خلال فترة الأزمة أي بين 2008 و 2010 .

الجدول 4–8 – صادرات وواردات للدول العربية خلال الفترة 2008 / 2010

الدول	2008		2009		2010	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأردن	12.4	19.2	11.4	17.6	12.6	18.9
الإمارات العربية المتحدة	264.9	217.4	201.9	196.9	228.0	205.6
البحرين	21.1	15.7	15.6	12.3	18.0	14.0
تونس	24.7	26.0	20.2	21.3	21.5	23.2

الجزائر	82.6	47.5	50.0	47.8	61.2	50.4
جيبوتي	0.4	0.8	0.5	0.7	0.6	0.9
المملكة العربية السعودية	323.7	178.8	201.6	169.3	251.6	183.9
السودان	13.0	12.5	7.5	9.5	11.6	10.6
سوريا	18.9	21.7	17.6	20.3	18.9	22.3
العراق	63.5	50.0	38.0	55.4	47.6	56.7
سلطنة عمان	39.7	26.8	28.1	21.7	33.5	23.3
قطر	72.1	39.7	60.2	44.6	91.0	53.0
الكويت	99.1	35.4	66.8	33.4	82.5	36.6
لبنان	22.6	28.1	24.1	29.4	26.1	31.0
ليبيا	63.1	25.4	38.8	26.9	49.5	29.1
مصر	53.3	63.1	47.0	59.9	46.3	58.5
المغرب	32.8	45.6	25.1	36.2	28.1	39.6
موريتانيا	1.8	2.5	1.6	2.1	1.7	2.3

اليمن	9.7	11.0	6.4	7.8	8.7	8.8

♦ الإجراءات الاستثنائية اللازمة لتذليل الاختناقات المستجدة في التجارة الدولية

– توفير التسهيلات المصرفية لتمويل التجارة.

–تحرير القروض المصرفية من قيود التشدد في التمويل و توفير التمويل الميسر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

–الاستمرار في الإصلاحات التشريعية والإدارية في المجالات التجارية والاستثمارية.

–تنويع القاعدة الإنتاجية بعيداً عن النفط.

–توفير بيئة عمالية محفزة وملائمة.

–تحسين جودة وتنافسية الإنتاج العربي مقابل المنتجات المستوردة .

–تحسين التسويق و الحد من ممارسات الإغراق.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/ سبتمبر 2008

–وضع السياسات الصناعية العربية المشتركة وتنسيقها لتحفيز التشابك الأفقي والعمودي بين مدخلات الإنتاج العربي.

–إزالة كافة العوائق غير الجمركية التي تواجه التجارة العربية البينية.

–التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولا إلى الاتحاد الجمركي عام 2015 والسوق العربية المشتركة عام 2020.

–الالتزام باستراتيجيه واقعية، متدرجة وذات جداول زمنية لتحقيق الأهداف.

–تأمين شروط التكافؤ الإنتاجي والتجاري بين الدول العربية .

–تحرير حركة رؤوس الأموال وانتقال الأفراد.

–تخفيض تكلفة المعاملات التجارية.

–توفير التمويل اللازمة للتكامل الاقتصادي العربي، ومنه ما يرتبط بتوفير قنوات التمويل التجاري خصوصاً لصغار التجار، في ضوء التشدد في التمويل الذي شهدته المنطقة بسبب الأزمة.

المبحث الثالث: مساعي منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة

إن تعدّد المؤتمرات الوزارية للمنظمة يدل على ثقل الدور الذي تضطلع به، يكرس جهودها و يمكنها من تقييم ما تم اتخاذه من قرارات في المؤتمرات السابقة وما مدى التزام دول الأعضاء بتنفيذ التوصيات والقرارات من جهة، ومن جهة أخرى اتخاذ قرارات جديدة تكون صالحة للمرحلة المقبلة وللمستجدات التي قد تطرأ في أي مكان وفي أي مرحلة. كل هذه المؤتمرات انعقدت من أجل تحرير التجارة الدولية من كل القيود وكانت بمثابة المحطات التي تتزود بها المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: تجسيد جهود المنظمة من خلال مؤتمراتها الوزارية

قصد بحث قضايا المنظمة العالمية للتجارة، تنعقد مؤتمرات وزارية على الأقل كل سنتين، و تعتبر سبيلا لاتخاذ القرارات الضرورية و الهامة التي تستهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة و ضمان قيام المنظمة بدورها الأكمل.

أولا: المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة سنة 1996

لقد كان مؤتمر سنغافورة أول مؤتمر وزاري ينعقد بعد سريان عمل المنظمة سنة 1995. هدفه الرئيسي هو تقييم السياسات التجارية، مراجعة مدى تنفيذ الدول الأعضاء للاتفاقيات المبرمة من طرف المنظمة، و كل هذا بهدف تحقيق النمو و التنمية الدائمين. و تناول هذا المؤتمر عدة قضايا و موضوعات هامة تمثل فيما يلي:

1- التجارة وسياسات المنافسة:[1]

أدرج هذا الموضوع في مؤتمر سنغافورة في مجموعة عمل لدراسته بعد أن لقي تأييدا من الاتحاد الأوروبي و بعض البلدان النامية، و هذا من أجل وضع اتفاق متعدد الأطراف في إطار المنظمة. إلا انه لقي معارضة من طرف بعض البلدان النامية التي ترى انه لا جدوى من هذا الاتفاق إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف مستويات النظم التشريعية، لذلك يجب ترك موضوع التجارة و المنافسة للتشريعات الوطنية لأنها لا تتعارض مع أهداف و قواعد المنظمة.

2 - التجارة ومعايير العمل :

حاولت بعض الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة إدراج موضوع العلاقة ين التجارة ومعايير العمل ضمن مواضيع هذا المؤتمر، لكنها واجهت معارضة شديدة من طرف الدول النامية، لأنها ترى أن وضع هذه الفكرة بزعامة الولايات المتحدة و التي تتعلق بحقوق العمالة و تشغيل الأطفال ذريعة لتكون فيما بعد قيودا و أداة حمائية لفرض قيود على صادرات الدول النامية، بحجة عدم التزام هذه الأخيرة بتلك المعايير. و لذلك نص مؤتمر سنغافورة على اعتبار منظمة العمل الدولية المتخصصة لمناقشة معايير العمل.

3 - التجارة و الاستثمار و المنافسة:

(1) www.diplomatie.gouv.fr/actuel/dossiers/omc/ juridique/ singapour.html.
تصفحت بتاريخ : 2009/11/29 ، الساعة: 15:11 .

تشكلت مجموعة عمل في إطارOMC حول العلاقة بين التجارة و الاستثمار بعد الخلاف الذي وقع بين الدول المتقدمة في مقدمتها الاتحاد الأوروبي و الدول النامية، و يكمن السبب في أن هذا الموضوع من شأن المنظمة العالمية للتجارة قد درس مسبقا و لأن الدول المعارضة ترى أن وضع اتفاق في هذا الإطار يعود بالسلب عليها لأنه يعتبر أداة تحد من قدرات الدول النامية في وضع سياساتها الاقتصادية.

4 – حسم الخلافات:

تعتبر "المذكرة الاتفاق" الخاصة بحسم الخلافات وسيلة كل النزاعات بين الأعضاء، و هي فريدة من نوعها في إطار الاتفاقيات الدولية، يمثل سيرها غير المنحاز و الشفاف أهمية بالغة لضمان حل الخلافات التجارية و تشجيع تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. و لقد جاءت *المذكرة الاتفاق* بإضافات ايجابية تسمح للدول الأعضاء بحل خلافاتهم من خلال إجراءاتها الواضحة بما في ذلك إمكانية الاستئناف لدى هيئة الاستئناف فيما يخص قرارات الأفواج الخاصة وكذا ترتيبات التنفيذ بالنسبة للتوصيات.

أما فيما يخص التنفيذ، فقد أعطيت له أولوية بالغة للتنفيذ الفعلي و الكامل الاتفاق، و ذلك بتوفير الكيفية الملائمة مع هدف تحرير التجارة.

5 – توثيقات و تشريعات:

في حالة ما إذا توجب وضع تشريع لتنفيذ قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فان الأعضاء واعون بالتزاماتهم لاستكمال منظومتهم التشريعية الداخلية. و الأعضاء المستفيدون من مراحل انتقالية مدعوون للقيام بما يرونه ضروريا للتأكد من تنفيذ التزاماتهم في وقتها حيث الشروع في تطبيقها، وعلى كل عضو أن يفحص عن قرب جملة التشريعات، البرامج و الإجراءات الموجودة أو المبرمجة للتأكد من تطبقها تماما مع الالتزامات الصادرة عن OMC، و الأخذ بين الاعتبار الملاحظات المقدمة أثناء الدراسة المقدمة من طرف الهيئات المؤهلة للمنظمة، و المتعلقة بتطابق التشريعات، البرامج و الإجراءات مع قواعد OMC و إدخال التعديلات المناسبة عندما يكون ذلك ضروريا.

6 – الاتفاق حول التكنولوجيا، الإعلام و المنتجات الصناعية:

أفضى هذا الاتفاق إلى إلغاء على أساس قاعدة مفاوضات المنتج الصيدلاني و الحقوق الجمركية على تبادلات منتجات التكنولوجيات و الإعلام، كما سجل بارتياح أن عددا من الأعضاء قد أضافوا أكثر من 400 منتج لقوائمهم الخاصة بالمنتجات الصيدلانية الداخلة تحت التخليص.

7 – النسيج والملابس:

. التأكيد على التنفيذ التام لترتيبات الاتفاق حول النسيج و الملابس، و تطبيقه بصورة تضمن انتقال فعلي من الجات 1994 عن طريق الاندماج التدريجي.

. إجراءات الحماية يجب أن تستعمل بروية ملائمة مع الترتيبات الخاصة بالاتفاق حول النسيج والملابس.

 التأكيد على أهمية ضمان تطبيق كامل لترتيبات الاتفاق حول النسيج و الملابس، المتعلق بالموردين الصغار، الوافدين الجدد و الدول الأعضاء الفقيرة، إضافة إلى الترتيبات الخاصة الأعضاء المصدرين و المنتجين للقطن. كما أعترف بأهمية

المنتجات القطنية لبعض الدول النامية.

. التأكيد على استعمال الدول الأعضاء التدبير الضرورية بنحو يسمح بتحسين الدخول إلى أسواق النسيج و الملابس.

. يتوجب على هيئة المتابعة للنسيج توفير الشفافية عند تقديمها للمبررات و الاقتراحات.

8 – المفاوضات حول الخدمات:

إن الأهداف المسطرة حول تحسين دخول الأسواق في مجال الخدمات المالية، تنقل الأشخاص الطبيعيين، خدمة النقل البحري و المواصلات القاعدية باتت صعبة التحقيق، و كل النتائج مخيبة للآمال، مما تطلب الأمر تمديد فترة المفاوضات في المجالات الآتية:

أ – العزم على الحصول على مستوى تحرير عالي تدريجيا لقطاع الخدمات على أساس امتيازات متبادلة مع توفير لأي بلد نامي عضو مرونة ملائمة مع وضعه.

ب – العمل على السير الحسن للمفاوضات الخاصة بالمواصلات القاعدية في فيفري 1997.

ج – تستأنف المفاوضات الخاصة بالخدمات المالية في أفريل 1997 بهدف التوصل لالتزامات فيما يخص الدخول للأسواق مع مشاركة أوسع.

د – كما سيتم العمل أيضا على إنجاح المفاوضات الخاصة بخدمات النقل البحري، أما الخدمات المهنية شرع في إتمام الدراسات حول القطاع المحاسبي إلى نهاية 1997 ومواصلة مواد وخطوط عريضة متعددة الأطراف.

9 – إندماج الإقتصاديات: فرص وتحولات:

إن اعتبار مدى وتيرة التغيير التي يشهدها الإقتصاد العالمي بما فيها تجارة الخدمات، الإستثمار المباشر و الإندماج المتزايد، كلها عناصر تمنح فرصة مناسبة لتسريع النمو وإنشاء مناصب شغل وتشجيع التنمية. وهذا التطور يفرض إعادة هيكلة الإقتصاديات ويمثل تحديات أمام النظام التجاري.

10 – الشفافية في المشتريات الحكومية:

بعد التعارض الذي حصل بين الدول المتقدمة كاليابان، دول الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، أستراليا والدول النامية، تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل داخل المنظمة العالمية للتجارة، لإعداد دراسة حول مدى الحاجة لوجود إتفاقية متعددة الأطراف، ومدى مناسبة الدخول في مرحلة من التفاوض حول إتفاقية للشفافية في المشتريات الحكومية.

11 – الإتفاقيات الجهوية:

تم التأكيد على أولوية النظام التجاري متعددة الأطراف الذي يتضمن إطارا لتنمية الإتفاقيات التجارية الجهوية والإرادة في جعلها تأتي بإضافة لقواعد هذا النظام وتكون متطابقة معه. إضافة إلى الإستمرار في العمل من أجل التحرير التدريجي للتجارة على المستوى العالمي و الجهوي.

12 – الدول النامية:

تم التسجيل أن الدول النامية الأعضاء قد تعاقدت واتفقت على إلتزامات جديدة هامة، إما على مستوى المضمون أو على مستوى الإجراءات. وأعترف بالإمتداد والتعقيد الذين يطبعان الجهود المبذولة من أجل إحترام هذه الإلتزامات والعمل

على مساعدتهم في مسعاهم هذا، بما في ذالك إلتزامات التوثيق و التسجيلات الخاصة بالتشريع، والعمل على تحسين وتطوير مساعدة تقنية للتوجهات المتفق عليها. وأقر أيضا توصيات متعلقة بالقرار المتخذ في مراكش المتعلق بالآثار السلبية لبرامج الإصلاح الزراعي في الدول الفقيرة و المستوردة للمنتجات الغذائية.

13 – التجارة والبيئة:

لقد حدث خلاف بين الدول المتقدمة و النامية، حيث ترى الأولى ضرورة تنظيم العلاقة بين التجارة و البيئة من قبل الأطراف المتعاملة في التجارة، مع وضع التزامات تنطبق على السلع القابلة للتجارة الدولية، أما الدول النامية فقد عارضت بشدة المفاوضات، لأنها ترى أن الدول المتقدمة تود استغلال هذه الالتزامات لصالحها فقط، وذلك بالحد من تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

14. تسهيل المبادلات التجارية:

يكلف مجلس تجارة السلع بالخوض في الأعمال الموضحة و المحللة سابقا، من خلال الاستعانة بأعمال المنظمات الدولية المتخصصة في تبسيط المواضيع و الإجراءات التجارية. لكن هذا الموضوع لقي معارضة من طرف الدول النامية، بحجة أن وضع اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم إجراءات تسهيل التجارة قد تنجز عنه إجراءات و قواعد تتعارض مع السياسات، التنظيم و القدرات المتاحة للدول النامية، و للتوفيق بين الرأيين، تم الاتفاق على إنشاء مجموعة عمل في إطار المنظمة من أجل دراسة هذا الموضوع.

و تجدر الإشارة إلى أن كل الموضوعات مؤتمر سنغافورة كانت مقترحة من طرف الدول المتقدمة، و في نفس الوقت وجدت معارضة شديدة من طرف الدول النامية، لأنها تمس بالدرجة الأولى اقتصادياتها. و يمكن القول أن الدول النامية قد نجحت في دفع الخطر عنها وخرجت الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر سنغافورة بالنتائج الآتية[1] :

. استمرار قيام لجنة التجارة و البيئة في نشاطاتها المعتادة المتمثلة في تحرير التجارة و حماية البيئة.

. رفض استخدام معايير العمل في التجارة كأداة حمائية للدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

. منح معاملة تفضيلية لصالح الدول الأقل نموا، لأنها طورت نوعا ما من نمو و تحرر التجارة الدولية، و أيضا بسبب عجزها عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

. وضع مجموعات عمل من أجل دراسة الموضوعات التي أثارت جدلا بين الدول المتقدمة و النامية، من أجل تجسيد هذه الموضوعات على شكل اتفاقيات متعددة الأطراف. و قد كلفت مجموعات العمل بالنظر في مدى وجود العلاقة بين الموضوعات المقترحة و التجارة. كما تقرر أيضا إكمال معالجة و دراسة المسائل الأخرى التي لم تنتهي المفاوضات الخاصة بها.

. الأولوية لتنفيذ اتفاقيات OMC و الالتزامات المقدمة من طرف الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

ثانيا: المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف سنة1998

1 – التنسيق بين المنظمات الدولية و المنظمة العالمية للتجارة:

1)عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، مصر،2002 ، ص: 305-351.

في سنة 1998 عقد المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة العالمية للتجارة بجنيف بسويسرا تناول المواضيع الآتية:[1]

لقد حث مؤتمر جنيف على تفعيل التنسيق بين OMC و المنظمات الدولية أكثر فأكثر، و هناك اتفاقية بين الطرفين بشأن التعاون في مجال تبادل المعلومات، السكرتارية و الحضور في الاجتماعات، لكن هذه الاتفاقية تحتاج إلى تفعيل أكثر.

2 – التجارة الالكترونية[2]:

تم الاتفاق على وضع برنامج عمل حول التجارة الالكترونية يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية و الفنية للدول النامية، إضافة إلى عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الالكترونية، حيث يتسنى وضع برنامج عمل خاص بهذا الموضوع. كما حث المؤتمر على أهمية الدعم المالي و الفني للدول النامية لتمكينها من إنشاء بنية أساسية تمكنها من المشاركة في التجارة الالكترونية.

3 – التجارة والمديونية[3]:

حاولت الدول النامية إدخال موضوع المديونية الخارجية لأنه يخصها، و اقترحت إنشاء مجموعة عمل لدراسة العلاقة بين التجارة و المديونية بهدف تحديد مدى مساهمة النظام التجاري العالمي متعددة الأطراف في التغلب و القضاء على هذه المشكلة.

4 – الشفافية في العمل:

جاء التفاوض على تشجيع الشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة، من خلال الإسراع في إتاحة المستندات المقيد توزيعها و ضرورة الحفاظ على الطبيعة الحكومية للمنظمة و رفض إعطاء الحق للمؤسسات الغير حكومية للتدخل في عملية تسوية المنازعات، و كلها أمور تدعو إلى تعميق مبدأ الشفافية، لأنه يعتبر موضوعا ضروريا لمستقبل المنظمة ويؤثر ايجابيا على مدى كفاءتها و فعاليتها.

5 – خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية:

برز في مؤتمر جنيف طرف من الدول المتقدمة يساند فكرة خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، لكن الدول النامية كانت معارضة لهذه الفكرة لأسباب منها:

. الأثر السلبي لخفض حصيلة الجمارك على تنفيذ برامج التنمية في الدول النامية.

. تطبيق تعريفات جمركية عالية تجاه الصادرات ذات الأهمية بالنسبة للدول النامية.

. تخفيضات جولة الاوروغواي لم تحقق فرصا ذات مغزى للوصول لأسواق الدول المتقدمة.

. لجوء الدول المتقدمة لاستخدام إجراءات خاصة بالإغراق، الدعم، الوقاية و التحايل على الخفض الجمركي (الإجراءات الرمادية).

6 – التجارة والتمويل:

(1) URL :http// :www. La documentation françaie.fr/ dossier internationale / omc/ biblio. Shtml.

تصفحت بتاريخ: 2009/03/12 ، الساعة 11:20 .

(2)،(3) عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 353 – 358 .

تم إنشاء مجموعة عمل لدراسة حماية النظام التجاري متعدد الأطراف من الاختلالات النقدية و المالية الخارجية، وتأكيد و ضمان استفادة الدول الأعضاء من كافة جهود التحرير، إضافة إلى المزيد من المصداقية و الشفافية لاستمرار عملية التوسع في التجارة.

7 – إتفاقيات التجارة الإقليمية:

حث المؤتمر على ضرورة التنسيق بين الإتفاقيات الإقليمية وقواعد المنظمة، هذه الأخيرة التي تسعى لإعطاء مرونة في مجال إبرام إتفاقيات تفضيلية و إقليمية و كذا قيام تكتلات تهدف إلى تحقيق مزيد من التحرر في التجارة العالمية ودعم عمليات التنمية والتكامل الإقتصادي.

وعلى ضوء كل المواضيع و الإقتراحات للدول المشاركة تضمن إعلان جنيف ما يأتي:

- الإلتزام بتنفيذ إتفاقيات جولة الأوروغواي مع محاولة تقييمها في مؤتمر سياتل.
- تكليف المجلس العام للمنظمة بتحضير وتنفيذ برامج المفاوضات الخاصة بالزراعة والخدمات، مراجعة تنفيذ إتفاقيات أوروغواي سنة 1994، إضافة إلى إعداد التوصيات بشأن الموضوعات الجديدة المقترحة على الدول الأعضاء للتفاوض حولها.
- ضرورة تقييم كل إتفاقية على حدى وأخذ بعين الإعتبار أهداف كل واحدة.
- رفض طرح موضوع معايير العمل نهائيا.

ثالثا: المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل 1999

انعقد مؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة 11/30 إلى 1999/12/2 بمدينة سياتل الأمريكية.

1– تطلعات الدول المشاركة في سياتل:

إن طبيعة الظروف الاقتصادية التي ميزت انعقاد مؤتمر سياتل وكذا خصوصية طبيعة المواضيع التي طرحت على طاولة النقاش، أدت إلى بلورة مواقف مسبقة وتطلعات خاصة بكل طرف مشارك ونذكر منها:

أ – تطلعات الاتحاد الأوروبي: سعى الاتحاد الأوروبي لإقامة جولة شاملة للمفاوضات تعالج فيها كل الموضوعات الخاصة بالزراعة، الاستثمار، المنافسة، تسهيل التجارة، تخفيضات على السلع غير الزراعية، التجارة والبيئة وحقوق الملكية الفكرية، العوائق على التجارة وصحة المستهلك. ويرى الاتحاد أن العدالة في معالجة هذه الأمور تكون جملة واحدة لأنها تكمل بعضها البعض، ويجب أن تعالج كمسألة واحدة متوازنة.

ب – تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية: إن صعوبة المرحلة التي كانت تمر بها الولايات المتحدة الناتجة عن الانتقال إلى فترة رئاسية جديدة، أثرت بدرجة كبيرة على سير المفاوضات، إلا أنها كانت تميل إلى عقد جولة مفاوضات شاملة لجمل

القضايا. و كان التوجه العام لهذه المفاوضات المراد عقده هو توجه حمائي وخاصة اتجاه اتفاقية الخدمات التي ترى أن مبدأ تنقل الأفراد و العمالة تكون غالبا نحو الدول النامية، وذلك أن اليد العاملة فيها رخيصة هذا ما سيستقطب استثمارا قويا لصالحها.

ج – تطلعات الدول النامية: اختلفت مواقف وتطلعات الدول النامية حسب اختلاف ميزاتها النسبية. فالمكسيك مثلا الدول الآسيوية كانت ترغب في التفاوض حول التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية، وفي المقابل، فإن باقي الدول النامية ترفض هذا الطرح، وترى ضرورة المحافظة على الصفقة التي تمت في جولة الأورجواي، والتي كانت مترابطة فيما بينها من زراعة المنسوجات مقابل الخدمات والملكية الفكرية.

2- أهداف المؤتمر:

عقد مؤتمر سياتل على أمل تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-وضع قواعد أقوى للنظام التجاري متعدد الأطراف للاستغلال الأمثل لفوائد تحرير التجارة.

-إعطاء الدور التنموي للمنظمة وقدرتها على اتخاذ إجراءات خاصة لتنمية الدول الأعضاء وبخاصة الأقل نموا.

-تحسين نظام التجارة متعدد الأطراف حتى يصبح أداة عملية لإدارة العلاقات الاقتصادية بين دول الأعضاء.

-إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي وعلى الأخص الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات.

-البحث لحل المشكلات العالقة والخاصة بتنفيذ نتائج اتفاقية الأورجواي الخاصة بالنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة (مشكلة الحصص والدعم المحلى)، الذي يؤثر على المصدرين في الدول النامية المتميزة بالميزة النسبية.

-حل مشكلة الاستخدام غير العادل لإجراءات مكافحة الإغراق والنتائج السلبية الناجمة عن تطبيق الدول المتقدمة لإجراءات حمائية ترمي إلى حرمان الدول النامية من فرص الوصول والتقرب من اقتصاديات الدول المتقدمة.

-مراجعة أعمال المنظمة العالمية للتجارة وإصدار تقرير تقييم الأداء للفترة السابقة، مع تقييم الوضع الحالي للعلاقات الدولية التجارية، ومحاولة رسم دور المنظمة مستقبلا.

-تحديد طبيعة المفاوضات التجارية التي يمكن أن تبدأ في أقل من شهر والخاصة بالألفية الثالث تمثلت الموضوعات التي نوقشت خلاله فيما يأتي:

1. استكمال تحرير التجارة الدولية الخاصة بمختلف القطاعات: زراعة، خدمات تجارية و الكترونية.

2. طرح قضية المنسوجات والملابس الجاهزة، أي تحديد المفاوضات حتى تتمكن الدول النامية من إيصال صادراتها لأسواق الدول المتقدمة، و كذا قضايا الإغراق، إذ قامت اليابان في مؤتمر سياتل بمطالبة أمريكا بمراجعة قوانينها لمكافحة الإغراق حتى تحمي صناعتها المحلية. غير أن أمريكا رفضت إدراج هذا المطلب ضمن جدول أعمال OMC لما له من انعكاسات مباشرة على صادراتها الصناعية و رجال الأعمال و الاتحادات العالمية، إضافة إلى قضايا ربط التجارة بمعايير العمل و البيئية و المسائل الخاصة بمشاكل تنفيذ نتائج جولة الاوروغواي.

3 – الموضوعات الجديدة: أما عن الموضوعات الجديدة التي طرحت فقد تمثلت في:

أ- التجارة والاستثمار: أصر الاتحاد الأوروبي، عدد من الدول المتقدمة، دول دخلت مرحلة التحول لاقتصاد السوق والدول النامية على ضرورة بدء التفاوض حول اتفاقية بشأن العلاقة بين التجارة والاستثمار، على أن يتم عرض النتائج في المؤتمر الوزاري المقبل (الرابع).

ب- التجارة وسياسة المنافسة: طالب الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات حول اتفاقية خاصة بهذا الشأن، لكن عارضته الدول النامية التي ترى ضرورة استمرار عملية الدراسة و التحليل في مجموعة العمل المشتركة، على أن يتم عرض النتائج في المؤتمر المقبل.

ج- الشفافية في المشتريات الحكومية: عملت الولايات المتحدة على الوصول لاتفاقية حول هذا الموضوع خلال مؤتمر سياتل، أما اتحاد الأوروبي، فكان يطمح لأن تعالج هذه الاتفاقية أحكاما خاصة للوصول إلى الأسواق. و يتم إدراج هذا الموضوع في المفاوضات الجديدة. أما الدول النامية فقد قسمت إلى قسمين: قسم يرى ضرورة استكمال المناقشة في إطار مجموعة العمل المشكلة لهذا الغرض و يتم عرض النتائج في المؤتمر الوزاري القادم، أما القسم الثاني يرى الدخول في مرحلة التفاوض في الجولة القادمة.

إن الشيء المؤكد هو فشل مؤتمر سياتل لكن يمكن استخلاص النتائج و العبر الآتية:

. انتهاء المؤتمرون دون التوصل إلى أية قرارات تعالج المشاكل المتعلقة.

. عدم الإعلان عن بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية على غرار جولة اوروغواي.

. ظهور قوة جديدة مناهضة للمزيد من التحرير للتجارة العالمية، يمكن الحكم في نجاحها على الأقل في رد الضغوطات الناتجة عن مؤيدي العولمة.

. نجاح القوى الرافضة للعولمة في توجيه ضرة موجعة لمصداقية المنظمة و كشف زيف الكثير من الادعاءات حول فعالية، عدالة و شفافية النظام التجاري الجديد. رغم ذلك فان هناك من يرى أن من وراء فشل مؤتمر سياتل جماعات مختلطة لا هدف لها إلا إفشال المؤتمر.

لكن أبرز الجوانب الايجابية للمؤتمر تكمن في[1]

. التأثير على OMC حيث وضع برنامج عمل من أجل تصحيح الأخطاء السابقة.

. نجاح المنظمة في استمرار العمل في إطار المجموعات و تأثيرها على النظام العالمي.

رابعا: المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة2001

بعد فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة جاءت أهمية المؤتمر الرابع المنعقد بالدوحة ما بين 9الى14 نوفمبر 2001 بمشاركة كافة الدول الأعضاء البالغ عددهم 137 دولة. و تخللت هذا المؤتمر عدة ظروف سياسية واقتصادية تجعله يتميز عن المؤتمرات السابقة تمثلت في أنه سبقته لقاءات عديدة جمعت الدول المنظمة لتقريب وجهات النظر بينت استعدادات الدول النامية في إبراز مواقفها في العديد من القضايا الأساسية المدرجة في برنامج عمل المنظمة ومن بين هذه الاجتماعات ما يأتي:

. الاجتماع الاستشاري لوزراء التجارة المالية و الاقتصاد العرب الذي عقد بالقاهرة من 17الى 18جويلية2001

(1)مجلة أخبار النفط و الصناعة، العدد 354 ، مارس 2000 ، ص : 23 .

. اجتماع خبراء العرب رفيع المستوى الذي عقد في الدوحة ما بين 22 إلى 23 سبتمبر 2001.

. اجتماع الخبراء الأفارقة لتوحيد مواقفهم دفاعا عن مصالحهم، علما أن إفريقيا تضم 40 دولة عضو في المنظمة.

. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية لثلاث اجتماعات لتنسيق مواقف البلدان الإسلامية.

أما عن استعدادات الدول المتقدمة لهذا المؤتمر منها:

. تشدد الموقف الأمريكي تجاه القضايا المطروحة للنقاش حيث رفض الكونغرس الأمريكي منح إدارة بوش تفويضا أوليا بالتفاوض في اجتماعات الدوحة و رفضه أي التزامات دولية متعددة الأطراف تعارض قوانين التجارة الأمريكية خصوصا تلك المتعلقة بمنع الإغراق و قضايا الملكية الفكرية.

. طرح الاتحاد الأوروبي لتصور يقضي باستحداث هيكل جديد تابع لمنظمة الأمم المتحدة ليحل محل المنظمة العالمية للتجارة.

-حاولت اليابان إن تلعب دورا متميزا بإقناع الدول الأعضاء بتغيير هيكل المفاوضات[1] من قطاعية إلى شاملة وذلك بإدراج المزيد من القطاعات على طاولة المفاوضات.

1- مواضيع المؤتمر: لقد أسهم مؤتمر الدوحة في مناقشة بعض المواضيع التي تتناولها المؤتمرات بشكل كاف نذكر منها:

. المواضيع الخاصة بدراسة علاقة الاستثمار بالتجارة.

. المواضيع المتعلقة بدراسة علاقة سياسة المنافسة بالاستثمار.

. المواضيع المتعلقة بالمشتريات الحكومية .

. المواضيع المتعلقة بحقوق الملكية.

. المواضيع المتعلقة بالتجارة و التنمية في البلدان الأقل نموا.

.كما ظهرت محاولات لإدراج النفط في المفاوضات التجارية.

2- نتائج المؤتمر: أنهي المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة أعماله يوم الاربعاء2001/11/14 بعد تمديد مدة المؤتمر إلى يوم إضافي، و في الجلسة الختامية تمت الموافقة على ثلاث مستندات و هي: الإعلان الوزاري، قضايا التنفيذ وإعلان الملكية الفكرية. و يمكن تقسيم نتائج الاجتماع الوزاري إلى أربعة أقسام رئيسية:

أ. أجندة الدوحة للتنمية: نجح المؤتمر في الإعلان عن جولة جديدة للمفاوضات التجارية تحت اسم "أجندة الدوحة للتنمية" بعيدا عن مصطلح "جولة المفاوضات"، وقد تم الاتفاق على أن تتضمن كافة الموضوعات الواردة بالإعلان الوزاري على الإطار التنفيذي التالي:

. تبدأ المفاوضات في 31 يناير2002 و قد تم تشكيل لجنة مفاوضات تجارية تتناول كل الموضوعات المطروحة و مع الإشارة إلى ذلك في الفقرة 46 من البيان الوزاري.

. تحديد موعد1 يناير 2005 كأخر اجل لإنهاء المفاوضات

(1)للمزيد ارجع إلى : الدول المتقدمة تضغط للإعلان عن جولة جديدة من المفاوضات التجارية و البلدان النامية غير مستعدة، تقارير خليجية تصدرها إدارة العلاقات العامة و للإعلان بغرفة تجارة أو الصناعة أبو ظبي المؤسسة الوطنية للتغليف و الطباعة ، مجلة اقتصاد أبو ظبي ، العدد 347، ماي،2001 ، ص: 34 .

. يقوم المؤتمر الوزاري الخامس المقرر عقده سنة 2003 بتقييم النتائج الأولية للمفاوضات.

. الترحيب بتطابق و تنفيذ نتائج المفاوضات في مرحلة مبكرة مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم التوازن النهائي للمفاوضات.

. تتم المفاوضات بطريقة شفافة أمام كافة الأطراف.

ب . المواضيع التي ستبدأ المفاوضات بشأنها مباشرة بعد مؤتمر الدوحة: وتشمل:

. المشاكل العالقة في إطار تنفيذ الاتفاقيات الحالية.

. تجارة السلع الزراعية.

. النفاذ للأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية.

. جوانب الصحة العامة و حقوق الملكية الفكرية.

. الخدمات.

. البيئة و التجارة.

ج . المفاوضات التي ستبدأ مباشرة بعد مؤتمر الدوحة:

-الإغراق ودعم وتدابير التعويض: وافق المؤتمر على إطلاق مفاوضات جديدة بهدف توضيح و تحسين بعض بنود اتفاقية مكافحة الإغراق و اتفاقية الدعم و التدابير التعويضية. و أكد البيان الوزاري في فقرة 28 على تخصيص المرحلة الأولى من المفاوضات لتحديد بنود التي تحتاج إلى توضيح أو تحسين.كما أشار البيان الوزاري إلى موضوع دعم الصناعات السميكة مع الأخذ بعين الاعتبار وضع الدول النامية و أهمية قطاع الصناعات السميكة بالنسبة إليها.

. تسوية المنازعات: تم الاتفاق على إجراء مفاوضات لتحسين و توضيح المفاهيم الأساسية لتسوية المنازعات، و تكون موضوعة على أساس العمل الذي تم إحرازه من قبل الدول الأعضاء قبل ماي 2003.

ج . المفاوضات التي سيتم إطلاقها خلال المؤتمر الوزاري المقبل عام 2003:

وتشمل :

- التجارة والمنافسة: شكل هذا الموضوع مناقشات حادة بين الدول النامية و الإتحاد الأوروبي، الذي أصر على إدماج سياسة المنافسة لإحداث اتفاق دولي حولها، وأكد البيان الوزاري أن وجود اتفاق دولي ينظم سياسات المنافسة من شأنه أن يدعم التجارة الدولية و التنمية. كما أقر البيان الوزاري في الفقرة 23 بدء المفاوضات بعد المؤتمر الوزاري الخامس من سنة 2003 على أساس أن يتم إتخاذه بالإجماع خلال إنعقاد المؤتمر الوزاري الخامس.
- التجارة والإستثمار: عقب مشاورات عديدة وطويلة توصل المؤتمر إلى صيغة تؤكد الدور الذي يمكن أن يلعبه في تعزيز حركة رأس المال عبر الحدود ونمو التجارة الدولية. وأقر البيان الوزاري في الفقرة 20 إطلاق مفاوضات بعد المؤتمر الوزاري الخامس من سنة 2003 على أساس قرار يتم إتخاذه خلال المؤتمر المذكور.كما أعترف النص بالمرونة

والإحتياجات الخاصة للدول النامية و الأقل نموا في هذا الموضوع. وتضمن البيان في الفقرة 22 ، إستمرار مجموعة العمل الخاصة بالموضوع وعرض نتائجها الأولية في المؤتمر الخامس.

-المشتريات الحكومية: أكد المؤتمر في الفقرة 26 من البيان الوزاري الختامي على الدور الإيجابي الذي يلعبه إتفاق دولي حول الشفافية في المشتريات الحكومية. وتم الإتفاق على إجراء المفاوضات بهذا الشأن بعد المؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للتجارة. وهذه المفاوضات تحجب رغبة الدول الأعضاء في إعطاء أفضليات للتوريد و الموردين المحليين.

-تسيير التجارة: وافق المؤتمر الوزاري على الإعلان عن مفاوضات جديدة حول موضوع تسيير التجارة تبدأ بعد المؤتمر الوزاري الخامس عام 2003 على أساس قرار يتم إتخاذه بالإجماع الصريح. وطلب المؤتمر الوزاري من مجلس إدارة تجارة السلع البدء في دراسة الجوانب التي مازال يكتنفها الغموض في المواد 5،8،10، من الجات 1994 تهيأ لإطلاق المفاوضات حول هذه المواضيع.

كما طالب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية " باسكال لامي" [1] أعضاء المنظمة الإلتزام بأحداث موعد نهائي لإستكمال جولة الدوحة من محادثات تحرير التجارة العالمية المقرر في 2010. وإن لم يسرعوا ستفشل جهودهم، وأضاف في كلمة أمام المجلس العام للمنظمة« لكنني أعتقد أنه سيكون من الصعب بلوغ الهدف في 2010 من دون الإسراع بوتيرة العمل بشكل جدي، ونرغب في أن نشهد مفاوضات فعلية ليس فقط مشاورات ومناقشات غير رسمية لكن مداولات فعلية بين الدول الأعضاء ». وطالب زعماء مجموعة ال20 للبلدان الغنية والصاعدة خلال القمة التي عقدت في مدينة بيتسبرغ في شهر سبتمبر الماضي بإستكمال جولة الدوحة التي هي الآن في عامها الثامن في 2010.

ويذكر أن جولة الدوحة هي أطول جولة تجارية إنطلقت عام 2001 بهدف تحرير الأسواق ومساعدة البلدان النامية على الإزدهار من خلال التجارة.

3- انعكاسات مؤتمر الدوحة على الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة:

أ - انعكاسات نتائج مؤتمر الدوحة على الدول النامية:

أ- 1- مكاسب الدول النامية:

- تمكنت الدول النامية من إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بقبول مقترحاتها في مجال المنسوجات والملابس، وأهمها العمل على الإسراع في إدراج منتجات الدول النامية ضمن قواعد الجات وأخذ بوضعها بعين الاعتبار قبل البدء في أية تخفيضات تتعلق بمكافحة الإغراق، وتطبيق المناهج الأفضل في تحديد مستوى الحصص بالنسبة للدول المستوردة الصغيرة للمنسوجات والملابس.
- تمكنت الدول النامية من الحصول على الأدوية البديلة أو الرخيصة وخاصة تلك الدول التي تعاني من مرض الإيدز، أمراض سوء التغذية، إضافة إلى إبرام الدول المتقدمة اتفاق بنقل التكنولوجيا في مجال المنتجات الدوائية للدول النامية
- فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية لتحسين المقدرة المالية للبلدان المدينة على سداد أصل القروض وفوائدها، باعتبارها البديل لإعادة جدولة الديون في إطار نادي باريس.

(1) من الموقع: www.aradnet5 .com. . بتاريخ: 2009/12/10 .الساعة:12:30

- تقديم الاتحاد الأوروبي تنازلات في مجال التعريفة الجمركية التفضيلية لما يصل إلى 77 بلدا ناميا في إفريقيا، منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادي.
- ألحت البلدان النامية النفطية على إدراج النفط في المفاوضات التجارية و هذا سيحق لها الدفاع عن مصالحها بمطالبة الدول المتقدمة بتقليص الضرائب المرتفعة المفروضة على استهلاك المشتقات النفطية.
- إحالة قضية الحقوق الاجتماعية للعمل إلى المنظمة العالمية للعمل، بعد محاولات حثيثة من الدول المتقدمة لإدراجها وإخضاعها لقواعد الجات.
- انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة وما ينطوي عليه من إبراز موقف البلدان النامية وتعزيز قدرتها التفاوضية، باعتبارها قوة اقتصادية هائلة
- الدور المتميز للدول النامية في وضع معالم الجولة التاسعة للمفاوضات، وهذا ما يوحي بزيادة الوعي لديها عن طريق توحيد مواقفها والمطالبة بالمشاركة في تنظيم التجارة العالمية
- الاهتمام بقضايا تنمية القدرات الاقتصادية الأقل نموا، والعمل على مساعدتها فنيا وماديا للرفع من وتيرة التنمية بها، ومؤتمر الدوحة هو أول مؤتمر تم التركيز فيه على قضايا التنمية

أ-2-مخاطر نتائج مؤتمر الدوحة على الدول النامية:

ان قضايا[1] التجارة والديون، التجارة والتموين، التجارة والاستثمار، المنافسة والمشروعات الحكومية، وتسهيل التجارة كلها كانت جديدة و محل اهتمام كبير من طرف الدول المتقدمة حيث عملت جاهدة لإدراجها ضمن مفاوضات الدوحة، إلا أنها لم تفلح ولكن استفادت على الأقل بنقلها ومراجعتها إلى المؤتمر الوزاري القادم. لأن الدول النامية ولأول مرة تمسكت بالإجماع على ضرورة إعطاءها معونات فنية وآليات تمنحها القدرة على التفاوض والتنفيذ لمثل هذه القضايا قبل البدء في مفاوضات حولها.

ب-انعكاسات نتائج مؤتمر الدوحة على الدول المتقدمة:

ب-1- مكاسب الدول المتقدمة: و هي أساس نجاح هذه الدول في إطلاق جولة جديدة وأهمها ما يأتي:

-إدراج الشفافية في مشتريات الحكومية، العلاقة بين التجارة والاستثمار والعلاقة بين التجارة والمنافسة على طاولة التفاوض خلال المؤتمر الوزاري الخامس والتي من شأنها خدمة مصالح الشركات متعددة الجنسيات لهذه الدول وبالتالي زيادة القيمة المضافة وتعزيز منافع التجارة الدولية لهذه البلدان.

-الإبقاء على موضوع معايير العمالة وتشغيل الأطفال رغم رفض الدول النامية له في إعلان سنغافورة، وهو ما يشير إلى إمكانية فتح هذا الملف مرة أخرى.

(1)الجوهري خالد عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية مراجعة موضوعية، مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية ، العدد149 المجلد37، جانفي 2002 ، ص: 215.

-إدراج موضوع الدعم الزراعي للتفاوض والذي من شأنه إزالة الدعم على المنتجات الزراعية. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء للدول النامية بشكل كبير على المدى القصير.

-تمرير اتفاقية تسيير التجارة للتفاوض والذي من شأنه التعجيل بعصرنة أساليب النقل، الإفراج عن بضائع الترانزيت وإحداث مرونة في إجراءات الجمارك بفرض زيادة تدفق منتجات الدول المتقدمة إلى أسواق الدول النامية وما يفرضه من تحديات على الدول النامية في تحديث نظام إدارة الجمارك.

-نجاح الدول المتقدمة في إحالة معظم مشاكل التنفيذ وشاكل الدول النامية والتي صدر بشأنها قرار خلال المؤتمر الوزاري الثاني القاضي بتسوية مشاكل التنفيذ دون الدخول في مفاوضات الجولة التاسعة.

-إدراج موضوع خفض التعريفة على المنتجات الصناعية للتفاوض، وهو ما يطرح إعادة صياغة جداول التعريفات التي

التزمت بها الدول النامية لحماية صناعاتها المحلية، وخفض سقوف التعريفات إلى متوسط تعريفة يتراوح من 18-20بالمائة بحلول عام 2005، والذي ينجر عنه ضرر كبير على الصناعات المحلية في البلدان النامية وغزو منتجات الدول المتقدمة لأسواق الدول النامية.

-نجاح البلدان المتقدمة وعلى رأسها اليابان بإعادة بعث موضوع تسوية المنازعات داخل المنظمة للتفاوض خدمة لمصالحها.

ب -2-تنازلات الدول المتقدمة:

- تنازل الإتحاد الأوروبي عن موقفه المتصلب بشأن الصادرات الزراعية.

-تنازلت الولايات المتحدة عن دفاعها عن مصالح بعض شركاتها كالشركات المختصة بإنتاج الأدوية.

-استجابة الدول المتقدمة لبعض مطالب الدول النامية خاصة المتعلقة بسياسة الإغراق والدعم.

خامسا: المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون 2003

أنعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة مابين 10إلى2003/09/14 المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة والذي يعتبر إمتدادا لما خرجت به جولة الدوحة.

1 - الملفات الشائكة في جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة في كانكون:

المحور الأول: المفاوضات في المجال الزراعي:

لقد شكلت المفاوضات في هذا المجال أول بوادر فشل هذه الجولة، ويرجع ذلك لعدم التوصل إلى إتفاق نهائي حول العناصر الهامة المكونة لهذا الملف، المقدمة من طرف دول الشمال خصوصا الولايات المتحدة، وكذا التعويض المادي عن الخسائر الناجمة عن الدعم . وقد أدى حذف هذا الإقتراح من البيان الختامي من جولة كانكون إلى تذمر الدول الفقيرة ودول إفريقيا الكاريبي والهادي.

المحور الثاني: توسيع مجال المفاوضات إلى القضايا الجديدة أو قضايا سنغافورة

(1) من الموقع: إيلاف اقتصاد .WWW. RSS.Feeds العدد 3074، الأربعاء . 2009/10/21: 16:00

في غياب إتفاق حول الملف الزراعي أدى هذا الوضع إلى رهن حظوظ النجاح للمفاوضات حول ما يسمى القضايا الجديدة ، أو ما يعرف بقضايا سنغافورة المتمثلة في الإستثمارات، المنافسة، الصفقات العمومية، تسهيل المبادلات وقد تم رفضها خصوصا من طرف الدول الإفريقية.

المحور الثالث:المعاملة الخاصة و المميزة للدول النامية:

لقد تضمن بيان الدوحة قرارا يقضي بإدماج وبصورة منهجية في كل مفاوضة، ما يعرف بالمعاملة الخاصة والمميزة الذي يهدف إلى التكفل والأخذ بعين الإعتبار الإحتياجات الخاصة بالدول النامية، خصوصا الأفريقية منها. وبقيت المحادثات في هذا المجال تراوح مكانها نظرا لاختلاف مستويات التنمية ما بين الدول النامية. وفي هذا الصدد كانت الدول المصنعة على إستعداد للقيام بتنازلات للدول الفقيرة و معظم دول إفريقيا وآسيا .

المحور الرابع : حصول الدول الفقيرة على الأدوية:

إن أغلبية الدول التي تعاني من أزمات في منظومتها الصحية وخاصة صناعة الدواء، و تجد نفسها مجبرة على اللجوء إلى منتجين أجانب للحصول على أدوية. وفي هذا الصدد يعتبر الفيتو الأمريكي وجوب حماية صناعة الأدوية الأمريكية يمثل عائقا أمام الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق قبل حلول نهاية ديسمبر 2002 حول موضوع الدواء و الذي يعد محورا هاما لدول الجنوب .

و تم التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء بعد ثمانية أشهر من التأخير يقضي بالسماح للدول الفقيرة باستيراد الأدوية النوعية لكن هذا الاتفاق لقي انتقادات كبيرة من طرف منظمات غير حكومية و دول من الجنوب كونه معقد و صعب التنفيذ.

2- نتائج المؤتمر: أما نتائج المؤتمر فقد جاءت على شكل توصيات نوجزها فيما يلي:

. العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية لتسهيل التبادلات التجارية بينها.

. الإسراع في استكمال إنشاء التجارة العالمية الحرة.

. دعم المؤسسات المالية العربية لأبحاث منظمة الاسكوا الساعية لتحديد أثر النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف على الدول العربية في مجالات الزراعة الملكية الفكرية وغيرها.

. إبلاغ منظمة الاسكوا بكل التغيرات التشريعية، التنظيمية و الإدارية التي قامت بها الدول العربية لتوافق مع OMC.

ترتب عن فشل مؤتمر كانكون ما يأتي: [1]

1. تمديد جولة المفاوضات لبرنامج عمل الدوحة.

2. اتساع الهوة بين الدول النامية و الدول المتقدمة.

3. إسقاط بعض الموضوعات التي تعرف بموضوعات سنغافورة.

(1)حسان خضر المعهد العربي للتخطيط، الكويت، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي و الإقليمي، العدد 73 ، مارس 2008 ، السنة 78، ص: 11 .

3 – البيان الوزاري لمؤتمر كانكون[1]:

أ. استقبال الكمبودج و النيبال كأول دولتين الأقل نموا تنضمان للمنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها.

ب . لقد عمل كل المشاركون بجدية و بصورة بناءة من أجل التقدم، و عليه فقد تم التوصل إلى عدة انجازات ملموسة.

ج . مواصلة العمل حول القضايا العالقة مع إعطائها الصبغة الاستعجالية و التحفيز المتجدد و الأخذ بعين الاعتبار كل وجهات النظر المعبر عنها خلال هذا المؤتمر.

د . التأكيد على جلب خلال هذه المرحلة الجديدة كل الدراسات الناجعة التي تم القيام بها في هذا المؤتمر في المجالات التي تم التفاهم بشأنها. و التي تم التوصل فيها لمستوى عال من التفاهم، والتعهد بالإبقاء على هذا التفاهم مع مواصلة العمل للحصول على نتائج مقبولة

هـ التأكيد مرة أخرى على القرارات و البيانات المتخذة في الدوحة و الوفاء بالالتزامات ميدانيا.

كما طُلب من رئيس المجلس العام الذي يتعاون بصورة وثيقة مع المدير العام، بتنسيق الأشغال واستدعاء اجتماع للمجلس العام على مستوى الموظفين السامين في أجل أقصاه 15 ديسمبر 2003، وهذا بغية اتخاذ التدابير الضرورية للسماح بالمضي نحو اختتام إيجابي للمفاوضات في الآجال المحددة مسبقا. وتأكيد المجلس العام على الممارسة والمتابعة الشخصية لهذا الاتفاق.

وبالرغم من كل هذا فإن تمسك معظم دول المنظمة بالنظام متعدد الأطراف يجعل الترتيبات الثنائية والإقليمية بعيدة من أن تكون كبديل للنظام متعدد الأطراف.

سادسا: مؤتمر هونغ كونغ:

عقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ[2] الصينية وحظي بمشاركة 149 دولة، لكن فشله تمخض عنه العديد من الآثار و الدروس المستفادة أهمها [3]:

. الاعتراض القوي الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية الدولية في صناعة قواعد هذا النظام التجاري خاصة المنظمة العالمية للتجارة ووقوعها تحت سيطرة الدول الكبرى .

(1) راجع في ذلك: قضايا النظام التجاري العالمي، تقرير اجتماع الخبراء حول " متابعة نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية" كانكون،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. URL www.esca.org.lb/arabic/wto.asp تصفحت بتاريخ:2010/12/10 الساعة: 10:40

(2)مغاوري شلبي ،مؤتمر هونغ كونغ سياسة ترحيل الأزمات، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006، ./ www. Aljazeera . net / knewledge _ geke / prink. htmتصفحت بتاريخ 02/06/2009ا الساعة: 10:30

(3) عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر، الجزائر 2006-2007 ، ص ص: 114. 115.

. تزايد الهجوم التجاري على المنظمة باعتبارها أداة لا يمكن التقليل من دورها في العلاقات الدولية.

. تأكيد حقيقة مهمة هي أنه لا يمكن إرساء قواعد العولمة التجارية في ظل تهميش الدول النامية و عدم مشاركتها بفعالية في صياغة قواعدها.

. لقد تأكدت المنظمة العالمية للتجارة و الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة، أنه إذا تم استخدام التجارة الدولية كقوة لتعزيز أمور ليس لها صلة بالتجارة مثل معايير الغنم، فان هذا سيكون اهانة للنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

. تأكد الدول المتقدمة أنه من غير الممكن إنجاح مسيرة النظام التجاري الدولي على حساب الدول النامية و بعض الأطراف الأخرى.

1- موضوعات المؤتمر:

رغم أن المؤتمر اعترض صعوبات كثيرة و شائكة إلا أنه حال دون انهيار محادثات الدوحة و شملت موضوعاته ما يأتي:

أ- ملف الزراعة:

-وافقت الدول الأعضاء على إنهاء الدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة لصادراتها الزراعية تدريجيا بدء من عام 2013 .

-يتم تحديد أساليب المفاوضات بنهاية أفريل 2006.وتقدم جداول الالتزامات في موعد أقصاه نهاية جويلية 2006.

-النظر في وضع آلية وقاية للدول النامية.

-شكل هذا الاتفاق حلا وسطا بين الدول المتقدمة و النامية.

-الاتفاق على إلغاء دعم صادرات القطن من طرف الدول المتقدمة بحلول عام 2006. و هذا كان مطلبا أساسيا للدول الإفريقية.

ب - النفاذ إلى أسواق لمنتجات غير الزراعية:

-نص الإعلان على أن يتم الاتفاق على أساليب و آليات المفاوضات بموعد أقصاه نهاية افريل 2006.و النظر في المفاوضات القطاعية التي ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة.

- راعى النص حق الدول النامية في تحديد المنتجات لحساسة.

ج - التجارة في الخدمات:

-مواصلة التركيز على ما جاء في حزمة جويلية و أهمية النظر في حجم اقتصاد كل دولة عضو منفردة و يوجب القطاعات على أن تراعى الاهتمامات التصديرية للدول النامية.

-توافق الدول على الدخول في مفاوضات ثنائية أو متعددة على أن يكون 31 اكتوبر2006 موعدا لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول.

-تسهيل لتجارة تأكيدا على ما جاء في حزمة جويلية بهذا الشأن.

د - المعاملة الخاصة و التفضيلية:

- تؤمن الدول المتقدمة الأعضاء بدون رسوم جمركية و لا نسب حصص بنهاية 2008، أو عند تطبيق أية اتفاقية نهائية لتحرير التجارة يتم إقرارها، بما لا يقل عن 97 بالمائة من المنتجات القادمة من الدول الأقل نموا.

-نسبة 3 بالمائة المتبقية أي حوالي 400 منتج، يمكن للولايات المتحدة و اليابان أن تمنعها من دخول أراضيها.

وقد تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على تأجيل مناقشة موضوعات سنغافورة إلى أجل غير مسمى، فيما عدا موضوع تسهيل التجارة بسبب الرفض القاطع للدول النامية لبدء مفاوضات حولها في الوقت الحالي.

كما تشير الدراسة التي أعدتها منظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع منظمة التجارة والتعاون الأوربية إلى أن الدول المانحة تعهدت ما بين 2002 و2005 بتقديم حوالي 21 مليار دولار أمريكي سنويا لقطاعات دعم التجارة مقسمة كالتالي: 11.2مليارردولار للبنية التحتية التجارية، 8.9 مليار دولار لدعم القدرات الإنتاجية و0.6ملياردولار للترويج للقوانين والمعايير التجارية وتحضير الاستراتيجيات التجارية.وتتصدر اليابان ترتيب الدول المانحة لبرنامج المساعدة في مجال التنمية بنسبة 62بالمائة من الدعم العام، فيما تحتل سويسرا المرتبة الحادية عشرة بمعدل 34بالمائة، والولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي في المرتبة 14، ثم اليونان في المرتبة الأخيرة بنسبة ثمانية بالمائة.

وفي ترتيب الدول المستفيدة، نجد فيتنام بحوالي 1.4مليار دولار، متبوعة بالهند فإندونيسيا ثم الصين. أما أول بلد عربي مستقبل للمساعدة في مجال التجارة فهو مصر في المرتبة السادسة بحوالي 450 مليون دولار، المغرب في المرتبة 15 بحوالي 250 مليون دولار، ثم تونس في المرتبة 23 بأقل من 200 مليون دولار.

وفي عام 2005 أقر تنظيم برنامج رسمي للمساعدة في مجال التجارة كُلفت به منظمة التجارة العالمية.وتتوقع هذه الأخيرة أن تصل الوعود إلى 30 مليار دولار في حدود عام2010.

2 - نتائج المؤتمر: ويمكن تلخيص نتائج مؤتمر هونغ كونغ فيما يلي:

. إلغاء سياسة دعم الصادرات الزراعية في حدود عام 2013.

. الإبقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة من طرف الولايات المتحدة، كندا، استراليا و نيوزيلندا.

. إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97 بالمائة على الموارد المحلية للدول النامية بدء من سنة 2008.

. رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.

انطلاقا مما حدث في سياتل، كانكون وهونغ كونغ، جعل الجميع يعيدون النظر في مواقفهم التفاوضية للدور الذي تلعبه المنظمة، وكذلك جعل المنظمة نفسها تعيد النظر في آلية وأسلوب العمل فيها وإدارتها للمفاوضات متعددة الأطراف، كما تنبهت الولايات المتحدة إلى أنها بعد سياتل،كانون وهونغ كونغ لن تكون قادرة على إملاء آرائها على الآخرين بشأن قواعد النظام التجاري الدولي كما كان في الماضي.

و من خلال الملامح الرئيسية التي عرفناها سابقا للمنظمة العالمية للتجارة، فإنها ستتولى القيام بالدور الرئيسي في إدارة السياسات التجارية الدولية وتشعب مهامها، يجعلها تتداخل مع العديد من المنظمات الدولية. وإنشاؤها لا يعني بالضرورة إلغاء دور المنظمات الدولية العديدة التي يتعدى اختصاصها حدود التبادل التجاري، إنما يلزم فقط التوصل لعلاقة تعاضديه بين المنظمة والأمم المتحدة بكافة وكالاتها المتخصصة.

سابعا: المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية في جنيف 2009

في جنيف 2009.11.30، انطلقت أشغال المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية بحضور مندوبي 153 دولة عضو. و تكمن أهمية هذا المؤتمر في كونه يعقد في ظل الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ضعف الأداء الاقتصادي على المستوى العالمي وأثرت سلبا على معدلات التجارة العالمية. وعقد المؤتمر جلساته بشكل علني بحيث يتمكن جميع الوزراء من المشاركة بشكل متساو حول الموضوع الرئيسي للمؤتمر.

تناول الاجتماع الوزاري السابع بالأساس النظام التجاري متعدد الأطراف، المناخ الاقتصادي العالمي الراهن، دور منظمة التجارة العالمية في سياق المتغيرات الاقتصادية العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات المتنامية للبلدان الأعضاء خاصة منها ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية و المالية العالمية.

و ناقش أيضا طبيعة عمل المنظمة و مختلف أجهزتها بناء على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في المشاركة التامة و الطابع الاحتوائي و الشفافية. إضافة إلى موضوع تنفيذ اتفاقية تسيير التبادل التجاري و التي تستوجب من الدول الأعضاء تشكيل فرق عمل وطنية للعمل على تطبيق بنود هذه الاتفاقية تدريجيا، و صولا إلى النافذة الواحدة في تخليص المعاملات التجارية في المنافذ الجمركية، و تسييرا للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء. و كذلك مراجعة عامة لأنشطة المنظمة خلال الفترة من 2005 إلى 2009 و ذلك بسبب عدم انعقاد الاجتماع الوزاري منذ أربع سنوات.

1-قرارات المؤتمر:

- ناقش المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية[1] عدة محاور حيث كان موضوعه الرئيسي "النظام التجاري متعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الراهنة" ويستند المؤتمر إلى ثلاثة أسس هي المشاركة،الشفافية والشمولية.

-لازال الملف الزراعي، إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وقطاع الخدمات، يتصدر الخلافات القائمة بخصوص إنهاء جولة مفاوضات الدوحة. ففي الوقت الذي يرى البعض أن التنازلات المقدمة فيه غير كافية، يرى آخرون (مثل سويسرا) أن التنازلات المفروضة قد يعاد النظر فيها.

-أكد المشاركون على عدد من القضايا تتضمن ضرورة قيام المنظمة بدور فعال في التصدي للأزمات التي تواجه العالم مثل الأزمة الاقتصادية، أزمة الغذاء وتغيرات المناخ إضافة إلي تأكيد مطالب الدول النامية بضرورة إنهاء جولة الدوحة للتنمية عام2010 وفقا لمفهوم التنمية، كما طالبت الدول الأقل نموا ومعظمها من الدول الإفريقية بضرورة دخول منتجاتها الأسواق بدون جمارك و حصص لمساعدتها على الاستفادة من تحرير التجارة.

-تنظيم عمل النظام التجاري متعدد الأطراف، مكافحة الأزمة المالية والعمل علي منع تكرارها. وفي هذا الإطار نادى الأعضاء بتفعيل دور المنظمة في الرقابة علي الإجراءات الحمائية التي تبنتها العديد من الدول المتقدمة.

-تأكيد زيادة مشاركة الدول النامية والأقل نموا بالنظام التجاري متعدد الأطراف يعتبر من أهم الأهداف التنموية للمنظمة وأن هذا الأمر يتطلب تقوية برامج المساعدة الفنية المقدمة إليها. ومن بين الوسائل المتاحة برنامج "المساعدة من أجل التجارة" الذي يحتاج إلى تفعيل من أجل بناء قدرات تلك الدول على اختراق أسواق الدول المتقدمة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتقديم يد العون للقاعدة الإنتاجية وبناء البني التحتية ذات الصلة بالطاقة والنقل .

-تأكيد المؤتمر علي ضرورة بذل الجهود لتفعيل وتحسين التنسيق بين منظمة التجارة العالمية وباقي المنظمات الحكومية العاملة

في المجالات التي تتصل بالتجارة، والتي تشمل الأمن الغذائي، الصحة والبيئة، و هذا التنسيق يجب أن يهدف إلى الحد من الازدواجية في المجهودات التي تتحملها الدول بصفة عامة والنامية والأقل نموا بصفة خاصة في الأعمال التي تجري في

(1) وزارة الخارجية القطرية، أخبار الوزارة، تصفحت من الموقع: Developed by MOFA Team، بتاريخ: 2010/01/31، الساعة: 11:30

إطار كل من تلك المنظمات منفردة، ومن ثم تحويل ظاهرة التحرك بين مختلف المنظمات الدولية والتي تلجأ إليها الدول المتقدمة للسعي وراء مصالحها التي تفشل في الحصول عليها بالمنظمة إلى عملية دعم متبادل بين تلك المنظمات.

-تم التطرق إلى موضوع فرض رسوم على السلع التي لا تحترم معايير البيئة، وهنا أثيرت مخاوف من أن تتذرع دول بالاعتبارات البيئية لاتخاذ تدابير حمائية. حيث رأت بعض الدول المتقدمة كاليابان، الولايات المتحدة وأستراليا أن إزالة الرسوم الجمركية و العوائق غير جمركية عن السلع الصديقة للبيئة سيساعد على التصدي لتغيرات المناخ من خلال خفض تكلفة التكنولوجيا البيئية وأكدت أنها لن تدعم تلك المقترحات إلا إذا أُخذت مصالحها بالاعتبار[1].

2 - مكاسب الدول النامية[2]:

- حول مدى استفادة الدول النامية من المؤتمر الذي لم يدرج أي موضوع للتفاوض خلاله، و رغم الطبيعة غير التفاوضية للمؤتمر فإن الدول النامية حققت مكاسب متعددة، حيث تم تأكيد مفهوم التنمية في أي إجراءات لتحرير التجارة بما يخدم مصالح الدول النامية إلى جانب تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب.

على الرغم من أن جولة الدوحة للتنمية لم يتم تضمينها بأجندة المؤتمر، فإن التنمية احتفظت بموقعها الرئيسي ضمن أهداف منظمة التجارة العالمية، وأنها طرحت في كافة المناقشات التي أجريت بالمؤتمر، والتي تمركزت حول الأزمة المالية العالمية والنظام العالمي متعدد الأطراف. إضافة إلى أنه سادت المؤتمر فكرة أن الدول النامية والأقل نموا هي الأكثر تأثرا بالأزمة وبالتالي فإن احتياجاتها يجب أن تعطى الأولوية في كل أعمال المنظمة.

- إضافة إلى مكاسب الدول النامية، فقد اتفق كل أعضاء المنظمة على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة عدد من القضايا وعلى رأسها الانتهاء من جولة الدوحة للتنمية كوسيلة رئيسية لمكافحة الأزمة الاقتصادية مع اعتبار التنمية وكيفية تناولها بنتائج تلك الجولة هي المعيار الرئيسي لنجاحها.

وإذا لم يتحقق هذا الهدف فإن هذه الجولة لن تؤدي إلا إلى تفاقم آثار الأزمة علي اقتصاديات تلك الدول وزيادة حرمانها من الاستفادة من النظام التجاري متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد فقد أكدت العديد من الدول النامية والأقل نموا معارضتها الشديدة لإعادة تفسير تفويض الدوحة أو إعادة فتح أو ترتيب ما اتفق عليه بالنماذج التفاوضية التي أقرت حتى الآن بالمنظمة. ،

-زاد هذا المؤتمر من تعاون دول الجنوب مع بعضها و تنسيق مواقفها، ونتيجة لهذا تمت الموافقة على النظام الشامل للأفضليات التجارية بين الدول النامية مما يسمح بزيادة التجارة البينية بينها. وحول هذا النظام، تم إقرار نماذجه التفاوضية المتفق عليها في جولة المفاوضات السابقة بساو باولو وتضمن إزالة 20 بالمائة من الجمارك على حوالي70بالمائة من السلع في 22 دولة نامية فيما بينها، وتضم الهند، البرازيل، الأرجنتين، مصر، إيران والجزائر إلى جانب عدد من الدول الإفريقية.

من المؤكد أن إقرار هذا النظام يمثل رسالة قوية من الدول النامية للعالم بأنها قادرة على تحرير التجارة فيما بينها، وأنها تمثل وزنا اقتصاديا كبيرا في العالم و ستمضي قدما في هذا الاتجاه لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة أن أسواقها ستمثل أكثر من 58 بالمائة من حجم التجارة العالمية بحلول2020، وسيتم إقرار هذا النظام بشكل نهائي في سبتمبر المقبل مما سيزيد من حجم التجارة بين هذه الدول.

(1)، (2) الأهرام، اقتصاد ، 2009/12/3 ، العدد: 44922 ، السنة: 134 ، تصفحت بتاريخ: 2010/01/10 ، الساعة: 09:00

نتائج المؤتمر [1]:

– شهدت مفاوضات الزراعة تقدماً فيما يخص موضوع النماذج التفاوضية، كما أن هناك جهدا فنيا كبيرا يبذل من قبل الأعضاء حول موضوعي الآلية الخاصة للوقاية وتبسيط التعريفة، وسوف يتم استكمال العمل حول النماذج التفاوضية والموضوعات التي مازالت قيد الاتفاق خلال النصف الثاني من شهر يناير2010 .

– أما بالنسبة لمفاوضات السلع الصناعية فقد تم إحراز تقدم ملحوظ حول موضوع العوائق غير التعريفية الذي ما زال قيد المناقشة بصورة مركزة ومفصلة بهدف الوصول إلى نتائج محددة بحلول 20 يناير 2010.

– وفيما يخص مفاوضات الخدمات، فقد تمت مناقشة العديد من الموضوعات مثل القواعد المحلية، والذي يتم مناقشة النص المقترح حوله. وسيظل هذا الموضوع قائماً آخذاً في الاعتبار أية مقترحات يتم تقديمها من قبل الدول، كما أنه سيتم عقد جلسة خاصة خلال النصف الثاني من يناير 2010 لمناقشة مسودة النص المقترح الخاص بالاستثناء الممنوح للدول الأقل نمواً بالنماذج التفاوضية.

كما كانت اجتماعات اللجنة المتعلقة بالقواعد بناءة وفعالة حيث لاقى برنامج العمل المقترح من قبل رئيس اللجنة ترحيباً من قبل الأعضاء بالإضافة إلى عقد العديد من الاجتماعات لمناقشة مكافحة الإغراق، أشكال الدعم الأفقية ودعم مصائد الأسماك، وقد تم بالفعل البدء في مراجعة النص المقترح من قبل رئيس اللجنة، مع الأخذ بعين الاعتبار خارطة الطريق الخاصة بدعم الأسماك. حيث سيتم عقد العديد من الاجتماعات خلال شهري يناير وفبراير المقبلين لاستكمال المراجعة الأولى للنص المقترح وكذا استعراض أية مقترحات جديدة خاصة بالدعم ودعم الأسماك.

أما بالنسبة للمفاوضات المتعلقة بموضوع اتفاقيات التجارة الإقليمية، فلم يتم إحراز تقدم بها خلال عام ،2009 ولكن قام رئيس اللجنة ببحث سبل إعادة دفع المفاوضات بهذا الموضوع خلال اجتماعات كبار المسؤولين استناداً إلى ما تم التوصل إليه بموضوع آلية الشفافية الخاصة باتفاقيات التجارة الإقليمية.

– وفيما يتعلق بموضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية، فقد تم التركيز على آلية المراقبة. وبناءً على ما تم إحرازه في هذا الصدد فسوف يتم استكمال المفاوضات خلال الفترة القادمة و مناقشة المقترحات الجديدة المقدمة من قبل الدول.

– بالنسبة لمفاوضات التجارة والبيئة فيوجد توافق عام بين الدول على الاستناد إلى برنامج العمل الذي تم إعداده في أكتوبر2009 من قبل اللجنة المعنية والجداول الزمنية المشار إليها به.

وفيما يتعلق بعلاقة منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف فسوف تستكمل المفاوضات بناءً على ما هو مطروح على مائدة المفاوضات من مقترحات مقدمة، أما فيما يخص السلع البيئية، طالب رئيس اللجنة الأعضاء بضرورة التوصل إلى اتفاق بحلول 20 فبراير 2010 حول السلع البيئية لكونها ذات الاهتمام المشترك.

-فيما يتعلق بموضوع تسهيل التجارة، تم إصدار مستند مجمع (TN/TF/W/165) يعكس مسودة اتفاق تسهيل التجارة ولكن هناك المزيد من العمل خلال الفترة القادمة للانتهاء من هذا الاتفاق

(1) General Council, Lamy outlines roadmap to Doha stocktaking in March, (17 December, 2009), available at http://www.wto.org/english/news_e/news09_e/tnc_chair_report_17dec09_e.htm تصفحت بتاريخ:2010/01/05 ، الساعة: 09:30 .

– أما موضوع حقوق الملكية الفكرية، فقد قام المجلس العام بعقد العديد من المشاورات مع مجموعة من الأعضاء لبحث كيفية استكمال المفاوضات خلال الأسبوع الأول من فبراير2010، كما طالب أيضا مدير المنظمة بضرورة متابعة العمل بموضوعي العلاقة بين الTRIPS واتفاقية التنوع البيولوجي و تمديد الحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية لباقي السلع.

-أما بالنسبة لجولة الدوحة، أشار مدير عام المنظمة وبصفته رئيس لجنة المفاوضات التجارية إلى أنه يتعين على الأعضاء تقييم الوضع القائم بالمفاوضات stocktaking خلال الأسبوع الأخير من مارس 2010 لتقدير ما إذا كان اختتام جولة الدوحة في عام 2010 قابلا للتنفيذ .

أما بالنسبة لخارطة الطريق للمفاوضات، فقد حدد مدير المنظمة أربع نقاط لسير عملية المفاوضات خلال الفترة القادمة والتي تتلخص فيما يلي:

أ– تكثيف المشاورات الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية لتبدأ في أقرب وقت ممكن في عام 2010 بحيث يتم مشاركة باقي الأعضاء في نتائج هذه المشاورات وبالتالي تعزيز المفاوضات متعددة الأطراف.

ب– قيام رؤساء المجموعات التفاوضية بإعداد جدول زمني خاص بأنشطة تلك المجموعات خلال الفترة من يناير إلي فبراير 2010 لتوفير درجة عالية من الشفافية فما يتعلق بسير عمل تلك المجموعات.

ج– الاستمرار في عقد الاجتماعات على مستوى كبار المسؤولين على مدار الأسبوعين اللذين سيبدءان في 15 فبراير/ 22 مارس 2010 ، على أن تكون نتائج عمل المجموعات التفاوضية هي أساس تلك الاجتماعات.

د– على الأعضاء تخصيص الأسبوع الأخير من شهر مارس 2010 لتقييم المفاوضات stocktaking وذلك بهدف تقدير ما إذا كان الانتهاء من جولة الدوحة في عام 2010 مازال ممكناً.

و فيما يأتي جدول يوضح تأثير مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة على حجم التجارة الدولية، التي تزداد بشكل مستمر بدء من عام 1948الى غاية 2006، أي بعد مؤتمر هونغ كونغ. و هذا يعكس الأثر الايجابي لجولات المنظمة على حجم التجارة الدولية.

جدول 4– 9– أثر جولات المفاوضات على التجارة الدولية

السنوات	1948	1953	1963	1973	1983	1993	2003	2006
حجم التجارة الدولية	59	84	157	579	1838	3675	7371	11783

(%)	1963/1950	1973/ 1963	1990 / 1973	2000/ 1990	2006 / 2000
التجارة السلعية	7.5	9	4	6.5	10.9
التجارة الصناعية	8.5	11.5	5.5	7	9.7
المنتجات الزراعية	4.5	4	2.5	4	7.8

المصدر: **statistiques du commerce international; omc; 2008 ; p: 48 .**

المطلب الثاني: التقدم المحرز في تحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية

لقد تمثلت الغاية الأساسية لمنظمة التجارة العالمية للألفية الإنمائية، في إقامة نظام تجاري و مالي يتسم بالانفتاح، التقيد بالقواعد، القابلية للتنبؤ و عدم التمييز. أما الغايات الأخرى فهي تدعو إلى ايلاء اهتمام خاص للبلدان الضعيفة والدول النامية غير الساحلية و الجزرية. و كمثال على هذا سنتاول جولة الدوحة للمفاوضات متعددة الأطراف.

لقد شرع في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بعد عام واحد من اعتماد إعلان لألفية . ومن بين مقاصد هذه الجولة، معالجة احتياجات البلدان النامية والقيام بالتالي بتوجيه المحادثات وفق جدول لأعمال التنمية. وبعد مضي سبع سنوات، يلاحظ أن الإخفاق في اختتام هذه الجولة يشكل أكبر فجوة من فجوات التنفيذ في مجال التجارة، بل وفي إطار الهدف الإنمائي الثامن للألفية على نحو ما قيل . ولم يحدث سوى تقدم بطيء منذ بدايتها.

ومع ذلك يلاحظ أن هناك مزيداً من الأهمية لاحتمال قصور إكمال هذه الجولة عن الوفاء بمقصدها الأساسي، باعتبارها موجهة نحو التنمية، مما يعني بالتالي اتسامها بنفع خاص لأشد البلدان فقراً.

ومع استمرار المفاوضات في سياق الجولة، كان هناك بعض التقدم في مجال تحسين وصول أقل البلدان نمواً للأسواق بدون رسوم جمركية، تخفيض التعريفات، الحد من تصاعدها وإلغاء دعم المنتجين في البلدان المتقدمة .ومع هذا، فإن البلدان النامية لا تزال تواجه تشوهات كبيرة، فضلاً عن محدودية وصولها للأسواق التي كان يمكن لها فيها أن تضطلع بالتصدير وبتوليد النمو .والحواجز غير الجمركية آخذة في التزايد أيضاً .وثمة عقبات أخرى كذلك تواجه التجارة فيما بين البلدان النامية . وبوسع التجارة فيما بين بلدان الجنوب أن تحصل على الحفز اللازم من خلال إبرام اتفاقات تجارية اقتصادية إقليمية ذات تصميم مناسب، مما قد يصبح بمثابة نقطة انطلاق نحو القيام باضطلاع متعدد الأطراف على صعيد أوسع نطاقاً.

وقد أعلنت التزامات سياسية من أجل زيادة الموارد بهدف المساعدة في بناء قدرات البلدان النامية فيما يتصل بكل من الهياكل الأساسية والمؤسسات التجارية.

1 – التقدم المحرز في اتفاقات جولة الدوحة وخطة التنمية

♦ الزراعة: يتمثل هدف المفاوضات المتعلقة بالزراعة في الاضطلاع على نحو كبير بتحسين الوصول للأسواق، إلغاء كافة أشكال إعانات التصدير بأسلوب تدريجي والقيام بتخفيض ملموس للمساندات المحلية المشوهة للتجارة .وكان هناك تقبل دائم لفكرة احتياج البلدان النامية إلى "معاملة خاصة وتفضيلية" لأسباب تتعلق بقدراتها أو بتقييدات سوقية أخرى . ولقد سارت المفاوضات ببطء شديد منذ بدايتها في الدوحة في عام 2001 ، وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت هناك إمكانية لإبرام اتفاق ما من شأنه أن يوفر مرونة مناسبة للبلدان النامية من خلال الاضطلاع بمعاملة خاصة وتفضيلية. ♦ وصول المنتجات غير الزراعية للأسواق: يستهدف هذا الجزء من المفاوضات تقليل التعريفات الجمركية والحد من تصاعدها وتخفيض الحواجز غير الجمركية فيما يتصل بالمنتجات الزراعية . وقد أحرز بعض التقدم بشأن الاتفاق على صيغة سوف تساعد في تقليل التعريفات الجمركية المرتفعة ووقف تصاعدها.

ولكن بعض البلدان النامية لا تزال تشعر بالقلق بشأن فقد عائداتها واحتمال ضعف تنافسينها، وما يتوقع من تقلص وصولها للأسواق على نحو تفضيلي. وفي إطار التطلع نحو معاملة خاصة وتفضيلية، ما برحت هنا قضية هامة بالنسبة للبلدان النامية تتمثل في كفالة ما يعد دون التقيد بالمعاملة بالمثل تماماً في النتيجة ذات الصلة التي لا تتجاوز سوى إطار زمني ممدد للتنفيذ، وإن كان سيتضح فيما بعد ما إذا كان هذا سوف يتحقق بالفعل.

♦ الخدمات: جرت المفاوضات المتعلقة بالخدمات بناءً على "الطلب والعرض"، ولكن هذا أفضى إلى عملية بطيئة وغير متساوية، مع إحراز تقدم ضئيل من الناحية الموضوعية . وقد سعت بعض البلدان النامية إلى الحصول على إقرار بتحرير الخدمات، مما شرع فيه من جانب بلدان عديدة قبل الجولة.

♦ المفاوضات المتعلقة بالقواعد: ترمي المفاوضات المتعلقة بالقواعد إلى تحسين النُظُم المتصلة بمكافحة الإغراق، إعانات الدعم، التدابير التعويضية، و بالأحكام القائمة فيما يتصل بالاتفاقيات التجارية الإقليمية. وهي تستهدف كذلك إدخال نُظُم جديدة بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك .

ومن رأي بعض البلدان النامية أن النظم الأكثر تشدداً الخاصة باستخدام مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية قد تكون بمثابة نتيجة إيجابية محتملة للمفاوضات. ومع هذا، فإن بلداناً نامية أخرى كثيرة تقوم بنفسها باستخدام هذه الوسائل، وهي تشعر بالقلق إزاء قدرتها على تطبيق قواعد تتسم بمزيد من التعقيد.

♦ حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: إن قضايا حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي تجري مناقشتها في جولة الدوحة، تتعلق بحماية"المؤشرات الجغرافية" الخاصة بالخمور والكحوليات، وهي لا تتضمن أهمية مباشرة بالنسبة لأشد البلدان النامية فقراً . ومع هذا، وعلى الرغم من كون ذلك خارجاً عن نطاق جولة الدوحة، فإنه قد اضطلع بأعمال كبيرة في مجال الصحة العامة والوصول للأدوية في سياق منظمة التجارة العالمية، وذلك مع التركيز بصفة خاصة على كيفية تفسير واستخدام أوجه مرونة جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بالصحة العامة.

وعلى الرغم من اعتماد الإعلان المتعلق باتفاق "تربس" والصحة العامة في عام 2001 ، وما أعقب ذلك من توضيح لكيفية تمكين أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لا تتوفر لديهم قدرات تصنيع كافية، باستيراد أدوية رديفة من البلدان الأخرى عن طريق "ترخيص إجباري"، فإن هذا نادراً ما كان موضع استخدام على الصعيد العملي.

♦ تجارة الوصول للأسواق : المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة قطاعياً والمخصصة للمعونة لصالح التجارة قد تعرضت للانخفاض فيما بين عامي 2002 و 2006 ، وعلى الرغم من قيام البلدان النامية بإعطاء مزيد من الأولوية للتجارة وصلاتها بالفقر فياستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، فإن الحصة السوقية لأشد البلدان فقراً في الصادرات العالمية لم ترتفع عن المستوى الذي كانت عليه منذ خمسة عشر عاماً إلاّ بشكل هامشي . والكثير من هذه البلدان يواجه اليوم تحديات جديدة في إطار ارتفاع أسعار الواردات من الوقود والأغذية . وقد أفضى هذا إلى توفير زخم إضافي فيما يتصل بضرورة زيادة الاستثمار في ميدان الزراعة بالبلدان النامية، مع القيام في نفس الوقت بإلغاء التشوهات السوقية في الأسواق الزراعية بالبلدان المتقدمة.

♦ تيسير التجارة: في الوقت الذي أحجمت فيه بلدان نامية كثيرة في بداية الأمر، عن الشروع في مفاوضات بشأن تيسير التجارة، فإن هناك تقدماً كبيراً قد تم إحرازه أثناء المفاوضات. وقد أفضت برامج الدعم التقني إلى مساعدة البلدان النامية ذاتها في هذه المفاوضات، وكذلك في تقييم الاحتياجات والثغرات الوطنية . وقد تكون نتيجة هذه المفاوضات مفيدة بالنسبة للبلدان النامية.

♦ تزايد الوصول بدون رسوم جمركية لأسواق البلدان المتقدمة: شهدت البلدان النامية تزايد وصولها كمجموعة لأسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم جمركية، وذلك فيما بين عامي 1996 و 2006 . ومع ذلك، فإن هذا التحسن قد اتسم بالاعتدال إلى حد كبير فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، في حالة استبعاد التجارة في الأسلحة والمنتجات النفطية، إن زيادة وصول أقل البلدان نمواً لأسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم جمركية دون الهدف المنشود إلى حد كبير.

♦ الإنجاز فيما يتعلق بالشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

على الرغم من الهدف الذي حددته البلدان المتقدمة في الإعلان الوزاري الصادر في ديسمبر 2005 عن الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ ، والذي يقضي بتمديد نطاق معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية حتى يغطي 97 بالمائة من بنود التعريفات، فإن الوصول لأسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم جمركية لا يشمل سوى

79بالمائة من صادرات أقل البلدان نمواً عند استثناء الأسلحة والنفط . وكان ثمة انكماش أيضاً في فرق الوصول التفضيلي بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، مما قلص من الميزة التي كانت تحظى بها هذه البلدان الأقل نمواً في الماضي[1].

♦تخفيض التعريفات الجمركية على صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس:

انخفض متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على واردات السلع الزراعية والمنسوجات والملابس فيما يتصل بالبلدان النامية في مجموعها وأقل البلدان نمواً أيضاً، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة .وخلال العقد الممتد من عام 1996 إلى عام 2006، انخفض متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات الزراعية من 10.5 إلى 8.6 بالمائة على

(1) حسابات متعدّدة من قبل مركز التجارة الدولية، الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

صعيد البلدان المتقدمة، ومن 4.0 إلى 2.8 بالمائة على صعيد أقل البلدان نمواً .أما التعريفات المفروضة على المنسوجات فقد انخفضت من 7.3 إلى 5.2 بالمائة بالنسبة للبلدان النامية، ومن4.5 إلى 3.2 بالمائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، في حين أن التعريفات المفروضة على الملابس قد انخفضت من 11.4 إلى 8.4 بالمائة فيما يخص البلدان النامية، ومن 8.1 إلى 6.4 بالمائة فيما يخص أقل البلدان نمواً في نفس الفترة. ومع زيادة الهبوط الحاد للتعريفات الجمركية لم يكن هناك سوى تخفيض معتدل للتعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات الزراعية للبلدان النامية.

يمثل متوسط التعريفات الجمركية المتوسط البسيط لجميع التعريفات القيمية المطبقة "التعريفات المستندة إلى قيمة الواردات". ومن الجدير بالملاحظة أن هذا لا يشمل استخدام التعريفات غير القيمية من قبيل الحصص والرسوم الجمركية الموسمي و غيرها.

فيما يخص تجارة الوصول للأسواق المفروضة على الملابس لمجموعة البلدان النامية ككل، يلاحظ أن الوصول التفضيلي الذي كانت تحظى به أقل البلدان نمواً في الماضي قد تعرض للتضاؤل. والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً لم تعد ذات شأن إلاّ بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية، من حيث الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية ومتوسط مستوى التعريفات المطبقة. وتصميم مخططات الوصول التفضيلي جعل من الصعب على البلدان النامية أن تستفيد من التفضيلات القائمة، من جراء وجود قواعد شديدة التقييد تتعلق بالمنشأ أو استبعاد بعض المنتجات أو بسبب طابع التفضيلات ذي الأجل القصير.

♦ الإعانات الزراعية المعونة لصالح التجارة:

أثناء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بهونغ كونغ في عام2005 ، أعلنت بعض حكومات البلدان المانحة زيادة مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصصها من أجل المعونة لصالح التجارة. وفي الفترة ما بين 2002 و 2005 ، جاء في الاستعراض العالمي الأول أن متوسط المعونة لصالح التجارة يناهز 21 بليون دولار سنويا.

ومع هذا، فإنه لدى التعديل حسب الأسعار الثابتة لعام 2005 ، يلاحظ أن الأرقام الواردة في نظام إبلاغ الدائنين لدى المنظمة كانت موضع زيادة حتى عام 2004 ، ولكنها انخفضت بعد ذلك عما[1] كانت عليه من مستوى مرتفع. وعلاوة على هذا، انخفضت المعونة لصالح التجارة من مستوى كان يبلغ 35 بالمائة تقريباً في عام 2002 إلى ما يناهز 30 بالمائة في عام 2006 ، وذلك بوصفها حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة قطاعياً .وفي النهاية، كان توزيع هذه المعونة لصالح التجارة غير متساو، فالبلدان المستقبلة الخمسة الأولى: العراق، الهند، فيتنام، أفغانستان وإندونيسيا كانت تشكل ما

يناهز 30 بالمائة من مجموع هذه المعونة.وكان هناك تسليم بأن زيادة المعونة لصالح التجارة تشكل وسيلة رئيسية لمساندة البلدان في مجال تنمية قدراتها التصديرية.

ويتضمن تعريف هذه المعونة الذي وضعه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية:« المعونة الموجهة لدعم السياسات والأنظمة التجارية في البلدان المستقبلة، تنمية التجارة والهياكل الأساسية المتصلة بها، بناء القدرات الإنتاجية، فضلاً عن تكاليف التعديلات وذلك في حالة تحديدها بوصفها أولوية إنمائية في الإستراتيجية الوطنية للبلدان النامية».

(1) profils tarifaires dans le commerce international ; OMC ; 2008 ; p :61.

في ضوء هذا التعريف، لا يجوز رصدها بشكل محدد من خلال إحصاءات المعونة القائمة. وتستند المعلومات المتوفرة حتى الآن إلى سجلات نظام إبلاغ الدائنين، حيث لا يمكن التمييز بين تدفقات المعونة المتصلة على نحو محدد ببناء القدرات التجارية، وتلك التدفقات العادية للمعونة التي تستخدم لدعم الهياكل الأساسية العامة والقدرات الإنتاجية.

وإلى جانب الجهود المبذولة من أجل زيادة الموارد المتصلة بالمعونة لصالح التجارة، فإنه توجد حاجة إلى اتخاذ عدد من التدابير لرفع مستوى فعاليتها. فمن ناحية أولى، ينبغي للبلدان النامية أن تتمعن في دمج التجارة والتنافسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية . وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال، فغالبية الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية/استراتيجيات الحد من الفقر تتضمن تحليلاً للتجارة.

وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، يراعى أن الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بوسعه أن يضطلع بدور تيسيري هام في هذا المجال من خلال تحليل الاحتياجات والأولويات الاستثمارية، إلى جانب المشاريع المقبولة مصرفياً، وذلك في ميادين تسهيل التجارة، الهياكل الأساسية والإنتاج من أجل التصدير. ومن ناحية ثانية، يجب على المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف أن يتبعوا مبادئ أفضل الممارسات لدى توزيع وتقديم المعونة لصالح التجارة.

♦ الإنجاز فيما يتعلق بالشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

في سياق دعم الأولويات الوطنية، استخدام النُظُم القائمة في البلدان وتنسيق الدعم اللازم لتقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد ممكن. مازالت هناك حاجة إلى إدخال تحسينات على عملية تنفيذ الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة . وفي ماي2007 ، قامت هيئة الإدارة الجديدة للإطار باعتماد مجموعة من التوصيات لتيسير دمج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري متعدد لأطراف.

وحتى اليوم، كان هناك تعهد بما يزيد عن 170 مليون دولار من قبل المانحين الثنائيين من أجل هذا الإطار المتكامل، وإن كان هذا قد يكون غير كاف لدعم القيام على نحو مناسب بدمج أقل البلدان نمواً في نظام التجارة العالمي على جناح السرعة.

♦ خفض التعريفات الجمركية القصوى والمتصاعدة:

تتضمن أهداف جولة الدوحة التجارية المتعددة الأطراف تقليل التعريفات القصوى والمتصاعدة في المنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، من أجل تمكينها من تعزيز صادراتها وزيادة المنافع التي يمكن لها أن تكتسبها منها. وعلى الرغم من الإخفاق في اختتام مفاوضات الدوحة، يلاحظ أن التعريفات القصوى في البلدان ذات الدخل المرتفع قد

انخفضت بالفعل.

و كذلك سجل انخفاض في تصاعد التعريفات الجمركية في ميدان الزراعة خلال العقد 1995 - 2006 على النحو الأتي: التعريفات الجمركية القصوى انخفضت من 8.92 إلى 7.75 .التعريفات الجمركية المتصاعدة في الزراعة انخفضت من 5.37 إلى 4.61 .التعريفات الجمركية المتصاعدة في التصنيع انخفضت من 0.563 إلى 0.144 .

و هذا يدل على أن الإسراع في إنفاق الموارد داخل الإطار المتكامل سوف يفضي إلى مساندة دعم التجارة في أقل البلدان نمواً، حتى وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من التمويل هبطت التعريفات القصوى والمتصاعدة المتعلقة بالزراعة في البلدان ذات الدخل المرتفع.

من المقرر أن يتم الاستعراض الثاني للمعونة العالمية لصالح التجارة في النصف الثاني من عام 2009 ، وسوف يسبق ذلك عقد ندوة للخبراء في أيلول/سبتمبر 2008 ، مع القيام بعدد من الاستعراضات الوطنية ودون الإقليمية للمعونة لصالح التجارة.

2 - توسيع نطاق تجارة البلدان النامية:

ومن المتوقع، في حالة تهيئة شراكة عالمية بشأن التجارة، أن تتمكن البلدان النامية من القيام بمزيد من التجارة بالمعدلات المطلقة وبالحصول على حصة أكبر شأناً من التجارة العالمية. وقد نمت التجارة العالمية بشكل سريع في الألفية الجديدة فأحجام الصادرات قد زادت بمعدل متوسط يصل إلى ثمانية بالمائة سنوياً أثناء الفترة 2002 و 2007 ، مما جعل معدل نمو الإنتاج العالمي يتجاوز الضعف. والبلدان النامية قد شهدت، بوصفها مجموعة من البلدان، ارتفاعاً في نصيبها من الصادرات العالمية يبلغ 10 نقاط مئوية تقريباً. فيما بين عامي 1995 و 2006 ، سواء كان هذا يتضمن صادرات النفط أم لا. وهذا يعادل ما هو متوقع في حالة مراعاة ذلك النمو الهائل بكثير من البلدان النامية الصناعية من قبيل الصين، الهند والبرازيل.

حدوث تقدم أقل شأناً من حيث تغلغل الصادرات، وذلك من جانب أقل البلدان نمواً والوضع القائم أقل مؤاتاة، رغم ذلك، فيما يتصل بأقل البلدان نمواً . ومجموعة البلدان الأشد فقراً تمكنت من زيادة حصتها في صادرات العالم من 0.42 في عام 1995 إلى 0.66 في عام 2006 ، ولكن هذه الزيادة في تغلغل الصادرات كانت ترجع برمتها إلى ارتفاع أسعار وأحجام النفط الذي لا تصدره سوى فئة ضئيلة من أقل البلدان نمواً. وعند استبعاد النفط، يلاحظ أن حصة الصادرات العالمية المنبثقة عن أقل البلدان نمواً قد ظلت على حالها في الواقع، حيث كانت تقارب 0.38 بالمائة أي أنها لم تتمكن من زيادة حصتها في التجارة العالمية.

لا تزال البلدان النامية والبلدان أقل نمواً بصفة خاصة شديدة الضعف أمام الصدمات التجارية، كما اتضح ذلك للأسف من الارتفاعات الأخيرة في أسعار الوقود والغذاء. والكثير من هذه البلدان يعتمد على سلع هامة ضئيلة في توليد غالبية عائداتها التصديرية، وقد أدت زيادة الأسعار الدولية أثناء السنوات الخمس الماضية إلى عدم تشجيع الاضطلاع بمزيد من التنوع.

ولقد زادت معدلات تركيز الصادرات خلال العقد الماضي بالنسبة لأشد البلدان فقراً ، على الرغم من أن هذا قد يعكس ارتفاع سعر النفط والمعادن غير الوقودية إزاء سائر المنتجات التصديرية. وقد تبين أن الاتكال بشكل كبير على مجموعة

ضئيلة من سلع الصادرات يمثل مصدراً رئيسياً للتقلبات الاقتصادية الكلية، مما يضر باحتمالات النمو الطويلة الأجل. وهذا واحد من الأسباب التي تفسر لماذا ينبغي تكملة الجهود، التي يجري بذلها لتحقيق مزيد من الوصول للأسواق بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، عن طريق الاضطلاع ببرنامج ضخم من برامج المعونة لصالح التجارة.

وليس بوسع البلدان الأكثر فقراً أن تستفيد بشكل كامل من التجارة العالمية المفتوحة، إلا إذا قامت بتحسين وتنويع قدرتها على الإنتاج والتصدير بغية تحسين وصول البلدان النامية للأسواق، يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بما يلي:

- مضاعفة الجهود المبذولة من أجل اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وإعادة التركيز على العناصر التي من شأنها أن تجعل منها جولة إنمائية.
- كفالة الشراكات الاقتصادية الثنائية والإقليمية المحتملة بالقيام بشكل حقيقي بتمكين البلدان النامية من الوصول ودخول صادراتها إلى هذه الأسواق، مع جعل هذه الشراكات بمثابة "نقاط انطلاق" نحو اتفاقات متعددة الأطراف، لا بدائل لها .
- إعطاء الأولوية اللازمة للتجارة وصلتها بالتنمية والحد من الفقر، وذلك في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.
- المضي على نحو كبير إلى تخفيض ما تفرضه البلدان المتقدمة من تعريفات جمركية وتصاعد هذه التعريفات على المنتجات الزراعية، المنسوجات والملابس القادمة من البلدان النامية.
- التعجيل بالحد من الإعانات المحلية والتصديرية التي تقدمها البلدان المتقدمة لمنتجاتها الزراعية، وتناول سائر العوائق التي تعترض سبيل صادرات البلدان النامية ونمو الإنتاجية الزراعية بها.
- الإسراع بتقييم الاحتياجات الإقليمية والقطرية المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة، وضمان تكييف الموارد الملتزم بها من أجل الوفاء بتلك الاحتياجات.
- زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق التشغيل التام للإطار المعزز للتكامل.

خلاصة

مهما تعدّدت مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، فالهدف هو تقييم الأداء الخاص بتنفيذ قرارات سابقة وإيجاد ميكانيزمات جديدة تتماشى مع التطور اليومي الحاصل في النظام التجاري الدولي.كما أن عقد هذه الجولات يعتبر محطات ضرورية من أجل تحليل النتائج المتوصل إليها ومعالجة موضوعات وقضايا مستجدة. فضلا عن معرفة مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتهم. وتكرار مثل هذه المؤتمرات واللقاءات دورياً يعكس قدرة هذه المنظمة على ضمان الاستمرارية و جهودها المبذولة في إطار تحرير التجارة الدولية و تسيير النظام التجاري متعدد الأطراف.

وانطلاقا من المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة عام 1996، الذي كان هدفه تطبيق والالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين دول الأعضاء،إبراز مدى تطور التجارة الدولية، مع حث الدول العالم الثالث على ضرورة رفع التحدي من أجل مواكبة هذا التطور، توصل المجتمعون إلى رفض استخدام معايير العمل كأداة حمائية للدول المتقدمة على حساب الدول النامية ومنح معاملة تفضيلية لصالح الدول الأقل نموا.

كما كان مؤتمر جنيف عام 1998 فرصة من أجل تقييم السياسات التجارية المطبقة ومعرفة مدى التزام دول الأعضاء بالقرارات والاتفاقيات المبّرمة في جولة الأورجواي. وحرصت من خلاله المنظمة على إدخال ومعالجة مجموعة من القضايا التي لم تطرح من قبل. وأهم التوصيات التي خرج بها المؤتمرون هي ضرورة التزام الدول المتقدمة بخفض نسب التعريفات الجمركية، توفير معاملة تفضيلية وزيادة الفترة الانتقالية للدول النامية حتى تتهيأ جيدا للدخول في حلبة المنافسة الدولية.

أما مؤتمر سياتل الذي انعقد في ظروف استثنائية، فقد كانت الغاية منه تحسين نظام التجارة المتعدد الأطراف، ووضع أسس أقوى للنظام التجاري وذلك من أجل إعطاء دفع أقوى لتحرير التجارة الدولية. كما تم التطرق إلى المشاكل التي بقيت عالقة والمتمثلة في مشكلة الحصص والدعم المحلي الذين كان لهما تأثير كبير على صادرات الدول النامية.

وما يجدر التذكير به هو تصاعد حدة الخلافات بين بعض دول أعضاء المنظمة في هذا المؤتمر، هذه النزاعات غذاها تعاظم وتضارب مصالح الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان جهة، وبين هذه الدول والدول النامية من جهة أخرى، مما أدى إلى فشل هذا المؤتمر على جميع الأصعدة وخرجت الولايات المتحدة هي الرابح الأكبر.

إنّ فشل هذا المؤتمر دفع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة إلى التجنيد أكثر في مؤتمر الدوحة، من أجل تضييق هوة الخلاف، ودعا البيان الختامي لمؤتمر الدوحة إلى تعزيز الثقة في التجارة العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف وإطلاق جولة جديدة للمفاوضات تعالج فيها العديد من القطاعات.

أما فيما يتعلق ببعض المكاسب التي حققتها الدول النامية، فنجده يتمثل في إقناعها للولايات المتحدة الأمريكية بقبول مقترحاتها في مجال المنسوجات والملابس، كما كسبت هذه الدول الرهان المتعلق ببراءات إنتاج الأدوية و حصلت على

تنازلات من طرف الاتحاد الأوروبي في مجال التعريفات الجمركية.أما أهم حدث شهده مؤتمر الدوحة هو انضمام الصين، التي تعتبر قوة اقتصادية كبيرة قد ترجح كفة الدول النامية في المنظمة.

كان من بين نتائج مؤتمر كانكون بالمكسيك، ضرورة العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية، الإسراع في إقامة منظمة التجارة الحرة العربية ودعم المؤسسات المالية العربية لأبحاث منظمة الأسكوا، الساعية لتحديد أثر النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف على الدول العربية في مجالات الزراعة، الملكية الفكرية وغيرها.

أما خلال مؤتمر هونغ كونغ، فقد توصل الأعضاء إلى اتفاق لإعادة محادثات جولة الدوحة إلى مسارها، و كان الانجاز الفعلي لهذا المؤتمر هو تحديد عام 2013 آخر تاريخ لإنهاء المساعدات التصديرية الزراعية، و كان هناك عمل واضح بخصوص القطن و الدول الأقل نموا التي تطالب بإعفاء صادراتها كليا من التعريفات والحصص الجمركية.

ما يلاحظ من خلال هذه المؤتمرات أنّ الدول المتقدمة تسعى دائماً إلى الترتيبات الثنائية في المفاوضات متعددة الأطراف لتحقيق أهدافها، وهذا ما يتعارض مع مصالح الدول النامية.كما أن هذه المفاوضات لها تأثير بالغ الأهمية على مسار و حجم التجارة الدولية و دور فعال في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية العالمية.

الخاتمة

انه من الطبيعي أن يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروجواي و التي تتضمنها منظمة التجارة العالمية باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية، من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي والتركيبة السلعية لصادراتها، وارداتها، ما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية وقدرات تنافسية.

والجدير بالتنويه أن الأثر الكلي لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء يعتمد كثيرا على طبيعة السياسات الاقتصادية الوطنية ومدى نجاحها ومواكبتها لمتطلبات هذه الحقبة الجديدة. وتعد الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي بمثابة التزام شمولي واحد " SINGLIE UNDERTAKIHGN " ، يطلب من جميع الدول الأعضاء في المنظمة اعتماد تشريعات وأنظمة وطنية لتطبيق تلك القواعد، ومن الطبيعي أن تكون هناك مزايا منتظرة من هذا التطبيق وآثار وصعوبات مترتبة على القبول الفوري لجميع الالتزامات التي شملت هذه الاتفاقيات أو معظمها.

و ما من شك أن الدور المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الساحة الاقتصادية يزداد أهمية بصورة مطردة. ويلاحظ أن هذا التأثير لم يقتصر على السياسات التجارية الكلية بل أمتد ليشمل السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية للدول الأعضاء والتأكيد على وجوب تكيفها وانسجامها مع أحكام تلك الاتفاقيات. كما تبرز الأهمية المتزايدة لهذه المنظمة من خلال اتساع نطاق مسؤولياتها وشمولها لقطاعات متعددة لم تكن مدرجة أصلاً ضمن الوثيقة الختامية لجولة أورجواي عام 1994، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك إبرام اتفاقية تقنية المعلومات "ITP" خلال المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة في ديسمبر 1996، واتفاق الخدمات المالية في ديسمبر 1997، بكل ما ينطوي عليه هذين القطاعين من أهمية إستراتيجية وحيوية. حيث بلغ حجم التجارة العالمية في منتجات تقنية المعلومات حوالي 600 مليار دولار عام 1997 ويبلغ حجم تجارة الخدمات المالية يوميا نحو 1.2 تريليون دولار .

وقد تأكد الدور المتعاظم للمنظمة في المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في جنيف، من خلال الخطابات الرسمية لعدد من قادة دول العالم المتقدم، التي عبرت بوضوح عن رؤى هذه الدول لما ينبغي أن تكون عليه هذه المنظمة، أو تقوم به في تشكيل ملامح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

والملاحظ في الوقت الراهن، أن هناك نموا متسارعا نحو التكامل الدولي رغم أن التكتل الذي تم حتى الآن كان بين

الأسواق الكبرى للتكتلات الاقتصادية الثلاث: الاتحاد الأوروبي، اليابان، جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وما تزال المنظمة في المجالات الاقتصادية ومجالات الأعمال تحاول إرساء معايير قياسية دولية للتجارة،الاستثمار، الملكية الفكرية والمشاركة في ممارسة السلطة، الشفافية، الإفصاح والأعمال المصرفية. فهي تفتح العديد من الفرص أمام الاقتصاديات بما في ذلك النمو القائم على التصدير والتخصص الأكبر في الإنتاج، نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والحدّ من إتباع الحكومات لسياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. و هذا ما توصلت إليه النتائج التالية:

النتائج:

1-إن تواجد نظام تجاري متعدد الأطراف له أهمية خاصة، لأنه سيمنع تعرض التجارة لسيطرة الاقتصاديات القوية، مما قد يؤول إلى نتائج وخيمة مثل العزلة التي حدثت في الثلاثينيات من القرن العشرين. و يوفر النظام الحالي لمنظمة التجارة العالمية إطارا واسعا مساندا للتجارة الدولية، فضلا عن أنها تملك قوة أكبر من الجات بشأن تسوية النزاعات التجارية، وبما أن جميع ممثليها يتم اختيارهم من قبل قياداتهم الحكومية الذين يتم انتخابهم بطريقة ديمقراطية، وعملية صناعة القواعد تبدأ في كل دولة على حدى اعتمادا على العلاقة القوية بين القطاع الخاص والأجهزة الحكومية، فان هذا يبرز ديمقراطية المنظمة و يدعم الفرضية الأولى.

2- ينظر لمنظمة التجارة العالمية على أنها تخدم مصالح الشركات العملاقة العابرة للقارات. وقد دارت أحاديث كثيرة حول أنها تشكل تهديدا للكثيرين. لكن الشركات الكبيرة ليست هي المستفيد الوحيد منها، وأن هناك استخداما أكثر كفاءة للموارد. حيث أن ظهور الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، نموها الواضح ومشاركتها في الاقتصاد الدولي قد تزامن مع ظاهرة العولمة. فنجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن عدد الشركات الصغيرة التي لها نشاط تصديري قد تضاعف في الفترة من 1992 إلى 1997 و ازداد هذا العدد ثلاث مرات بعد خمس سنوات. وتؤكد الإحصائيات أن أكثر من 31 بالمائة من قيمة الصادرات الأمريكية يتولد عن طريق الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم . هذه الإحصائيات لا تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الدول النامية نجد أن تلك النسبة تزيد عن ذلك، فمعظم الشركات والمشروعات الخاصة هي مشروعات صغيرة الحجم و هي نفسها التي تنطلق إلى السوق الدولية.

أما عن العمالة، فالمشروعات الصغيرة تخلق أغلب فرص العمل في الدول النامية والمتقدمة، ففي الولايات المتحدة يوجد19 مليون مشروع 99.9 بالمائة منها يقع في نطاق المشروعات الصغيرة. و خلال السنوات الثمانية الماضية نجد أن صافي معدل الزيادة في الوظائف الجديدة في الاقتصاد الأمريكي قد نتج عن الشركات الصغيرة، أما الشركات الكبيرة فقد أنخفض عدد فرص العمالة بها.

3- إن الميزة الايجابية لفشل محادثات منظمة التجارة العالمية، هو أن هذا الفشل قد يمنح المفاوضين الفرصة للتركيز على قضايا على قدر أعظم من الأهمية بالنسبة للدول النامية. فمن الضروري أن تحرص المحادثات التجارية على التركيز على غايتين تعاملت معهما الدول النامية بإهمال لم يسبق له مثيل هما:

أ- الجهود الشاملة الرامية إلى تشجيع انتقال العمالة المؤقتة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. ذلك أنه بتحقيق هذه الغاية تكون الدول النامية قد جنت أعظم المكاسب من تحرير التجارة، وذلك لأن هذا هو المجال الذي يشتمل على أضخم وأعلى الحواجز.

ب- خلق "حيز سياسي" للدول النامية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وذلك لأن سعي هذه الدول وراء الأنماط التجارية التي من شأنها أن تعزز النمو وانتهاج السياسات الصناعية، بات يتعارض باستمرار مع القيود التي تفرضها قواعد المنظمة. والحقيقة أن الدول التي حققت نموا مثل كوريا الجنوبية، تايوان، الصين والعديد من الدول الأخرى لم تكن لتتمكن من تبني إستراتيجيات النمو لو لم تطبق عليها القيود التي تفرضها منظمة التجارة العالمية.

4- أصبح الاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، لان العيش في العزلة أمرا صعبا للغاية، لأن فكرة الانعزال غير واردة في عالم يزداد تشابكا وتعقيدا. كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمرا صعب التحقيق على الدول المنفردة.

5- البدء في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي واسعة النطاق ومحاربة الفساد في الدول النامية، يعد خطوة هامة نحو توفير بيئة ملائمة و مشجعة لتسهيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. و هذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

6- لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات الاندماج المختلفة إلا بالمزيد من التكامل، التعاون والتنسيق فيما بينها، لذا أصبح التكامل الاقتصادي و زيادة الارتباط الدولي ضروري لها، مثل ما حدث

لتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" الذي يرقى باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

7- المشكلة الكبيرة هي أنّ كثيراً من الدول النامية بما فيها الدول العربية ليست قادرة على المشاركة في النظام التجاري متعدد الأطراف، لوجود حواجز عديدة منها: الافتقار للاستقرار الاقتصادي الكلي وبنية أساسية قوية، نقص رأس المال يحرمها من إحدى التسهيلات اللازمة للاندماج، غياب القدرة التنافسية بالقياس إلى المؤشرات العالمية الناتج عن السياسات الحمائية للصناعات التي كانت متبعة في الماضي، إضافة إلى الافتقار إلى نظام مؤسس يشرف على مواكبة المفاوضات و الاندماج.

8- ضعف نسبة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة الدولية يؤكد عدم اندماجها في النظام التجاري متعدد الأطراف.

9- من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن المنظمة العالمية للتجارة ليست خياراً، وإنما واقعا يجب على الدول النامية بما فيها العربية أن تصحح من مسيرتها الاقتصادية من أجل تقليل سلبيات الانضمام وتعظيم إيجابياته.كما أنّ عملية التصحيح التي قامت بها معظم الدول لم تمس المجال الرئيسي وهو القطاع المالي، خاصة الأسواق المالية التي تمثل المصدر ألإيرادي لكل المشروعات الاستثمارية وخاصة في جذب الاستثمار الأجنبي غير مباشر، وهذا ما يدعم فرضيتنا الخامسة. حيث أن قوة وترابط الأسواق المالية العربية وزيادة اندماجها يمكن لها أن ترجع 900 مليار دولار أمريكي من الأرصدة العربية الموظفة في البنوك الخارجية، بحيث يمكن لهذه الأخيرة أن تعطي دفعاً قوياً لعملية التنمية وزيادة صادرات الدول العربية، مما يسمح لها بالاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف والاستفادة من فوائده.

من النتائج سابقة الذكر يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة ليست خيراً صافيا أو شراً صافياً، بل هي أمر حتمي ويجب علينا الاعتراف بأهميتها في تحقيق الفوائد الاقتصادية على المستوى العالمي، لكن مع مقاومة سلبياتها و تمييز المفيد والسيئ. و حتى تتوفر القدرة على مواجهة هذه التحديات والحصول على عضوية هذه المنظمة بأفضل الشروط الممكنة، يجب أن نستوعب هذه التحديات ونضع اللوائح اللازمة للقضاء عليها، ومن ثم الاستعداد لمواجهة استحقاقاتها. وفي مقدمة ذلك لابد من استقطاب وإعداد المختصين في هذا الحقل، تأهيلهم للتفاوض، المبادرة إلى تطوير الأنظمة والقوانين ذات العلاقة لتكون منسجمة مع المتطلبات. إضافة إلى تجنب إغراءات الابتكارات والمزايا الناجمة عنها. وبهذا الإدراك، الاستعداد وتضافر الجهود يمكن تحقيق أفضل مردود من هذه العضوية والحفاظ على المنجزات التنموية والمقومات الوطنية.

من خلال ما سبق نقدم الاقتراحات الآتية:

1 – تشجيع تعاون عالمي في العلوم والتكنولوجيا، إتاحة نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية والنامية خاصة تكنولوجيا المعلومات العالية والجدية، بحيث تضيق الفجوة التكنولوجية المتسعة بين الدول النامية والمتقدمة، وبهذا تحقق تنمية متوازنة ومعززة للاقتصاد العالمي.

2– إصلاح منظمة التجارة العالمية حتى تتناسب شروط التجارة، الاستثمار و التحرير المالي مع مستويات التنمية الاقتصادية و طاقة الأطراف المشاركة فيها. و أن تتقدم بأسلوب تدريجي يتناسب مع استعداد الدول النامية.

3– إعادة النظر في اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية التي تؤدي إلى حرمان الدول النامية من نقل و توطين التكنولوجيا و صناعة الأدوية. إضافة إلى معالجة مسألة براءات الاختراع التي تتمسك بها الدول المتقدمة.

4– محاولة مد نطاق الإعفاءات المقررة سواء بالنسبة للمدة أو القطاعات محل التنظيم. وذلك يتطلب حث الدول المتقدمة على مراعاة المشاكل المزمنة التي تقابل الدول النامية أثناء تطبيق الاتفاقيات.

5–مطالبة الدول النامية للدول المتقدمة بسريان حرية التجارة على كل من العمالة، النفط والصناعات البتر وكيماوية لأن في هذه القطاعات قدرة تنافسية واضحة وملموسة للدول النامية.

6– على الدول النامية أن تسلك سبيلين في آن واحد لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات التي عرفها هذا النظام وهما:

أولا: العمل على تقليل الخسائر المحتملة و اغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويلها من فرص نظرية إلى فرص واقعية، و للنجاح في هذا السعي ينبغي على هذه الدول ما يأتي:

– الفهم العميق للنصوص و ما وراءها التي تضمنتها الاتفاقيات لك أمر مهم لمعرفة حقوق و واجبات هذه الدول، معرفة كل موضوع بدقة وماهية الفرص، الإمكانات المتاحة لها، طبيعة المخاطر و التحديات المحتمل أن تواجهها.

كما أن الدراسة المعمقة للاتفاقيات تسمح لهذه الدول بمعرفة النواحي التي تتمتع فيها بفترات السماح للتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية عن بعض المواد، إلغاء القيود أو بعض صور الدعم و الإعفاء من تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية على بعض المنتجات الزراعية. كما تسمح دراسة هذه الاتفاقيات بمعرفة جدول المعاملات التفضيلية، الاستثناءات، الإغراق و أشكال دعم الصادرات الواردة فيها.

– العمل الجماعي و التنسيق المستمر في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية للضغط على الدول المتقدمة من اجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من بعض قواعد المنظمة و بالمعاملات التفضيلية حتى تمكن هذه الدول من الانطلاق في إنجاز التنمية التي تتطلب مدة أكبر من مدة الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاق.

– متابعة و مطالبة الدول المتقدمة باحترام التزاماتها المنتظمة في الاتفاقيات، القرارات الوزارية و إعلان مراكش و الخاصة بتقديم معاملة متميزة للدول النامية، منح العون المادي والمالي الذي يساعدها على تلبية متطلبات النظام الجديد وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية.

– الرفع من الكفاءة الإنتاجية لاقتصادياتها، تطوير جودة المنتجات، الضغط على تكاليفها لمواجهة المنافسة في الداخل والتمكن من النفاذ للأسواق الخارجية.

ثانيا: العمل على بناء قوة اقتصادية ذاتية وطنيا و إقليميا بإعادة هيكلة اقتصادياتها لأخذ التنمية مأخذ الجد بعيدا عن أوهام حرية التجارة و برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي. و هذا من خلال نهج طرق مختلفة منها على سبيل المثال ما يلي:

– إعادة هيكلة بعض القطاعات كالخدمات، المالية و السياحة لزيادة القدرة التنافسية والتعاون جنوب – جنوب عن طريق الدمج.

– الاهتمام بالتعليم و البحث العلمي و التقني و ربط مراكز البحوث و التطوير بالقطاعات الإنتاجية.

– العمل بالحماية المؤقتة في بعض القطاعات الإستراتيجية أو الناشئة للسماح لمنتجات هذه القطاعات بتثبيت أقدامها وتطوير قدرتها على المنافسة مع التدرج في تخفيف هذه الحماية طبقا لنصوص منظمة التجارة العالمية.

– العمل على التقليل من التبعية للخارج و اكتساب المزايا التنافسية للتصدير في بعض القطاعات المؤهلة لذلك، للحصول على موقع أفضل في نظام تقسيم العمل الدولي.

– تعزيز العمل جنوب – جنوب عن طريق الشراكة و التكتلات الاقتصادية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد و لتحسين موقعها التفاوضي في المنظمات والهيئات العالمية.

وفي ضوء ما تقدم نشير إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد مازال يحتاج إلى إصلاح في آلياته و طريقة عمل مؤسساته، وكذا إعادة النظر في قواعده، سواء في مجال التجارة أو الاستثمار و خاصة الأمن الغذائي و المجال المالي والمصرفي أو غيرها، حتى يحظى برضا دول و شعوب العالم النامي و المتقدم على السواء.

لكن رغم النقائص التي مازالت متواجدة في النظام و التحديات المفروضة على الدول، لا ننسى أن نأخذ العبرة من التجربة الصينية التي قدمت درساً هاماً بالنسبة لجميع دول العالم العربية والنامية، إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي، فنجح وأعتمد على إمكانياته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح بنية اقتصاده الاشتراكي دون أن يدمرها، فأصلحها وجعلها نقطة انطلاق في عصر العولمة، بعقل مفتوح استطاع من خلاله أن يجذب الاستثمارات الأجنبية العامة والخاصة، و أخرج بذلك حوالي 200 مليون نسمة من سكانه من دائرة الفقر، كما وصلت نسبة النمو به إلى عشرة بالمائة في السنوات الأخيرة.

وبما أن البحث مازال قائما و مستمرا لإقامة نظام تجاري عالمي أكثر عدالة ووضوحا في آلياته و قواعده من خلال منظمة التجارة العالمية.، فان هذا العمل يفتح آفاقا قادمة لتناول دراسات و أبحاث أخرى لها صلة به و مكملة له و يطرح إشكاليات لم يتعرض لها سابقا مثل:

- كيف نحدد بكل دقة الميكانيزمات، الأدوات و القدرات و الوقت المناسب للولوج في العولمة بدون ضرر أو تكلفة ؟

- ألم يحن الوقت لإيجاد العمل الحقيقي و الفعال الموحد الذي تستطيع بواسطته الدول العربية الخروج من دائرة العالم النامي ؟

- ما هي الإستراتيجية التي ستتبناها الدول النامية لإثبات موقعها في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ؟

الملحق رقم – 1 –

الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي[1]

أ - اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية.

ب–الاتفاقات المتعددة الأطراف.

ب– 1– الاتفاقات الخاصة بالتجارة في السلع :

*** الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة لعام 1994 (جات 1994)**

*** الإتفاقات المرتبطة بالجات.**

*** الإتفاق الخاص بتطبيق المادة السابعة من اتفاق الجات 1994 (التقسيم الجمركي)**

*** إتفاق بشأن المعاينة قبل الشحن Agreement on preshipment inspection**

*** إتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة Agreement on technical barries to trade**

*** إتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية.**

*** إتفاق بشأن إجراءات الترخيص بالاستيراد Agreement on import licensing procedures**

*** الإتفاق بشأن الوقاية Agreemet on safegurds**

*** الإتفاق الخاص بالحجم و التدابير التعويضية :**

Agreement ou subdifed and town travailing measures.

*** الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الجات 1994 و الذي يعرف بالاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق Agreement on implementation of article VI (Anti – duping).**

*** اتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)**

Agreement on trade aspects of investement meausure.

*** اتفاق بشأن المنسوجات و الملابس Agreement on textiles and cloting**

المصدر : مركز التجارة الدولية الأونكتاد : "دليل الأعمال إلى إتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، م.ت.ع، 1996، ص ص 5–6.

* الاتفـاق بشـأن الزراعـة Agreement on agricultures

* الاتفاق بشأن قواعد المنشأ Agreement on rules of origin

** مذكرات التفاهم و القرارات :

** مذكرات التفاهم بشأن أحكام ميزان المدفوعات كما هو منصوص عليه في الجات 1994.

** القرار الخاص بالحالات التي تبرر شك إدارة الجمارك في صحة أو دقة القيمة المعلن عنها (القرار بشأن قلب عبئ الإثبات).

** مذكرة التفاهم بشأن تفسير المادة السابعة عشر من الجات 1994 (الشركات التجارية الحكومية).

** مذكرة التفاهم عن القواعد و الإجراءات التي تضبط تسوية المنازعات .

** مذكرة التفاهم بشأن تفسير المادة التالية : أ(ب) من الجات 1994 (ربط التنازلات التعريفية)

** القرار بشأن التجارة و البيئة.

** آلية استعراض السياسية التجارية

....2- تجارة الخدمات : (GATS)

الاتفاق العام لتجارة الخدمات Général agreement on trade in services

3- حقوق الملكية الفكرية :

اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية [2] (TRI PS)

Agreement on trade related aspects of intellectuel property rights, Including trade in counter feit goods

جـ -الاتفاقات التجارية عديدة أو متعددة الأطراف :

إتفاق بشأن التجارة في الطائرات المدينة.

إتفاق بشأن المشتريات الحكومية.

إتفاق دولي بشأن منتوجات الألبان.

إتفاق دولي بشأن لحوم الأبقار.

المراجع المعتمدة في العمل

أولا: باللغة العربية

1 – الكتب

- إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995
- أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
- أحمد عبد العليم ، الجات و البلدان النامية، مطبوعات التضامن، القاهرة، 1995
- أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982
- احمد فرحات، خدمات النقل الجوي في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- أحمد يوسف الشحات، الخوصصة و الكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة و النشر ، مصر، 2001 .
- أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطباعة و النشر، مصر، 2001.
- أسامة مجذوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى1996
- إسماعيل العربي،التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق،1972 .
- المهدي محمد فليفلة، النظم الجمركية و التجارة الدولية، تحليل لنظم الضرائب الجمركية المحلية و الدولية، دراسة مقارنة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997 .
- بكري كامل، الاقتصاد الدولي، التجارة و التمويل، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 1995
- بول بارات و بول سويزي، رأس المال الاقتصادي، ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة المصرفية العربية للتأليف النشر ، القاهرة، 1971.
- جمال الدين زروق، علامة التجارة، إجراءات الاستثمار و انعكاساتها على مصالح الدول النامية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2001.
- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992
- جون هيدسون مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ، مراجعة أحمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، المطبعة العربية، 1987
- حسين عمر، الجات و الخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر ،2001
- حسان خضر المعهد العربي للتخطيط، الكويت، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي و الإقليمي، العدد 73 ، السنة 78 مارس، 2008 .

■ خيري الحسيني، تقرير مبدئي عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثارها على النقل الجوي و خاصة في الدول النامية المعالجة العلمية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء حول اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في المجال الخدمات النقل البحري و الجوي في المنطقة العربية، الاسكوا، بيروت، 1999.

■ زينب حسين عوض الله وبتصرف الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت،1988.

■ سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993.

■ سرير جمعة سعيد، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، لبيا، 2002

■ سعيد النجار، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،1964.

■ سليم ياسين، الاقتصاد الدولي، جامعة حلب، سوريا، 1970

■ سمير العزيز و بتصرف، التجارة العالمية و الجات 1994، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.

■ سيد عبد القادر سيد، الجات ، القاهرة، أفريل 1994

■ صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981

■ عادل أحمد حشيش، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة مكاوي، بيروت، 1978

■ عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

■ عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000

■ عبد الحكيم الرفاعي، السياسات الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع، القاهرة، ،1976 .

■ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، الجات الهدف و الغاية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003 .

■ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، مصر،2002

■ عبد الفتاح محمد مأمون، اتفاقية المنسوجات و الملابس ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، نيويورك،2001،

■ عبد المجيد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، القاهرة.

■ عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، من 31ماي إلى 2 جوان 2005.

■ عبد العزيز سمير محمد، التجارة العالمية بين الجات 94 و المنظمة العالمية للتجارة، مكتبة و طباعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001،

■ عبد الناصر نزال ألعبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،1999،

■ عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000.

■ عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، 1980 ، ص: 298 .
■ عدنان شوكت بتصرف، إتفاقية الجات الدولية، الرابحون دوما ...والخاسرون دوما،دار المستقبل، دمشق،1996.
■ علاء شلبي، اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و انعكاساتها على الدول العربية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،2001.
■ علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، الطبعة الثانية، يناير1996
■ عوض الله زين حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الاسكندرية، 2003
■ غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر،عمان، ط1، 1996 .
■ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة، مكتبة مدبولي،القاهرة، الطبعة1 2000
■ ك، س، ستا فير يانوس، التصدع العالمي ، ترجمة موسى ألزغبي و عبد الكريم محفوظ، دار طلاس للدراسات والترجمة و النشر، 1986 .
■ كيه مايكل فينجراند أند لودجر شوتنيخت. التمويل التجاري والازمات المالية، نشرته منظمة التجارة العالمية 1999
■ محسن احمد هلال، التجارة في الخدمات ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2001
■ محمد الناشر، التجارة الداخلية و الخارجية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سوريا، 1977 .
■ محمد خالد الحريري ، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1977 ، .
■ محمد خليل برعي، علي حافظ منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1977 .
■ محمد خليل برعي، مقدمة غي الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
■ محمد رضوان، خدمات السياحة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2001.
■ محمد رضوان ، خدمات الاتصالات في الإطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2001.
■ محمد محمود الإمام ، محاضرات في التكامل الاقتصادي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة . 1978
■ مصطفى محمد عز العرب و بتصرف، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988
■ نبيل حشاد، الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995.
■ نبيل علي صفوت و محمد علي إبراهيم ، خدمات النقل البحري في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة و الخدمات ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، نيويورك، 2001.
■ هانزيا خمان، العلاقات الإقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة مصطفى عبد الباسط، الهيئة العامة للكتاب، 1977
■ هشام حمدان، دراسات في المنظمات الدولية العاملة في جينيف، دار عويدات الدولية، بيروت، باريس، 1993.
■ وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، القاهرة.

2 – المجلات

■ الأهرام، اقتصاد ، 2009/12/3 ، العدد: 44922 ، السنة: 134 .

■ ألجات، مجلة الفكر السياسي، اتحاد كتاب العرب، دمشق ، 1998، العدد :2 .

■ الجوهري خالد عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية مراجعة موضوعية، مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية ، العدد149 المجلد37، جانفي 2002

■ جريدة الشرق الأوسط ، 2002/08/31 ، العدد 8677

■ كارلوس ابريمودراجا، تدويل الخدمات و تأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل و التنمية، العدد 220، مارس 1996.

■ مجلة أخبار النفط و الصناعة، العدد 354 ، مارس 2000

■ مخاطر تجارة الخدمات المالية "، الاقتصادي ، الاثنين 2008/04/21، السنة،126 ، العدد 2050 .

■ مغاوري شلبي ،مؤتمر هونغ كونغ سياسة ترحيل الأزمات، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006

3 – التقارير

■ البنك الدولي و اقتصاديات العالم في عام 2009 ، دراسات وأبحاث اقتصادية من الموقع : سوريا الاقتصادية ، نشر بتاريخ : 2009/01/21 ، الساعة : 09:44 ، تصفحت بتاريخ : 2009/08/16 : الساعة : 12:15

■ الدول المتقدمة تضغط للإعلان عن جولة جديدة من المفاوضات التجارية و البلدان النامية غير مستعدة، تقارير خليجية تصدرها إدارة العلاقات العامة و للإعلان بغرفة تجارة أو الصناعة أبو ظبي المؤسسة الوطنية للتغليف و الطباعة ، مجلة اقتصاد أبو ظبي ، العدد 347، ماي،2001

■أمانة الكومنولث، دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي الجديد، الطبعة2، جنيف 1999.

■ المنظمة العالمية للتجارة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WT/ACC/1) 24 مارس 1995 .

■نصوص المواد :44،40،18،16،من ميثاق هافانا في United Nations .doc.e/conf.278, March; 1948

■ صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، 1994

■ جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة "الجات" و انعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام و وسائل العمل بوجه خاص، القاهرة، 1994.

■ حسابات متعدّدة من قبل مركز التجارة الدولية، الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية .

■ سكرتارية الجات،نصوص اتفاقية المنسوجات و الملابس، الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش، المغرب، 1995/04/15 .

■ سكرتارية منظمة التجارة العالمية،تقرير التجارة العالمية ، 2009

■ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993

■ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/ سبتمبر 2008 .

■ قضايا النظام التجاري العالمي، تقرير اجتماع الخبراء حول " متابعة نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية" كانكون،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

■ مركز التجارة الدولية الأونكتاد : "دليل الأعمال إلى إتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، م.ت.ع، 1996

■ منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة.

■نظرة عامة حول المنظمة العالمية للتجارة ، وثيقة من وزارة التجارة ، بنك جدة للتنمية ، 1998

4 – النشرات و المذكرات

■ بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نظرية التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، جوان 2001 .

■ حسن ادم وادي، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كإطار قانوني للتعاون التجاري و الدولي، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، 1992 .

■ حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006. ص: 146.

■ شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989 /2004 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005 .

■ عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، 2002 -2003

■عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر، الجزائر 2006-2007 .

■ علا الصيداني ،أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، اجتماع الخبراء لتحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، بيروت، 11 – 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009

■كمال بن موسى، من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي ومستقبله،رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996 .

■مفتاح حكيم، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003/2002 .

5 – الوثائق الالكترونية

■http //www.wto .org/ renal/the wto- f whists – f/tif –f/ org2 - .htm. 10:00 الساعة 2009/01/15 تصفحت بتاريخ:

■ OMC secrétariat et budget- contributions des membres au budget de l OMC organe site de

OMC.//WWW. WTO .org/ French/ the WTO.F/secret F/ contribute 04 –F- htm تصفحت بتاريخ: 2009/02/25/ الساعة: 10:00.

■ http: //google . world bank . org / uyyr 64qca1 تصفحت بتاريخ 2009/11/10 ، الساعة: 10:00

■ http// www. neevia .com. تصفحت بتاريخ 2009/12/10 ، الساعة 10 : 10 .

■ www. Aljazeera . net / knewledge _ geke / prink. /. htm . تصفحت بتاريخ 02/06/2009ا الساعة: 10:30

■ aviviros@ world ban k. O r g الدوحة 01/ 12/ 2008 صفحت بتاريخ:2009/06/08 ، الساعة: 10:30 .

■ البيان، الإمارات ،2009/05/12 ، تصفحت بتاريخ: 15/06/ 2009 الساعة:0 0 :11 من الموقع .
WWW.ALGAZEER A. NE T

■ MARKETING WWW .INCOMMARKETING . COM / TRANING / MARKETING – PROGRAMS /CRISIS تصفحت بتاريخ 2009/03/30 الساعة:05 :10

■ www.diplomatie.gouv.fr/actuel/dossiers/omc/ juridique/ singapour.html
تصفحت بتاريخ : 2009/11/29 ، الساعة: 15:11

■ URL :http// :www. La documentation française.fr/ dossier internationale / omc/ biblio. Shtml
تصفحت بتاريخ: 2009/03/12 ، الساعة 11:20

■ www.aradnet5 .com بتاريخ: 2009/12/10 .الساعة:12:30

■ إيلاف اقتصاد .WWW. RSS.Feeds العدد 3074، الأربعاء . 2009/10/21: 16:00

■ URL www.esca.org.lb/arabic/wto.asp تصفحت بتاريخ:2010/12/10 الساعة: 10:40

■ وزارة الخارجية القطرية، أخبار الوزارة، تصفحت من الموقع: Developed by MOFA Team، بتاريخ: 2010/01/31، الساعة: 11:30

ثانيا:باللغة الأجنبية

1 – الكتب

■Alain Samuelson ; économie international contemporaine ; o p u ; Alger ; 1993

■Behoum chantel ; le commerce international du gatt 1947 à l'o m c 1994 ;édition Marabout ; France ; 1996

■ Benad R. cnava. C . saraf . economie general; éditionhachette; paris ; 1992

■palmer and lerkims ;international relations , selond ,edition ,Boston 1957

■Philippe dar visent jean pierre petit _ collection institut technique de banque édition dunod- 2002

2 – المجلات و التقارير

■ gatt Asian ddevelopment bank ;ETU and DataStream
■ les Ministère de commerce rapport au gouvernement sur
éléments essentiels de la stratégie de négociation de l accession de l Algérie à OMC

■ profils tarifaires dans le commerce international ; OMC ; 2008 .
■ **r**apport sur le commerce mondial ; OMC ; 2007
■ rapport sur le commerce mondial ; omc ;2009
■statistiques du commerce international ; OMC ; 2008
■statistiques du commerce international; omc; December 2008
■ the economist 4 1993.
■ uruguay round final act ;qrrakakesh, 15 april 1994

■World Bank, Global Economic Prospects, 2009
-General Council, Lamy outlines roadmap to Doha stocktaking in March, (17 December, .
2009), available at :
http://www.wto.org/english/news_e/news09_e/tnc_chair_report_17dec09_e.htm

تصفحت بتاريخ:2010/01/05 ، الساعة: 09:30

فهرس الجداول

رقم الجـــدول	العـــــنوان	الصـفـحـة
	الفصـــــل الأول	
01	إمكانية الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل	27
02	تكلفة الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل	31
	الفـصـــل الثـاني	
01	جولات الجات 1947 -1993	74
02	مراحل تحرير تجارة المنسوجات و الملابس.	92
03	المصدرين الرئيسيين في العالم.	94
04	المصدرين الأساسيين للخدمات لعام 1991	94
	الفـــصل الثـالث	
01	الدول النامية المطالبة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة تحت لواء الأمم المتحدة سنة 1990	105
02	نسب التخفيضات الجمركية على السلع الزراعية	127
03	آلية إلغاء الاتفاقيات متعددة الألياف ودمج منتجات	129

	المنسوجات و الملابس	
04	التغيرات السنوية المتوقعة في واردات السلع الغذائية العربية والخسارة في الرفاهية خلال فترة الخمس سنوات الأولى من تطبيق اتفاقيات الجات 1995-2000	145

الفصـــل الرابــع

01	تطور واردات العالم من السلع بحسب المناطق خلال الفترة 2005/1953 بمليارات الدولارات	170
02	معدل النمو في الناتج العالمي، صادرات وإنتاج العالم من السلع خلال الفترة 2006/2004	171
03	الترتيب التنازلي لمجموعة من دول العالم حسب نسبة صادراتها من السلع إلى صادرات العالم	172
04	الترتيب التنازلي لمجموعة من دول العالم حسب نسبة وارداتها من السلع إلى واردات العالم	173
05	الترتيب التنازلي لمجموعة من الدول حسب نسبة وارداتها من الخدمات التجارية إلى صادرات العالم	174
06	الناتج المحلي الإجمالي والتجارة السلعية حسب المنطقة خلال الفترة 2008/2006 (التغير السنوي بالنسبة المئوية للأسعار الثابتة)	175
07	أبرز مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2008 / 2010	184
08	صادرات وواردات للدول العربية خلال الفترة 2008 / 2010	185
09	أثر جولات المفاوضات على التجارة الدولية	209

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
01	التمثيل البياني لمنحنيي الطلب المتبادل لفرنسا وانجلترا	34
02	منحنى إمكانيات الإنتاج في مصر	40
03	منحنى إمكانيات الإنتاج في سوريا	41
04	وضعية الإنتاج والاستهلاك في كل من مصر وسوريا بعد قيام التجارة بينهما	42
05	نموذج الفجوة التكنولوجية	47
	الفصل الثاني	
01	الهيكل التنظيمي للجات	70
	الفصل الثالث	
01	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	114

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الوثيقة الختامية لجولة الاوروغواي	232

الفهرس

المقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد 1
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.....2
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.....2
أولا: تعريف التجارة الدولية.....2
ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية.....2
المطلب الثاني: التجارة الخارجية و إستراتيجية التنمية.....4
أولا: إستراتيجية إحلال الواردات.....5
ثانيا: إستراتيجية تنمية الصادرات.....6
ثالثا: معيار المفاضلة بين الإستراتيجيتين.....7
المطلب الثالث: تطور مسارات التجارة الدولية.....9
أولا: الفترة الأولى: في العصور الوسطى.....9
ثانيا: الفترة الثانية: التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى.....10
ثالثا: الفترة الثالثة: التجارة الدولية بين الحربين العالميتين.....12
رابعا: الفترة الرابعة: التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.....14
المبحث الثاني: السياسات التجارية.....16
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية.....16
أولا: تعريف السياسة التجارية.....16
ثانيا: أهداف السياسة التجارية:.....17
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية.....18
أولا: سياسة الحماية التجارية.....18
1- أنواع الحماية.....18
الحماية الهجومية 19
الحماية الدفاعية 19
الحماية الفعلية 19
2- حجج سياسة الحماية التجارية.....20
ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية.....24
المبحث الثالث: نظريات التجارة الدولية 26

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية.....26
أولا: نظرية التكاليف المطلقة لأدام سميث (1723/ 1790).....26
1– صياغة نظرية التكاليف المطلقة.....27
2 – تقييم نظرية التكاليف المطلقة 27
ثانيا: نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو.....28
1– فروض النظرية.....29
2– صياغة النظرية..... 30
3– تقييم نظرية التكاليف النسبية:.....32
ثالثا: نظرية التبادل الدولي(القيم الدولية) لجون ستيوارث ميل.....33
1– صياغة النظرية..... 33
2– تقييم نظرية التبادل الدولي.....36
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.....36
أولا: نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر و أولين.....36
1– فروض نظرية نسب عوامل الإنتاج 37
2 – صياغة نظرية عوامل الإنتاج.....39
3– تقييم نظرية نسب عوامل الإنتاج هكشر. أولين.....43
المطلب الثالث: النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية، نظرية المناهج التكنولوجية.....45
أولا: طبيعة و مفهوم النظرية التكنولوجية الحديثة.....45
1 – نموذج اقتصاديات الحجم 46
2– نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية.....47
. صياغة نموذج الفجوة التكنولوجية.....47
– تقييم نموذج الفجوة التكنولوجية.....49
3 – نموذج دورة حياة المنتوج.....49
– تحليل مراحل دورة حياة المنتوج.....49
– النظرية التكنولوجية والدول الآخذة في النمو.....51
ثانيا:تقييم النظرية التكنولوجية.....52
خلاصة.....54

الفصل الثاني: المحاولات الأولى لظهور منظمة التجارة العالمية

تمهيد.....56
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لظهور و تطور "الجات".....57
المطلب الأول : جهود الرئيس ويلسن وعصبة الأمم أو ما قبل مؤتمر "هافانا ".....57

أولا: مبادئ الرئيس "ويلسن".....57
ثانيا: جهود عصبة الأمم.....57
المطلب الثاني: مؤتمر "هافانا ".....58
أولا : أهداف ميثاق هافانا 58
ثانيا : قواعد مشروع "هافانا.....59
1– قواعد منسحبة للبلدان المتقدمة 59
2– قواعد منتجة للبلدان النامية.....59
ثالثا: التخلي عن مشروع هافانا:.....60
المطلب الثالث: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.....60
أولا: النشأة و التعريف.....60
ثانيا: أهداف ومبادئ الجات.....61
1 – الأهداف 61
2– الوظائف 61
3– المبادئ العامة للجات.....62
3 – 1– مبدأ عدم التميز 62
3– 2 – مبدأ تخفيض التعريفة الجمركية 63
3– 3 – مبدأ حظر القيود الكمية.....64
3 – 4 – مبدأ عدم الإغراق.....64
3– 5 – مبدأ الشفافية.....65
المطلب الرابع: الإدارة والتنظيم.....65
أولا: الإطار العام لاتفاقية الجات.....65
الباب الأول.....65
الباب الثاني.....66
الباب الثالث.....66
الباب الرابع.....66
ثانيا :الهيكل التنظيمي.....67
المطلب الخامس: موقع الدول النامية من الجات.....71
موقع الدول النامية من الجات.....71
المبحث الثاني: المفاوضات التجارية قبل الأوروغواي (مراحل تطور الجات).....74
المطلب الأول: الجولات الخمس الأولى 74
المطلب الثاني: دورة كينيدي 1964 – 1967 77
أولا : ظروف انعقاد الدورة.....77
ثانيا : مراحل دورة كيندي.....78

المطلب الثالث: نتائج دورة كيندي.....78
المطلب الرابع: جولة طوكيو.....80
أولا: عرض جولة طوكيو 1973 . 1979 81
ثانيا: نتائج دورة طوكيو.....82
1 – اتفاقية الدعم.....82
2– اتفاقية القيود الفنية على التجارة.....82
3– اتفاقية مكافحة الإغراق.....82
4–اتفاقية حول القيمة لدى الجمارك.....82
5–اتفاق حول تراخيص الاستيراد.....83
6 – اتفاقية المشتريات الحكومية.....83
7 – اتفاقية اللحوم و الثروة الحيوانية.....83
8–اتفاقية الألبان.....83
9 – اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية 83
المبحث الثالث: جولة الأوروغواي.....84
المطلب الأول: الظروف الدولية قبل جولة الاوروغواي 84
المطلب الثاني : أهداف و مبادئ جولة الاوروغواي 85
أولا: الأهداف 85
ثانيا: المبادئ 85
المطلب الثالث: سير ومواضيع المفاوضات.....86
المبحث الرابع: نتائج جولة الاوروغواي.....90
1 – التجارة في المنتوجات الزراعية.....90
2 – تجارة المنسوجات و الملابس.....91
3 . التجارة في السلع الصناعية 93
4 – التجارة الدولية في الخدمات.....93
5 – الملاحق التي تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات.....95
♦ ملحق الخدمات المالية.....95
♦ ملحق خدمات الاتصال.....95
♦ ملحق خدمات النقل الجوي.....95
♦ ملحق انتقال الأيدي العاملة.....95

6 – إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.....96
7 – حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.....96
8 – الاتفاقيات الجمعية.....97
9 – القواعد 97
خلاصة.....101

الفصل الثالث: قيام منظمة التجارة العالمية

تمهيد..... 103.
المبحث الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة.....104
المطلب الأول: إعلان مراكش و قيام المنظمة العالمية للتجارة.....104.
أولا: صدور إعلان مراكش.....104
ثانيا: مهام و دور المنظمة العالمية للتجارة.....104
ثالثا : مضمون اتفاقية التأسيس.....107
المطلب الثاني : المبادئ العامة المنظمة العالمية للتجارة..... 108
أولا: المبادئ المشتركة..... 108
1 . المبادئ التي تنظم العلاقة بين المنظمة و أعضائها.....108
1.1 . مبدأ اعتراف المنظمة بسيادة الدول.....108
1 .2. مبدأ المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء..... 108
1. 3. مبادئ تلتزم بها الدول الأعضاء وفقا لوثائق تأسيس المنظمة.....109
2. المبادئ التي تحدد العلاقة بين المنظمة و الدول غير الأعضاء.....109.
ثانيا : المبادئ الخاصة التي تقوم عليها اتفاقية تأسيس OMC.....109
1 . تحرير التجارة الدولية.....109
2. مبدأ المنظمة بسلطة فعلية في مواجهة جميع الدول الأعضاء.....110
3. مبدأ احترام قواعد المنظمة و تنفيذها بحسن نية.....111
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.....111
المستوى الأول: المؤتمر الوزاري.....111
المستوى الثاني : المجلس العام.....112
المستوى الثالث:.....112
المستوى الرابع: الأجهزة المساعدة.....113
المطلب الرابع: التنظيم المالي للمنظمة العالمية للتجارة.....115
أولا: الإيرادات المالية للمنظمة.....115
1– مساهمات الأعضاء.....115
2– المساهمات الاختيارية 115
3. موارد أخرى 115

ثانيا: نفقات المنظمة.....115
1. نفقات عادية أو إدارية 115
2. نفقات خاصة بأنشطة المنظمة 115
ثالثا: ميزانية المنظمة.....116
المبحث الثاني: الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....116
المطلب الأول: كيفية الانضمام للمنظمة.....116
أولا: مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.....116
ثانيا: كيفية الانضمام للمنظمة.....116
المرحلة الأولى.....116
المرحلة الثانية.....117
المرحلة الثالثة.....117
ثالثا: تمثيل الدول الأعضاء و المجموعات في تسيير المنظمة.....117
الفقرة الأولى: تمثيل الدول الأعضاء في تسيير المنظمة.....117
الفقرة الثانية: تمثل مجموعات الدول في المنظمة.....118
المطلب الثاني : إشكالية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.....118
الفقرة الأولى: ضعف إستراتجية المفاوضات للعديد من الدول المرشحة للانضمام.....119
الفقرة الثانية: ضعف التحكم في آلية المفاوضات.....119
الفقرة الثالثة القبول بالتزامات زائدة.....119
المطلب الثالث: الشكل العام لمذكرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....120
المحور الأول.....121
المحور الثاني.....121
المحور الثالث.....121
المحور الرابع.....121
المحور الخامس.....123
المحور السادس.....124
المحور السابع.....124
المطلب الرابع: الانسحاب الإداري من عضوية المنظمة العالمية للتجارة.....125
1- الانسحاب.....125
2- وقف العضوية 125
3- الفصل من العضوية.....125
المبحث الثالث: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.....126
المطلب الأول: اتفاقية تحرير التجارة الدولية في السلع.....126
1. الاتفاق حول التجارة في السلع الزراعية.....126

2. حماية الصحة النباتية و الحيوانية (اتفاقية تطبيق الإجراءات الصحية.....127
3. اتفاقية السلع الصناعية.....128
4. اتفاقية حول تجارة المنسوجات و الملابس ATC.....128
المطلب الثاني: الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.....129
أولا الالتزامات و المبادئ 129
ثانيا الملاحق.....132
المطلب الثالث: اتفاقيات، إجراءات الاستثمار و حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.....133
أولا: اتفاقيات و إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS 133
ثانيا: اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكريةTRIPS.....134
المبحث الرابع: : آثار النظام التجاري العالمي على اقتصاديات الدول النامية.....137
المطلب الأول: الآثار الايجابية و السلبية المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية.....137
أولا: المعاملة الخاصة بالدول النامية.....137
ثانيا: الآثار السلبية و الايجابية المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية.....141
أ – الآثار السلبية.....141
ب – الآثار الإيجابية.....142
المطلب الثاني: الآثار المرتقبة على الدول العربية.....143
أولا : الآثار المرتقبة على السلع الزراعية.....143
ثانيا : الآثار المرتقبة على السلع الصناعية 147
ثالثا : الآثار المرتقبة في مجال الخدمات والملكية الفكرية.....149
المطلب الثالث: حصة الدول النامية من التجارة العالمية.....151
1 – تحرير التجارة والتنمية.....152
2– البضائع 152
3 – الخدمات.....153
4 – التجارة والبيئة.....153
خلاصة.....154

الفصل الرابع: جهود منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية

تمهيد 155
المبحث الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية.....156
المطلب الأول: الإطار النظري لتحرير قطاع الخدمات المالية.....156
أولا: الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية.....156
ثانيا: المزايا المحتملة لتطبيق تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية.....157
المطلب الثاني: أثار تحرير تجارة الخدمات المالية.....159

أولا: آثار تحرير التجارة في الخدمات المالية على الدول النامية.....159
أ–الآثار الإيجابية.....159
ب– الآثار السلبية.....160
ثانيا : تقييم مكاسب تحرير تجارة الخدمات المالية.....161
المطلب الثالث: رهانات وتحديات الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات المالية 165
المبحث الثاني: تطور التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية.....170
المطلب الأول: نظرة على تطور التجارة العالمية 170
أولا: تجارة السلع.....170
ثانيا: تجارة الخدمات التجارية 173
المطلب الثاني: تطور التجارة العالمية خلال الأزمة المالية العالمية.....174
أولا: حركة الصادرات، الواردات و الناتج الداخلي الخام 174
ثانيا: تجارة السلع و الخدمات بالقيمة الاسمية لعام 2008.....176
ثالثا: التجارة في الخدمات التجارية 178
المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية و الأزمة المالية العالمية.....179
المطلب الرابع: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الخارجية العربية 183
أولاً: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية 183
1 – أثرها على الدول النامية.....183
2 – أثرها على التجارة الدولية.....183
3 – أثرها على المنطقة العربية.....183
ثانيا:الإجراءات الاستثنائية اللازمة لتذليل الاختناقات المستجدة في التجارة الدولية 186
المبحث الثالث: مساعي منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة.....188
المطلب الأول: تجسيد جهود المنظمة من خلال مؤتمراتها الوزارية.....188
أولا: المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة سنة 1996.....188
1– التجارة وسياسات المنافسة.....188
2– التجارة ومعايير العمل.....188
3 – التجارة و الاستثمار و المنافسة.....188
4 – حسم الخلافات.....189
5– توثيقات و تشريعات.....189
6– الاتفاق حول التكنولوجيا، الإعلام و المنتجات الصناعية.....189
7– النسيج والملابس.....189
8– المفاوضات حول الخدمات.....190

9- إندماج الإقتصاديات: فرص وتحولات.....190
10- الشفافية في المشتريات الحكومية.....190
11- الإتفاقيات الجهوية.....190
12 – الدول النامية.....190
13- التجارة والبيئة.....191
14. تسهيل المبادلات التجارية.....191
ثانيا: المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف سنة1998.....191
1 – التنسيق بين المنظمات الدولية و المنظمة العالمية للتجارة.....191
2- التجارة الالكترونية.....192
3- التجارة والمديونية.....192
4- الشفافية في العمل.....192
5- خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية.....192
6 – التجارة والتمويل.....192
7 – إتفاقيات التجارة الإقليمية.....193
ثالثا: المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل 1999 193
1- تطلعات الدول المشاركة في سياتل.....193
2- أهداف المؤتمر.....194
3- الموضوعات الجديدة.....194
رابعا: المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة2001.....195
1- مواضيع المؤتمر.....196
2- نتائج المؤتمر.....196
3- انعكاسات مؤتمر الدوحة على الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.....198
أ – انعكاسات نتائج مؤتمر الدوحة على الدول النامية 198
ب-انعكاسات نتائج مؤتمر الدوحة على الدول المتقدمة 199
خامسا: المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون 2003 200
1- الملفات الشائكة في جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة في كانكون.....200
2- نتائج المؤتمر.....201
3- البيان الوزاري لمؤتمر كانكون.....202
سادسا: مؤتمر هونغ كونغ.....202
1- موضوعات المؤتمر.....203
2 – نتائج المؤتمر.....204

سابعا: المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية في جنيف 2009.....204
1-قرارات المؤتمر.....205
2- مكاسب الدول النامية.....206
3- نتائج المؤتمر 207
المطلب الثاني: التقدم المحرز في تحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية.....209
1- التقدم المحرز في اتفاقيات جولة الدوحة و خطة التنمية.....210
2- توسيع نطاق تجارة الدول النامية 214
خلاصة.....216
الخاتمة.....218
المراجع.....225
الملاحق.....232

الملخص:

يلاحظ أن الدور المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الساحة الاقتصادية يزداد أهمية بصورة مطردة. ولم يقتصر على لسياسات التجارية الكلية بل أمتد ليشمل السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية للدول الأعضاء والتأكيد على وجوب تكيفها وانسجامها مع أحكام تلك الاتفاقيات. كما تبرز الأهمية المتزايدة لهذه المنظمة من خلال اتساع نطاق مسؤولياتها وشمولها لقطاعات متـ دة لم تكن مدرجة أصلاً ضمن الوثيقة الختامية لجولة أورجواي عام 1994

و يمكن القول أن الانضمام لهذه المنظمة هي أمر حتمي ويجب علينا الاعتراف بأهميتها في تحقيق الفوائد الاقتصادية على المستوى العالمي، لكن مع مقاومة سلبياتها و تمييز المفيد والسيئ. و حتى تتوفر القدرة على مواجهة هذه التحديات والحصول على عضوية هذه المنظمة بأفضل الشروط الممكنة، يجب أن نستوعب هذه التحديات ونضع اللوائح اللازمة للقضاء عليها، ومن ثم الاستعداد لمواجهة استحقاقاتها، من هذا المنطلق جاء اختيارنا لهذا الموضوع الذي عالجنا فيه العناصر الآتية:

- التجارة الدولية، سياساتها، علاقتها بإستراتيجية التنمية وكذا النظريات التي نادت بحرية التجارة الدولية.
- المحاولات الأولى لظهور منظمة التجارة العالمية بما فيها المحاولات السابقة للجات، ثم التعرض للجولات التفاوضية إلى غاية جولة الاوروغواي التي انبثقت عنها المنظمة مع التركيز على تحليل نتائج هذه الجولة.
- كيفية نشأة منظمة التجارة العالمية، إجراءات و كيفية الانضمام إليها فضلا عن مؤتمراتها واتفاقياتها التي تجسد المعا لم الفكرية و النظرية للمنظمة و المزايا الممنوحة للدول الأعضاء خصوصا الدول النامية منها، إضافة إلى تحديدها لموقع هذه الأخيرة من النظام التجاري متعدد الأطراف و آثاره على الدول النامية مع تحديد نصيبها من التجارة الدولية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية لتحديد مواطن القوة و الضعف في اقتصادياتها.
- تحرير القطاع المالي والمصرفي، محاولة تقييم مكاسبه، أثاره و التحديات التي تنتظر الدول العربية بصفتها دول نامية.

إضافة إلى التطرق للتغيرات الحاصلة في التجارة الدولية قبل و بعد قيام منظمة التجارة العالمية لتحديد دور هذه الأخيرة في رسم مسار التجارة الدولية. فضلا عن معالجة و تحليل المؤتمرات الوزارية للمنظمة لإبراز جهودها و ما تمكنت من تحقيقه في مجال التحرير الدولي و منافعها على الدول النامية.

و في الخاتمة قدمنا خلاصة عامة لمجمل النتائج المتوصل إليها فضلا عن التوصيات و آفاق البحث.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، التحرير التجاري، النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، منظمة التجارة العالمية

Le résumé

Note que le rôle futur de l'OMC et son impact sur le plan économique, cesse de croître grâce à Extension de l'économique et les politiques commerciales des États membres et l'élargissement du champ de ses responsabilités et d'inclure de nombreux secteurs n'ont pas été initialement incluse dans l'Acte final du Cycle d'Uruguay en 1994

On pourrait dire que l'adhésion à cet organisme est inévitable et nous devons reconnaître son importance dans la réalisation des avantages économiques au niveau mondial. Il faut donc comprendre ces défis et de mettre les règlements nécessaires pour les éliminer, et puis se préparer pour leurs droits, en ce sens a été notre choix de ce thème, qui porte sur les éléments suivants:

- le commerce international, les politiques, les relations avec la Stratégie de développement ainsi que les théories qui appelait à la liberté du commerce international.
- les premières tentatives pour l'émergence de l'Organisation mondiale du commerce, y compris les tentatives antérieures au GATT.
- comment l'émergence de l'Organisation mondiale du commerce, les procédures et comment adhérer, ainsi que les conventions et les avantages accordés aux États membres, en particulier les pays en développement, en plus de déterminer l'emplacement de ces récentes du système commercial multilatéral et ses effets sur eux.
- la libéralisation du secteur financier et bancaire. En plus d'aborder les changements dans le commerce international, avant et après l'Organisation mondiale du commerce ainsi que le traitement et l'analyse des conférences ministérielles de l'OMC de mettre en évidence ce que nous avons réalisés dans le domaine de la libéralisation internationale.

ABSTRACT

Notes that the future role of the WTO and its impact on the economic arena, steadily growing in importance through

Extension of the economic and trade policies of member States and the widening scope of its responsibilities and to include multiple sectors were not originally included in the Final Act of the Uruguay Round in 1994

You could say that joining this organization is inevitable and we must recognize its importance in achieving the economic benefits at the global level. We must therefore understand these challenges and put the necessary regulations to eliminate them, and then prepare for entitlements, in this sense was our choice of this topic, which dealt with the following elements:

 international trade, policies, relationship with strategy development as well as theories that called for freedom of international trade.

 the first attempts for the emergence of the World Trade Organization, including previous attempts to GATT.

 how the emergence of the World Trade Organization, procedures and how to join, as well as conventions and benefits granted to the Member States, especially developing countries, in addition to determining the location of these recent multilateral trading system and its effects on them.

 financial sector liberalization and banking. In addition to addressing the changes in international trade before and after the World Trade Organization as well as the processing and analysis of the WTO ministerial conferences to highlight what we have achieved in the field of international liberalization.